قطب الدين الكيدري

الدرر في شرح الإيجاز

وهو (شرح الإيجاز المتسم بسمة الإعجاز)

لأبي علي الطبرسي

حققه وصححه

الدكتور علي هاشم الأسدي

قطب الدين الكيدري

الدرر في شرح الإيجاز

بيهقي نيشابوري كيدري، محمد بن حسين، قرن ٦ ق.
شارح.
[الايجاز. شرح.]
الدّرر في شرح الإيجاز: شرح الإيجاز المتسم بسمة الإعجاز لأبي علي الطبرسي / قطب الدّين الكيدري؛ حققه و صححه علي هاشم الأسدي. - مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة و موسسة دراسة و تدوين كتب العلوم الإنسانيّة للجامعات (سمت)؛ مركز تحقيق و توسيع العلوم الإنسانيّة، ١٤٢٩ق. = ١٣٨٦ش.
٢٦٠ص.
ISBN 978-964-971-125-3
فيپا.
عربي.
كتاب حاضر شرحي است بر «الإيجاز» كه منسوب به فضل بن حسن طبرسي است.
كتابنامه: ص. ٢٥٩-٢٦١.
١. طبرسي، فضل بن حسن، ٤٦٨-٥٤٨ق. الإيجاز - نقد و تفسير. ٢. زبان عربي - صرف و نحو. الف. اسدي، علي، ١٣٣٦ - ، مصحح. ب. طبرسي، فضل بن حسن، ٤٦٨-٥٤٨ق. الإيجاز. شرح. ج. بنياد پژوهشهاي اسلامي. د. عنوان.
٩٠٢١٣ الف ١٧ ط / ٤٩٢/٧٥
كتابخانة ملي ايران ١١٢٧٤٢١

الدرر في شرح الإيجاز

قطب الدّين الكيدري
وهو (شرح الإيجاز المتسم بسمة الإعجاز)
لابي علي الطبرسي
حققه و صححه الدكتور علي هاشم الاسدي

مجمع البحوث الإسلاميّة التابع للعتبة الرضوية المقدسّة و مؤسسة دراسة و تدوين كتب العلوم الإنسانية للجامعات (سمت)، مركز تحقيق و توسيع العلوم الإنسانية،
رقم النشر ١١٨٣، الرقم ٣٤

الطبعة الأولى: ١٤٢٩ق / ١٣٨٧ش ١٠٠٠ نسخة
سعر النسخة: ٢٦٥٠٠ ريال في هذه الطبعة، ولا يجوز للباعة والموزعين رفع سعرها
الطّباعة: مؤسّسة الطّبع و النّشر التّابعة للآستانة الرضويّة المقدّسة

مشهد - الحرم الشريف - دوّار الشيخ الطبرسي، ص.ب ٣٦٦-٩١٧٣٥ - الهاتف: ٢٢٣٢٥٠١
Web Site:www.islamic-rf.ir E-mail: info @islamic-rf.ir
طهران: شارع الإسلاميّة - شارع ابو ريحان الرقم ٢، تلفن: ٦٦٤٠٨١٢٠
Web Site:www.samt-ac.ir E-mail: inpo @ac.ir

الإهداء

الى العبد الصالح

وجامع الفضائل

. والنفس الزكيّة المقدّسة

والمرجع الأُسوة

والمفكّر الفذّ

الشهيد السعيد السيّد محمّد باقر الصدر

دام ذِكْرُهُ

الّذي أخلدَ إلى السماء فَخَلُدَت مآثِرُه في الأرض

متأسّياً بأجداده الطاهرين صلوات الله عليهم .

فسلام الله عليه يوم وُلِدَ ويوم استُشهد ويوم يبعث حيّاً.

كلمة الناشرين

لاريب أنّ من أهمّ أهداف المؤسّسات والمراكز التحقيقية تعزيز القدرة العلمية للجامعات والمعاهد التعليمية العالية التي تحتضن النخبة من ذوي الكفاءات. ومن أولى مساعي هذه المؤسّسات الاحتفاء علمياً بهذه الشريحة من المجتمع وإعداد النتاجات التحقيقية لطلّاب الجامعات.

ولابدّ للجامعات في هذه الحال من جعل ما استجدّ لديها في متناول هذه المؤسّسات دائماً، لرأب الصدع العلمي الراهن في المراكز المختلفة، وإرساء قواعد التبادل المثمر بين الجانبين من خلال تمهيد أرضية لهذه الصلات، فتتمخّض من ذلك خصائص نظرية ومكاسب عملية للعلوم.

ويعدّ تآزر مجمع البحوث الإسلامية التابع للعتبة الرضوية المقدّسة ومعهد دراسة وتدوين كتب العلوم الانسانية للجامعات (سمت) مصداقاً مباركاً لهذا التبادل التحقيقي في مضمار العلوم الإنسانية، فهذا الإنجاز الرابع عشر الذي يقدّماه إلى الوسط العلمي في البلاد، ألا وهو نشر كتاب «الدرر في شرح الإيجاز».

وقد صنّف هذا الكتاب كمعين في درسي الصرف والنحو لطلّاب مرحلة الماجستير ـ فرع اللغة والأدب العربي، فعسى أن ينتفع به أيضاً سائر المحقّقين والمهتمّين بهذا العلم، فضلاً عن الطلبة الجامعيين .

دليل الموضوعات

مقدّمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصّلاة والسّلام على نبيّه الكريم محمّد وعلى آله الهداة الميامين وصحبه الصالحين.

شرعتُ في تحقيق هذا الكتاب المخطوط الذي يحمل عنوان «الدرر في شرح الإيجاز» ، أو «شرح الإيجاز المتّسم بسمة الإعجاز»، كما سمّاه مصنّفه بهذين العنوانين. رغبةً في إحيائه كأثارة من مخلّدات التراث النافع. وقصّة تراثنا هي قصّة حضارتنا التي أثرت البشريّة وأنارت لها طريقها على مرّ العصور. تلك الحضارة التي حملت حتّى خصومها على التنويه بها والثناء عليها بفضل ما تميّزت به من قيم رفيعة ، وأخلاقيّات عالية ، وعوائد ثمينة .

وهذا الكتاب المخطوط الذي فرغت من تحقيقه بفضل الله سبحانه وإنعامه ، شرح لكتابٍ وسمه الشارح بـ «الإيجاز»، ونسبه إلى أبي عليّ الطبرسيّ الّذي يُظَنّ أنّه الفضل بن الحسن الطبرسيّ المتوفّى سنة ٥٤٨هـ ـ وفي قولٍ: ٥٦١هـ[١] ـ صاحب التفسير المشهور «مجمع البيان» وغيره من المصنّفات. (إن صحّت نسبة هذا الكتاب إليه إذ لم يرد في جملة مصنّفاته كتاب له بهذا العنوان كما لم يذكر ذلك أحد من أصحاب التراجم في حدود اطّلاعي. وربّما كان شخص آخر بهذه الكنية واللقب

١ـ مجمع البيان، ج ١، ترجمة المؤلّف بقلم السيّد محسن الحسيني العامليّ رحمه الله، فقد قال ما نصّه : (وقد سمعتُ عند تعداد مصنّفاته قول صاحب كشف الظنون أنّه توفّي سنة إحدى وستّين وخمسمائة والله أعلم.)

صنّف الكتاب المذكور). ونُسب إليه كتاب «الجواهر في النحو». قال المرحوم آغا بزرك الطهرانيّ في «الذريعة» (٥: ٢٥٧): («الجواهر في النحو» ينسب إلى أمين الاسلام المفسّر الشيخ أبي عليّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسيّ. قال في «الرياض» في ترجمة الطبرسيّ المفسّر: إنّه قد يُنسب إليه كتاب «الجواهر في النحو» وعندنا منه نسخة. وظنّي أنّه من مؤلّفات شمس الدين الطبرسيّ النحويّ الذي ينقل عنه الكفعميّ في «البلد الأمين» بعض الفوائد النحويّة.)[١] وذكر أنّه (الإيجاز) تنقيح وتهذيب لكلام الإمام جار الله الزمخشريّ. بيد أنّ هذا الكتاب الذي يحمل عنوان «الإيجاز» مفقود كما تفيد القرائن. وجهدتُ في العثور عليه فلم أُفلح. وموضوع الكتاب هو علم النحو الذي يضمن سلامة اللغة العربيّة وعافيتها، ويحصّنها من اللحن، ويقيها من الوهن، ويضعها في موضعها اللائق كلغة نزل بها القرآن الكريم فزادها تشريفاً وتعظيماً. ولولاه لتعثّرت اللغة وتلكّأت عن أداء دورها.

وتحقيق المخطوطات هو الضرب الثاني من التحقيق إذ يأتي بعد الضرب الأوّل، وهو التحقيق أو البحث الذي يرافقه الإبداع والابتكار والإتيان بالجديد. وهو دأب الباحثين الكبار أُولي التنظير والتأسيس. فذلك يتناول نصّاً جاهزاً يتطلّب تتبّعاً ومثابرةً لتصحيحه. وهذا يُبدع نصّاً بِكراً يُتحف الآخرين بشيء جديد، وقد يكون استنباطاً مبتّكراً بعد الاعتماد على المصادر الأصليّة.

أمّا هذه النسخة المخطوطة فهي عصارةٌ لآراء أعاظم النحاة الذين كان لهم كبير الفضل وجزيل الطَول في الاهتمام بلغة الدين ووضع النظريات في صرفها ونحوها وبلاغتها، وكفى ذلك الاهتمام البالغ معلماً على مسيس الحاجة إلى النحو، وآيةً

١ـ ذكر الدكتور مرتضى الإيروانيّ في رسالته «الشيخ الطبرسيّ وآراؤه النحويّة» ص ٤٢ ـ ٤٦ إلى أنّ الكتاب المذكور ليس من مؤلّفات شمس الدين الطبرسيّ بل هو من مؤلّفات الفضل بن الحسن الطبرسيّ صاحب تفسير مجمع البيان، وقد ذكر ذلك مستدلاً عليه بعد التتبّع.

على جليل شأنه في حياة اللغة وحياة الذين يتعاملون بها. ولايخفى أنّ الحاجة إلى النحو هي الحاجة إلى اللغة السليمة التي يتفاهم بها أهلها بنحو سديد، وتعصم اللسان والقلم عن الخطأ. ولولا هذه الحاجة لما وقف المئات من العلماء وقتهم على التصنيف فيه طوال القرون والأعصار. ويكفيه فخراً ومنزلةً أنّ شأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكتاب الله العزيز، وأنّ واضع أسسه هو الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام الّذي نوّه به ابن النديم في فهرسه[1]. وذكره غيره أيضاً. وذلك لخشيته عليه السلام من ضياع العربيّة بعد الاختلاط بغير العرب أيّام الفتوحات الإسلاميّة.

وصف عام للنسخة

هذه النسخة كما أُشير إليه في بداية المقدّمة موضوعها علم النحو. لكنّها ضمّت تحليلات صرفيّة أيضاً. ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ البعض كان يرى أنّ الصرف والنحو علم واحد، ويعبّر عنه بعلم النحو. علماً أنّ الصّرف «كان قديماً جزءاً من علم النحو. وكان يعرف النحو بأنّه علم تُعرَفُ به أحوال الكلمات العربيّة مفردة ومركّبة»[2].

وهي من مصنّفات القرن السادس الهجريّ. وأُريد بهذا أن أقول: إنّ الآراء الصّرفيّة والنّحويّة المعروضة فيها عريقة بعراقة النسخة، ولصاحبها فضل السبق على النّحاة الذين جاؤا بعده وطرحوا آراءهم كنحاة القرن السابع والثامن، وفيهم ابن الحاجب صاحب «الكافية في النحو»، وابن هشام صاحب «مغني اللبيب»، و«شذور الذهب»، وابن عقيل صاحب الشرح على الألفيّة، وأمثالهم.

وتدلّ النسخة على جهد علميّ كبير لعالِمٍ شيعيّ بارز من أُولي الرأي. فجديرٌ

١ـ الفهرست، ابن النديم، ص ٤٥.

٢ـ جامع الدروس العربيّة، الشيخ مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصريّة صيدا ـ بيروت ١: ٥.

أن ترد عالم التحقيق والتصحيح، ليظهر لأجيالنا الحاضرة مكنونُ علمٍ ينفع تعلُّمه، وليتبيّن لعالَم اليوم وجودُ ذخائر نفيسة لابدّ من إحيائها، لإتحاف البشريّة التي لايداويها إلّا العلم المقرون بالإيمان والأخلاق والقِيَم، ولتُضاف حسنة أُخرى إلى تاريخ المسلمين الزاهر الزاخر بالحسنات والفضائل، المشهور بالعلم والتمدّن، وليقف المسلمون على نفائس مخطوطات لعلماء من مدرسة أهل البيت عليهم السلام، فيدركوا شأنها، وتتقوّم آراؤهم.

ومن حقّ السائل أن يسأل عن جدوى تحقيق هذه النسخة، وفي النّحو كتب كثيرة، فيُجاب بأنّ هذا السؤال قد يُثار على كلّ نسخة مثلها، وأنّ لكلّ نسخة قيمتها الذاتية، ولنسختنا هذه قيمة خاصّة بتاريخها وموضوعها والآراء المعروضة فيها. والسؤال المثار صحيح، لكنّ هذه الكتب الكثيرة تتفاوت فيما بينها، فبعضها أعمق من بعض، وفي بعضها ما ليس في الآخر، وتلتقي في وجوه وتفترق في وجوه أُخرى، وقسم منها موجز والآخر مفصّل، ويؤخذ بآراء منها وتُرفَض آراء غيرها.

ورأيتُ كتب نحو محقّقة وهي متماثلة فيما بينها، كما أنّ مراجعتي لكتب النحو أفادتني أنّ كثرتها نافعة في تلاقُح الآراء النحويّة وتَواصُل نظريّات النحو، مع أنّها تتشابه في كثير من موضوعاتها.

وصفوة القول إنّ نسختنا هذه مَعْلَمٌ على تُراثٍ لا جَرَمَ من إحيائه وبعثه كي يشكّل نقطة إضاءة في طريق المبتغين. كما أنّ موضوعها التخصّصيّ ينفع المتخصّصين وحدهم لامحالةَ. وما فيها من آراء آية على شأنها وشأن صاحبها.

وتتميّز هذه النسخة بأنّها فريدة، أي: واحدة غير متعدّدة. وهذا دليل على نفاستها. وأصلها في مكتبة الاسكوريال باسبانيا، ورقمها هناك (١٨٠). ولم نحصل عليها إلّا عن طريق فُلَيمها الذي تحتفظ به المكتبة الرضويّة الكبرى في مدينة مشهد المقدّسة (واسمها الرسميّ: المكتبة المركزيّة التابعة للأستانة الرضويّة المقدّسة). ورقمه العامّ في إدارة المخطوطات التابعة للمكتبة المذكورة (٢٢٤١). والعجيب أنّها

تخلو من اسم مصنّفها، وناسخها، وتاريخ كتابتها. وهذا ما زاد في صعوبة تحقيقها.

بيد أنّ الشواهد والقرائن تدلّ على أنّها من مصنّفات العلّامة قطب الدين الكَيدَريّ البيهقيّ أحد أعلام القرن السادس الهجريّ. فقد وردت في عداد مصنّفاته المذكورة في ترجمته. كما أشار الكيدريّ نفسه إليها في شرحه الموسوم «حدائق الحقائق» ـ وهو شرح لنهج البلاغة ـ فقال ما نصّه: «والكلام فيه [تقدير المضاف إليه] وفي نظائره مستقصىً في كتابنا الموسوم بالدرر في النحو»[١].

وقال المرحوم آغا بُزُرْكْ الطهرانيّ: «الدرر في دقائق علم النحو للشيخ أبي الحسن محمّد بن الحسين بن الحسن البيهقيّ النيسابوريّ المعروف بقطب الدين الكَيدَريّ شارح «نهج البلاغة» في [سنة] (٥٧٦). ذُكر في عداد تصانيفه»[٢].

وعدّ المرحوم محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ كتاب «الدرر» في جملة مصنّفاته، وقال: «... ثمّ إنّ لصاحب الترجمة [قطب الدين الكيدريّ] من المؤلّفات الجمّة سوى شرحه المذكور [حدائق الحقائق] كتاب «كفاية البرايا في معرفة الأنبياء والأولياء»....، وكتاب «الدرر في دقائق علم النحو»...»[٣]

وجاء في صفحة ٤٩٣ من «الفوائد الرضويّة» للمرحوم الشّيخ عبّاس القمّيّ: «محمّد بن الحسين بن الحسن البيهقيّ النيسابوريّ شيخ فقيه فاضل ماهر وأديب أريب شاعر وبحر زاخر أبو الحسن المعروف بالقطب الكيدريّ. صاحب تأليفات كثيرة منها: شرح نهج البلاغة الموسوم «بحدائق الحقائق»... و«الدرر في دقائق علم النحو»...».

فوقفنا من هذه الأقوال على اسم مصنّفها. ويضاف إليه بخاصّة أنّ المعلومات الواردة في وصفها في المكتبة الإسبانيّة المذكورة كنوع خطّها (وهو النسخ)، وعدد

١ـ حدائق الحقائق ٢: ١٩٨. تحقيق الشيخ عزيز الله العطارديّ.

٢ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٨: ١١٦. طهران، مطبعة المجلس ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م.

٣ـ روضات الجنّات ٦: ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

سطورها (و هو ١٧ سطراً)، و موضوعها (وهو النحو)، وعدد أوراقها (وهو ٨٧ ورقة)، وطولها وهو (٤٢سم)، وعرضها (وهو ٣٠ سم) نصّت على أنّ الشّارح هو قطب الدين الكيدريّ.

أمّا كاتبها فمن المحتمل أنّه هو الكيدريّ عينه، كما يمكن أن يكون شخص آخر غيره. وأمّا تاريخها فهو القرن السادس الهجريّ في أغلب الظنّ بلا تحديدٍ ليوم الكتابة و شهرها وسنتها. وهو ما تخلو منه النسخة مع الأسف. فهي تعود إلى ثمانية قرون خلت تقريباً. وهذه مزيّة من مزاياها. أي عراقتها.

ويتبيّن من بعض الحواشي التي امتلأت بها النسخة وجود نسخة بدل أُخرى، ونقل عنها في بعض المواطن. وأشرتُ إليها في هوامش الكتاب. كما يُرجّح أنّ كاتبها كانت لديه أكثر من نسخة.

مزايا النسخة

يضاف إلى ما سلف من بعض المواصفات التي تتفرّد بها النسخة أنّها تتميّز أيضاً بما يأتي:

١ ـ اعتماد المصنّف رحمه الله على أمّهات المصادر النحويّة التي صنّفها السابقون من أمثال الخليل، وسيبويه، والأخفش، والكسائيّ، والفرّاء، والمبرّد، وأبي عليّ الفارسيّ، وابن جنّيّ، وعبد القاهر الجرجانيّ، والزمخشريّ، و غيرهم من عباقرة النحو. وجاءت أسماؤهم في النسخة. لكنّ جُلَّ اعتماده كان على الزمخشريّ في «مُفصّله»، و أبي عليّ الفارسيّ في «إيضاحه»، و عبد القاهر الجرجانيّ في «مُقتصِده» إذ نقل الكثير الكثير من كتبهم بل نقل عين عباراتهم في بعض الحالات. بيد أنّه لم يذكر من عناوين كتبهم إلّا «المقتصد في شرح الإيضاح» و هو شرح الجرجانيّ لإيضاح أبي عليّ الفارسيّ، و هو شرح ضخم يقع في مجلّدين كبيرين. و لم يكتف المصنّف بالنقل وحده، بل أضاف إليه ما أبدعه فكره، وانتقد حيناً، و

استحسن حيناً آخر. و لم يُخف احترامه لأُولئك العلماء. و من المصادر التي ذكرها أيضاً كتاب «المستوفي» وهو كتاب في النحو لابن الفرّخان.

٢ ـ كثرة الحواشي و التعليقات التي ملأ المصنّف أو الكاتب بها الكتاب و بينها ـ على سبيل الاحتمال ـ استدراكاته على مباحثه، المتميّزة بخطّها. و هي غير قليلة لا سيّما في الصفحات الأولىٰ منه. و قد أوردتها في هوامش التحقيق بدقّة.

وهي تدلّ على بسطته في اللغة. و حصافة رأيه في الموضوعات المعروضة. لكن من المؤسف أنّ في بعضها إسقاطاً. وفي بعضها الآخر غموضاً (في المبنىٰ لا في المعنى).

٣ ـ لا تخلو صفحة من صفحات المتن ـ إلّا ما ندر ـ من وجود كلمات أو عبارات فوق المتن أو تحته، وهي إمّا تفسير لبعض المفردات الغامضة أو تبيين لحالتها الإعرابيّة و تركيبها. علماً أنّ بعضها غير واضح، و بعضها الآخر ممسوح. وذكرتها في هوامش الكتاب مع ما يقتضي التنبيه عليه . وربّما سها النظر عن بعضها، وهو نادر جدّاً لو وجد. وإذا كان فليس له ذلك الوقع على المتن أو أنّه نفسه غير ذي بال.

مصنّف الكتاب ومنهجه

هو أبوالحسن محمّد بن الحسين بن الحسن البيهقيّ النيسابوريّ المعروف بقطب الدين الكَيْدَريّ من أعلام القرن السادس الهجريّ.

(في «أمل الآمل»: فاضل فقيه متبحّر. و العلّامة الحلّيّ قد ينقل فتاواه في «المختلف» في جملة المجتهدين المعتمدين، و كذا غيره من ناقلي الخلاف والوفاق. وصفه الفاضل الهنديّ فيما كتبه على ظهر بعض كتبه بأنّه الإمام الأجلّ العالم الزاهد المحقّق المدقّق قطب الدين تاج الإسلام مفخر العلماء مرجع الأفاضل. عبّ في علوم الدين و الآداب. وأدّب نفسه كلّ الآداب حتىٰ ظفر بمقصوده و عثر على

. منشوده»[1].

و قال عمر رضا كحّالة في «معجم المؤلّفين»: «محمّد بن الحسين بن الحسن البيهقيّ النيسابوريّ الكيدريّ (قطب الدين، أبو الحسن) فاضل. من آثاره: أنوار العقول في جمع أشعار أمير المؤمنين الإمام عليّ في الآداب و الحكم و المواعظ على حروف المعجم ؛ الحديقة الأنيقة، بصائر الأُنس بحظائر القدس»[2].

و قال تحت اسمه و قبل ترجمته: (كان حيّاً ٥٧٦ ه)[3].

و في كتاب «الكنىٰ و الألقاب»: «أبوالحسن محمّد بن الحسين بن الحسن البيهقيّ النيسابوريّ الإماميّ، الشيخ الفقيه، الفاضل الماهر، والأديب الأريب، البحر الزاخر. صاحب «الإصباح» في الفقة؛ و «أنوار العقول في جمع أشعار أمير المؤمنين عليه السلام» ؛ و شرح النهج، وغير ذلك. و له أشعار لطيفة. و كان معاصراً للقطب الراونديّ، و تلميذاً لابن حمزة الطوسيّ، فرغ من شرحه على النهج سنة ٥٧٦.

و الكيدر قرية من قرىٰ بيهق، و عن «طراز اللغة» للسيّد علي خان أنّه ضبطه بالذال المعجمة، وعدل بعض الأعلام (أي: كاشف اللثام) عن ذلك و ضبطه بالنون نسبة الى كندر قرية بنيسابور، و قرية قرب قزوين»[4].

و كان المترجَم له من أكمل علماء زمانه في أكثر الأفنان، و أكثرهم إفادةً لدقائق العربيّة كما تحكي بذلك مصنّفاته غير القليلة، نحو: شرحه على نهج البلاغة المسمّىٰ «حدائق الحقائق» ؛ و كتاب «كفاية البرايا في معرفة الأنبياء و الأولياء»؛ وكتاب آخر كبير سمّاه «مباهج المنهج في مناهج الحجج» و هو الذي اختصره المولىٰ حسن الكاشفيّ صاحب «مصابيح القلوب» و سمّاه «بهجة المباهج» ؛

١ـ أعيان الشيعة ١٤: ٦، رقم ٩٤٢٨.

٢.ـ مُعجَم المؤلّفين ٩: ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

٣ـ نفسه ٩: ٢٣٧.

٤ـ الكنىٰ و الألقاب، الشيخ عبّاس القمّيّ ٣: ٧٤.

وكتاب «لبّ الألباب» في بعض مسائل الكلام؛ و الرسالة الموسومة بـ«البراهين الجليّة في إبطال الذوات الأزليّة» ؛ و كتاب «الدرر في دقائق علم النحو»؛ و كتاب جمع أشعار أمير المؤمنين عليه السلام سمّاه «أنوار العقول». و له الأيدي الباسطة في فنّ العروض و الطبع الموزون. و المهارة الكاملة في إنشاء الشّعر و إجادة النظم والنثر. و لذا ترىٰ الفريقَين يصفونهٗ بالأديب الشاعر[1]. و له كتاب «شريعة الشريعة» في الفقه. و أشار إليه في شرحه على النهج[2]. كما له في الفقه كتاب «الإصباح» الذي جاء ذكره في «المختلف» و غيره.

و جاء في «مجمع الآداب» للفوطيّ: «قال الذهبيّ في «المشتبه»: ٣٤٩: «الكيذريّ نسبة إلى كيذر من قرىٰ بيهق، منها الأديب قطب الدين محمّد بن الحسين الكيذريّ الشاعر».

كتب على ظهر كتاب «الفائق» للزمخشريّ: «قرأ عليّ السيّد الأجلّ الأكمل الأفضل قراءةً مثله في وفور أدبه و كمال فضله، مبعثراً خزائن كَلِمِه عن نفائس حِكَمِهِ، مجتنياً زواهر أغراضه عن أزاهير رياضه، كاشفاً عن ساق التشمير، حاسراً عن ذراع التنقير، وٰ الله عزّ و جلّ المسؤول أن يبلّغه غاية طلبته و نهاية أُمنيته، و هذا خطّ أضعف النفوس المبتلىٰ ببؤس الزمان العبوس و الدهر الضروس محمّد بن الحسين بن الحسن الكيدريّ البيهقيّ كتبه في جمادى الأولىٰ من سنة عشر وستّمائة»[3].

و صفوة القول إنّ الرجل كان عالماً معروفاً و مصنّفاً مشهوراً أثنت عليه كتب التراجم بفضل ما قدّمه من عطاء لأُمّته. و نُقل أنّه تلمذ لعبد الله بن حمزة الطوسيّ، ومحمّد بن السعيد بن هبة الله الراونديّ. والإمام أبي الرضا فضل الله الحسنيّ

١ـ روضات الجنّات، محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ ٦: ٢٩٥ ـ ٢٩٩.

٢ـ حدائق الحقائق ٢: ٦١٨.

٣ـ مجمع الآداب ٣: ٤٢١، تحقيق محمّد الكاظم.

الراونديّ كما جاء في «طبقات أعلام الشيعة»[١].

أمّا منهجه في شرحه فيتسنّى لنا أن نلخّصه بما يأتي:

١ ـ تفيد النسخة أنّ المصنّف تصفّح المختصرات من مؤلّفات النحاة، وأنّه ظفر بكتابٍ نال إعجابه كثيراً، وهو كتاب «الإيجاز» الذي نقّحه صاحبه وهذّبه واستخلصه وانتخبه من كلام الإمام جار الله الزمخشريّ. ونسب المصنّف ذلك الكتاب إلى أبي عليّ الطبرسيّ، وتحدّثتُ عن هذا الموضوع سلفاً.

كما ذكر المصنّف أنّه قام بهذا العمل رعايةً لجانب المستفيد بجعل الكتاب خفيف الحجم كثير الغنم.

٢ ـ نقل المصنّف رأي صاحب الإيجاز بقوله: «قوله» كما يتبيّن من النسخة، وتدلّ مراجعتي على أنّه نقل أيضاً كلام الزّمخشري، وكلام أبي عليّ الفارسيّ، وعبد القاهر الجرجانيّ، أكثر من غيرهم ثمّ علّق على الأقوال بذكر رأيه في مختلف المسائل الصرفيّة والنحويّة مستشهداً عليها بالآيات القرآنيّة والأمثال السائرة والأقوال المأثورة والأشعار وتفرّد في ذكر بعض الشواهد. وأشرتُ إلى ذلك في هوامش الكتاب ذات العلاقة بالموضوع. علماً أنّ تعليقاته مختصرة في كثير من المواطن.

٣ ـ اكتفى المصنّف ببعض المباحث الصرفيّة والنحويّة التي بلغت ستّة عشر فصلاً ولم يستوعبها جميعاً. وهي مذكورة في دليل الموضوعات، لكنّه أسهب في التحليلات الصرفيّة والنقاط المرتبطة بالأصول التي تعرف بها صيغ الكلمات العربيّة وأحوالها، والأشكال التي عليها الحروف والمفردات المتنوّعة، بخاصة في المباحث الأولى من الكتاب، كما نلحظ اختصاراً واضحاً لبعض المباحث النحويّة.

٤ ـ تفرّد المصنّف بنقل آراء نحويّة لعلماء ندر ذكرهم أو لم يرد ذكرهم قطّ في

١ـ طبقات أعلام الشيعة، القرن السادس: ٢٦٠.

ما اشتهر من كتب النحو المعتمَدة و ما كان مرجعاً منها. ومن هؤلاء مثلاً: البصير الإصفهانيّ، و البطيطيّ الذي عبّر عنه الشارح بـ«أستاذي»، و ابن الفرّخان، وأبوالحسن الضرير، و صدر الأفاضل وأشباههم.

٥ ـ عرض المصنِّف آراءً نحويّة جديدة مشهودة في الكتاب. كما انفرد بتحليل بعض الظواهر النحويّة الملحوظة في تضاعيفه ونقلتُ أمثلةً منها عند التعريف بالكتاب في مقالة مستقلّة . فالذي يميّز منهجه هو البعد التحليليّ.

٦ ـ لم يذكر المصنِّف من مصادر النحو إلّا «المتقصِد في شرح الإيضاح» لعبد القاهر الجرجانيّ، و «المستوفي» لابن الفرّخان. الى ما ذكر في مقدّمة الكتاب من عثوره على كتاب «الإيجاز» الذي راقه فشرحه.

منهج التحقيق

حداني على تحقيق الكتاب و تصحيحه موضوعه و شأن صاحبه، وانتمائه إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام مسبوقٌ ذلك بحاجةٍ وظيفيّةٍ اقتضتها طبيعة العمل إلى مثله فدعوتُ ربّي الكريم أن يشرح لي صدري و يُيسِّر لي أمري، فجاد عليَّ بذلك. فطفقتُ أتصفّح أوراقه، وإذا أنا أرتضيه مسروراً. فشكراً لله سبحانه. و شكر الله الأوّلين، أولي العلم والإيمان على ما شادوه من صرح تراث ما زالت الحياة تزدان به و البشريّة تدين لهم بفضله.

و لا يخفىٰ أنّ تحقيق المخطوطات و إن كان عسيراً نوعاًما لكنّه يسير في مقابل كثيرٍ تركه الأوائل محمودين. فهم أصحاب الفضل و ما على المقتفين إلّا الوفاء لهم راعين صائنين.

و لمّا جرت العادة على أن يقدّم المحقّقون لمخطوطاتهم سطوراً حول ما فعلوه في تحقيقهم، فإنّي أحذو حذوهم مبتدئاً بما قاله الكاتب المشهور العماد الإصفهانيّ ليكون قدوةً لكلّ من سار على هذا الطريق.

قال:

«إنّي رأيتُ أنّه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلّا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، و لو زِيدَ هذا لكان يُستحسَن، و لو قُدِّم هذا لكان أفضل، و لو تُرِكَ هذا لكان أجمل. و هذا من أعظم العِبَر، و هو دليل على استيلاء النّقص على جُملة البشر»

أمّا منهج التحقيق فيقوم على القواعد الآتية:

١ ـ شرعت في تحقيق الكتاب بتدقيق النّصّ مستعيناً بمصادر النّحو الأصليّة التي سأذكرها في مسرد المصادر إن شاء الله. و قد جهدتُ في المحافظة على النصّ كما ورد في النسخة الوحيدة، ولم أتصرّف فيه إلّا في تبويب موضوعاته، وكثير من الإضافات اللازمة التي جاءت في الهوامش بين معقوفتين.

٢ ـ تنظيم الموضوعات و تبويبها في فصول مرقّمة تخلو النسخة منها. و هذا التقسيم المنظّم للمباحث يتبع ترتيبها في النّصّ. و كان هذا التنظيم مرافقاً للاستنساخ.

٣ ـ إدخال الاستدراكات فحسب في النصّ لتخلخله بدونها، كما أنّها في صميم الموضوع. علماً أنّ بعضها إضافات يستقيم النصّ و يقوىٰ بوجودها، إذ يبدو أنّ المصنّف بعد فراغه من الكتاب و مراجعته له استدرك أو أضاف لشعوره بأنّ المستدرَك أو المضاف قد فاته و هو ضروريّ للشرح.

٤ ـ وضعتُ الآيات القرآنيّة الكريمة التي وردت في المتن بين قوسين مزهّرين. و خرّجتها في الهوامش مكتفياً باسم السورة و رقم الآية. علماً أنّ المصنّفﷺ وَ هِمَ في نقل بعضها و ظنّ بعضَ الأقوال آياتٍ، و هي ليست كذلك. فصحّحتُ ذلك مشيراً إليه في الهوامش. كما وردت بعض الآيات ناقصةً في المتن فأتممتُها في الهوامش.

٥ ـ خرّجتُ الشّواهد الشّعريّة مستهدياً بالدواوين المشار إلى بعضها في مسرد المصادر، والكتب التي اشتملت على الشواهد المذكورة ككتاب سيبويه، و شرح ابن

عقيل، ومغني ابن هشام وشذوره، و مفصّل الزمخشريّ، و مقتصد الجرجانيّ، ولسان العرب. وورد بعض الشواهد ناقصاً فأتممته بذكر العجز أو جزء منه. كما ورد عجز بعضها فقط فأتيتُ بصدره. و جاء بعضها غيرَ واضح فراجعتُ الكتب المعنيّة ووضّحته. و نسبتُ الشّواهد إلى قائليها إذ لم يذكر المصنِّف إلّا قليلاً جدّاً منهم، كما فسّرتُ مفرداتها حيثما كانت الحاجة إليه، و شرحتُ ما احتاج إلى شرح منها، وذكّرتُ بالشّاهد فيها على المسائل النحويّة الواردة في المتن. وورد بعض الشواهد في الحواشي فوضعته في المكان المناسب له على ما في ذلك من صعوبة في دقّة مطابقته الصائبة للمسائل الواردة. و تيسّر ذلك بفضل الله تعالىٰ والاستنارة بالمصادر الأصليّة المهمّة.

٦ ـ نقل المصنِّف آراء بعض النحاة نصّاً. و أكثر من نقل عنهم هم الزمخشريّ في «المفصّل»، و أبو عليّ الفارسيّ في «الايضاح»، وعبد القاهر الجرجانيّ، في «المقتصد في شرح الايضاح». فلم أكتف بما نقله بل رجعتُ إلى المصادر المذكورة إلّا «الايضاح» إذ استغنيتُ عنه بـ«المقتصِد» لجمعه بين نصّ الفارسيّ، و شرح الجرجانيّ. و أفدتُ كثيراً منه و من «المفصّل» حتّىٰ صحّحت بعض الأخطاء في النصّ اعتماداً عليهما ،واستبدلتُ نصوصهما بنصّ المصنِّف أحياناً. وعثرتُ فيها على ما تعذّر عليّ في النصّ من غموض بعض المفردات، واضطراب بعض الجمل والأقوال، فاستبان كثير ممّا استبهم، وانفتح كثير ممّا انغلق والحمد لله . وميّزت الآراء والأقوال المنقولة بخطّ غامق جهد المستطاع . وأمّا غيرها فهي إمّا له نفسه أو نقلها عنهم بتصرّف.

٧ ـ في النسخة حواشٍ كثيرة و تعليقات. و لعلّ أعسرما في تحقيقها هو تطبيق الحواشي المذكورة على النصّ إذ لم يُعلَم منها ما يتطابق والمباحث التي وردت في النسخة، لأنّها بلا علامةٍ و لا ترقيمٍ. فممّا قمتُ به في عملي التحقيقيّ هو تطبيق الحواشي على النصّ بذكرها في الهوامش مرقّمةً بالأرقام التي وضعتُها على الجمل

و العبارات المناسبة لها. و بذلتُ قُصارايَ من أجل أن تأتي الحواشي و التعليقات موائمةً للنصّ الأصليّ. وأذكّر بأنّ المصدر الأساس لأكثر تعليقاتي في الهوامش هو كتاب جامع الدروس العربيّة بأجزائه الثلاثة للشيخ مصطفى الغلايينيّ. كما أفدتُ من هوامش مغني اللبيب، وشرح ابن عقيل، والمفصّل في هذا المجال أيضاً.

٨ ـ خرّجت الأمثال بذكر ما ضُربت له (أي: مناسباتها)، مع شرح لمعانيها. وكذلك خرّجتُ الأقوال المأثورة بذكر قائليها، و تفسيرها. ومرجعي في ذلك «لسان العرب» لابن منظور، و «مجمع الأمثال» للميدانيّ.

٩ ـ عرّفتُ تعريفاً موجزاً بالأعلام الواردة أسماؤهم في النسخة من نحاة ولغويّين و شعراء. و لم يبق إلّا قليل جدّاً منهم بلا ترجمة إذ لم أعثر على ترجمتهم بالرغم من اهتمامي البالغ بذلك. و لا أبالغ إذا ادّعيتُ أنّ الشّارح تفرّد بذكرهم، وأشرتُ إلى ذلك من قبل.

١٠ ـ بيّنتُ في الهوامش مسائل نحويّة كثيرة ترتبط بالموضوعات الواردة في النسخة. و هي إمّا توضيح أكثر لما ورد في النصّ الأصليّ، أو تعليقات اقتضاها المقام، أو إضافات لإغناء الموضوعات و تفصيلها لورودها مختصرةً.

١١ ـ فسّرتُ في الهوامش جميع المفردات الغريبة المهمّة والعبارات و الجمل الصعبة تقريباً، لكي يتيسّر للقارئ فهم النصّ واستيعابه فلا يلاقي صعوبةً في إدراكه و الإفادة منه.

١٢ ـ أعربتُ الكلمات المهمّة الضروريّة بوضع حركاتها المناسبة ليخرج النصّ سليماً بيّناً. و كاد هذا العمل يكون متعذّراً لأنّ الكلمات غير معربة في النصّ إلّا نزراً يسيراً منها. ولولا الصبر و الأناة لما تحقّق هذا العمل العسير.

١٣ ـ تلافيتُ أكثر الإسقاطات التي يعاني منها بعض الحواشي وليس عددها بقليل. و من حسن الحظّ أنّ الإسقاطات المذكورة موجودة في الحواشي، لا في أصل المتن. و حَقيقٌ بالذّكر أنّ المتن نفسه لا يخلو منها و من كلمات و عبارات

وجمل صعبة كثيرة لكنّ الله سبحانه بفضله مكّنني منها. فلم يبق فيه نقص ـ على ما أحسب ـ والحمد لله. علماً أنّ بعض الحواشي ليس ذا بال كما لايؤثّر على أصل المتن سلباً، إذ إنّ من يقرأ المتن لا يجد فيه خللاً و لا ثلباً.

١٤ ـ أضفتُ بعض العناوين مميّزةً بوضعها بين معقوفتين ، أمّا الخالية من المعقوفتين فهي من وضع المصنّف.

وأُذكّر أنّي وضعتُ مكانَ الإسقاطات ثلاث نقاط بين معقوفتين [...] و مكان الكلمات غير المقروءة القليلة كلمة [كذا] بين معقوفتين أيضاً لتدلّ على مفقودٍ يتمثّل في الإسقاط أو المسح أو الغموض. وأكرّر أنّها غير مهمّة مع حرصي الشديد على ذكرها لولا تعذّرها.

وفي الختام أُقدّم جزيل الشكر لسماحة حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ عليأكبر إلٰهي خراساني رئيس مجمع البحوث الإسلاميّة في مدينة مشهد المقدّسة لمخاطبته المكتبة المركزيّة للأستانة الرضويّة بوضع النسخة في تصرّفي ، وموافقته على طبعها.

ثمّ أشكر الأخ عبد الله غفراني أحد الباحثين العاملين في المجمع المذكور إذ أرشدني إلىٰ هذه النسخة.

كما أشكر الأستاذ المشرف الدكتور السّيد إبراهيم ديباجي على توجيهاته في مجال التحقيق و مساعدته لي في رفع بعض الإشكالات. وأشكر الأُستاذَين الفاضِلَين الدكتور محمود خورسنديّ والدكتور أمير محمود كاشفيّ مستشارَين أمينَين في هذا العمل. وأعبّر عن بالغ تقديري للأخ الأستاذ إبراهيم رفاعة والأخ الدكتور السيّد أحمد إمام زاده على ملاحظاتهما النافعة . وكذلك أُدلي بعميق امتناني للأخ الدكتور مرتضى الإيرانيّ على مراجعته الدقيقة وتذكيراته المفيدة في آخر مراجعةٍ للكتاب. كما أشكر الأخ الدكتور عبد الحسين فقهي مدير قسم اللغة العربيّة و آدابها في كلّيّة الآداب ـ جامعة طهران على جهوده في التمهيد للمناقشة. وأشكر

الأخ الفاضل حسين الطائي الموظّف في مجمع البحوث الإسلاميّة على جهوده في تنضيد الحروف المطبعيّة.

ومن الجدير ذكره أنّ هذا الكتاب نوقش في جامعة طهران ـ كلّيّة الآداب كرسالة جامعيّة لنيل شهادة الدكتوراه وذلك في اليوم الثالث عشر من صفر سنة ١٤٢٧هـ. وحاز على الشهادة المذكورة بدرجة امتياز.

و الحمد لله ربّ العالمين كما هو أهله و هو الموفّق الهادي إلى سواء السبيل. نسأله سبحانه المعافاة في الأديان كما نسأله المعافاة في الأبدان. والصّلاة و السّلام على عبده و رسوله المصطفىٰ محمّد و على أهل بيته وعلى جميع الأنبياء والمرسلين ومن تبعهم بإحسان. إن أحسنتُ في عملي هذا فذلك ما أرجوه. وإن قصّرتُ فذلك مبلغي من العلم. (ربّ زدني علماً)

علي هاشم الأسديّ

[مقدّمة الكتاب]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الواحد[1] الأحد الخالق الرازق الصمد المتعالي[2] عن الصاحبة والولد. الاوّل بلا ابتداء، والآخر بلا أمد، العافي عمّا أوعَدَ، والوافي بما وَعَد[3]. المتفضّل بربوبيّته على بريّته[4]، الهادي لهم إلى طريقته ببدائع صنعته. وصلواته على نبيّه المصطفى المبعوث إلى كافّة جِبلّته[5] ليهديهم إلى جنّته، وعلى البررة الأتقياء من عترته وسلّم تسليماً.

أمّا بعد. فإنّي قد تصفّحتُ[6] المختصرات من مؤلّفة النُّحاة فما ظفرت يدي

١ـ في حاشية المتن: الواحد علىٰ ضربين: اسم وصفة، فالاسم كقولهم: واحد المستعمل في العدد نحو: «واحد» و «اثنان». والصفة نحو قوله: ﴿إنّما إلهكم إله واحد﴾ [الكهف: ١١٠ ؛ الأنبياء: ١٠٨ ؛ فصّلت: ٦]. وما استعملوا (أحد) بمعنى واحد الذي هو اسم كـ«أحد وعشرون» [هكذا في الأصل والصحيح: عشرين]. و﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ١].

٢ـ فوقها في المتن: المبرّأ، وتحتها: المنزّه.

٣ـ الفرق بين أوعد ووعد هو أنّ كليها بمعنى القول بالإجراء لكن الأوّل في الشّرّ بمعنىٰ تهدّد، والثّاني في الخير.

٤ـ البريّة: الخلق من الفعل بَرَأ بمعنىٰ خَلَقَ.

٥ـ الجِبِلّة: الخِلقة.

٦ـ تحتها في المتن: تأمّلتُ.

بمجموع[١] أجمعَ فوايد، وأوفرَ عوايد[٢]، وأجزل[٣] ألفاظاً، وأحرز[٤] أغراضاً من الكتاب الموسوم «بالايجاز» المتّسم بِسِمة الإعجاز[٥] المنسوب إلى الإمام الرضيّ أبي عليّ الطَّبْرَسيّ[٦] ﷺ، وجعل الفردوس مثواه.

إمـامٌ هَـمُّهُ رُشـدُ البَـريّة إذا اجتمعوا على الدنيا الدنيّة[٧]

وطولَ العُمر في الخيراتِ ساعٍ ومحترزٌ من السِّيَر الرديّة

وكيف لا[٨]، وهو ـ على أنّه كان إذا أُحضِرَ الأفاضل صاحبَ الوِسادة[٩]، وإذا عُقِدَ سِمطُ الأماثل[١٠] واسطةَ القِلادة ـ قد نَقَّح هذا الكتابَ[١١] وهذّبه واستخلصه

١ـ فوقها في المتن: فصل الخطاب.

٢ـ في حاشية المتن: الفرق بين الفوايد والعوايد أنّ الفوايد أعمّ من العوايد. والعوايد هي الفوايد التي تعود اليك مرّةً بعد أُخرىٰ لأنّها من العود. وتحت (أوفر عوايد) أكثر منافع. من قواعد الاعلال أنّ الياء بعد الألف تُقلَب همزةً في منتهى الجموع.

٣ـ في الحاشية من نسخة أخرىٰ: وأوجز. وفي المتن تحت «أجزل»: «أفصح».

٤ـ تحتها في المتن: أحفظ.

٥ـ كتاب في النحو يتعذّر الظفر به مع بالغ الاهتمام بالموضوع. وتحت (الإعجاز) في المتن: إذ جعله عجزاً.

٦ـ مضى ذكره في مقدّمة التحقيق .

٧ـ تحتها في المتن : حقير خسيس. و في حاشية المتن: تقديره: إمامٌ إذا اجتمع البريّة على طلب الدنيا الدنيّة همّ إلى رُشدهم.

٨ـ في حاشية أُخرى من المتن: أي: وكيف لا يكون بهذه الصفة التي وصفتُ؟

٩ـ وفي حاشية أُخرى منه: لقيتُ بلقاء أبي الفضل الذي هو الممدوح كلّ من كان له فضلُ علم فكأنّ الله تعالى أحياهم وردّ زمانهم حتّى لقيتُ بلقائه كلّهم. والمعنى: أنّ فيه من الفضل ما كان في جميع الفضلاء [و لا يُعرَف من هو أبو الفضل هذا]. وفي حاشيةٍ أُخرىٰ أيضاً :

ولقيتُ كلّ الفاضلين كأنّهم ردّ الإلهُ نفوسهم والأعصُرا

١٠ـ تُلحَظ كلمة (بُزُرْك) تحتها، وهي كلمة فارسيّة بمعنى الكبير أو العظيم.

١١ـ في إحدى الحواشي الموجودة في صفحة المتن: «وهو» مبتدأ، «وقد نقّح» خبره، والعامل ←

وانتخبه من كلام الإمام جار الله[١] العلّامة لله درّه[٢] من عالمٍ نِحرير[٣] طَبٍّ[٤] بأدواء[٥] الكلام بصير، لا يُدرَك شَأْوُه[٦]، ولا يُبلَغ بأوه[٧]. ولله [درّ] القائل حيث يقول[٨]:

← في «على أنّه» «قد نقّح»، و«على» بمعنى «مع». كما تقرأ كلمة «مبتدأ» تحت كلمة «وهو». وتحت «قد نقّح هذا...» كلمة «خبر».

١ـ جار الله محمود بن عمر (م٥٣٨هـ) إمام في اللغة والنّحو والتّفسير والأدب والبلاغة. له كتب كثيرة منها تفسير الكشّاف، ومعجم أساس البلاغة، والمفصّل في النّحو و سيتكرّر اسمه في هذا الكتاب.

٢ـ تحتها في المتن: خيره. ومعنى (لله درّه): لله ماخرج منه من خير. وهي تقال في المدح. وفي لسان العرب ٤: ٢٧٩: وقالوا: لله درّك، أي: عملك. يقال هذا لمن يمدح ويتعجّب من عمله.

٣ـ النحرير: الحاذق الفطن العاقل.

٤ـ الطَّبّ: الحاذق الماهر بعمله.

٥ـ أدواء جمع داء. ويريد هنا عِلَل الكلام. و في كلامه استعارة مكنيّة أصليّة إذ شبّهه بالطبيب ثمّ حذف المشبّه به، و أشار إلىٰ شيء من لوازمه و هو أدواء.

٦ـ الشأو: الأمد: والغاية. يقال: فلان بعيد الشأو أي: عليّ الهمّة.

٧ـ يُلحَظ تحتها في المتن: كلمة «فخره». كما ورد في حاشية المتن: أي: مخصوصاً من بين العالَم. كما جاء في نسخة عند الشّارح: سأوه، وتحتها كلمة «غايته». والسأو: الجهة التي يُنوى قصدها ، والهمّة. يقال: هو بعيد السأو، أي: عظيم الهمّة والسعي.

٨ـ جاء تحتها في المتن: قول المتنبّي. هذا البيت من قصيدةٍ للشّاعر أبي الطيّب المتنبّيّ يمدح بها أبا الفضل محمّد بن العميد وزير ركن الدّولة والد عضد الدّولة، والكاتب الأديب الكبير المعروف. وهي في ص ٢٦٤ من الجزء الثّاني من شرح البرقوقيّ على الدّيوان.

يقول: إنّ هؤلاء الفاضلين قد تتابعوا متقدّمين عليك في الزّمان، فلمّا أتيتَ بعدهم جمعت ما كان فيهم من الفضائل فكنتَ منهم بمثابة إجمال الحساب الّذي تُذكر تفاصيله أوّلاً، ثمّ تجمل تلك التفاصيل فيكتب في آخرها: فذلك كذا وكذا. وجملة القول: جُمِع فيك من الفضل ما فُرّق فيهم.

والمتنبّي هو أبو الطيّب أحمد بن الحسين بن الحسن الجُعفيّ الشّاعر المشهور وُلِدَ بالكوفة سنة ٣٠٣هـ في محلّة تُسمّى كندة. وقُتِلَ قريباً من النّعمانيّة سنة ٣٥٤هـ.

نُسقُوا[١] لنا نَسقَ الحسابِ[٢] مقدَّمًا   وأتى فذلك[٣] إذ أتيتَ مؤخَّرا[٤]

فهو[٥] في تأليف هذا الكتاب[٦] من[٧] يستخرج اللُّباب[٨] من الألباب[٩]، ولا أقول كمن وجد تمرة الغُراب[١٠]. فهمتُ[١١] أنْ أنسجَ على منواله[١٢] خيرَ منوال لأحوز[١٣] بهمّته[١٤] عين الكمال. فشمّرتُ الذيلَ[١٥] بتشريح هذا الكتاب[١٦]، واشترطتُ أن احترز من التّطويل والإطناب. فإنّ خير الكلام ما[١٧] قلّ ودلّ ولم يُمَلّ. وحسبُك من الزاد ما بلّغك المحلّ[١٨]. وأكثر همّي أنّه رُبّما يستفيد منه مستفيد أو يرجع إليه مفيد. فذلك

١ـ جاء تحتها في المتن: رتبوا لنا.

٢ـ جاء تحتها في المتن: نسق تفاصيل الحساب.

٣ـ ورد تحتها في المتن: فذلك الذي علا.

٤ـ ورد تحتها في المتن: حال.

٥ـ كذلك ورد تحتها: بو علي طبرسي.

٦ـ كذلك يُلحظ تحتها كلمة: إيجاز. ويريد هنا كتاب «الإيجاز» نفسه.

٧ـ جاء تحتها: كَمَن.

٨ـ تحتها في المتن: خلاصة. [كذا]

٩ـ فوقها في المتن: كناية عن كلام جار الله. وتحتها: كلمة «عقلها».

١٠ـ في لسان العرب، ١: ٦٤٥ (وذلك أنّه يتّبع أجودَ التّمر فينتقيه).

١١ـ فوقها: فَهَمَمْتُ. وتحتها: قصدتُ .

١٢ـ أصل المنوال المنوّل وهو خشبة الحائك أو آلته. ويأتي بمعنى النّسَق والأُسلوب.

١٣ـ تحتها في المتن: لأجمع.

١٤ـ تحتها في المتن: بو علي.

١٥ـ كناية عن التهيّؤ والاستعداد .

١٦ـ تحتها في المتن: يعني «الإيجاز».

١٧ـ تحتها في المتن: الّذي .

١٨ـ فوقها في المتن: قول. وفي الهامش: قال الشّاعر:

مَن شاءَ أنْ يُكثِرَ أو يُقلّا   يكفيه ما بلّغه المحلّا

المطلوب والله المستعان وعليه التّكلان[١]. ولله دَرّ متأمّله إذا نظر بعين الإنصاف ولايسلك[٢] طريق الاعتساف[٣] ليطّلع على لزومي[٤] سواء[٥] المحجّة[٦] وتعلّقي بعلاقة الحُجّة. وإلّا[٧] فامرؤٌ وتجنّبه[٨]، وحَسبُ امرئٍ ارتكاب[٩] ما لا يعنيه. وبالله التّوفيقُ والعصمة.

١ـ تحتها في المتن: يعني توكّل.

٢ـ في حاشية المتن: ولا يركب.

٣ـ تحتها في المتن: المشي على غير اهتداء.

٤ـ تحتها في المتن: مفعول يطّلع . يعني بواسطة حرف الجرّ.

٥ـ فوقها في المتن: مفعول لزومي. أي: كلمة «سواء» مفعول به للمصدر (لزوم) من باب إعمال المصدر.

٦ـ تحتها في المتن: طريق.

٧ـ تحتها في المتن: أي: وإلّا يُنصف.

٨ـ تحتها في المتن: فأمرؤ وتجنّبه مقرونان. وفي حاشية المتن: (قال سيبويه: فامرؤ وتجنّبه مبتدأ، وخبرهما مقرونان. وقال أخفش: فامرؤ مبتدأ، وخبره [كذا]. لأنّ الواو بمعنى «مع»). الكلمة بعد (خبره) ممسوحة وهي إمّا (موجود أو مقدّر). وسيبويه هو أبو عمرو بن عثمان (م١٨٠هـ) أكبر نحاة العربيّة، وأوّل من بسط النّحو ووضع فيه «الكتاب» العظيم. لزم شيخه الخليل بن أحمد وروى عنه وبمذهبه يأخذ أهل البصرة وسيتكرّر اسمه في الكتاب.

والأخفش هو أبو الحسن، سعيد بن مسعدة (م٢١٠هـ) تلميذ سيبويه وأحد علماء البصرة في اللغة والأدب. و ذكره المصنّف بقوله: أخفش. و كان ينبغي أن يقول الأخفش كما هو مشهور.

٩ـ تحتها في المتن: كلمة: تبنّي.

الفصل الأوّل

[الكلمة وأقسامها]

قال ﷺ: الكلمة مفرد[1] إمّا اسم كـ «رَجُلٍ» و«فَرَسٍ» ؛ وإمّا فعلٌ كـ«ضَـرَبَ» «يَضْرِبُ»[2]، و «ذَهَبَ» «يَذْهَبُ» ؛ وإمّا حرفٌ كـ«هَلْ» و«قد». وإنّما لم نَقُلْ مـفردة جرياً على سَنَن قوله تعالى: ﴿إنّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين﴾[3]، أو على قوله تعالى: ﴿وما أمْرُنا إلّا واحِدةٌ﴾[4]، لأنّ التأنيث غير حقيقيّ، أو لأنّه عـلى تـقدير مـوصوف

١ـ في الحاشية: قال: «الكلمة مفرد» ولم يقل: «مفردة» لأنّ المراد أنّ الكلمة لفظ مفرد. إن قيل: لم قُدِّرت؟ قلتُ: لأنّه لو لم يقدّر ذلك لبطل الكلام. يجري مجرى الحدّ والطّرد في الحدّ من لوازمه. لو كان التّقدير: كلّ مفرد هو كلمة. وهذا قضيّة كاذبة لأنّ كثيراً من المفردات واقـع وليس بكلم كالجوهر الفرد وغيره، فافهم. وكذلك القول. لو قال: «مفردة» ولم يقدّر «لفظ» في الكلمة مفرد. وكلّ ما صحّ أنّ يُفرد فهو كلمة، فيلزم أن يكون كلّ مفرد فهو كلمة. وهذا خُلف. فلأجل هذا الفساد لا يجوز أن يكون «مفرد» خبر «كلمة».

٢ـ لم يرد الفعل «ضرب يضرب» في المتن بل ورد في الحاشية.

٣ـ الأعراف: ٥٦. جاء في مجمع البيان ٢: ٤٢٩ ما نصّه : «قال الفرّاء: إنّما ذكّـر «قـريب» و لم يؤنّث ليفصل بين القريب من القرابة و القريب من القرْب. قال الزجّاج: و هذا غلط لأنّ كلّ ما قرب في مكان أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التأنيث و التذكير، و الوجه في تذكيره أنّ الرحمة و الغفران و العفو في معنى واحد، و كـذلك كـلّ تأنـيث ليس بـحقيقيّ. و قـال الأخفش: جائز أن يكون أراد بالرحمة هنا النظر، فلذلك ذكّره».

٤ـ القمر: ٥٠. وتتمّة الآية: ﴿كلمحٍ بالبصر﴾. وجاء فـي الهـامش: أي كـلمةٍ واحـدةٍ سـريعة ←

محذوف، أي: الكلمة لفظ مفرد، وذلك لأنّ كلّ مفرد ليس بكلمة، بل كلّ لفظٍ مفرد كلمة. فإن قيل: فهلّا قال: مفردة «على تقدير لفظة [١] مفردة». قلنا: لأنّ اللفظ مصدر والمصدر لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنّث إلّا إذا اختلفت أنواعه [٢]، ولإزالة اللبس لأنّ ذلك يُوهم أنّ قوله: مفردة «مُسنَدة» إلى الكلمة وليس كذلك. وحقيقة الكلمة هي اللفظة الدالّة على معنىً مفرد [٣] بالوضع [٤].

وإنّما قيل: اللفظة احتراز [٥] عن الخطّ، والعقد، والإشارة، [كذا] إذ هي تدلّ على المعاني. وقيل: الدّالّة احترازاً عن الألفاظ التي لا تدلّ على المعاني. وقيل: «مفرد» احترازاً عن مثل «الرَّجُل» لأنّه يدلّ على معنيين: التّعريف، والذّكَر من بني آدم، فهو

← التّكوين: «كلمح البصر» وقيل: «إلّا مرّة واحدة». وقيل: التأنيث راجع إلى معنى الأمر وهو «ساعة» بدليل قوله تعالى: ﴿وما أمر السّاعةِ إلّا كلمح البصر﴾ (النّحل: ٧٧). وقال السيّد العلّامة: الأمر بمعنى القضيّة. أي: «وما أمرنا إلّا قضيّة واحدة».[يبدو أنّ السيّد العلّامة هو جار الله الزمخشري كما تفيد القرائن].

١ـ في الحاشية: (اللفظ هو المنطوق أو في حكم المنطوق وهو ما لفظت به مثل: إن قلت: زيد. وفي [حكم] المنطوق وهو كلّ ما لم يلفظ به من غير ألفاظ الأسماء والأفعال وغيرها لكنّه متهيّئ لأن تلفظ به وتكون مستعداً للفظك إيّاه).

٢ـ في الحاشية: كقوله تعالى: ﴿وتظنّون بالله الظنّونا﴾ [الأحزاب: ١٠]

٣ـ في الحاشية: (احتراز عن «الليل»، و«الوقت»، و«الحدث». قال صدر الأفاضل: الكلمة لفظ دالّ على وجه الإفراد). وصدر الأفاضل هو قاسم بن الحسين الخوارزميّ النّحويّ صاحب كتاب «ضرام السقط في شرح سقط الزّند»، وهو شرح ديوان أبي العلاء المعرّيّ. كان أوحد الدّهر في علم العربيّة ونظم الشّعر ونثر الخطب، قُتل في فتنة التتار سنة ٦١٧هـ.

٤ـ تحتها: أعني وضع أهل اللغة. وفي الحاشية: قيل في معنى قوله: بالوضع: الأوّل يدلّ على معنى واحد. وإنّما يدلّ على معنيين أو معاني بالقصد. الثّاني لأنّ الأصل عدم الاشتراك. وإنّما حصل الاشتراك بالوضع الثّاني. فالكلمة من حيث هي موضوعة بالوضع تدلّ على معنى واحد. واعترض عليه بصيغة الماضي والمستقبل فإنّها تدلّ على الحدث والزّمان، فقبل الفعل بوضعه تدلّ صيغته على الزّمان فالزّمان داخل في القصد على طريق التّبع، وهو كذلك.

٥ـ كذا في الأصل. والصحيح: احترازاً لأنّه مفعول لأجله.

كلمتان. وقيل: بالوضع احترازاً عمّا تغلط[١] فيه العامّة.

وهي[٢] جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف. قوله: والكلام والجملة ماتألّف من اسمين[٣] أو من اسم وفعل يكون أحدهما خبراً عن الآخر ومسنداً إليه، نحو: «ذهب زيدٌ». الكلام في الأصل مصدر[٤] بمعنى التّكليم كالسّلام بمعنى التّسليم. ولذلك لا يُثنّىٰ ولا يُجمَع بخلاف الجملة. وقوله «تألّف» أي: أفاد بأن تقع الألفة بين الجزءين. وذلك لايكون إلّا بين اسمين، أو بين اسم وفعل. وحقيقة الكلام هو أدنى مايُعطي فائدةً، وأدناه ممّا يقع في الإسناد. والإسناد يقتضي طرفين محدِّثاً ومحدَّثاً عنه. وإسناد الشيء إلى الشيء جعله[٥] أخصّ[٦] مذكورٍ به.

[علامات الاسم]

قوله: وحدّ الاسم ما صحّ الإخبار عنه[٧] أو يكون في معنى ما يصحّ الإخبار عنه.

١ـ في الحاشية من نسخة أخرى: يغلط.

٢ـ أي: الكلمة.

٣ـ وقيل: إنّهما (الكلام والجملة) ليسا مترادفَين إذ الجملة أعمّ من الكلام وشرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة.

٤ـ وهناك من ذهب إلى أنّه اسم مصدر لخلوّه من بعض أحرف فعله فقد نقص منه تاء التفعّل (تكلّم كلاماً). واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدّلالة على الحدث، ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله.

٥ـ في الحاشية: قوله: جعله أخصّ مذكور به، أي: جعل أخصّ مذكور به بأن قصد بحقيقة معناه إليه. ألاترى أنّك تقول: ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً؟ فنزل أخصّ هذه الأشياء المذكورة بعد «ضرب» به زيداً. وذلك أن حقيقة معناه إثبات الضّرب، وقد قصدت بذلك إلى زيد فإذا جعلته كذلك هو مسند إليه. [هكذا في الهامش والصحيح: فهو مسند إليه].

٦ـ في الحاشية: ومعنى «أخصّ مذكور» أنّك إذا قلت: «ضرب زيدٌ عمراًيوم الجمعة ضرباً شديداً» وذكر جميع مايتعلّق بالفعل لم يجد في ذلك منه شيئاً هو أخصّ به من زيدٍ.

٧ـ هذه أوّل علامة يذكرها الشّارح للاسم الّذي يدلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان

احترز بقوله: «أو يكون في معنى مايصحّ الإخبار عنه» عن مثل «إذا»، لأنّه لايصحّ الإخبار عنه إلّا بعد أن تجعله للوقت خاصّةً كقوله: «إذا جاء زيد إذاً ذهب عمرو»، أي: «وقت مجيء زيد وقت ذهاب عمرو». واحترز أيضاً عن نحو: «متى»، و«أين»، و«كيف»، لأنّ الإخبار يصحّ عمّا هي بمعناه. ألاترى أنّ «متى» بمعنى الزمان؛ و«أين» بمعنى المكان؛ و«كيف» في قولك: كيف زيدٌ؟ بمعنى أصحيح هو أم سقيم؟ ويصحّ الإخبار عن كلّ واحد من الزمان والمكان والصّحيح والسّقيم وغيرها من الصفات التي يمكن أن يتأوّل بها «كيف». وانتقض هذا الحدّ بنحو «صَهْ»، و«مَهْ» إذ لا يصحّ الإخبار عنه ولا عمّا هو بمعناه.*

واعلم أنّ العلماء قد اجتهدوا في إثبات الحدّ الصحيح[1] للاسم، ودقّقوا النظر فيه.

ونقض المتأخّر قول المتقدّم، ولم يحصلوا منه على طائلٍ حتّى أطبق[2] أكثر المحقّقين على أنّه لاحدّ له، وأنّه لمّا حُدّ الفعل والحرف صار ذلك كالحدّ للاسم، لأنّك لمّا عرفتهما عرفتَ أنّ ما سواهما من الكلم اسم. فإن قلتم: لِمَ لَمْ تعكسوا

← كزيدٍ وفَرَس وحنطة. ويريد بصحّة الإخبار عنه الإسناد إليه، أي يكون مسنداً إليه، والمسند إليه لا يكون إلّا اسماً، مثل «المجتهد» في قولنا: فاز المجتهدُ، و«منصور» في قولنا: «الحق منصور»، و التاء من «كتبتُ»، والألف من «كتبا»، والواو من «كتبوا» «وما» الاستفهاميّة، والموصولة... وذهب ابن هشام في «شذور الذهب» ص ١٩ إلى أنّ هذه العلامة هي أنفع علامات الاسم. ووضّح الشّارح قوله: «أو يكون في معنى مايصحّ الإخبار عنه» في ما تلاه من كلام فلا حاجة إلى فضل القول.

* يريد أنّ هذا الشرط لا ينطبق على صَهْ ـ اسم فعل أمر بمعنى : اسكُت ، ومَهْ ـ اسم فعل أمر بمعنى : اكفُف ـ لأنّهما من أسماء الأفعال التي تدلّ على مايدلّ عليه الفعل، غير أنّها لاتقبل علامته.

١ـ في الحاشية من نسخة أخرى: حَدٌّ صحيح.

٢ـ تحتها في المتن: بمعنى تفق.

الأمر؟

قلنا: كلّ سؤال انقلب فهو باطل، ولو طلبوا لذلك مرجّحاً لكفاه إمكان التّحديد في الموضعَين.[١] وتعذّره هنا إن صحّ ذلك.[٢]

قوله: ومن علاماته: أن يُنوَّن[٣]،

١ـ أي: لو طلبوا ما يرجّح وجود الحدّ للاسم فحسبه أنّ تحديده (وضع حدٍّ له) ممكن غير متعذّر.

٢ـ أي: يمكن تعريف الاسم بعد تعيين الحدّ للفعل والحرف.

٣ـ هذه هي العلامة الثّانية للاسم، وهي قبوله التّنوين. وفي الحاشية: التّنوين هو النّون السّاكنة المذكورة في آخر الكلمة علامةً للتّوحيد والتّنكير محافظة عليها. [أي: علامة على أنّ الاسم مفرد ونكرة إذ لا ينوّن الجمع ـ في رأيه ـ والمعرفة. فماذا يقال في تنوين جوارٍ وغواشٍ وعوادٍ، الذي هو تنوين عوض من حرف؟ ويُضاف الى تعريف التّنوين أنّ النّون ساكنة تلحق أواخر الأسماء لفظاً، وتفارقها خطّاً. وهو تنوين التّمكين الّذي يلحق الأسماء المعربة المنصرفة: ككتابٍ، وتنوين التّنكير الّذي يلحق بعض الأسماء المبنيّة كاسم الفعل، والعلم المختوم به «وَيْه» فرقاً بين المعرفة منها والنّكرة. فما نوّن كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة، مثل «صَهْ وصهٍ»، ومثل «مررتُ بسيبويه، وسيبويهٍ آخر» أي: رجل آخر مسمّى بهذا الاسم. وتنوين العِوض، وهو إمّا أن يكون عوضاً من مفرد، وهو مايلحق «كلّاً وبعضاً وأيّاً» عوضاً ممّا تضاف إليه نحو «كلٌّ يموت» أي: كلّ إنسانٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿وكُلّاً وعد الله الحسنى﴾ النساء: ٩٥ ؛ الحديد: ١٠، وقوله سبحانه: ﴿تلك الرّسُلُ فضّلنا بعضَهم على بعضٍ﴾ البقرة: ٢٥٣، وقوله جلّ وعلا: ﴿أيّاً ماتدعوا فله الأسماءُ الحُسنى﴾ (الإسراء: ١١٠).

وإمّا أن يكون عوضاً من جملة، وهو مايلحق «إذ» عوضاً من جملةٍ تكون بعدها، كقوله تبارك اسمه: ﴿فلولا إذا بلغتِ الحلقوم ۞ وأنتم حينئذٍ تنظرون﴾ (الواقعة: ٨٣، ٨٤) أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

وإمّا أن يكون عوضاً من حرف، وهو مايلحق الأسماء المنقوصة الممنوعة من الصّرف في حالتَي الرفع والجرّ عوضاً من آخرها المحذوف كجوارٍ وراجٍ.

←

ويدخله حرف الجرّ[١]، والإضافة[٢]، وأن يُعرَّف باللام[٣]. هـذه العـلامات مـخصوصة بالأسماء لعدم وجودها في غيرها. واعلم أنّه ليس من شـرط العـلامة أن يـصحّ دخولها في الجنس كلّه[٤]، بل الشّرط أن تستقيم في بعض الجنس. فما استقامت فيه دلّت على كونه اسماً أو فعلاً، وما لم تستقم فيه عُرف بدخول علامةٍ أُخرىٰ عليه.[٥]

قــــال: وهــــو عــــلى ضــــربين: عــــين، وغــــير عــــين[٦]،

← وثمّة من يُضيف تنوين المقابلة، وهو تنوين جمع المؤنّث السّالم الّذي يعدّ تنوينه في مقابل «نون» جمع المذكّر السّالم.

١ـ هذه هي العلامة الثّالثة للاسم، وحرف الجرّ لا يدخل إلّا على الاسم.

٢ـ وهي العلامة الرّابعة، أي: يكون مضافاً؛ مثل: «تطيب نفسي لسماع القرآن».

٣ـ وهي العلامة الخامسة التي تتمثّل في قبول الاسم «أل». وهذا أدقّ من قول الشّارح: «وأن يُعرَّف باللام». وذهب ابن هشام في شذوره: ١٥ إلى أنّ القول: «أل» أولى من عبارة من يقول: «الألف واللام».

ذكر الشّارح إلى هنا خمسَ علامات للاسم. ويضاف إليها النّداء، أي: لا يكون المنادى إلّا اسماً، مثل قوله تعالى: ﴿يا نوحُ اهبطْ﴾ (هود: ٤٨). ومن العلامات الأخرى أنّه يجمع مثل: «مفاتيح الحضارة بيد العلماء». ومنها: أنّه يُصغَّر لأنّ التّصغير من خواصّ الأسماء كالجمع الذي هو من خواصّها أيضاً، مثل: هذا قُلَيْمٌ.

٤ـ يريد أنّ بعض العلامات يصلح لبعض الأسماء، ولا يصلح لبعضها الآخر كالجرّ فإنّه لا يصلح علامةً لضمائر الرّفع كالتاء، ولا يصلح لبعض الظّروف مثل: قَطّ. وكالتّنوين فإنّه يصلح لكثير من الأسماء المعربة المنصرفة ولا يصلح لكثير من المبنيّات.

٥ـ في الحاشية: لأنّ هذه العلامات واقعة على صفة سوى الاسم، وذلك لأنّ «اللام» للتّعريف، والتّعريف إنّما هو للاسم لا الفعل لغاية إبهامه، وفي التّنوين، وهو لا يلائم إلّا الاسم لأنّه هو القابل للتّنكير دون الفعل لأنّه لا يحتاج إلى العلامة. والإضافة إنّما هي لتخصيص الأوّل [المضاف] بالثّاني [المضاف إليه]. والفعل لا يخصّص شيئاً فلا يضاف. وحرف الجرّ يؤتىٰ به لقصور الفعل عن الاسم، ويكون واسطة. والواسطة بين شيئين لا يدخل على جـزئه الأوّل، والأوّل هو الفعل. وإن كان كذلك علمنا أنّ دخول علامة الأسماء عليه لأمرٍ يرجع إليها.

٦ـ في الحاشية: قيل: العين ما يمكن لإدراكه بالنّظر والإحاطة بالبصر. وغير العين بخلافه

وخلف منهما[١].

فالعين نحو: زيد، وثوب. وغير العين نوعان: حَدَثٌ كـ«أكلٍ»، «وعلم»؛ وزمان كـ«يومٍ»، و«ليلة». والخلف قسمان: مُضمَرٌ نحو: أنا، وأنت؛مُبهَم نحو: هذا، وذاك[٢]. وإنّما أُفرد المضمَر والمبهَم بالذكر[٣]، وإن كا نا لم يخلوا من أن يكونا اسمَي عين أو غير عين لمخالفتهما إيّاهما في الصّيغة، ولذلك سمّاهما الخلف منهما.

قوله: عين، أي: نفس، وشخص. المضمَر ما تغيّرت صورته بالعامل؛ والمبهَم ما لم تتغيّر صورته بالعامل، لهذا سُمّي مبهماً لاستبهامه[٤]، لأنّ بحضرة المتكلّم أشياءَ كثيرةً فلا يدري المخاطَب أنّه يُشير إلى أيّهما فاحتاج إلى الصفة بخلاف المضمَر.[٥]

[علامات الفعل]

وحدّ الفعل ما كان مسنداً[٦] إلى شيء ولا يُسنَد إليه شيء، نحو: «ضَرَبَ» ومن

← كالأزمان والأحداث. [هكذا في الحاشية، و صحيحه: ما يمكن إدراكه...]
يريد الشّارح من العين اسم الذّات المحسوس مثل: نُحاس، بيت، نخلة. وغير العين هو اسم المعنى غير المحسوس الّذي يُعرَف بالعقل كالشّجاعة، والمروءة، والنّبوغ.

١ـ في الحاشية: أعني الخلف يرجع مرّةً إلى العين، ويرجع تارةً إلى غير عين، مثلاً يقال: «تتبّعتُ العِلمَ فوجدته»، والثّاني: «جاءني زيدٌ فأكرمتُه». ويبدو أنّ المثال الأوّل ينطبق على المعنى الثّاني، والمثال الثّاني ينطبق على الأوّل.

٢ـ وبهذا يكون الاسم ظاهراً (وهو اسم الذّات، واسم المعنى)، ومضمراً ؛ ومبهَماً. أي: ثلاثة أنواع. ومثال الشّارح على المبهم مبتور إذ لم يذكر الاسم الموصول مثالاً آخر على المبهم. والمبهم في العربيّة هو اسم الاشارة، والاسم الموصول لا غيرهما. والمراد منه هو الاسم الّذي يحتاج إلى التّبيين والتّوضيح. فاسم الإشارة لايتّضح إلّا بالمشار إليه، والموصول لا يستبين إلّا بصلته.

٣ـ تحتها في المتن: يعني اسم العين واسم غير العين.

٤ـ إنّما سمّي مبهماً لحاجته إلى ما يوضّحه كما سبق في الهامش.

٥ـ يريد الشّارح: فاحتاج المبهم إلى شيء يوضّحه والضمير لايحتاج إليه.

٦ـ في الحاشية: الإسناد: الإمالة. أسندتُ الشّيء إلى الشيء، أي: أملتُه.

علامته أن يصحّ اتّصال الضمير المرفوع [به] كالألف في «ضربا» و«يضربان»، والواو في «ضربوا»، و«يضربون»، والياء في «تضربين» والنون في «ضَرَبْن» و«يضربْن». ويدخله قد،سوف والسين، نحو: «قد ضَرَبَ»، و«سيضربُ»، و«سوف يضربُ». وتاء التأنيث الساكنة نحو «ضَرَبَتْ»، و«نِعمَت»[١]. وحرف الجزم، نحو: «لَمْ يضربْ»[٢]. سُمّي فعلاً لأنّه يدلّ على الفعل، وهو في الحقيقة ليس الفعل، لأنّ الفعل هو الحركة والسكون. كما سُمّي فعلا التعجّب تعجّباً[٣] وإن كان التعجّب هو مايجدهُ الإنسان في نفسه دون اللفظ.

واعلم أنّ في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار، وذلك أنّ فعل الأمر لايكون خبراً[٤]، ويُطلَق[٥] عليه الإسناد[٦]، لأنّ حقيقة الإسناد إضافة الشيء

١ـ في الحاشية: اختلف النّحويّون في نحو: «نِعْمَتْ»، ويدلّ ذلك بقولهم: «مازيدٌ بنعم الرّجل»، و«ما هِندٌ بنعمت المرأة». وقال أصحاب سيبويه: إنّ الكلام يُقدَّر فيه المحذوف. أي: «مازيدٌ بإنسانٍ يقال له: نعم الرجلُ»، وكذا هند.

٢ـ خلط الشّارح في علامات الفعل، ولو فصل بينها تبعاً لأزمانها لكان أفضل. فعلامة الفعل الماضي قبوله تاء التأنيث السّاكنة نحو: «كتبتْ»، والتاء المتحرّكة التي تكون فاعلاً نحو: كتبتُ، كتبتَ، كتبتما، كتبتُم... فله علامتان. وعلامة المضارع قبوله السّين، أو سوف، أو لم، أو لن، نحو: سيقرأ، سوف يصلّي، لم أكذب، لن أخونَ. فله أربع علامات. ولم يذكر الشّارح علامتّي فعل الأمر، وهما دلالته على الطّلب بالصّيغة، وقبوله ياء المؤنّثة المخاطبة مثل: طالِعي. وممّا يُذكَر أنّ الشّارح ذكر العلامات المشتركة بين فعلَي الماضي والمضارع مثل الألف، والواو، والنّون، وقد كما يُلحَظ في أمثلته.

٣ـ في الحاشية: التّعجّب استغراب أمرٍ لايُدرى سبب حدوثه.

٤ـ في الحاشية: لأنّ الخبر [هو] الّذي يحتمل الصّدق [والكذب].

٥ـ تحتها في المتن «يجري».

٦ـ أي يكون فعل الأمر مسنَداً لأنّ المسنَد يكون اسماً مثل «حقّ» في قولك: «الإسلام حقٌّ»، واسم فعل مثل: «هيهات النّدمُ»، وفعلاً مثل: «جاء الحقُّ». أمّا المسند إليه فلا يكون إلّا اسماً. والمسنَد هو ما حكمتَ به على شيء، والمسند إليه هو ما حكمتَ عليه بشيء.

إلى الشيء[١]. وجَعْلُه متّصلاً به وملابساً له. واحترز في هذا[٢] الحدّ عن أسماء الفاعلين والمفعولين لأنّها قد تكون أخباراً ومخبَراً عنها. والفعل لا يكون مخبَراً عنه: ولا يصحّ الاعتراض عليه بالظروف في نحو قولك: متى القتال؟ «و القتال إذا خرج زيدٌ». لأنّ الخبر هاهنا في الحقيقة هو متعلَّق الظرف المحذوف. ألا ترىٰ أنّ التقدير: القتال في أيّ وقتٍ وقع؟ والقتال وقع في وقت خروج زيد. وكذلك «أين زيد»؟ أي: «في أيّ موضعٍ استقرّ زيد»؟ فالمُسنَد على الحقيقة «وقع» و«استقرّ». لا المكان والزمان. لكن حُذفت هذه الأفعال لدلالة الحال والقتال عليها[٣]. وقيل: على الاتّساع[٤].

إنّ الظروف تكون أخباراً عمّا قبلها.

ويمكن أن يُعترَض على هذا الحدّ بأسماء الأفعال. إذ يُستفاد من جميعها معنى الإسناد كما يُستفاد من الفعل والفاعل ولايُسنَد إليها عَوْضُ.[٥]

[علامات الحرف]

و حدّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره[٦]. نحو: «مِن»، و«في»، و«عن»، و«واو

١ـ أو الحكم بشيء على شيء كالحكم على عليّ بالشجاعة في قولنا: «عليّ شجاع».

٢ـ تحتها في المتن: «بو علي» أي: الذي احترز هو أبو علي. [وأبو عليّ هذا ـ في أقوىٰ الاحتمالات ـ هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار (٢٨٨ ـ ٣٧٧ هـ) إمام العربيّة في عصره. اتّصل بسيف الدولة وعضد الدولة، و صنّف كتباً منها: الإيضاح، و التّذكرة في النّحو، و الحجّة في القراءات. وسيتكرّر اسمه في الكتاب].

٣ـ تحتها في المتن: الأفعال.

٤ـ فوقها في المتن: أي: على المجاز.

٥ـ عَوضُ: ظرف للمستقبل على سبيل الاستغراق، ويؤتى به بعد النّفي أو الاستفهام. وهو بمعنى أبداً.

٦ـ أي: لايقوم بنفسه، وليس له علامة يتميّز بها كالاسم والفعل.

العطف» و «فائه». احترز به عن الاسم والفعل لأنّ كلّ واحدٍ منهما يدلّ على معنى في نفسه، ومن ثَمّ لكون الحرف دالاً على [معنى] في غيره. لاينفكّ من اسمٍ أو فعلٍ يصحبه[١] إلّا في مواضعَ مخصوصةٍ حُذف منها الفعل واقتُصر على الحرف، فجرىٰ مجرى النائب أي: مجرى النّائب عن الفعل. نحو قولك: نعم، وبلىٰ، وإي، وإنَّهْ، ويا، وقد، في قوله:

أَفِدَ التّرحّلُ غيرَ أنّ ركـابنا　　　لمّا تَزُل برحالنا وكأن قَدِ[٢]

ويتّضح[٣] ذلك إذا قيل لك: مَن الداخلُ؟ فَقُلتَ: زيدٌ، فُهِم وتمّ الجواب. وإذا قيل: ماذا فَعَل؟ قُلتَ: ضَرَبَ، تمّ الجواب. ولو قيل: أين زيدٌ؟ قلتَ: في أو على، لم يتمّ ما لم تقل: في الدار أو على السطح. فيظهر معنى الحرف في غيره لا في نفسه.

طريقة أُخرىٰ: إذا قيل ما معنى الإنسان؟ فتقول: هو المهيّأ[٤] بهيئةٍ مخصوصة. وإذا قيل: ما معنى «ضَرَبَ»؟ فتقول حدوث ضرب في الزمان الماضي، تمّ وأفاد. وإذا قيل: ما معنى «مِنْ»؟ فتقول: التّبعيض أو التّبيين فإنّه يفيد تبعيضَ غيره لا تبعيضَ نفسه فافهم!

وقال بعض الحذّاق: إنّ هذا الحدّ غيرُ صحيح، لأنّ «كم» اسم وهو يدلّ على معنى

١ـ تحتها في المتن كلمة «حرف»، أي: يصحب الحرف.

٢ـ و ورد: أزِفَ التّرحّلُ.. أي: دنا. وإن كان الفعل «أَفِد» بهذا المعنى أيضاً، ومعناه الآخر: «عَجِل». وهذا البيت للشّاعر الجاهلي النّابغة الذّبيانيّ زياد بن معاوية الذي مدح المناذرة والغساسنة على التّعاقب. وهو من قصيدة يصف فيها المتجردة زوج النّعمان بن المنذر. يقول: قَرُب الرّحيلُ إلّا أنّ الرّكاب لم تغادر مكان الأحباب بما عليها من الرّحال، وكأنّها قد زالت لقرب موعد الفراق.

والنّابغة في الطّبقة الأولى من شعراء الجاهليّة. اتّصل بالنّعمان بن المنذر وخصّة بمدائحه ثم باعتذاريّاته. وفي حاشية المتن: أو كأنّه قد زالت.

٣ـ في الحاشية: يتّضح كونه دالاً على معنى في غيره.

٤ـ في الحاشية: المهيّأ أي: مخلوقة [هكذا ورد في حاشية المتن والصّحيح هو أي: المخلوق].

في غيره. و الصحيح أنّ «كم»[١] يفيد معنى في نفسه لأنّه بمنزلة قولنا: «عدد» في الخبر، و«أيّ عدد؟» في الاستفهام. وقيل: إنّ الحرف ما جاء بمعنىً غير متصرّف. ومعنى التصرّف أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه وماضياً ومستقبلاً وأمراً و نهياً. وهذا لايكون في الحرف.

ويمكن أن يُعترَضَ[٢] على هذا بـ«ليس»، لأنّها مع أنّها لا تتصرّف نظيرة ما في المعنى، وبغيرها من الأفعال غير المتصرّفة.

و بعدُ[٣]، فأولىٰ مايؤخذ به ـ وإن كان أمارةً ورسماً ـ قول ينبوع العلوم [و] هو الإمام المعصوم «عليّ بن أبي طالب» عليه السلام[٤] حيث قال لأبي الأسود الدُّئليّ[٥]: الاسم

١ـ في الحاشية: لكم موضعان: خبر، واستفهام، ففي الخبر في قولك: «كم رجلٍ جاءني» بمنزلة قولك: «عدد من الرّجال جاءني». وفي الاستفهام في قولك: «كم رجلاً رأيتَ؟» أيّ عددٍ من الرجال رأيتَ؟» فكلا الموضعين تفيد في نفسها لا في غيرها.

٢ـ في الحاشية: تقديره: ويمكن أن يعترض على هذا بـ«ليس» وبغيرها من الأفعال غير المتصرّفة مع أنّ في اللبس لا تتصرّف نظيرة ما في المعنى.

والاعتراض مثل قولك على ما قال: الاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى. و«صَهْ!» اسم ويُنبئ عن حركة المسمّى، فيلزم على هذا القول «صه»! فعل، وهذا باطل.

٣ـ تحتها في المتن: أي: بعد ما ذكرنا من تحديد الحدّ للحرف.

٤ـ [هو الإمام أمير المؤمنين ووصيّ رسول ربّ العالمين صلى الله عليه وآله وكلامنا عنه مهما بلغ قاصر. وحين عوتب أو سئل المتنبّيّ عن تركه مدحه قال:

وتركتُ مدحي للوصيّ تعمّداً إذ كان نوراً مستطيلاً شاملا
وإذا استطال الشيء قام بنفسه وصفات ضوء الشمس تذهب باطلا]

٥ـ فوقها: معاً. وفي الحاشية هذا في الرّواية. أي: قال لأبي الأسود هذا في الرواية. وتحتها: «الأوّل بكسر الدال وفتح الهمزة». «والثّاني بضمّ الدّال وكسر الهمزة». أي: الدِئَلي، والدُئِليّ. هكذا كتب الشارحُ اللقب. وأبو الأسود الدّؤليّ هو ظالم بن عمرو بن جندل من كبار التّابعين. وقيل: إنّه من البدريّين كما في إصابة ابن حجر. يعدّ من الشّعراء، والمحدّثين، والنّحويّين.
←

ما أنبأ عن المُسمّىٰ ؛ والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّىٰ؛ والحرف ما أوجد معنىً في غيره. ولا يصحّ الاعتراض عليه بأسماء الأفعال، لأنّ قولنا: «صَهْ» اسم «لِأُسكُتْ»، لا أنّه بمعناه بدلالة أنّهم يسمّونه اسمَ الفعل لا الفعل.

وقال بعض المحقّقين: معنى قولنا: «صَهْ» وإن كان متكثّراً فاللفظ إنّما يدلّ عليه دلالةً أوّليّةً واحدةً[١] من غير أن يدلّ على زمان يقع فيه ذلك المعنى لغيره، بخلاف «اسكت» فإنّ لفظة «اسكت» تدلّ أوّلاً بالتّركيب على السكوت.

و ثانياً بالصّيغة على الزمان الواقع فيه هو، فالدلالتان متغايرتان. وهكذا جميع أسماء الأفعال.

ولا يُعترض[٢] أيضاً بالمصادر، لأنّ قولنا: العلم يدلّ على ذات بلا خلاف. وكذا الضّرب وأمثاله. ولذلك جاز أن يقال: «ضَربٌ شديدٌ»، و«عِلمٌ حَسَنٌ». ولا يصحّ أن تُحمَل الأفعال على المصادر، لأنّ قولنا: «ضَرَب» يُنبئ عن حَدَثٍ صدر عن محُدِثٍ مبهم في وقت مُعيّن. وقولنا: «ضَرْبٌ» يُنبئ عن ذات ذلك الحدث فحسب.

و أمّا ما عُدّ من الأسماء زائداً كقوله تعالىٰ: ﴿و لمن خاف مقام ربّه جنّتان﴾[٣].

← وكان ساكناً بالبصرة، وبها مات سنة ٦٧ هـ في طاعون الجارف، وكان قد أسنّ. وهو أوّل من أسّس علم النّحو بعد أن أخذه عن الإمام عليّ عليه السلام.

١ـ تحتها في المتن: أي: وضعاً أوّليّاً.

٢ـ قال الشّارح في الحاشية: تقديره: ولا يصحّ الاعتراض عليه قائماً والأفعال لأنّ قولنا: كذا وكذا. ولا يعترض أيضاً بالمصادر بأنّ المصادر ما أنبأ عن حركة المسمّى لأنّ قولنا: العلم يدلّ على الذّات بلا خلاف.

٣ـ الرحمٰن: ٤٦. وفي الحاشية: قوله: «فإضافة مقام ربّه إضافة اختصاص وملابسة. وهم يُضيفون الشّيء إلى الشّيء لملابسةٍ بينهما ولو قليلاً. فكيف هاهنا والملابسة قويّة؟ وذلك قول الشّاعر:

إذا كوكبُ الخرقاء لاح بسُحرةٍ ... سهيلٌ أذاعت غزلها في القرائبِ

←

وقوله تعالىٰ: ﴿ذلك لمن خاف مقامي﴾ [1]، وقول الشاعر:

...... ونفيت عنه مقام الذيب [2] ... ...

وقوله:

إلى الحَول ثمّ اسم السّلام عليكما ومن يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر [3]

و الاسم المسمّىٰ فصلاً في نحو قوله تعالىٰ: ﴿إن ترنِ أنا أقلّ منك مالاً﴾ [4]،

← يصف امرأةً بلغت في الكسل أقصاه، فإنّها توانت في أمرها حتّى ضاق عليها نطاق العمل لاستشراف الشّتاء، وذلك أنّ سهيلاً يطلع عند بدء البرودة. فهذه المرأة إذا طلع سهيل فرّقت غزلها فيما نساء بين قرابة لها [هكذا في الحاشية، وهي مضطربة، وصواب نظمها: فرقت غزلها بين نساء من قرابتها] ليغزلنه لها مسارعةً إلى دفع البرودة بتهيئة الملابسة. [وهذا البيت لم يُعرَف قائله].

وسُهيل هو النّجم المعروف، وهو بدل من كوكب، والقرائب: جمع قريبة. والخرقاء: اسم امرأة كانت لا تعتني بعملها إلّا إذا طلع هذا الكوكب، أي: سهيل. فأضاف الكوكب إليها لأدنى مناسبة، بسبب أنّها تعمل عند طلوعه.

١ـ تتمّة الآية: ﴿وخاف وعيد﴾ إبراهيم: ١٤.

٢ـ تحتها في المتن: أي: نفيتُ عنه اطلاع الذيب. وفي الحاشية: قال الشاعر:

وماءٍ قد وردتُ لوصل أروى عليه الطّيرُ كالوَرَقِ اللّجينِ
ذعرتُ به القطا ونفيتُ عنه مقام الذّيب كالرجل اللعينِ

هذان البيتان للشّمّاخ وهو معقل بن ضرار من قصيدة يمدح بها عرابة بن أوس الأنصاريّ حين خرج في ركب يريد المدينة فصحب عرابة هذا فسأله عمّا يريد بالمدينة، فقال: أمتارُ لأهلي، وكان معه بعيران فأكرمه... فقال: «وماءٍ...».

ذعرت: خوّفت ونفرت. والقطا: طائر معروف. ونفيتُ: طردتُ وأبعدتُ. الورق اللجين: المخلوط بدقيقٍ أو شعير حتّى يثمن.

٣ـ في حاشية علويّة كلام غير واضح إذ امّحىٰ بعضه وبعضه الآخر لايُقرأ.

وهذا البيت للشّاعر الجاهليّ الإسلاميّ لبيد بن ربيعة العامريّ قاله لابنتيه في جملة أبيات حين حضرته المنيّة. ومعنى اعتذر، أي: صار ذا عذرٍ. والشّاهد فيه: إقحام المضاف وهو «اسم»

٤ـ الكهف: ٣٩. وفي الحاشية: قوله تعالى: ﴿إنْ تَرَنِ أنا أقلّ منك مالاً﴾ «أنا» فصل [أي: زائدة]. و«أقلّ» المفعول الثّاني لترني. وإن شئتَ كان [...].

وقـــــــوله:

﴿ولَا تَحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شرٌّ لهم﴾ [١]،
والضمير المبهم في قولهم: «رُبَّهُ رجلاً». فالقول في ذلك أنّ لجميعها فوائدَ موفَّرة تستفاد عند الإطلاق. ولو لم يعتبروا المعنى ونظروا إلى الزيادة فحسب لأوردوا ما لا معنى له عندهم. على [٢] أنّ قوله تعالىٰ: ﴿مقام ربِّه﴾ معناه موقفه الذي يقف فيه العباد للحساب؛ أو يريد بمقامه أنّه تعالىٰ قائم عليه، أي: حافظ و مهيمن، من قوله تعالىٰ: ﴿أفمن هو قائمٌ على كلِّ نفسٍ بما كسبت﴾ [٣]. وعلى هذا قول الشاعر: «مقام الذيب».

فأمّا «اسم السّلام» فهو السّلام. فلمّا رأوا الاسم والمسمّىٰ متقاربَين حكموا بزيادة الاسم تسامحاً. وإلّا فالحقيقة ليكن اسم السلام مقصوراً عليكما ومختصّاً بكما حتّىٰ لايشارككما في هذا اللفظ غيركما فضلاً عن المعنى. وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿إن تَرَنِ أنا أقلّ﴾ فلا خلاف أنّ لقوله ﴿أنا﴾ معنىً صحيحاً. ولا حاجة بنا هاهنا إلى كونه محتملاً للإعراب أو غير محتمل. ولا يبعد أن يُقال فيه ما يُقال في قولهم: «ما أنا كأنت» وقوله: «رُبّه رجلاً». الهاء ضمير قبل الذّكر عائداً على شريطة التّفسير [٤]

١ـ آل عمران: ١٨٠. وفي الحاشية: قوله: ﴿ولا يحسبنّ﴾ قُرىء بالياء والتّاء. فمن قرأ بالياء «فالذين يبخلون» فاعل، والتّقدير: «ولا يحسبنّ الباخلون البخل هو خيراً لهم». البخل محذوف وهو مفعول أوّل. وجاز حذفه مجرى [...] فضل. وإن شئت كان هو [...] البخل، وهو أحسن. أي: البخل خيراً لهم المفعول الثّاني. ومن قرأ بالتّاء كان التّقدير: «ولا تحسبنّ الباخلين»، فحذف المضاف وهو بخل، وأقام «الّذين يبخلون» وهو فضل، وخيراً المفعول الثّاني وهو. القراءة بالياء أحسن لأنّه يضمر البخل بعد جري ذكره. ومن قرأ بالتّاء أضمره قد أجرى الذكر مع المفعول .

٢ـ في الحاشية: «على» [وتحتها] «مع»، أي: «على» هنا بمعنى «مع».

٣ـ الرّعد: ٣٣.

٤ـ يريد الشّارح أن يقول: إنّ هذا الضّمير عائد على متأخّر لفظاً ورتبةً، وهو ضمير مبهم يفسّره ←

قد أجمعوا على أنّ «رجلاً» تفسير للضمير المبهم، فحصل غرضنا.

قوله: ما أنبأ عن حركة المسمّىٰ، أراد عن حركةٍ يُوجدها هو، أو حركةٍ توجد فيه[١]. وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أنّ ما عسىٰ[٢] أن يشذّ عن الحدّ عن قبيلَي الاسم والفعل فلِعلّة حدثت في نفس الكلمة وخلل يرجع إلى ذاتها لنقصانها عن درجة الأسماء والأفعال، فتأمّل فيه بعد اعتبار ما تقدّم ليسْهُل[٣] عليك الطريق إن شاء الله تعالىٰ.

← «رجلاً». وذهب ابن هشام في «مغني اللبيب» إلى أنّ هذا المثال يدخل في المواضع التي يعود فيها الضّمير على ما تأخّر عنه لفظاً ورتبةً، ونصّ كلامه في ص ٦٣٨ من الجزء الثّاني: (الخامس: أن يُجرّ بـ«رُبّ» مفسَّراً بتمييز) أي: يعود الضّمير على متأخّر حين يقع مجروراً لـ«ربّ» ومفسَّراً بتمييزٍ يقع بعده.

١ـ في الحاشية: أراد به الأفعال الغريزيّة مثل «كَرُم»، و«شَرُفَ». ونحو[ه] مثل: «ضَرُب زيدٌ»، و«قَتُل عمرو». يريد الشّارح بالأفعال الغريزيّة أفعال الطّبائع التي تدلّ على السجايا والغرائز. ووزن «فَعُلَ» في العربيّة يدلّ على الخصال والغرائز الّتي تستحقّ المدح أو الذّمّ.

٢ـ تحتها في المتن: أي: ما يلزم.

٣ـ في الحاشية وفي نسخة أُخرى: ليَسْهُلَ.

باب المعرب والمبنيّ [1]

قوله: المعرَب من الكلم صنفان: الاسم المتمكّن [2]، والفعل المضارع. اعلم أنّ حقّ الإعراب للاسم في أصله [3]، والفعل إنّما تطفّل عليه [4] فيه بسبب المضارعة [5]. وذلك لأنّ في الاسم معاني توجب الاختلاف في أواخره للكشف عن تلك المعاني [6]، كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة. والأفعال، والحروف تدلّ صيغها على معانيها. ألا ترىٰ أنّ «ضَرَب» للماضي، و«سيضرب» للمستقبل و«مِنْ» لابتداء الغاية؟ فمن المحال أن يتغيّر [7] اللفظ لغير معنى. ثمّ إنّ الاسم قد دخل على الحرف في البناء، والفعل على الاسم في الإعراب [8]، وكلّ ذلك لأجل المشابهة، وسنذكره في

١ـ المعرب هو الذي يتغيّر آخره بتغيّر العوامل التي تسبقه: كـ«الكتاب» و«الرجُل» و«يكتب». والمبنيّ هو الذي يلزم آخره حالةً واحدةً فلا يتغيّر وإن تغيّرت العوامل التي تتقدّمه: كـ«هذه» و«أينَ» و«مَن» و«كَتَبَ».

٢ـ المتمكّن هو الاسم الذي سلم من شبه الحرف، أي: لم يكن مبنيّاً.

٣ـ أي: إنّ الأصل في الأسماء هو الاعراب. وتُلحَظ هنا حاشية ممسوحة.

٤ـ تحتها في المتن: أي: صار طفيليّاً.

٥ـ المضارعة: المشابهة.

٦ـ في حاشية المتن: أي: أن يكشف عن تلك المعاني.

٧ـ في حاشية المتن: حقيقة التغيير إيقاع الشيء المخالف لذلك الشيء مقام ذلك الشيء.

٨ـ أي: إذا كان الاسم مبنيّاً، والبناء في الأسماء نادر، فإنّه يدخل في عداد الحروف المبنيّة، أي:

موضعه. وإنّما لم يجعل الإعراب بتغيير الصورة إيثاراً للاختصار.

قال جار الله: إنّما وجب أن يكون الإعرابُ في آخر المعرّب، لأن علم المعرّب علم معاني الكَلِم، وعلم الإعراب علم إجراء لها. ولا يُصار[1] إلى الحال إلّا بعد الفراغ من الذّات، وهذا هو القول. وقيل: إنّ أوّل الكلمة لابدّ له من حركة لامتناع الابتداء بالسّاكن. والوسط يُعرَف به وزن الكلمة بأنّها على «فَعلٍ» أو «فِعلٍ»[2] فتعيّن آخر الكلمة بالإعراب، ولأنّ من الأسماء ما لا وسط له مثل: جعفرٍ، وفمٍ، ويدٍ. وقوله: وحَدّ الإعراب أن يختلف آخر الكلمة لاختلاف العوامل . مثاله: «هذا زيدٌ»، و«رأيتُ زيداً»، و«مررتُ بزيدٍ». فإعراب الاسم على الرّفع والنّصب والجرّ كما رأيتَ. وإعراب الفعل على الرّفع والنّصب والجزم. فالرّفع نحو: «هو يضربُ» ؛ والنّصب «لن يضربَ» ؛ والجزم: «لم يضربْ». والجرّ يختصّ بالأسماء، والجزم يختصّ بالأفعال. لو جعل لهذا الحدّ تتمّةً فقال: «لفظاً أو محلاً» ليدخل فيه ما لا يظهر الإعراب في لفظه لكان أبْيَنَ.

و الإعراب: الإبانة، وحقيقته إيضاح المعنى. ويجوز أن يكون من قولهم: «عَربت[3] مِعدتُه»، أي «فَسَدَتْ». و«أعربتُها»، أي: «أزلتُ فسادها»، نحو: «أشكيتُ الرّجُلَ»، أي: «أزلتُ شكوتَه»[4]. ففائدة الإعراب هنا إزالة اللبس ورفع الاشتباه عن الكلام، فالإعراب هو الاختلاف لا الحركات. ولا يضاف الشّيء إلى نفسه، ولأنّا نرى الحركات في المبنيّات وليس هناك إعراب. فالإعراب في قولك: «جاءني

← يكون شبيهاً لها، وكذلك الفعل إذا كان معرباً، فإنّه يُشبه الاسم.

١ـ تحتها في المتن: يرجع.

٢ـ فوقها في المتن: معاً.

٣ـ تحتها في المتن: فسدت.

٤ـ في الحاشية من نسخة أُخرى: فالإعراب تزيين الكلام وإزالة اللبس عنه، وهو معنى دون الحركة والتّنوين لأنّهم يقولون حركة الإعراب.

زيدٌ»، هو اختصاص الضمّة بهذه الحال. ومعنى الاختصاص أنّها تزول[١] في قولك: «رأيتُ زيداً»، وكذا الفتحة تزول في «مررتُ بزيدٍ». فكلّ واحدةٍ منها قد خُصّت بالدّلالة على معنى، فهي تزول بزوال المعنى، وتأتي صاحبتُها الموضوعة للمعنىٰ الثّاني، وكذا الثّالث. فثبت أنّ الإعرابَ هو الاختلاف، والحركة دلالة[٢] الإعراب.

و له ثلاث[٣] شروط: أحدها: الاختلاف؛ والثّانية: أن يكون في آخر الكلمة؛ والثّالثة: أن يكون باختلاف العوامل. وقد جعل النّحويّون لهذه الحركات ألقاباً مخصوصةً. فالرّفع، والنّصب، و الجرّ للمعرّب[٤]؛ والضّمّ، والفتح، والكسر للمبنيّ[٥]. وقد يُستعمَل ألقابُ البناء في الإعراب اتّساعاً واعتماداً على وضع المعنى. والأجود أن لا يُفعَل مثلُ هذا في الجزم والوقف، لأنّ الجزم للمعرّب؛ والوقف للمبنيّ. وإنّما عُدّ الجزم في الإعراب لإنّه لا يجتمع جزم وحركة كما لا تجتمع حركتان، ولأنّه نقيض الحركة. فحُمِلَ النقيضُ على النقيض.

قوله: والجرّ يختصّ بالأسماء، والجزم يختصّ بالأفعال، وذلك لأن الجرّ علم الإضافة، والإضافة توجب اختصاصاً في الأوّل[٦] سواءٌ كانت بحرف[٧]

١ـ بعد كلمة «تزول» بياض في المتن، ولعلّ كلمة «بزواله» كانت موجودة لمناسبتها سياق الكلام أو لم تكن كلمة.

٢ـ في الحاشية من نسخة أخرى«آلة».

٣. يبدو أن «ثلاثة» أصحُّ لأنّ تمييزها مذكّر، وهو «شرط»، فالعدد يُؤنّث إذ القاعدة هنا مخالفته لمعدوده.

٤ـ ويضاف إليها الجزم نوعاً رابعاً من أنواع الإعراب المذكورة، وهو مختصّ بالفعل المعرّب.

٥ـ ويضاف إليها السّكون نوعاً رابعاً من أنواع البناء، مثل «اكتُبْ ولَمْ».

٦ـ أي: في المضاف. وذلك إذا كان المضاف إليه نكرة مثل: «هذا كتابُ رَجُلٍ». وأمّا إذا كان المضاف إليه معرفة فالإضافة تفيد تعريف المضاف نحو: «هذا كتابُ سعيدٍ».

٧ـ الحرف مقدّر في الإضافة لا يظهر لأنّ التّعريف الّذي جاء للإضافة هو أنّها «نسبة بين ←

أو[١] بغير حرف. والأفعال لاتختصّ لأنّ وضعها للإبهام وخلاف الاختصاص، ولأنّها أبداً تقع خبراً، وهو الذي قيل فيه: كلّ مفيد غير معلوم[٢]. وأمّا قولك: «جئتُك حِينَ خرج زيدٌ»[٣] فأُضيف «حِينَ» إلى الفعل لما بين الزّمان والفعل من التّناسب[٤]. وخُصَّ

← اسمين على تقدير حرف الجرّ...» ولا معنى لأن تكون الإضافة بحرف، أي: إنّ ظهوره يدفع صيغتها.

١ـ هذا ما ورد في المتن. ولعلّ الصّحيح هو (أم). وهي «أم» التّسوية التي تلي كلمة «سواء». وهي «متّصلة لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمّى أيضاً معادِلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التّسوية». مغني اللبيب ١: ٦١، انتشارات سيّد الشهداء في قم، ١٤١٢هـ

٢ـ المفيد هو الخبر لأنّه الجزء المكمّل للفائدة إذ تتمّ به مع المبتدأ، وكونه غير معلوم أنّه غير مختصّ.

٣ـ في الحاشية: إن قيل: فقد أضافوا الزّمان إلى الفعل و الفاعل فقالوا: «أجيئك يوم تخرج»، و«أزورك ليلة تفطّر» فالفعل والفاعل في موضع جرّ بإضافة ظرف الزّمان إليهما، قيل عن هذا السّؤال أجوبة: أحدها: إنّ الظّرف قد منع الرّفع، والجرّ، وأُلزم النّصب فجعلوا إضافته إلى الفعل عوضاً ممّا منع من الرّفع والجرّ. وأيضاً فإنّ الزّمان له اختصاص بالفعل من حيث [إنّ] الفعل لا يحدث إلّا في زمان، فأضافوا الزّمان إلى الفعل ليدلّوا على حدوثه فيه. أيضاً فإنّ الزّمان يحدث ويتقضّى، والفعل يحدث ويتقضّى، فصار جنسهما واحداً. فأضافوه إلى الفعل كما يضيفون البعض إلى الكلّ، والسّاكن إلى المتحرّك. وربّما قالوا: لأنّ إضافة الزّمان إلى الفعل ليست بحقيقة، لأنّ الإضافة الحقيقيّة هو أن تضيف إلى شيء تريده بعينه، ولا يجوز أن تضيف إلى زيدٍ وأنت تريد عمراً. وهاهنا أضافوا إلى الفعل والفاعل، وهو مزيج من المصدر، فكأنّك إذا قلت: «أقصدك يومَ يقوم زيدٌ» فتقديره: «أقصدك يومَ قيام زيدٍ». فهذه الإضافة غير محضة [غير حقيقيّة]. وإذا كانت غير محضة لم يُعتدّ بها.

٤ـ في الحاشية: وجه التّناسب بين الفعل والزّمان هو أنّ حدوث الزّمان حدوث الفعل وبانتفاء الزّمان انتفاء الفعل. وإذا كانا متصاحبَين وجوداً وعدماً دلّ ذلك على شدّة الاختصاص والاتّصال بينهما، بحيث لا يكون ذلك الاختصاص بين الفعل وبين غيره من الأسماء المغايرة لأسماء الزّمان فلذلك أُضيف أسماء الزّمان إلى الأفعال غير أنّه وإن أُضيف لكنّه لم يجرّ إيذاناً بأنّ ذلك لمجرّد الاختصاص .

الجزم بالأفعال[١] لأنّه إسقاط وتخفيف، والفعل أثقل من الاسم. ألا ترىٰ أنّهم لم يصوغوا فعلاً خماسيّاً[٢] كما صاغوا الاسم؟ ولا شبهة في أنّ التّخفيف بالأثقل أشبه وأليق منه بالأخفّ. وأيضاً فإنّ الإعراب في الفعل فرع على الإعراب في الاسم فنقص عنه بأن اقتصر على حركتين و سكون ليكون أضعف من الإعراب للاسم. فإنّ الجزم تارةً يكون بالحركة، وتارةً يكون بسقوط الحرف، ولهذا قيل: الجازم بمنزلة الدّواء المُسهل أوجد كيموساً[٣] في البطن أخرجه، وإن لم يجد أخرج الأمعاء. والاسم في نهاية الخفّة فلم يحتمل الحذف. وإذا كان الفعل أثقل منه لكونه دالّاً[٤] على معناه والفاعل احتمل الحذف. وأيضاً فلو أُدخل الجزم على الاسم لم يخلُ من أن يحذف الحركة والتّنوين أو واحدٌ منهما، ولا يجوز حذفهما لأن الجزم لايُحذف له شيئان، ولاحذف واحد منهما، لأنّك لوحذفتَ التّنوين لكان في حذفه نقض للغرض لأنّ التنوين تمكّن الاسم إذ هي[٥] زيادة جاءت لمعنىٰ. ولو حذفتَ الحركة لم يسلم التنوين من السكون لأنّه يلتقي ساكنان: الحرف المسكّن، والتّنوين، فكنت تحوج إلى التزام ما فررتَ منه.

و أمّا ما لاينصرف فلو جُزم لدخله الجزم على غير دخوله[٦] في كلامهم، لأنّ ما لا ينصرف مُنع تنويناً[٧] الذي هو له في الأصل. فلو جزموه لجمعوا عليه ذهاب

١ـ في الحاشية من نسخة أُخرىٰ: بالفعل.

٢ـ تحت الحرف الأوّل في المتن: حرف خ.

٣ـ تحتها كلمة: علّة.

٤ـ تحتها في الحاشية أيضاً: دالّاً على معناه، يعني إذا قلت: «ضرب» دلّ على الاسم الّذي هو الماضي أو «اضرب» على المستقبل كما يقال: هذا وقع في زمن كذا أو... كذا، ويقع في وقت وزمان كذا.

٥ـ فوقها في المتن: هو.

٦ـ تحتها في المتن: على وجه غير دخوله.

٧ـ هكذا في المتن، و الصواب: التّنوين، لأنّه موصوف بصفةٍ معرفة.

حذف الحركة وذهاب التّنوين الذي هو له في الأصل. ولمّا خُصّ الفعل بالجزم لما ذكرناه لم يمكن إدخال الجرّ عليه، لأنّ الإعراب لايكون على أربعة أنحاء[١] في الاسم الذي هو الأصل. فَبِأنْ لايكون في الفعل الذي هو الفرع أولىٰ وأجدر. وأيضاً فإنّ الحروف الجازمة كلّها نافية، والأسماء كلّها ذوات لا تُنفىٰ وإنّما تُنفىٰ أحوالها، كما تُنفى الأعراض ولا تنفى الجواهر.

و لمّا كان كذلك لم يصحّ دخول الجوازم عليها فتُجزم. وهذا الوجه الآخر ذكره ابن فضّال[٢]. و يمكن أن يُعترَض على هذا بحرف الشرط وما يتضمّن معناه. ولقائلٍ أن يقول: إنّ الشرط يختصّ بالأفعال والأحوال أيضاً كما أنّ النفي كذلك.

قوله: والاسم المعرّب على ضربين: منصرف، وغير منصرف. قال: فالمنصرف ما دخله التّنوين وهذه الحركات الثّلاث؛ وغير المنصرف ما شابه الفعل من وجهين، فلا يدخله الجرّ مع التنوين، ويكون في موضع الجرّ مفتوحاً نحو: «هذا أحمدُ»، ورأيتُ أحمدَ»، و«مررتُ بأحمدَ». فإن أضيف أو دخلته الألف واللام فأُمن فيه التّنوين دخله الجرّ. تقول: «عجبتُ من أحمدكم» و «نظرتُ إلى الأحمد».

ثمّ قال: وغير المنصرف لمّا شابه الفعل من وجهَين فلا يدخله الجرّ مع التّنوين ويكون في موضع الجرّ مفتوحاً. ثمّ قال: فإن أُضيف أو دخلته الألف واللام فأُمن فيه التنوين دخله الجرّ. ومشابهة غير المنصرف الفعل من حيث إنّ فيه سببين

١ـ تحتها في المتن: طريق وجه.

٢ـ في الحاشية: في كتابه «الإشارة [إلى تحسين العبارة] في النحو». وابن فضّال هو عليّ بن فضّال بن عليّ بن غالب المجاشعيّ القيروانيّ أبو الحسن. ويعرف بالفرزدقيّ لأنّ الفرزدق جدّه. كان إماماً في النّحو واللغة والتصريف والتفسير والسير. له «إكسير الذهب في النحو»، و«العوامل والهوامل»، و «شرح عنوان الأدب»، و «شرح معاني الحروف»، و«الإشارة إلى تحسين العبارة» الّذي أُلمع إليه بالقول: «الإشارة»، وغيرها. توفّي يوم ١٢ ربيع الأوّل سنة ٤٧٩هـ

فرعيّين لأصلين، كما أنّ الفعل فرع لأصلٍ هو المصدر[١]. وقيل: كما أنّ الفعل فرعان لأصلين، أعني من جهة الاشتقاق، ومن جهة الإفادة. أمّا الاشتقاق فقد ذكرنا. وأمّا الإفادة فأنّ تأليف الفعل فرع لتأليف الاسم، إذ يُستفاد من الاسمين في التّأليف ما لا يُستفاد من تأليف الفعلين. وسنذكر الأسباب المانعة بعدُ.

وإنّما لم يقل: ويكون في موضع الجرّ منصوباً وإنْ لم يكن ما لايتصرّف[٢] مبنيّاً لأنّ الفتحة في «دال» أحمدَ إذا قلت: «غلامُ أحمدَ» لاتدلّ على ما يدلّ عليه: «ضربتُ زيداً» فإنّ الفتحة في «زيداً» تدلّ على المفعوليّة. و«أحمد» هنا مضاف إليه. فلمّا كانت الفتحة غير دالّة على المعنى الذي لأجله سُمّيت نصباً سُمّي الاسم مفتوحاً، أي: محرّكاً بالفتحة. ولو قال: في موضع الجرّ منصوباً لم يصحّ على الظاهر، إذ هو كقولك: وكان في موضع الجرّ مفعولاً من حيث إنّ المنصوب[٣] و حقيقته أن يكون في الاسم فتحة دالّة على المفعوليّة، ولمّا منع الجرّ كان أولى الحركات بأن يقوم مقام الكسرة الفتحةَ لتساوي النّصب والجرّ مع المفعوليّة. فهذا كقولهم: «رأيتُ مسلمَين»، و«مررتُ بمسلمِين» في التّثنية والجمع. وهذا النّوع من الأسماء لمّا شابه الفعل اختزل[٤] عنه مايدلّ على تمكّن الاسم، وهو التّنوين. وشايعه الجرّ في الحذف لاشتراكهما في الاختصاص بالاسم ومعاقبته[٥] إيّاه في الإضافة، في نحو: «غلامٍ»

١.. يريد الشارح أنّ الفعل يُصاغ من المصدر.

٢ـ هكذا في المتن، و الظاهر أنّ الصحيح هو: لا ينصرف.

٣ـ هكذا في المتن، ويبدو أنّها زائدة.

٤ـ تحتها في المتن: اقتُطِع.

٥ـ في الحاشية؛ قوله: ومعاقبته إيّاه في الإضافة، أي: معاقبة الجرّ التّنوين، ثمّ مثّله بقوله: «غلامٍ»، و«غلام زيدٍ». وهذا في الظّاهر ليس بمستقيم لأنّ الجرّ هاهنا لم يعاقب التّنوين، بل المجرور قد عاقبها غير أنّه لمّا رؤي الجارّ والمجرور غير منفصل أحدهما من صاحبه، جُعل المجرور بمنزلة الجرّ تسامحاً وتساهلاً في العبارة.

و«غلام زيدٍ». ويدلّ[١] عليه إعادتهم الجرَّ إذا أمنوا لحاق التّنوين في حال اللام والإضافة، إذ ليس هناك تنوين فيحذف ثمّ يتبع الجرّ إيّاها.

بيانه: إنّ التّنوين متصوَّر ثبوتُه في غير حال الإضافة واللام، ومتصوَّر سقوطُه، فيصحّ أن يقال: قد شايعه[٢] الجرّ في السّقوط. فأمّا في هاتين الحالين فاللام والإضافة منافيان للتّنوين، فلا يثبت مع أحدهما. فأنّى[٣] يقال: قد سقط حتّى شايعه الجرّ؟ وإنّما لم يجتمع الإضافة والتنوين في اسم واحد، لأنّ كلّ واحد منهما عقيب صاحبه لأنّ كلّ واحدٍ منهما علم انتهائه[٤]. والدّليل عليه باب التّمييز، وذلك أنّ المميّز عن مفرد لا ينتصب إلّا عن تمام، وما يتمّ به التّنوين والإضافة.

وقيل: إنّما مُنع الجرّ والتّنوين معاً، وأُعيد الجرُّ مع اللام والإضافة، لأنّ كلّ واحد منهما يقوم مقام التّنوين. فإذا كان كذلك صار التّنوين كأنّه عاد. وإذا عاد التّنوين عاد الجرّ، لأنّهما سقطا معاً. وقيل: إنّما أُعيد لأنّهما يُحدثان في الاسم تخصيصاً يطّرد[٥] ويغلب على شبه الفعل[٦] فيزيله، ولا يحصل ذلك بالجارّ. فإن قيل: لِمَ لَمْ يُمنَع غير المنصرف اللام والإضافة؟ قلنا: الغرض أن يُمنَع بعض ما لايكون في الفعل لا كلّه. فمنع الجرّ في حال دون حال لئلّا يجري إعراب الاسم الواحد مجرى إعراب الفعل في تعدّيه من الجرّ في كلّ حال.

وقيل: لأنّ المشبّه بالشيء لا يجب أن يشبهه في جميع أحواله، بل ينبغي أن

١ـ في الحاشية: أي: على مشايعة الجرّ التّنوين في المحذوف .

٢ـ تحتها في المتن: أي تابعه

٣ـ تحتها في المتن: يعني أي: كيف؟ و أنّىٰ لها ثلاثة معانٍ في العربيّة وهي كيف، ومتىٰ، وأين، و كلمة: «يعني» زائدة كما يبدو.

٤ـ أي: مَعْلَمٌ على نهايته وتمامه .

٥ـ يطّرد: يتبع بعضه بعضاً ويستقيم وتتماثل أحكامه.

٦ـ شبه الفعل يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وصيغة المبالغة، و اسم التفضيل.

يمنع مايكون دليلاً[١] على التّمكّن، وهو التّنوين، ولأنّ الألف واللام وضع للدّلالة على التعريف. وحروف الجرّ لتدلّ على معانيها ولم يوضع للتمكّن خصوصاً كما وضع التّنوين.

قوله: فأمّا المعرب المنصرف فإعرابه يكون بالحركات نحو ما تقدّم ذكره. وقد يكون بالحروف، وذلك في الأسماء الستّة مضافةً، وهي: أبوه، وأخوه، وحموها، وهَنوه، وفُوه، وذو مالٍ، تقول: «جاءني أبوه»، و«رأيت أباه»، و«مررت بأبيه». فتدلّ الواو على الرّفع، والألف على النّصب، والياء على الجرّ[٢]. أصل الإعراب أن يكون بالحركات. وإنّما يُعدَل عنها لسببٍ. فقولهم: «أبوه» و«أخوه» إنّما دعاهم إلى جعل الحروف فيها قائمةً مقام الحركات استثقالُهم الحركة على حروف اللّين[٣]. فلمّا كرهوا إعراب هذه الأسماء بالحركات جعلوا لكلّ حركةٍ حرفاً من جنسها، لأنّك إذا أشبعتَ النّصبَ يصير ألفاً؛ والضمّ يصير واواً؛ والجرّ ياءً. فجعلوا الواو علامةً للرفع لأنّه بعض الضمّة ونتيجتها، وكذا في أُختيها.

وقيل: إنّه لمّا كان إعراب التّثنية والجمع بالحروف وهما فرعان على الوحدان، فأرادوا أن يكون في الأصل ما في الفرع، وخصّوا هذه الأسماء لأنّها متضمّنة[٤].

١ـ في الحاشية من نسخة أُخرى: «أن يكون مانعاً ما يكون دليلاً».

٢ـ وقد يُسمّيها بعض النّحاة: الأسماء السّتّة المعتلّة الآخر، لأنّ في آخرها واواً محذوفةً تخفيفاً إلّا في «ذو». الحمّ: كلّ قريب للزّوج أو الزّوجة، والداً كان أم غير والد، لكن العرف قصره على الوالد. و[هن]: بمعنى شيء، أيّ شيء وبمعنى الشّيء اليسير، والتّافه. وكناية عن كلّ شيء يُستقبح التّصريح به. وقول الشارح: (مضافة) أي: يُشترط في إعرابها أن تكون مضافةً.

٣ـ حروف اللين: الألف، والياء، والواو، كانت حركة ما قبلها منها أو لم تكن، فالّذي حركة ما قبله منه كـ«نار»، ودار، وفيل، وقيل، وحول، وغُول؛ والذي ليس حركة ما قبله منه إنّما هو في الياء، والواو كـ«بيت»، و«ثوب». فأمّا الألف فلا يكون ما قبلها إلّا منها.

٤ـ في الحاشية: أي: شيء يكون معه شيء آخر من حيث المفهوم وإن لم يكن من حيث اللفظ.

←

فـ «الأب» يتضمّن الابن؛ و«الأخ» يتضمّن الأخ؛ و«ذو» بمعنى: «صاحب» يتضمّن مملوكاً. فكان بالتّخصيص أولى. ولأنّ أغلب هذه الأسماء أن يكون مضافاً. والمضاف والمضاف إليه اسمان. وكان إلى التّثنية أقرب من سائر الآحاد بدلالة أنّك متى حذفت المضاف إليه أُعربت بالحركات، نحو: «أبٍ»، و«أخٍ» ؛ ولأنّ الإضافة فرع على الإفراد، كما أنّ التّثنية فرع على الواحد. وهذه الحروف حروف إعراب وقع فيها في حال الرفع نقلٌ، وفي حال النصب قلبٌ، وفي حال الجرّ قلبٌ ونقلٌ. وذلك أنّ أصل «أخُوْكَ»: «أخوُكَ» فكُرِهت الضّمّة على الواو، فنُقلت إلى الخاء بعد سلب حركتها.

ونظيره «طُلْتُ» في مذهب من قال: أصله «طُوْلْتُ»، إلّا أنّ واو «طولتُ» حُذفت لالتقاء الساكنَين. وأصل «أخاك»: «أخوَك» . فقُلبت الواو ألفاً لتحرّكها نظير «عصاك». وأصل «أخيك»: «أخوِك» فاستُثقلت الكسرة على الواو فنُقلت إلى الخاء بعد سلب حركتها فقُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها نظيره «قيل» من «قولَ». ولو قُلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها لكان قياساً. إلّا أنّه اذ[1] اعترض قياسان. فهُم بالخيار.

وأصل «فُو»[2]: «فُوْه» ساكنة الواو إذ لا دليل على الحركة لأنّ جَمْعَهُ: أفواه، كـ«ثوبٍ»«أثواب». ثمّ حذفت الهاء لخفائها كما قُلبتْ همزةً في نحو «ماء». لأنّ

← مشابهة هذه الأسماء في كون مفهومها شيئين: التّثنية وجمع السّلامة في كون مفهومهما غير واحد.

١ـ في الحاشية: إذا، وتابع الشّارح كلامه في الحاشية فقال: إذا استوى القياسان. أمّا إذا كان أحدهما راجحاً على الآخر فمراعات الرّاجح أولى، ووجه الرّجحان فيما نحن بصدده أنّ في النّقل والقلب في الموضعين والنّقل مع القلب في آخر دلالة على الإعراب اللفظيّ بخلاف قلب الواو ألفاً حملاً على باب «عصاي» فاعرف.

٢ـ هنا حاشية قصيرة بعض كلماتها واضح و بعضها الآخر غير واضح.

العرب تغيّر مرّةً بالحذف؛ ومرّةً بالقلب؛ ومرّةً بالإدغام. فبقي «فو»[١]. فوجب الإعراب. ففعل به ما فُعل بأخواته. وأصل «ذو»: «ذَوْيٌ» «فَعْلٌ» بدليل قولهم في النسبة ذَوويّ. وعند الخليل[٢] «فُعْلٌ»، فحذف اللام كما حُذف من «يَدٍ»[٣] و«دَمٍ»، ثمّ فُعِل به ما فُعل بأخواته.

قوله: ويقول في التّثنية وجمع السلامة: «جاءني مسلمانِ، ومسلمونَ»، و«رأيتُ مسلِمَينِ و مسلِمِينَ». وكذا الجرّ استوى لفظ النّصب والجرّ فيهما. والتّثنية والجمع في الأسماء[٤] المتماثلة كواو العطف في الأسماء المترادفة[٥]. ويُقصد بها الاختصار والإيجاز، إذ الأصل أن يقال: «جاءني زيدٌ وزيدٌ» إلى ما يطول جدّاً. فجعلوا الألف والواو عوضاً من الاسم أو الأسماء، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ وجُعل إعرابهما بالحروف، لأنّ الحركات قد استوفتها الآحاد[٦]. وخُصّت هذه الحروف لأنّها أكثر دوراناً في كلامهم وزيادة، ولأنّ كلّ واحدة من هذه الحركات إذا أُشبعت تولّدت منها واحدة من هذه الحروف. فهي بأن تقوم مقامها أولى من غيرها. ولم يُقيموا كلّ حرفٍ مقام ما يُجانسه من الحركة كما فعلوا في الأسماء السّتّة. إذ لو فعلوا ذلك في التّثنية لبقي الجمع بلا إعراب، وكذا العكس، فانحرفوا عن تلك الطّريقة إلى أن جعلوا «الألف» علامةً للرفع في التّثنية، و«الواو» في الجمع لوقوعهما ضميرَين

١ـ في الحاشية: كما في «فوه» بالقلب، كما في «ماء». وبالإدغام كما في «طيّ» إذا أصله: «طوي».

٢ـ الخليل بن أحمد الفراهيديّ (م ١٧٠هـ) اللغويّ المشهور. إمام في اللغة والنّحو والأدب، واضع علم العروض، و صاحب معجم «العين»، وشيخ سيبويه.

٣ـ في الحاشية: قيل: أصله «فَعل» بدليل «أيدٍ» في جمعه، لأنّه كـ«زَمن» وأزمن، وجبل وأجبل. وقيل: إنّه فعل بدلالة «يَدِيّ» في جمعه لأنّه كـ«أسد» و«أُسود».

٤ـ في الحاشية: المشتركة مثل زيد و زيد.

٥ـ في الحاشية من نسخة أخرى: المتغايرة

٦ـ يريد أنّ مفرداتها معربة بالحركات.

لهما[١] في نحو: «ضربا»، و«ضربوا»، و «يضربان»، و«يضربون». ثمّ جعلوا الجرّ بالياء في كلّ واحدٍ منهما. وافترقا بأنْ كُسِرَ ما قبل الياء في الجمع؛ وفُتِحَ في التّثنية[٢]. وكُسِرَ النون في التّثنية، وفُتح في الجمع ؛ وذلك لأنّ تلك الياءَ عديلة الألف. فلمّا انفتح ما قبل «الألف» كذلك انفتح ما قبل «الياء». وأمّا كسر «النون» فإنّ كسر أحد السّاكنين هو الأصل، والفتح فيه فرعٌ. فالكسرُ إذاً أسبق، والتّثنية أسبق من الجمع، فأُعطي الأسبقُ الأسبقَ، وهكذا ينبغي. ولم يُضَمّ لاستثقال الضمّة. ثمّ أتبعوا النّصبَ الجرَّ[٣]، ولم يُتبعوه الرّفع، لأنّ النّصبَ والرّفعَ يستويان في الضّعف لانتقالهما من الأسماء إلى الأفعال. ولابُدّ من أن يكون المتبوع أقوى من التّبع[٤]. وقوّة الجرّ لزومه الأسماء فلهذا أتبعوه[٥] .

وقيل: إنّما أتبعوه لِما بينهما من المناسبة، فإنّ كلّ واحدٍ منها فضلةٌ[٦] في الكلام، ألا ترى أنّك تقول: «مررتُ»، فلا تفتقر إلى أن تقول: «إلى البصرة»، كما تقول: «ضَربتُ»، فلا تحتاج إلى أن تقول: «زيداً»؟ ولو قلت: «ضَرَبَ»، ولم تذكر المرفوع

١ـ أي: فاعِلَين.

٢ـ أي: الّذي يميّز ياء المثنّى عن ياء الجمع هو أنّ الحرف الّذي يسبق الأولىٰ مفتوح، والّذي يسبق الثّانية مكسور.

٣ـ في الحاشية: حاشية. وقيل: اتبعوا النّصب والجرّ لاشتراكهما في المعنى لأن معنى قولك: «مررتُ بزيد»: [و] و «وجدتُ زيداً» سواءٌ. ولاشتراكهما في الكناية كقولك: «مررتُ بك» ورأيت[ك].

٤ـ هذا أمرٌ طبيعيّ لأنّ التّابع بحكم صفته التّابعيّة يكون ضعيفاً. وإذا كان تابعاً بالمعنى الاصطلاحيّ، أيّ: البدل، و عطف البيان، وعطف النّسق، والنّعت، والتّوكيد، فإنّه لا يمسّه الإعراب إلّا على سبيل التّبع لغيره، وهو متبوعه.

٥ـ في الحاشية: تبعه.

٦ـ الفضلة هي اسم يذكر لتتميم معنى الجملة، وليس أحد ركنيها ـ أي: ليس مسنداً ولا مسنداً إليه ـ كالنّاس من قولك: «أرشد الأنبياءُ النّاسَ» وسمّيت فضلة لأنّها زائدة على المسنَد والمسنَد إليه.

لم يَجُزْ.

و قيل: لأنّ النّصب من أقصى الحلق، والجرّ من وسط الفم، والرّفع من الشّفتَين؛ فكان النّصب إلى الجرّ أقرب، والحمل على الأقرب أولىٰ. والدّليل على اعتبار هذه المناسبة حمل الجرّ على النّصب في باب ما لاينصرف.

و قيل: إنّ التّثنية والجمع يختصّان بالأسماء، والجرّ يختصّ بها أيضاً. فلمّا رأوا إلحــاق المـنصوب بـغيره فـي التّـثنية والجـمع ألحـقوه بـما يـختصّ بـالأسماء كاختصاصهما، وهو الجرّ.

و اَعلمْ أنّ «الألف» في «مُسلِمان» حرف إعراب، وفيه دليل على الإعراب[١]، فهو بمنزلة «الدّال» المضمومة من قولك: «زيدٌ» وليس بمنزلة «الدّال» على انفرادهِ[٢]. ولا بمنزلة الحركة على انفرادها.[٣] أمّا الدّليل على أنّه ليس بمنزلة «الدّال» متجرّداً من رفعه فهو أنّك تقول: «جاءني المسلمان» فتستفيد من «الألف» الإعرابَ، وليس كذلك «الدّال»، لأنّه لو قيل: «ضَربَ زيد» فعري من الحركة لم يُتَصَوَّر من نـفس «الدّال» إعرابٌ. وأمّا الدّليل على أنّه ليس بمنزلة الحركة على انفرادها فهو أنّك لو أسقطتَ «الألف» بطل معنى الاسم. ولو أسقطت الحركة من «دال» «زيد» لم يبطل معنى الاسم، وإنّما يزول الإعراب فقط. وكذا حكم «الواو» في «مسلمون» بمنزلة الدّال المضومة، والياء في «مسلمين» بمنزلة الدّال المـجرورة فـي الأصـل؛ إلّا أنّ النّصب تبعه. وأمّا النّون في «مسـلمان» و«مسـلمون» فـإنّه عـوض مـن الحـركة

١ـ في الحاشية: ابن الأنباريّ: إنّما زيدت النّون في التّثنية للفرق بينها وبين الواحـد المـنصوب في نحو قولك: رأيتُ زيداً.

ربّما يكون المقصود أنّ هذا هو رأي ابن الأنباريّ، و ربّما لا يكون. وابن الأنباريّ هذا هو أبو بكر محمّد بن القاسم (م ٣٢٧ ه) أخذ عن ثعلب، وكان من أمهر نحاة الكوفة وأعلم أهل زمانه باللغة والأدب.

٢ـ أي: بدون ضمّ.

٣ـ أي: بدون حرف.

والتّنوين. وكذلك يكون الألف في «مسلمان» حرف إعراب كالتاء في «قائمة» ؛ فكما أنّ التّاء يكون له حركة وتنوين، كما يكون الميم في «قائم» كذلك يجب أن يكون للألف حركة وتنوين، كما يكون الميم في «مسلم». فلمّا منع الألف الحركة والتّنوين جُعل النّون عوضاً منهما، لأنّ الاسم إذا لم يُبنَ لم يَجُز أن يعرىٰ من الحركة والتّنوين.

و اختيرت النّون لكونها مشابهةً لحروف اللّين، ومحتملةً للحركات الثّلاث. والدليل على أنّ الألف ليس فيه تقدير حركة كما يكون في ألف «عصاً» أنّكَ تقول: «مررتُ بمسلمَين» فلا تُقلب الياء ألفاً مع انفتاح ما قبلها. فلولا أنّه عارٍ من الحركة والتّنوين البتةّ لما صحّ، كما لا يصحّ الياء في «يرمي» إذا قلتَ: «يُرمىٰ»، إذ كان في تقدير الحركة. فالياء في «مسلمين» بمنزلة الياء في «البيع».

فإن قلت: كيف زعمتَ أنّ «النّون» في «رَجُلان» عوض من الحركة والتّنوين، مع قولك: إنّ الألف بمنزلة «الدّال» المرفوعة؟ وهل يجوز أن يقوم الشّيء مقامَ الشّيء ويُعَوَّض عنه مع ذلك؟

فالجواب: إنّا لم نقل: إنّ الألف في «رجلان» بمنزلة «الدّال» والحركة، وإنّما قلنا: إنّه بمنزلة «الدّال» ورفعه. ولانريد بالرّفع جنس الحركة، وإنّما نقصد بذلك اختصاص الضّمّة. فمعنىٰ قولنا: «زيدٌ مرفوعٌ» أنَّ فيه ضمّةٌ تختصّ بحالٍ دون حال. فحقيقة الرّفع ترجع إلى الاختصاص. فإذا قلنا: إنّ «الألف» بمنزلة «الدّال» المرفوعة، فهو أن نقول: إنّه بمنزلة «الدّال»، وفيه اختصاصٌ بحالٍ دون حال، كالفاعليّة في قولك: «جاءني رَجُلان». و«النّون» عوض من الحركة على الإطلاق. فإذا قلتَ: «جاءني رَجُلان»، و«رأيتُ رجُلَين»، و«مررتُ برجلَين»، لم تُقدّر أنّ «النّون» عوض من الحركة المختلفة، حتّىٰ كأنّه في حال الرّفع عوض من الضّمّة،

وفي حال الجرّ عن الكسرة[١]، و في حال النّصب عن الفتحة، بل هو عوض عن لفظ الحركة على الجملة.

«فالنّون» عوض عن لفظ الحركة. والألف دليل على معنىً. وهذا من كلام عبد القاهر[٢].

قوله: وكذلك في «مسلمات» و«هندات» تقول: هؤلاء مسلماتٌ، و«رأيتُ مسلماتٍ»، و«مررتُ بمسلماتٍ». و أصل «مسلمات»: «مسلمتات»، إلاّ أنّهم حذفوا التّاء الأولىٰ كراهةَ اجتماع علامتَي التأنيث متّفقتَين في اسم واحد ؛ وقيل: إنّ في الجمع بين تاء «مسلمة»، وتاء «مسلمات» في قولك: «مسلمتات» ثلاثة أشياء يُنْفَر عنها. أوّلها: التلفّظ بحرفين متّفقَين مطلقاً. والثّاني: إنّ التّاء مع كونها علامة للتأنيث فهي علامة للوحدة أيضاً. فالجمع بينهما وبين تاء الجمع [جمع] بين الواحدة والجمع وهو منفور عنه. والثّالث: إنّ الجمع بين العلامتين المتّفقتين لا سيّما في الموضع الواحد قبيح. فكان حذف الأُولىٰ أَولىٰ لأنّها للتأنيث فقط، والثّانية للتّأنيث والجمع. ولا يلزم على هذا «حُبلَيات»، و«صحراوات» لأنّ العلامتَين فيهما للتّأنيث ليستا بالمتّفِقتَينِ، ولأنّ الأُولىٰ قُلبت عن أصلها. ولكَون الكلمة مبنيّةً على هذه الهيئة، ولم تكن متفرّعةً[٣] لقائمٍ وقائمة، فلم تُحذَف «الألف» وصُيِّرَت إلى «الياء»

١ـ في الحاشية: كمثل ما قلنا في جمع السّلامة المذكّر كذلك في «جمع المؤنّث».

٢ـ هو أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرّحمٰن الجرجانيّ(م٤٧١ هـ) إمام البلاغيّين، عالم في النّحو واللغة. له: «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة»، و«العوامل المئة»، و «المقتصد في شرح الإيضاح»، وغيرها. و كتاب «المقتصد» كتاب ضخم صنّفه عبد القاهر في شرح «الإيضاح» لأبي عليّ الفارسيّ. و هو من المصادر المهمّة التي اعتمد عليها الشّارح.وصياغة كلام عبد القاهر بهذا الشكل هي للشارح نفسه إذ نقله بتصرّف.

٣ـ تحتها في المتن: أي: مترتّبة. وفي الحاشية: أي: لم توضع أوّلاً «حبلا» بغير ألف. ثمّ أُلحقت به الألف بخلاف «مسلمة» فإنّه وُضِع أوّلاً مسلما بغير تاء. ثمّ أُلحق به التّاء في المؤنّث الواحد ثمّ تاء الجمع.

لقربها من «الياء» في المخرج، ولكونها حرف علّة[١] مثلها. وقُلبت «الهمزة» في الممدود «واواً» للموافقة ما بين «الواو» و«الهمزة»، نحو: وُجُوهٍ وأُجُوهٍ، وبابه. وزيدت الألف علامةً للتأنيث، لأنّ أولىٰ ما يزاد من الحروف حروف المدّ واللين لكثرة دورها في الكلام، لأنّك لاتجد كلمةً خاليةً منها. وهو ما يقتضية من إشباع الحركات[٢]. و لتناهيها في الخفّة امتنعت من الحركة[٣]، وصارت بمنزلة النَّفَس.

وزيدت «التّاء» بدلاً من «الواو»، لأنّها تبدل منها في مواضع كثيرة. ويتبع أيضاً في ذلك النّصب الجرّ[٤]، مع إمكان أن لا يتبع. فيُقال: «رأيتُ مسلماتا» حملاً للفرع على الأصل، أعني التّأنيث على التّذكير . فإن قيل : إنّهما قد يختلفان من وجوهٍ . ألا ترىٰ أنّ التّاء تختلف حركاته[٥]؟ وتثبت التّاء في الإضافة، والألف تختلف في المذكّر بخلاف المؤنّث. قيل: إن اختلفا[٦]. هاهنا فقد استويا في سلامة اللفظ[٧] وإلحاق الزّيادتين لعلامة الجمع، فحُمل أحدهما على الآخر من حيث

١ـ كلمة غير واضحة في حاشية المتن.

٢ـ في الحاشية من نسخة أخرىٰ: الحركة.

٣ـ تحتها في المتن: يعني حروف المدّ واللّين.

٤ـ فوقها في المتن: في المسلمات.

٥ـ هكذا في المتن، و الصواب هو حركاتها كما يفيده السياق.

٦ـ في الحاشية: أي: في موضع اختلاف حركات التّاء و ثبوتها في الإضافة و سلامة الألف عن التغيّر. قال أبو علي سعيد في شرح «الكتاب»: و خالفت الألف و التّاء في جمع المؤنّث السّالم الواو و النّون و الياء و النّون في جمع المذكّر السّالم في أشياء، ووافقتها في أشياء. فأمّا ما خالفتها فيه فإنّ التّاء من جمع المؤنّث [كذا] عليها حركات الإعراب.

ولعلّ الشّارح و هم في ذكر الكنية (أبو علي) فإنّ شارح (الكتاب) المشهور هو تلميذ سيبويه أبو الحسن سعيد بن مسعدة و هو الأخفش نفسه الذي مرّت ترجمته. علماً أنّ علماء آخرين شرحوه أيضاً و ليس فيهم اسم (أبو علي سعيد). و بلغت شروحه وشروح مشكلاته وشواهده قُرابة خمسين لم أجد فيها الاسم المذكور.

٧ـ في الحاشية: أي: لفظ الواحد باق على سلامته في «مسلمات» كبقائه في «مسلمين». أي:

استويا، ولا يجب في الشيء أن يحمل على آخر أن يُشبهه من جميع وجوهه[١] .

قوله: وتسقط نون التّثنية والجمع[٢] عند الإضافة، تقول: «هذان مسلما زيد»، و«رأيتُ مسلمَي زيد»، و«مررتُ بمسلمَي[٣] زيدٍ». و«هؤلاء صالحوا قومك»، «رأيت صالحِي قومك». اعلم أنّ النّون في قولك: «مسلمان»«مسلمون» عوض من الحركة والتّنوين. وفي «المسلمان» عوض من الحركة فحسب. لأنّك تقول: «المسلم»، فتجده عارياً من التّنوين.

قال البصير الإصفهانيّ[٤]: إن قيل: من الواجب أن لاتسقط «النّون» عند الإضافة لأنّ «النون» بدل من الحركة والتّنوين، فإن كانت[٥] التّنوين يسقط مع الإضافة فالحركة لاتسقط معها، قلنا: إنّ ذلك كما زعمتَ ولكن لمّا تردّدت «النّون» بين الحركة والتّنوين أُثبت مع «الألف» و«اللام» مراعاةً لجانب الحركة وحُذف مع الإضافة مراعاةً لجانب التّنوين. ولم يكن الأمر على العكس من هذا لأنّ في ذلك جمعاً بين «النّون» والمضاف إليه، وفيما فصلوا الاسم يُفصَل بين «الألف»و «اللام» وبين «النّون». أراد بذلك ردّ قول المعترض: لِمَ لَمْ تُحذَف «النون» مع «الألف» و «اللام» في قولك: «المسلمون» مراعاةً لجانب التّنوين؟ ولِمَ لَمْ تثبت مع الإضافة في «نحن مسلموا[٦] قومك» مراعاةً لجانب الحركة؟ فأجاب عنه بأن قال: إنّ «النّون» حُذف

← الألف والتّاء هاهنا، والواو والياء والنّون هناك.

١ـ في الحاشية: وإن شئت أن يكون الكلام صحيحاً على الظّاهر فتقديره: ولا يجب في شيء أن يحمله على أن هذا الشّيء المحمول يشبهه ذلك الشّيء المحمول عليه من جميع وجوهه.

٢ـ فوقها في المتن: السّلامة. أي: جمع السّلامة.

٣ـ فوق «مسلمي» في المتن كلمة «معاً».

٤ـ تحتها في المتن: يعني بارع. لم أعثر على ترجمته في المصادر المعهودة.

٥ـ هكذا في المتن، والصّحيح كما يبدو هو «كان».

٦ـ هكذا في المتن، والصّواب حذف «الألف» الأخيرة من كلمة «مسلموا» إذ لا وجود لها أساساً بل كانت «النّون» قبل الأضافة، وهي واجبة الحذف عند الإضافة.

وإن كان لاتُحذَف الحركة، لأنّه لو أُثبتت عوضاً من الحركة على انفرادها كما فُعل ذلك في «الرّجلان» فقيل: «مسلمون زيدٍ» لحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه وجمع الزّيادتين في آخر الاسم: «النّون»، والمضاف إليه، وذلك غير سائغ. وفيما فعلوا يعني إثبات «النّون» مع «الألف» و«اللام» لايجتمع الزيادتان لأنّ «الألف» و«اللام» في صدر الاسم، و«النّون»[1] في عجزه، فكان هذا أولى.

وقيل: إنّ «النّون» دخلت قبل دخول الألف واللام عوضاً من الحركة والتّنوين بدلالة إنّما فيه الألف واللام لايجوز تثنيته ولا جمعه لأنّه معرفة معيّن مقصود إليه، فإذا ثنّيته زال التّعيين، وصار من جماعة اسم كلّ واحد منهم مثل اسمه. ألا ترىٰ أنّك تقول، لو أردتَ تثنية «زيد» مع بقاء التعريف لقلت[2]: «الزيدان»؟ لأنّك إذا ثنّيت زال التّسمية التي من أجلها كان معرفة، لأنّهما لم يسمّيا بـ«الزّيدين» مثنّىٰ فيكون تعريفهما بالتّسمية. فصحّ أن النّون دخلت قبل اللام، وإنّما لم تحذف كالتّنوين[3] لتحرّكها وسكون التّنوين[4].

١ـ في الحاشية: وقيل: «النّون» لمّا كانت قد دخلت في هذا الباب قبل دخول «الألف» و«اللام» عوضاً من الحركة والتّنوين، فلمّا دخلت «الألف و«اللام» اقتضيا إمّا سقوط «النّون»، وإمّا تجزيتها، وكلاهما باطل. امّا حذف «النّون» فلأنّ سقوطها كان يخلّ بالحركة المستحقّة هاهنا. وأمّا التّجزية فلعدم إمكانها هاهنا لأنّ حرفاً واحداً لايتجزّأ وذلك ثبتت «النون» مع الألف» و«اللّام». [جاء في الحاشية: وذلك. و يبدو أنّ المناسب هو: و لذلك].

٢ـ هكذا في المتن. وهذه الكلمة زائدة إذ يأباها السّياق.

٣ـ تحتها في المتن: أي: لكونه مع «الألف» و«اللام».

٤ـ في الحاشية: وذلك أنّ التّنوين لمّا كانت نوناً ساكنةً فإذا جامعتها فيها وهو اللّام لم تقادمها لضعفها. أمّا نون التّثنية لمّا كانت متحرّكة فتحرّكها قوّتها. فإذا جامعت منافيها لم يقوى [يقوَ] المّنافي على إزالتها لقوّتها لأنّ الحرف مع الحركة بمنزلة الحرفين بذلك على ذلك قولهم: «حبلوي» في «حُبْلىٰ»، و«جمزيّ» في «جَمَزَىٰ» وإن كان عدد كلّ واحد من الاسمين متساوياً إلّا أنّ «جَمَزَىٰ» لمّا كان متحرّك الميم جعلت حركتها بمنزلة الحرف فكما[كذا] إلى هنا انتهىٰ الكلام الوارد في الحاشية و لاكلمة بعده فهو ناقص كما يبدو.

فهو يثبت في الوقف[١] بخلاف التّنوين.

قوله: و« كِلا» إذا أُضيف إلى مُضمَرٍ أُعرب إعرابَ التّثنية[٢]. كلا: اسم مفرد اللفظ مثنّى المعنى كما أنّ «كُلاًّ» مفرد اللفظ مجموع المعنى. قال أبو علي: الدّليل على أن « كِلا» ليس بتثنية، وأنّ الألف فيه لام الفعل إبدالهم التّاء منها في المؤنّث نحو: « كلتا» لأنّ ألف التّثنية لا تبدّل منها «التّاء». ولو حكمتَ بزيادة «التّاء» لأتيتَ بمثالٍ لا نظير له في الآحاد، وهو «فعتل». قال: وممّا يدلّ على أنّه مفرد قول جرير الشّاعر[٣]:

كِلا يَومَيْ أُمامةَ يومُ صَدٍّ   وإن لم نأتِها إلّا لِماما[٤]

فإن قيل: فقد قُلبت ألف التأنيث ياءً في نحو: «كلتيهما»، قلنا: إنّ بعض العرب يُبدل من «الألف» «ياءً». فيقول في أفعى: «أفعي». وبعضهم: «افعَوا» في الوقف. وإنّما قلنا: إنّه لايبدل من «التّاء».

قال[٥]: وألف « كلا» مبدلة من «الياء»، لأنّ الإمالة سُمعت فيه، وإن كانت سُمعت

١ـ و هو قطع النّطق عند آخر الكلمة.

٢ـ أي: إنّه إذا أُضيف إلى ضمير عومل معاملة المثنىٰ في رفعه بالألف، ونصبه وجرّه بالياء. وإن أُضيف إلى اسم ظاهر كان بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً فمثال الأوّل: «زارني كلاهما» ، «وزرتُ كليهما»، و«أحسنتُ إلى كليهما» و مثال الثّاني: «زارني كلا الرّجلين»، «وزرتُ كلا الرّجلين» و«أحسنتُ إلى كلا الرّجلين».

٣ـ هو جرير بن عطيّة الخطفيّ الكلبيّ (حوالي٣٣ ـ ١١٠ هـ) أحد أعلام الشّعر المشهورين في العصر الأمويّ.

٤ـ هكذا في المتن ولكن جاء في ديوانه الذي طبعته دار صادر سنة ١٤٠٦ هـ وديوانه الذي طبعته مؤسّسة الأعلميّ سنة ١٤٢٠هـ كلمة «صِدق» مكان «صَدّ» وهذا البيت من قصيدة عنوانها «حيّ المنازل والخيام» أنشدها لهريم المجاشعيّ وهلال المازنيّ. وأمامة: اسم امرأة. و لِماما: غِبّاً، أي الزيارة بعد أيّام أو بين يوم وآخر. الشّاهد فيه: إفراد «كلا» بمجيء خبره مفرداً.

٥ـ تحتها في المتن: جار الله. أي: القائل جار الله وقد مرّت ترجمته.

في نحو: العشاء، والمُكاء[١] لأنّها فيما هو منقلبة عن «الياء» أكثر وأشيَع، فالحمل عليه أولى. واعلم أنّ «كلا» مشبّه بـ«على»، فقُلبت «ألفه» «ياءً» كما قُلبت «ألف» «على» إذا أُضيف إلى المضمر. ولمّا لم يشابهه في حال الرفع، لأنّ «على» لاتقع مرفوعةً، و[٢]ترك ألفه في الرّفع على حاله.

قال جار الله: شبّهت ألف «كلا» بألف «على» و«الى» إذا أُضيف إلى المضمَر، ولم يشبّه به في حال الرفع ليكون منحطّاً عنه بدرجة. وهكذا يجب لأنّ الحكمة تقتضي أن يكون الفرع منحطّاً عن درجة الأصل. وقال بعض المتأخِّرين: لمّا كانت «ألفه» «مبدلة» من[٣] «الياء»، وأُضيف إلى الضمير المثنّى، وهو اسم مثنّىً المعنى. والمضاف إلى المضمَر لايمكن فيه من تقدير الانفصال ما يمكن في المضاف إلى المظهَر، كقول الشاعر:

فَـــزَجَجْتُها بِـــمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصِ أبي مَزَادهْ[٤]

وغير ذلك قوي فيه شَبَه الاسم المثنّىٰ فأُجري حكمه عليه.

قال ابن الفرّخان[٥]: إنّ «كلا» إذا أُضيف إلى المظهَر فالتّثنية حادثة في المضاف

١ـ تحتها في المتن: صَفير. أي: معنى المكاء: الصَفير.

٢ـ هكذا في المتن، و يبدو أنها زائدة.

٣ـ فوقها في المتن: «عن».

٤ـ جاء في هامش رقم (١) من كتاب «المفصّل» طبع دارالهلال، ١٩٩٣ ص ١٢٣ للزمخشريّ أن أحداً لم يُسمّ قائلَه ولا ذكر له سابقاً ولا لاحقاً. وهذا الهامش كمثله من هوامش «المفصّل» شرح لشواهد الكتاب للنعسانيّ. وورد هذا البيت في تفسير التبيان ٤: ٣٨٦؛ ومجمع البيان ٤: ٣٧١؛ وتفسير الطّبريّ ٥: ٣٥٣ وكتب أُخرىٰ. وذُكر في أحدها «متمكّناً» بدل «بمزَجّة». ومعناه: طعنتُها برمح كطعن أبي مزاده(كنية رجل) القلوص وهي الشّابّة من الإبل. والشّاهد فيه: الفصل بين المتضايفَين بغير الظّرف والجار والمجرور، وهو المفعول. وذلك جائز عند الكوفيّين.

٥ـ تحتها في المتن: اسم رجل. و هو القاضي كمال الدين عليّ بن مسعود بن محمود بن الحكم

إليه مغنية عمّا سواها. ولم يكونوا ليجمعوا بين التّثنيتين، وليس كذلك المضمر، لأنّ «هما» وإن كان للاثنين فليس عند البحث الحقيقيّ[١] تثنية لـ«هو» بل هو صيغة أُخرى مرتجلة موضوعة في أوّل الأحوال على معنى ما فيه كثرة، كلفظة الاثنين، والثّلاثة، والأربعة، وغيرها. إذ لوكان كذلك لكان «هُوانِ».

قوله: وما لايظهر الإعراب في لفظه قُدر في محلّه، وهو كلّ اسم في آخره ألف، نحو «عصا»، و «سعدى»، تقول: «هذا فتىً»، و «رأيتُ فتىً»، و«مررت بفتىً»، و«هذه سُعدىٰ»، و«رأيتُ سُعدىٰ»، و«مررتُ بسعدىٰ» في الأحوال الثلاث على صورةٍ واحدة. اعلم أن «الألف» لا تحتمل الحركة، ولو التُمس تحريكها لانقلبت همزةً. وإذا كان الإعراب بالحركة، وكان الألف ممتنعاً منها لم يمكن، إلّا أن يُقدّر الاختلاف في النّيّة. والفرق بين ألف «عصا» و ألف «سُعدىٰ» أنّ الأُولىٰ منقلبة عن واوٍ متحرّكة، والثّانية ليست بمنقلبة.

قوله: وإذا كان في آخر الاسم ياء متحرّك ما قبلها نحو: «القاضي»، و«الغازي»، سُكّن في الرّفع والجرّ، وتحرّك في النصب، نحو: «جاءني القاضي»، و «مررتُ بالقاضي»، و«رأيتُ القاضيَ»، يا هذا.

القول في ذلك: إنّهم استثقلوا الضّمّة والكسرة في الياء، والذهاب عن الكسرة إليهما، فحذفوهما منه. وكذلك حذفوا في «هذا قاضٍ»، و«مررتُ بقاضٍ» فالتقت[٢] السّاكنان الياء والتّنوين، فحذفت الياء وتُرك التّنوين[٣]، لأنّه للفرق بين المنصرف

← الفرّخان. قال السّيوطيّ: أكثر أبوحيّان من النقل عنه. له كتاب (المستوفي) في النحو، و سيرد ذكره في الكتاب.

١ـ في الحاشية: أي: عند مراجعة حقيقة مقتضى الموضوع في باب التّثنية لأنّ حقيقة تثنية ماهو معرفة بالقصد أن يعرّف باللام بعدما ألحق ألف ونون أو ياء ونون بآخر الاسم. وإذا كان هذا حكم تثنيته ففيما نحن بصدده لم يوجب هذا الحكم فينبغي أن لايكون تثنية.

٢ـ هكذا جاء، ولعلّ الصواب هو «فالتقىٰ».

٣ـ في حاشية المتن: الياء إنّما كانت أولىٰ بالحذف من التنوين لأنّ ما قبلها يدلّ عليها بخلاف

وغير المنصرف[١]. قالوا: «رأيتُ القاضيَ وقاضياً». لم يستثقلوا الفتحة لخفّتها، فتركوه على الأصل.

و قيل: إنّما استثقلوا الضمّة على الياء لتضادّهما، وكذلك الكسرة على الياء لتجانسهما. كما أنّ الضدّين يتنافيان كذلك المثلان لا يجتمعان. ولم يحذفوا الفتحة لأنّها[٢] بعض الألف، وهي ساكنة أبداً، وهي أخفّ حروف المدّ واللين.

← التّنوين، ولأنّ التّنوين دخل لمعنىً. وإذا سقط التّنوين بدخول الألف واللام عاد الياء لأنّها حذفت لأجله.

١ـ ذلك أنّ المنصرف يقبل التّنوين، وغير المنصرف يمنعه. وتنوين المنقوص كـ«قاضٍ»، المستحقّ المنع من الصّرف، إنّما هو تنوين عوضٍ من الياء المحذوفة، لا تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفة لأنّه ممنوع منه.

٢ـ تحتها في المتن: الفتحة.

[الممنوع من الصّرف[1]]

وقوله: وأمّا غير المنصرف فإنّما يمتنع من الصرف إذا اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة أو تكرّر سبب واحد. وهي: العَلَميّة؛ والتّأنيث اللازم لفظاً نحو: «طلحة» أو معنىً نَحو: «سُعاد» و «زينب» ، ووزن الفعل الّذي يغلبه في نحو: «أحمد» و «يشكر» فإنّ هذا الوزن في الفعل أكثر أو يخصّه نحو: «ضُرب» إذا سُمّيَ به؛ والوصفيّة في نحو: «أحمر» ؛ والعدل عن صيغةٍ إلى أخرىٰ في «عُمَر» عُدِل عن «عامر»، ونحو: «ثلاث» و «رُباع» لأنّ فيه عدلاً ووصفيّة؛ وأن يكون جمعاً ليس له في الآحاد نظير كـ «دراهم» و «دنانير»[2].

وقد تقدّم الكلام في وجه مشابهة غير المنصرف الفعلَ، وسبب امتناعه من الصّرف. وهو لاجتماع السّببين فيه من الأسباب التّسعة. وإنّما لم يكن السّببُ الواحد مانعاً من الصّرف لأنّه إذا كان في الاسم سبب واحد يكون متمايلاً[3] بين

١ـ هو الاسم الّذي لاينصرف، أي: لايجوز أن يلحقه تنوينٌ ولاكسرةٌ. وحكمه أنّه يُمنَع منهما، ويُجرّ بالفتحة نحو: «مررتُ بأفضلَ منه» إلّا إذا سبقته «أل» أو أُضيف، فيجرّ بالكسرة على الأصل، مثل: «أحسنتُ إلى الأفضلِ أو إلى أفضلِ النّاس».

٢ـ ذكر الشّارح هنا ستّةً منها، وبقي التّركيب في نحو: «معديكرب» و «بعلبك»؛ والعُجمة في الأعلام خاصّة؛ والألف والنّون المضارعتان لألفي التّأنيث في نحو: «سكران» و«عثمان». المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ: ٣٥ .

٣ـ تحتها في المتن: أي: مائلاً.

الفرع والأصل، فلم يترجّح السّبب بجانب الفرع، فجذبه الأصل لأصالته. وأمّا إذا كان فيه سببان ترجّح جانب الفرع فمنعه الصّرف[١].

والأسباب هي: العَلَميّة، وهي فرع للجنسيّة، لأنّ كلّ شيءٍ منكّر حتّى عُرِّف؛ والتّأنيث اللازم لفظاً في نحو: «طلحة»، أو في[٢] معنىً نحو: «سُعاد»، وهو فرع للتّذكير، لأنّه في الأصل شيءٌ، وشيء مذكّر. هذا من حيث اللفظ. وأمّا من حيث الحقيقة، فلا شكّ أنّ للمذكّر رتبةً[٣] عقليّةً على الأُنثىٰ. ولذلك[٤] تراها قاطبةً كالمرتاضة المنقادة المسخّرة له من أنواع الحيوانات طبعاً فضلاً عن الجنس الناطق منها. وذلك من اللازم المستمرّ، والنّادر خلافه. وكان الله عزّ اسمه نبّه على ذلك بقوله: ﴿الرجال قوّامون على النساءِ بما فضّل اللهُ بعضهم على بعضٍ﴾[٥].

واعلم أنّ نحو: «طلحة»[٦] إنّما يمتنع من الصّرف إذا كان الاسم منقولاً من الجنسيّة إلى العَلَميّة،[٧] وذلك لأنّ التّسمية تمنع الحذف وتوجب لزوم التّاء. والتّأنيث إنّما يُعتدّ به إذا كان لازماً. ألاترى أنّ نحو: «ضاربة» و «قائمة» منصرف مع تضمّنه الوصف والتّأنيث؟ لأنّ التّاء لمّا لم يلزم، لم يعتدّ به إذ تقول: «قائم» و «ضارب». والتّأنيث في «سُعاد» من حيث إنّه عَلَمُ امرأةٍ. وإنّما يظهر فيه علامة التّأنيث إذا صغّرته تصغير التّرخيم، فتقول: «سُعَيْدة»[٨] كما تقول: «هُنَيْدة» ؛ ووزن الفعل الذي

١ـ فوقها في المتن: يعني الاسم.

٢ـ «في» هنا مُقحمَة في المتن كما يُلحظ، فهي زائدة في الأصحّ.

٣ـ تحتها في المتن: بمعنىٰ مرتبة.

٤ـ في حاشية المتن: وكذلك.

٥ـ النّساء: ٣٤.

٦ـ في الحاشية: الطّلح شجر في البادية والتّاء زائد.

٧ـ في الحاشية: وذلك لأنّ نحو هذا حين كان جنساً كان طلحةً وطلحاً لكنّها إذا سمّي التزمت فيها علامة التّأنيث و لاتحذف .

٨ـ في الحاشية: وإنّما قيّده بقوله: «إذا صغّرته تصغير التّرخيم» لأنّه إذا صُغِّر ولم يرخّم لوجب

←

يغلبه في نحو «أحمد» و «يَشْكُر». أو يخصّه نحو: «ضُرب» إذا سُمّي به. وهو فرع لوزن الاسم، كما أنّ الفعل فرع للاسم. وذلك لأنّ الأسماء أمثلتها مخالفة لأمثلة الفعل؛ والوصفيّة فرع للموصوفيّة، لأنّ الشيء يُعلَم أوّلاً نفسه، ثمّ أحواله؛ والعدل فرع للمعدول عنه، إذ الأصل أن لايُذكرَ شيء ويُراد غيره كما يُذكَر «عُمَر» و يراد «عامر».

قال جار الله: والصّحيح في «ثلاث» أن يُقال[١]: تكرّر فيه العدل، وهو أنّه عُدل عن لفظة «ثلاثة»، وعُدِل عن تكرير «ثلاثة».

وأن يكون جمعاً ليس له في الآحاد نظير، والجمع فرع للإفراد لأنّه يتركّب من الآحاد.

وقوله: إلّا ما اعتلّ آخره نحو: «جوارٍ» فإنّه في الرفع والجرّ كـ«قاضٍ»، وفي النّصب كـ«ضوارب».

والتّركيب في نحو: «معديكرب»، و «بعلبك» ؛ و العُجمة في الأعلام خاصّة نحو:«إبراهيم»، و «جبرئيل» ؛ والألف والنّون المضارعتان لألفي التّأنيث في «سكران»، و «عثمان». [وسلف ذلك في أحد الهوامش السّابقة أيضاً]؛ إعلم أنّ نحو:

← أن يقال: «سُعَيْد» كما يقال في «غُلام»: «غُلَيِّم» لأنّ كلّ مؤنّث سماعيّ تزيد عدّته على الثّلاثة إذا صُغّر لم يظهر في آخره علامة التّأنيث. لايُقال في «عقرب» وإن كان مؤنّثاً سماعيّاً: «عُقيربة» لأنّ تاء التّأنيث بمنزلة اسم ثانٍ. فأمّا إذا صُغّر مرخّماً، فيقال: «سُعَيدة» ظَهرت فيه علامة التّأنيث ظهورها في «شُمَيْسة» و «أُرَيضة» [تصغير شمس، و أرض] فتأمّل. [وتصغير التّرخيم هو أن يُجرّدَ الاسم من الزّوائد الّتي فيه، ويُصغَّر على أحرفه الأصليّة كما يقال في تصغير «حامد» و «محمود» و «أحمد»: «حُمَيْد». وفي تصغير «عصفور»: «عُصَيْفر».]

١ـ في الحاشية: في ثلاث ونحوه؛ عُدِل من جهة اللّفظ ومن جهة المعنى. أمّا من جهة اللفظ فلأنّه عدل عن فعالة إلى فُعالة [والصّحيح: فُعال] وأمّا المعنى فلمعدوله عن التّلفّظ مكرّراً إلى التّلفّظ موحّداً.

«جوارٍ» يُحذَف منه الياء لأنّه جمع، وبناؤه ممتدّ. و الياء يحذف كثيراً في المفرد ويُكتفىٰ بالكسرة، كقوله تعالىٰ: ﴿يوم يَدعُ الداعِ﴾[١] ؛ [و]﴿الليل إذا يَسرِ﴾[٢] ؛[و] ﴿الكبير المتعالِ﴾[٣]. فلمّا كان يجوز ذلك في المفرد التُزم[٤] في الجمع لأنّه أثقل منه. فإذا حُذف الياء نقص الاسم عن مثال أقصى الجموع، فصُرف وأُدخل عليه التّنوين. فإذا نصبته[٥] لم يجز إلّا منع الصرف، لأنّ الياء إذا تحرّك جرى مجرى حرف[٦] الصّحيح، فلم يحذف[٧]. وإذا كان «جواري» كـ«ضوارب» في حال النّصب، لم يكن للتّنوين إليه سبيل[٨].

وقال جار الله: السّبب في إعراب «جوارٍ» في الحالتين أنّ منع الصّرف كان يؤدّي إلى أحد الأمرين: إمّا أن يحرّك الياء بالضمّ أو الكسر، أو يُسكّن. وكلاهما مطّرح. أمّا الحركة فللاستثقال؛ و أمّا التّسكين فلعدم النّظير في الأسماء، فلم يبق إلّا الردّ إلى الأصل الذي هو الإعراب[٩].

فإن قلتَ: فهلّا حرّكوه في حال الجرّ بالفتح الذي هو غير المنصرف. قلتُ: إنّما تحرّك بالفتح بعد استحقاقه الجرّ، وهذا لم يستحقّ الجرّ.

قال جار الله: والتّنوين في «جوارٍ» عوض من حركة الياء، لأنّ الياء في قولك:

١ـ القمر: ٦.

٢ـ الفجر: ٤.

٣ـ الرّعد: ٩.

٤ـ تحتها في المتن: يعني التُزم حذف الياء في الجمع.

٥ـ تحتها في المتن: يعني نصبوا جواري .

٦ـ هكذا في المتن، وصوابه: الحرف لأنّه منعوت، ونعته معرّف، فلابدّ لمنعوته من التعريف.

٧ـ تحتها في المتن: يعني الياء لم تحذف.

٨ـ أي: لم ينوَّن لأنّه على صيغة منتهى الجموع، وهي كلّ جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن: كدراهم و دنانير.

٩ـ تحتها في المتن: يعني منصرف.

«هؤلاء جواريُ» استُثقلت عليه الحركة فأُسقطت، فسُكّنت، ثمّ عوّض التّنوين من الحركة، فالتقى ساكنان: الياء المسكّنة، والتّنوين. فأُسقط الياء لالتقاء السّاكنَين. هذا قول المبرّد[١].

وعند سيبويه[٢] التّنوين عوض من الياء. ووجهه أنّ الأصل «جواريٌ» بالتّنوين. ثمّ حذفت الحركة للاستثقال، فالتقى ساكنان: الياء، والتّنوين، فحذفت الياء. والتّنوين جدير السّقوط لمنع الصّرف، فسقطا جميعاً. ثمّ عوّض عن الياء تنوين. فهذا التّنوين الثابت غير التّنوين الذي هو للمكانة في التّقدير.

والتّركيب فرع لما يركّب، إذ الأصل الإفراد، ثمّ ضمّ الثّاني إلى الأوّل.

واعلم أنّ الثّاني من الاسمين[٣] بمنزلة التّاء من «حمزة» فيُفتح ما قبله كما يفتح ما قبل التّاء. وحرف الإعراب هو آخر الاسم الثاني كالتّاء من «حمزة». ولايحرّك الياء[٤] في «معدي كَرِب» في حال النّصب، لأنّهم ألزموها[٥] السكون في هذه الأسماء تشبيهاً لها بالألف لقربها منها. والفتحة إن كانت خفيفة فالسّكون أخفّ منها. وأصل «معدي»: «معديٌّ» فخُفّفت.

والعُجمة في الأعلام خاصّة، وهي فرع للعربيّة لأنّ لغة العرب مقدّمة عندهم على ما يأخذونه من غيرهم.

واعلم أنّ العُجمة في غير الأعلام لا اعتداد به[٦]، لأنّهم أجروا أسماء الأجناس

١ـ أبو العبّاس محمّد بن يزيد (م ٢٨٦ﻫ) إمام أهل البصرة في العربيّة وصاحب كتاب «الكامل في اللغة والأدب والنّحو والتّصريف».

٢ـ مرّت ترجمته في الصفحات الأُولى من الكتاب.

٣ـ تحتها في المتن: يعني معدي كَرِب.

٤ـ في الحاشية: قال المبرّد: لمّا كانت الياء شديدة الشّبه بالألف وكانت الألف ساكنة في الرّفع والنّصب والجرّ أسكنوا الياء تشبيهاً لها.

٥ـ تحتها في المتن: يعني الزموا الياء.

٦ـ في الحاشية: بها.

مجرىٰ ما صاغوه، فأدخلوا عليه الألف و اللام، و تصرّفوا فيه تصرّفهم في سائر الأسماء الأجناس. و ذلك أنّها لم تكن أسماء أشياء مخصوصة، فلم يُعتَدَّ بعُجمتها، نحو: اللِجام[1] والفِرِند[2]، والنّيروز[3] إذا سُمّي به رَجُل لا يُمنَع الصّرف.

والألف والنّون المضارِعتان لألفي التّأنيث فرعان لهما، ولا أصل لهما في منع الصّرف. وإنّما منعناه[4] لمضارعتهما الألفين. والمضارعة من وجهين: أحدهما: إنّ الألف والنّون زيدتا معاً في «عثمان» كما زيدت الألفان في «حمراء» و «صحراء» وأشباههما. والثّاني: إنّ للمذكّر في «حمراء» ونحوها صيغة أُخرى، ولا يدخلها الهاء كما في «سكران» و«سكرانة» ونحوه لايدخله الهاء، ويتميّز بالصّيغة. وما لم يكن لفعلان فعلىٰ فإنّه ينصرف في النّكرة، وذلك نحو: «سعدان»، و«سعدانة» للـنّبت[5]. وفي الصّفة نحو: «عريان»، و «عريانة»؛ و«ندمان»، و «ندمانة»، لأنّ هذا قد خرج من مشابهة ألفي التّأنيث من وجهين: أحدهما: إنّ مؤنّثه من لفظه. والثاني: إنّه دخله التّاء على الإطلاق.

وخلاصة القول هاهنا أن يقال: ما فيه الألف والنون ضربان: أحدهما: مؤنّثه فَعلىٰ، كعطشان، وسكران، فهذا الضّرب لا ينصرف معرفةً ولا نكرةً للمشابهة المذكورة، وعند بعضهم للزّيادة والوصفيّة. والثاني: ما ليس مؤنّثه على فَعلىٰ، أو ليس له مؤنّث أصلاً، وهذا الضّرب لاينصرف معرفةً عَلَماً، وينصرف نكرةً، وذلك

١ـ اللِجام معروف، وذكر قوم أنّه عربيّ. و قال آخرون: بل هو معرّب. و في لسان العرب (لجم) أنّه فارسيّ معرّب، و يُجمع على ألجمة و لجُم و لُجُم.

٢ـ الفِرِند: فارسيّ معرّب، وهو جوهر السّيف وماؤه وطرائقه. والفِرِنْد: الحرير. وفي لسان العرب: الفِرِنْد وشي السيف، وهو دخيل، وقيل: هو السيف نفسه. وقيل: الفِرِنْد: الورد الأحمر، وجمعه الفراند.

٣ـ النيروز والنوروز فارسيّ معرّب. وقد تكلّمت به العرب. ومعناه اليوم الجديد.

٤ـ في الحاشية من نسخة أخرىٰ: مُنعا.

٥ـ تحتها في المتن: كلمة حشيش.

نحو: حمدان، وندمان، وقحطان، وعثمان، وعمران، وغطفان، ومروان، وغير ذلك.

قوله: فإذا انضمّ إلى العلميّة سبب آخر لم ينصرف الاسم، فإذا نُكّر انصرف، تقول: «ربّ أحمدٍ معافىً»[١] وذلك لأنّه بقي على سبب واحد، وهو لايمتنع الصرف.

قوله: ومافيه سببان، وهو على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط، نحو «لوطٍ»، و«نوحٍ» في الأعجميّ؛ و «هندٍ» و «دَعْدٍ» في المؤنّث، يجوز فيه الصّرف وتركه إلّا ما جاء فيه سبب زائد، نحو: «ماه»، و«جور» في اسم بلدتين، فيهما[٢] ما في «نوح» مع زيادة التّأنيث فإنّه لاينصرف البتة، فإذا نُكّر انصرف، إلى آخره.

واعلم أنّ في نحو: «نوحٍ» و «لوطٍ» سببين: العُجمة، والعلميّة، وفي نحو: «هندٍ»، و «دعدٍ» التّأنيث المعنويّة[٣]، والعلميّة. فتُمنعا الصّرف في ذلك على الظّاهر. وأمّا الصّرف فهواللغة الفصيحة. لمقاومة السّكون أحد السّببين، لأنّه جاء على أخفّ الأوزان، وقد جمعهما الشّاعر:

لم تتلفّعْ بفضلِ مِئزَرِها ... دَعْدٌ، ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَب[٤]

وأمّا نحو: «ماه» و «جور»، فإنّه لاينصرف ألبتة وإن كان فيه خفّة الوزن، لأنّه

١ـ تحتها في المتن: تقديره أي: رُبَّ رجلٍ مسمّى بهذا الاسم.

٢ـ تحتها في المتن: يعني ماه وجور.

٣ـ هكذا في المتن، و الصّحيح: المعنويّ، لأنّه صفة للتّأنيث.

٤ـ نسب جماعة هذا البيت إلى جرير بن عطيّة، ونسبه آخرون إلى عبيد الله بن قيس الرقيّات، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص٢٦). ورواه «ولم تُغْذَ دعدُ». تتلفّع: تتقنّع. العُلب جمع علبة، وهو وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب .

يصف الشّاعر هنا امرأة اسمها دعد بنعومة العيش لا تلبس لبس الأعراب ولاتغتذي غذاءهم. شذور الذّهب ص ٤٥٦.

وشاهد البيت: جواز الوجهين: الصّرف ؛ وامتناعه لأنّه مؤنّث ساكن الوسط غير منقول عن مذكّر، وإن كان منعه أولى كما ذكر ابن هشام في شذوره. وتحت «تتلفّع» في المتن: أي: لم تتستّر.

زاد فيه سبب آخر[١] على ما في «نوح». فعادَلَ[٢] السّبب الثّالث تلك الخفّة. فإذا نكّرته انصرف لزوال العلميّة. وإذا زالت العلميّة صار تأنيثه غير مؤثّرٍ فيه. فبقي فيه سبب واحد.

قوله: وأمّا السّبب المتكرّر فهو في ألف التّأنيث مقصورةً، نحو: بشرىٰ، و ذكرىٰ، أو ممدوةً، نحو: صحراء ؛ وفي الجمع الذي ليس على وزنه واحد.

اعلم أنّ للتّأنيث علامتَين: «التّاء»، و «الألف». أمّا «التّاء» فقد مرّ ذكره. وأمّا الألف ففي نحو: «بشرىٰ»، وهو قائم مقام سببين، وذلك لأنّ الألف علمٌ للتأنيث كالتّاء في «طلحة». والكلمة تُصاغ عليها إذ لا يكون في الكلام نحو: «حبلٍ»، و«بشرٍ»، كما يكون نحو: «ضارب»، فيُضمّ إليه «التّاء» فيُقال: «ضاربة». ففي نحو: «حُبلىٰ» علم تأنيث بإزاء التّاء ولزوم التّأنيث، فجرى مجرى تأنيثَين: لفظيّ، وهو نفس الألف ؛ ومعنويّ، وهو لزوم التّأنيث من حيث إنّ الكلمة صيغت عليه. وإنّما لم يَجرّ «التّاء» في نحو: «طلحة» مع أنّه موصوف باللزوم مجرى الألف، لأنّ أصل «التّاء» أن تجيء منفصلاً[٣] في الأكثر، فرُوعيَ ذلك الأصل هاهنا. وأمّا معنى تكرار الجمع في نحو: «مساجد»، فقد قال جار الله: إنّ فيه جمعيّة تعلّقها باللفظ، وأخرىٰ تعلّقها بالمعنىٰ. فالمتعلّقة باللفظ هي أنّها صيغة لم يرد على لفظها واحد، والمتعلّقة بالمعنى هي أنّها جمع «مسجد». فإن قلتَ: فإن كانت المعنويّة مؤثّرة، فما لها لم تؤثّر في «حُمرٍ»، وقد جامعت الوصفيّة؟ قلتُ: لأنّها وقعت لازمةً في نحو: «مساجد»، حيث وقعت في صيغة مختصّة بالجمع بخلاف وقوعها في «حمُرٍ»، لأنّ الصّيغة مشتركة بين الإفراد والجمع، فلم تلزم.

وقيل: إنّ هذا الباب مبنيّ على نحو «أكالب»، و «أراهط» ممّا قد جُمع مرّتين،

١ـ في الهامش: واحد.

٢ـ تحتها في المتن: أي: قابل السّبب.

٣ـ هكذا في المتن، والصّحيح «منفصلةً».

فحصل فيه سبب متكرّر كما كان في «حبلیٰ». بل هو هاهنا[1] أقوى، لأنّ «حُبلیٰ» لم يُؤنَّث في اللفظ مرّتين كما جُمع «كلب» على «أكلُب»، و«أكلُب» على «أكالب». ونحو: «مساجد»، «منابر» محمولٌ على «أكالب»، وإن لم يكن جمعاً للجمع، لأنّه قد شابهه في الوزن، وهو جمع مثله وممتنع[2] من أن يُجمَع مرّةً أُخرى، كما أنّ «أكالب» كذلك.

[المبنيّ]

قوله: وأمّا المبنيّ فهو الذي يكون سكون آخره وحركته لا بعامل نحو: مَنْ، وكيفَ، وهؤلاءِ، وحيثُ، وتسمّى حركاته ضمّاً، وفتحاً، وكسراً. ويسمّى سكونه وفقاً[3]، إلى قوله: والأصل في البناء السّكون، كما أنّ الأصل في الإعراب الحركة إذ البناء ضدّ الإعراب في المعنى وإن كان مثله في اللفظ. وإذا كان البناء ضدّ الإعراب وجب أن يكون بضدّ مايكون به الإعراب من الحركة، وهو السّكون. وفي قوله: وإن كان مثله في اللفظ. وفيه نظر لأنّا بيّنّا أنّ الإعراب هو الاختلاف، فكيف يُتصَوّر له لفظٌ ومعنىً؟ ولعلّ ذلك على مذهب من جعل نفس الحركة إعراباً.

قوله: وإذا كان[4] على الحركة فلأحد ثلاثة أشياء: إمّا بالتقاء السّاكنين نحو «أينَ»، و «كيفَ». وإمّا لزوم الابتداء به نحو «الباء» في بـ«زيدٍ». وإمّا أن يكون الاسم متمكّناً في الأصل فتحدث علّة، فتوجب بناؤه، فيُبنى على الحركة فرقاً بين ماكان عريقاً في البناء وذلك نحو: «يا حكمُ» في النّداء، و «لا رجلَ في الدار» وهي النّكرة المفتوحة لنفي الجنس. وما حذف منه المضاف إليه نحو: «من قبل»، و «من بعد»،

١ـ في الحاشية: هنا.
٢ـ تحتها في المتن: أي: محال.
٣ـ هكذا في المتن، والصّحيح هو «وقفاً» كما يقتضيه المعنى و السياق.
٤ـ تحتها في المتن: يعني البناء.

وغير ذلك ممّا كان متضمّناً معنى الإضافة. وهذا النّوع من البناء يسمّىٰ بناءً عارضاً. والإعراب في الأصل للأسماء، لما فيها من المعاني المختلفة توجب الاختلاف في آخرها لتكشف عن تلك المعاني. والبناء في الأصل للأفعال والحروف لأنّهما مستغنيان عن الإعراب، إلى آخره[١].

قيل: إنّ نحو: «ضرب» خارج عن هذا التّقسيم، لأنّه إنّما حرّك لوقوعه موقع الاسم. وسنذكر المبنيّات بعدُ بعون الله تعالى.

١ـ هكذا في المتن، والصحيح هو أنّ العدول عن السّكون إلى الحركة لأجل الهرب من التقاء السّاكنين في نحو: «هؤلاء» ؛ ولئلّا يُبتدأ بساكن لفظاً أو حكماً كالكافَين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير ؛ ولعروض البناء في نحو: «يا حكم»، و «من قبل»، و «من بعد». وهذا ما جاء في ص١٦٥ من كتاب «المفصّل في صنعة الإعراب» للزمخشريّ.

باب في ذكر أقسام الأسماء المعرَبات[1]

مدار الاسم كما ذكر على ثلاثة معانٍ: الفاعليّة ؛ والمفعوليّة؛ والإضافة. فالرّفع للفاعل وما حُمِل عليه؛ والنّصب للمفعول و ما شُبّه به. والجرّ للإضافة وما جرى مجراها، الى آخره. فالرّفع علم الفاعليّة لعلّةٍ نذكرها. وأمّا ما سواه من المرفوعات فملحَق به على التّشبيه، والتّقريب. وكذلك النّصب علم المفعوليّة. والجرّ علم الإضافة. والعامل نوعان: معنويّ[2] ؛ ولفظيّ[3]. فالمعنويّ في المبتدأ والخبر، وفي الفعل المضارع.

١ـ فوقها في المتن: المعرَبة.(يبدو أنّها جاءت في نسخة أخرى عند الشارح أو الكاتب).

٢ـ يريد الشّارح من العامل المعنويّ تجرّد الاسم والمضارع من مؤثّرٍ فيهما ملفوظ. والتّجرّد هو من عوامل الرّفع. فتجرّد المبتدأ من عامل لفظيّ كان سبب رفعه. وتجرّد المضارع من عوامل النّصب و الجزم كان سبب رفعه أيضاً. فالتّجرّد (أو التعرّي في تعبير الشّارح) هو عدم ذكر العامل. وهو سبب معنويّ في رفعه ما تجرّد من عامل لفظيّ، كالمبتدأ والمضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم.

٣ـ العامل اللفظيّ هو المؤثّر الملفوظ كالفعل وشبهه، والأدوات الّتي تنصب المضارع أو تجزمه، والأحرف الّتي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وحروف الجرّ، والمضاف، والمبتدأ. فالمضاف يُحدث الجرّ في المضاف إليه، فهو عامل الجرّ فيه، والمبتدأ يُحدث الرّفع في الخبر فهو عامل الرّفع فيه، فكلاهما من العوامل اللفظيّة.

[١ ـ المرفوعات]

وقوله: ذكر الأسماء المرفوعة. اعلم أنّ الرّفع في الرّتبة قبل النّصب والجرّ، لأنّه يستغني عنهما ولايستغنيان عنه إلى آخره. وذلك لما بيّنّا أنّ الرّفع عَلَم للفاعليّة، والفعل لا يستغني عن الفاعل استغناؤه عن المفعول، والجارّ والمجرور.

[الف ـ المبتدأ والخبر]

قوله: المبتدأ كلّ اسم ابتدأتَه وعرّيتَه من العوامل اللفظيّة للمسند إليه خبراً نحو قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، فـ«زيدٌ» مبتدأ، و«منطلق» خبر، والعامل فيه معنى الابتداء، وهو ما ذكرناه.

إنّما اشترط في التّعرّي أن يكون من أجل الإسناد، لأنّه لو جرّد لا للإسناد لكان في حكم الأصوات التي حقّها أن يُنعق بها غير معرَبة، لأنّ الإعراب لا يستحقّ إلّا بعد العقد[١] والتّركيب[٢]. فعامل المبتدأ ورافعه هو تعرّيه من العوامل الظّاهرة للإسناد ومشابهته الفاعل من حيث إنّه مسند إليه مثله. والخبر أيضاً يُشبه الفاعل من حيث إنّه جزء ثانٍ من الجملة.

وقيل: إنّ المبتدأ والخبر يُشبهان النّعت[٣] والمنعوت[٤] من حيث إنّ العامل في القبيلَين المعنى. قال عبد القاهر[٥]: اعلم أنّ العامل في المبتدأ هو تعرّيه من العوامل الظّاهرة[٦] لأجل الإسناد إليه. والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ جميعاً عند سيبويه،

١ـ تحتها في المتن: عامل معنويّ.

٢ـ تحتها في المتن: عامل لفظيّ.

٣ـ تحتها في المتن: صفت .

٤ـ تحتها في المتن: موصوف .

٥ـ مرّت ترجمته.

٦ـ في الحاشية: اللفظيّة.

وعند جميع أصحابنا المحقّقين. ونظيره عندهم قولك: «إنْ تضربْ أضربْ». فـ«إن» تعمل في الشّرط، وهما جميعاً تعملان في الجزاء، وهذا تشبيهٌ حَسَنٌ، لإنّ فعل الشّرط يقتضي فعل الجزاء، كما أنّ المبتدأ يقتضي الخبر ولا يتمّ إلّا به[١]. وإنّما قالوا: إنّ الابتداء الّذي هو التّعرّي من العوامل اللفظيّة والمبتدأ يشتركان في رفع الخبر لأنّ الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يُتَصوَّر انفصال أحدهما عن صاحبه. وإذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه[٢] الابتداء أيضاً. و إذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه. وقد مثّلوا هذا بالنّار، والقِدر، و الماء؛ وذلك أنّ النّار تعمل في القِدر فتحمى، ثمّ إنّهما يتناظران على إحماء الماء. فالحاصل أنّ الابتداء يعمل في المبتدأ والخبر، إلّا أنّه يعمل في المبتدأ بغير واسطة[٣]، ويعمل في الخبر بواسطة المبتدأ[٤]. فالمبتدأ كالشّريك للابتداء، و كذا «إنْ» مع الشّرط والجزاء.

قوله: وحقّ المبتدأ أن يكون معرفةً، وقد يجيء نكرةً. وحقّ الخبر أن يكون نكرةً، وقد يجيئان معرفتَين.

اعلم أنّك إذا أخبرتَ عن شيءٍ بشيءٍ ينبغي أن يكون المخبر[٥] له يَعرف المخبر عنه[٦] دون المخبر به[٧] ليكون في إخبارك إيّاه[٨] بذلك[٩] فائدة، لأنّ الإخبار عمّا يُعرَف بما يُعرَف لايفيد. وإنّما الإفادة في الإخبار عمّا يُعرَف بما لا يُعرَف، ولهذا لم يحسن

١ـ تحتها في المتن: أي: الخبر. وفوقها: يعني لا يتمّ المبتدأ إلّا بالخبر.

٢ـ تحتها في المتن: الخبر. أي: الهاء تعود إلى الخبر.

٣ـ وفوقها في المتن: يعني معنويًا.

٤ـ أي: لفظيّاً.

٥ـ تحتها في المتن كلمة: مخاطَب.

٦ـ تحتها في المتن: يعني زيد.

٧ـ تحتها في المتن: منطلق. وهما يعودان على المثال السّابق الّذي ذكره الشّارح في المتن .

٨ـ في الحاشية: أي المخبر عنه.

٩ـ تحتها في المتن: أي: الخبر.

أن تقول: «الثّلج باردٌ»، و «السّماء فوقنا» لأنّ ذلك معلوم. و أمّا قولهم: «شرٌّ أهرّ ذا نابٍ»[١] فإنّما وقع فيه الابتداء بالنّكرة. لأنّ له صفة محذوفة، أي: شرٌّ متفاقم[٢]، ولأنّه مبتدأ في الظّاهر. و فاعل في المعنى، لأنّ التّقدير: «ما أهرّ ذا نابٍ إلّا شيءٌ»، وإنّما تأوّلوه على هذا، لأنّ الرّجل لمّا سمع هرير الكلب قال: أمِنْ خيرٍ هَرَّ أم شرٍّ؟ فقيل له: شرٌّ أهرَّهُ، أي: ما أهرّه إلّا شرٌّ.

و أمّا قولهم: «اللهُ إلٰهُنا» فقد قال جار الله: المبتدأ و الخبر إذا كانا معرفتين فما كان مقدّماً كان أدخل في العناية[٣] لا محالة، ويكون الخبر المعرَّف في النيّة نكرةً ليحصل لك فائدة. فإذا قلت: «الله إلٰهُنا» صرتَ بهذا الكلام مفارقاً بين كلامك و كلام الكفرة الذين جعلوا لله شركاء[٤]. فكان في هذا الكلام فائدة موفّرة. و هذا حكم نظائره كقولك: «زيدٌ أخوك» فإنّما يُفيد إذا أردتَ إخوّة الصّداقة. لأنّها قد تنتقل، فكأنّك قلتَ: هو على ما تعلمه من الإخوّة لم ينتقل عنها. و إن أردتَ إخوّة النّسب لم يَجُز، إلّا أن يكون المخاطَب يعلم أنّ له أخاً و لا يعلم أنّه زيد لفُرقةٍ وقعت بينهما.

قوله: و خبر المبتدأ على ضربَين: مفرد؛ و جملة[٥]. فالمفرد يكون هوهو نحو ما

١ـ هرير الكلب صوته دون نباحه من قلّة. و هو مثل يُضرَب في ظهور أمارات الشرّ ومخايله. و في اللّسان ٥: ٢٦١: قال سيبويه: و في المثل: «شرّ أهرّ ذا ناب». و حسن الابتداء بالنكرة لأنّه في معنى ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ. أعني: إنّ الكلام عائد إلى معنى النّفي، و إنّما كان المعنى هذا لأنّ الخبريّة عليه أقوى. ألا ترى أنّك لو قلتَ: أهرّ ذا ناب شرّ لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكّد؟ فإذا قلت: ما أهرّ... كان أوكد. ألا ترى أنّ قولك: ما قام إلّا زيد أوكد من قولك: قام زيد؟

٢ـ تحتها في المتن: شديد.

٣ـ تحتها في المتن يعني المبتدأ.

٤ـ تحتها في المتن: أعني شريك.

٥ـ وقد يقع الخبر ظرفاً أوجارّاً و مجروراً. فالأوّل نحو: المجد تحتَ عَلَم العِلم. و الثّاني نحو:
←

تقدّم، أو منزّلاً هذا التّنزيل، كقولك: أبو يوسُف[١] أبوحنيفة[٢]، يعني أنّه يسدّ مسدّه ويُغني غناه، فكأنّه هو. و نظيره قوله تعالىٰ: ﴿أزواجه أُمّهاتهم﴾[٣] أي: حكمهنّ حكم الأُمّهات في التّحريم.

و الخبر المفرد على ضربين: مشتقّ[٤]، كـ«ضارب»، و «مضروب»؛ وغير مشتقّ[٥] كـ«أخوك»، و «غلامك»، و «زيد» في: «هذا زيدٌ». فما كان من هذا الباب كان خالياً من الضمّة لتعرّيه من الوصفيّة. فأمّا مالم يُعرَّ من الضّمير[٦] و هو ما كان من النّوع الأوّل، فإذا وقع خبراً كان فيه ضمير يعود إلى المبتدأ، لأنّه بمنزلة الفعل. وأصل احتمال الضمير للفعل، لأنّه ليس بسمةٍ لشيءٍ مستقلٍّ بنفسه. و إنّما يصحّ[٧] معناه بعد أن يُسنَد إلى غيره. فلمّا كان كذلك ثمّ يقدَّم عليه[٨] ذكر الاسم وجب أن يُضمَر فيه، وذلك قولك: «زيدٌ ضَرَبَ»، لأنّه إذا خلا من الضّمير بقي بلا فاعل، والفعل يحتاج إلى فاعل، وزيدٌ إذا تقدّمه[٩].

← العلم في الصّدور لا في السّطور. و الخبر في الحقيقة إنّما هو متعلّق الظّرف وحرف الجرّ. ولك أن تقدّر هذا المتعلّق فعلاً كـ«استقرّ» و «كان»، فيكون من قبيل الخبر الجملة؛ و اسم فاعل، فيكون من باب الخبر المفرد، و هو الأولىٰ، لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً.

١ـ [و هو يعقوب بن إبراهيم(م ١٨٢ هـ) لازم أبا حنيفة، وولي قضاء بغداد في عهد المهدي والهادي و الرّشيد.]

٢ـ هو النّعمان بن ثابت (م ١٥٠ هـ) صاحب المذهب الفقهيّ المشهور. و هو شيخ المتقدّم.

٣ـ الأحزاب: ٦. وفي الحاشية: المراد بأزواجه أزواج النبيّ صلّى الله عليه وآله.

٤ـ يريد الشّارح بالمشتقّ ما فيه معنى الوصف، نحو: «زهيرٌ مجتهدٌ».

٥ـ يريد الشّارح به الجامد الّذي ليس فيه معنى الوصف، نحو: «هذا حجر»، و منه ما يُؤوّل بالمشتقّ كالمثال السّابق، و منه ما لا يُؤوّل كأمثلة الشارح.

٦ـ فوقها في المتن: يعني غير مشتق.

٧ـ في الحاشية من نسخة أُخرىٰ: يتّضح. وتحت كلمة «معناه»: الفعل.

٨ـ تحتها في المتن: أعني الفعل.

٩ـ تحتها في المتن: الفعل.

لم يكن فاعلاً له[١].

ويتّضح ذلك بأنّك تقول في الاثنين: «الزّيدان ضربا». فتبرز الضّمير إلى اللفظ، و هو الألف. فلو لم يكن في حال الإفراد متضمّناً للضّمير يُتصوَّر بقولك: هو لم يأت في حال التّثنية بالألف، و ليس كذلك الاسم لأنّه يوضَع على شيء يكون دالاً على معنى في نفسه، و ليس بحَدثٍ[٢] يحدث فيحتاج أن ينتسب[٣] إلى غيره. فإنّما يحتمل الضّمير من الأسماء ما كان بمنزلة الفعل متضمّناً لمعناه كـ«ضاربٍ»، و «حَسَنٍ». ألا ترىٰ أنّك إذا قلتَ: «زيدٌ ضاربٌ»، فقد أخبرت عنه بالضّرب؟ وليس الضّارب بلفظ دالٍّ على شيء هو أصل في نفسه غير مفتقرٍ إلى أن يرجع إلى غيره و يستند إلى غيره[٤]. و إذا كان كذلك و تقدّم ذكر المتبوع المنسوب إليه وجب أن يضمره في هذا التّابع المنسوب ليكون[٥] مخصوصاً به. و ليس كذلك «بكرٌ» و«زيدٌ» في قولك: «هذا بكر» و«أخوك زيدٌ»، إذ ليس في الخبر هنا ضمير لأنّ غرضك في قولك: «هذا بكرٌ» أن تَعرّف المخاطَب أنّ الذي قد حضره هو الإنسان الّذي عرفه بأنّه يُسمّىٰ: «بكراً»، و لستَ تخبره بحصول حَدَثٍ كما يكون ذلك إذا قلتَ: «هذا ضاربٌ»، فتُضمر «هو» في «ضارب» حتّىٰ كأنّك قلتَ: «هذا ضاربٌ هو»، و كذا قولك: «زيدٌ أخوكَ» فإنّ اللفظة الّتي هي «أخوكَ» دليل على أنّ الشّخص الذي يدلّ عليه «زيدٌ»، و ليس معناه[٦] الدّلالة على فعلٍ. فلم يَجُز أن يقال: إنّ فيه ضميراً لـ«زيدٍ»، لانّه هو زيدٌ. والشّيء لا يُضمَر في اللفظ الذي هو دليل عليه.

١ـ في الحاشية: فاعله. و ذلك في نسخة أُخرىٰ.

٢ـ تحتّها في المتن: أعني الفعل.

٣ـ في الحاشية من نسخة أُخرىٰ: ينسب.

٤ـ في الحاشية من نسخة أخرىٰ: إليه.

٥ـ فوقها في المتن كلمة: حال. ولعلّه هو المقصود بالتّابع في كلام الشّارح.

٦ـ في الحاشية: الضمير.

فإن قيل: فهلّا عددتم الاسم المشتقّ مع الضّمير الذي فيه جملةً. قلتُ: لأنّ الاسم من حيث هو اسمٌ لا يحتاج إلى فاعل يُسنَد إليه هو. فإن عَرَضَ له ذلك فمن جهة مشابهة الفعل و عروضاً غير لازم.

وقال جار الله: التّحقيق في الخبر المفرد أن يكون شيئاً فيه خصوصيّة، إمّا في ذاته، و إمّا كونه موصوفاً. فالأوّل نحو: «غلامُك»، و«أبوك»، و «أخوك» فإنّها أجناس مخصوصة لأنّ كلّ واحد ليس بغلامٍ، ولا أخٍ، و لاأبٍ ؛ والثّاني نحو: «منطلق»، و«ضارب»، لأنّ الصّفة[1] لابدّ لها من موصوف.

قال ابن فضّال[2]: إذا قلت: «زيدٌ أخوك» و أردتَ إخوّة الصّداقة يُتَوَهّم فيه الضّمير، و إذا أردتَ إخوّة النّسب لايُتَوَهَّم.

[ـ أقسام الجمل]

قوله: و الجملة على أربعة أضرب: فعليّة، نحو: «زيدٌ خرج أبوهُ»[3]؛ واسمّية، نحو: «زيدٌ أبوه خارج»؛ وشرطيّة، نحو: «زيدٌ إنْ تُعطِهِ يَشكُرْكَ»؛ و ظرفيّة، نحو: «زيدٌ أمامك» و «عمرو من الكرام». إنّما عدّ الجارّ و المجرور جملةً، لأنّ حروف الجرّ لابدّ لها[4] من فعلٍ تتعلّق به، لأنّها جاءت لتُوصل بعض الأفعال إلى الأسماء، نحو قولك: «قمتُ إلى زيدٍ» و «خرجتُ من دارك» و لو قلتَ: «إلى زيدٍ»، و«بزيدٍ» من

١ـ في الحاشية من نُسخةٍأخرىٰ: لأنّ الصّفات.

٢ـ مضت ترجمته.

٣ـ المعروف هو أنّ الجملة الفعليّة هي الجملة التي صدرها فعل، و هذه الجملة اسميّة الصدر فعليّة العجز. فهي ذات وجهين لأنّها جملة كبرىٰ، و الجملة الكبرىٰ هي الاسميّة التي خبرها جملة سواءٌ كانت اسميّة أم فعليّة. ويبدو أنّ الشّارح يريد من الجملة هنا هي الجملة الواقعة خبراً.

٤ـ تحتها في المتن: حروف الجرّ.

غير فعلٍ كان محالاً. وإذا لم يكن[١] في اللفظ كان مقدَّراً في النّيّة. فإذا قلت: «في الدار» فالتّقدير: «استقرّ في الدار». ويكون الفعل مع الضّمير الذي فيه لـ«زيدٍ» جملةً من الفعل و الفاعل. و هكذا حكم الظّرف. و منهم من لم يعدّ الظّرف في الجمل، وذلك لأنّه يقدّر فيه اسم فاعل، نحو: «مستقرّ» دون «استقر»، و اسم الفاعل لايكون جملةً. والصّحيح هو الأوّل، لأنّا نرى الظّرف قد وُصل به كثيراً مجرّداً من جزءٍ آخر، كقولك: «الّذي في الدار زيدٌ». والصّلة لا تكون إلّا جملةً. لايجوز. «الّذي ضارب زيدٌ». فثبت أنّ التقدير: «استقرّ» دون «مستقرّ». فإن قلتَ: إنّ التّقدير في قولك: «الّذي في الدار زيدٌ» أي: «الذي هو في الدار زيدٌ»، و بدلالة أنّه يستعمل كثيراً دُخِل عليك أن تقول في قولك: «الّذي قام زيدٌ» أنّ التّقدير: «الّذي هو قام» لأنّ ذلك أيضاً يُستعمل.

قال ابن فضّال: ذهب أبو سعيد[٢] في الظّرف إلى أنّه مفرد، و ذهب أبو عليّ[٣] إلى أنّه جملة، فقيل لأبي عليّ: الجملة مستقلّة[٤] و «استقرّ» غير مستقلّ، فقال[٥]: إنّ الجملة قد تكون غير مستقلّة نحو: «إن يقم زيد». قال: والذي يذهب إليه المحقّقون من شيوخنا أنّ الظّرف إذا كان صلةً كان جملةً، لأنّ الصّلة لا تكون مفرداً كقولك: «رأيتُ الّذي في الدار». وإذا كان خبراً أو وصفاً أو حالاً كان مفرداً كقولك: «زيد فيها» و«مررتُ برجلٍ فيها»، و «رأيتُ زيداً فيها».

١ـ تحتها في المتن كلمة: الفعل.

٢ـ تحتها في المتن: السّيرافيّ. [و هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله (م ٣٦٨ هـ) نحويّ متفقّه، له «أخبار النّحويّين البصريّين»، و «شرح كتاب سيبويه»].

٣ـ مرّت ترجمته سابقاً، و هو أبو عليّ الفارسيّ.

٤ـ تحتها في المتن: أي؛ مفيدة.

٥ـ تحتها في المتن: بوعليّ.

قوله: ولابدّ في الجملة من ضمير يعود إلى المبتدأ إلّا إذا كان[١] معلوماً نحو: «السّمن مَنَوان بدرهم»، تقديره: «منوان منه بدرهم» فحذف منه للعلم به. و ذلك لأنّ الجملة مستبدّة[٢] بنفسها. فإذا صارت خبر المبتدأ[٣] جُعل فيها ضمير ليربطها به[٤]، وليصير بحيث لو لم يُذكر المبتدأ لم يَجُز. و جاز الحذف من قولك: «السّمن مَنَوان بدرهم». لأنّه عُلم أنّك لاتريد به من غير السّمن. و ليس كذلك قولك: «زيدٌ عمروٌ منطلقٌ» لأنّه لا يُعلَم ما تريد. ولايكون فيه دليل على شيء دون شيء إذ يُحتمل أن تريد «منطلق إليه»، و «من عنده»، أو «بإذنه»، أو غير ذلك. فكلّ موضع قام فيه دليل على الراجع و نبّه الحال عليه جاز أن يُحذَف.

وقد يُقدّم الخبر على المبتدأ إذا كان العناية به أشدّ[٥]. و أيضاً فإنّك إذا قلت: «زيدٌ ذاهبٌ» أفدتَ المخاطب ذهاباً لم يتوهَّمْهُ. و إذا قلت: «ذاهبٌ زيدٌ» فقد توهّم ذهاباً ما إلّا أنّك بيّنته ممّن صدر عنه.

ويجوز حذف أحدهما إذا دلّ الآخر عليه[٦]. و ذلك لأنّ الكلام

١ـ تحتها في المتن: ضمير.

٢ـ تحتها في المتن: أي: مستقلّة. و في الحاشية: أي: مفيدة

٣ـ تحتها في المتن: أعني الجمل صار خبر المبتدأ.

٤ـ تحتها في المتن: يعني مبتدأ.

٥ـ يُقدّم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، نحو: «في الدّار رجلٌ»؛ و إذا كان الخبر اسم استفهام، نحو: «كيف حالُك»؟ ؛ و إذا اتّصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر، نحو: «في البيت صاحبُهُ»؛ و إذا كان الخبر محصوراً، نحو: «ما خالقٌ إلّا الله». ومعنى الحصر هنا أنّ الخبر، و هو «خالق» في المثال منحصر في «الله». فليست صفة الخلق إلّا له سبحانه.

٦ـ أي: يحذف المبتدأ لدلالة الخبر عليه و ذلك إذا دلّ عليه جواب القسم، نحو: «في ذمّتي لأفعلنّ كذا»، أي: «في ذمّتي عهد» ؛ و إذا كان خبره مصدراً نائباً عن فعله، مثل: «صبر جميل»، أي: «صبري صبر جميل» ؛ و إذا كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو الذمّ بعد «نِعمَ» ←

موضوع للإفادة.و إذا استُفيد من أحد الجزءين فالاقتصار عليه من أوجب الأُمور عند ذوي العقول.

وقيل لبعض أجلّة[١] الكتّاب، وقد سمع صوتَ الحمار: «هل أنكر من هـذا؟» فقال: نعم، تكرار المقال.

[ب ـ الفاعل]

قوله: و أمّا الفاعل فإنّه يرتفع بأن يُسند الفعل إليه مقدّماً عليه، لا بأنّه فعل شيئاً على الحقيقة، و لذلك ارتفع في النّفي كما ارتفع في الإيجاب[٢] تقول: «خرج زيدٌ ولم يخرج عمرو». و إنّما خُصّ الفاعل بالرّفع دونَ النّصب لأنّ الرّفع أثقل من النّصب، والفاعل أقلّ من المفعول، لأنّه لايكون لفعلٍ واحدٍ إلّا فاعلٌ واحدٌ، و قد يكون له مفاعيلُ كثيرة. فالأولىٰ أن يخصّ الفاعل بالأثقل و المفعول بالأخفّ، لتكون قـلّة الفاعل موازيةً[٣] لثقل الرّفع. و خفّة النّصب موازيةً لكثرة المفعول. وثقل الضّمّة من حيث إنّها تحصل باستعمال العضوين، و الكلفة[٤] فيها أتمّ والفتحة منشأ الألف ومتولّدها، و هي لا تكون إلّا ساكنة. و السّاكن أخفّ من المتحرّك. و مثال ما ذكرناه

← «بئس» مؤخّراً عنهما، نحو: «نعم الرجلُ أبو طالب»، فأبو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو ؛ و إذا كان في الأصل نعتاً مقطوعاً عن النعتيّة، نحو: «خذ بيد زهير الكريم» و التقدير: «هو الكريم». وكذلك يُحذف الخبر إذا دلّ على وجود عامّ، نحو: «الجنّة تحت أقدام الأمّهات»، والتقدير «موجودة»، وإذا كان خبراً لمبتدأ صريح في القسم، نحو: «لعمرُك لأقرأنّ»، والتّقدير: «لعمرك قسمي» ؛ وإذا كان المبتدأ مصدراً، وبعده حال، نحو: «تأديبي الغلامَ مسيئاً»، والتقدير: «تأديبي حاصل»؛ وإذا كان بعد واو المعيّة، نحو: «كلّ إنسان وشأنه»، والتقدير: «مقترنان».

١ـ تحتها في المتن: جمع جليل.

٢ـ تحتها في المتن: إثبات.

٣ـ تحتها في المتن: مقابل.

٤ـ تحتها في المتن: النّطق.

من الموازية أن تنصب لرجل حجرين أحدهما خمسة أرطال، و الآخر عشرة أرطال. فتقول له: احمل الخفيف عشر مرّات و الثقيل خمس مرّات فتجعل كثرة الممارسة بإزاء خفّته وقلّة الممارسة بإزاء ثقله، و تستند إلى حكمة. و لو أمرته بحمل الثّقيل عشر مرّات، و الخفيف خمس مرّات ناقضتَ[١]. لجمعك عليه ثقل الوزن وكثرة العمل في حالةٍ واحدة، و خفّة الحمل و قلّة العمل في حال أُخرىٰ والحكمة تأبىٰ ذلك.

وقيل: لو نُصِبَ الفاعل و رُفعَ المفعول لكان لقائلٍ أن يقول: لِمَ لَمْ يعكس الأمر؟ و كلّ سؤال انقلب فهو باطلٌ. فاللازم إذاً اختصاص كلّ واحد[٢] بعلامةٍ لا تكون لصاحبه.

وحقّه[٣] أن يلي الفعل لأنّه كالجزء منه. ولذلك يسكّنوا[٤] لام الفعل في اتّصال ضمير الفاعل، نحو: «ضَرَبْتُ» و «ضَرَبْنا» بخلاف المفعول، لأنّهم يجتنبون توالي أربع متحرّكات في كلمةٍ واحدةٍ، و ضمير المفعول في تقدير الانفصال. و أجازوا وقوع الفاعل بين لام الفعل و حركته في قولك: «يضربان» و «يضربون». و قَبُح العطف عليه في نحو: «قمتُ وزيد»[٥]. وقدّروا الضمير في نحو: «زيدٌ ضَرَبَ» بدلالة ظهوره في التّثنية و الجمع. فعلمتَ أنّ الفاعل لايجوز تقديمه على الفعل كما لايجوز

١ـ تحتها في المتن: أي: تركت الحكمة.

٢ـ تحتها في المتن: أعني الفاعل و المفعول به.

٣ـ تحتها في المتن: فاعل أي: من حقّ الفاعل أن يأتي بعد الفعل.

٤ـ هكذا في المتن، و الصحيح: يسكّنون لعدم وجود ناصبٍ أو جازم قبل الفعل.

٥ـ فيه ضعف في التّركيب. و هذا الضّعف إنّما هو من جهة الصّناعة النّحويّة الثّابتة أصولها باستقراء كلام العرب. و ذلك أنّ العرب لاتعطف على الضّمير المرفوع المتّصل البارز أو المستتر، إلّا أن يفصل بينهما بفاصلٍ أيّ فاصل نحو: «جئتُ اليوم و زيدٌ»، و«أذهب غداً وسعيد». و الأفضل أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً يؤكّد به الضّمير المتّصل أو المستتر، نحو: «جئتُ أنا وزيدٌ»، و «اذهب أنتَ و سعيد».

تقديم «الدّال» من «زيد» على «الزّاء». وللفاعل عندهم وصفان فحسب، و هما: كونه مسند إليه[١]، مؤخّر، لا أنّهم يعتدّون بوقوع الفعل.

[ت ـ نائب الفاعل]

قوله: وأمّا المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله فيرتفع[٢] من حيث يرتفع الفاعل إلى آخره. وإنّما يُبنى الفعل للمفعول لكون العناية به، وقد يكون للجهل بالفاعل. والمفعول هنا يرتفع ارتفاع الفاعل بحصول الشّرطين فيه، و هو كون الفعل مسنداً إليه؛ و مقدّماً عليه فقولك: «ضُرِبَ زيدٌ» بمنزلة «قام زيدٌ»، ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند إلى أيّهما شئت. تقول: «أُعطي زيدٌ درهماً»، و «كُسي عمرو جبّةً» و«أُعطي درهمٌ زيداً»، و«كُسيت جُبّةٌ عَمراً»، إلّا أنّ الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن، وهوزيد لأنّه عاطٍ، و عمرو لأنّه مُكتسٍ. وإذا كان الفعل لازماً لايُبنىٰ منه الفعل للمفعول، لأنّ حقيقة ذلك أن يُختزَل[٣] الفاعل و يوضَع المفعول موضعه. فإذا لم يكن للفعل مفعول لم يمكنك[٤] إسقاط الفاعل، لأنّ الفعلَ يبقىٰ بلا شيء يُسند إليه. فإن اتّصل به[٥] حرف جرّ أو ظرف أو مصدر جاز أن تُقيم كلّ واحد منها مقام الفاعل، لأنّ الفعل يدلّ على ثلاثة أشياء: المصدر من جهة اللفظ ؛ و على الزمان من جهة الصّيغة؛ وعلى المكان من جهة المعنى. فلمّا كان كذلك اشترك

١ـ هكذا في المتن، و الصّحيح هو مسنداً إليه، لأنّها خبر «كَون»، وكذلك مؤخّراً.....

٢ـ في الحاشية من نسخة أخرىٰ: ويرتفع. يريد الشّارح هنا المفعول الّذي يحلّ محلّ نائب الفاعل فإنّه يكون مرفوعاً كالفاعل بعد نقل فعله من صيغة «فَعَلَ» إلى «فُعِلَ». أي: عندما يستغني الفعل عن فاعله فإنّ المفعول به يقوم مقامه، ويُسند إليه، ويُسمّىٰ فعل ما لم يسمّ فاعله.

٣ـ تحتها في المتن: يُقطَع.

٤ـ في حاشية علويّة، ونسخة أخرىٰ: مايمكنك.

٥ـ تحتها في المتن: الفعل.

المصدر، وظرف الزمان، و المكان في قيام كلّ واحد منها مقام الفاعل. والجارّ والمجرور بمنزلة الظّرف. و إنّما قال: ذهاباً حسناً، لأنّه لو قيل: «ذُهِب ذهابٌ»، و«سِيرَ سَيرٌ» لم يكن فيه فائدة، لأنّ «سِيرَ» يدلّ على «سَيرٌ»، و«ذُهِبَ» يدلّ على «ذهاب». فالكلام مبنيّ على الفائدة، فلذلك قيّده بأن وصفه بالحَسن. قال الله تعالى: ﴿ونُفخ في الصّور نفخة واحدة﴾ [١]. وهذه الأشياء متساوية لاتفاضل بينها في استحقاق محلّ الفاعل. فإن وُجِدَ في الكلام مفعول به أُسقطت هذه الأربعة ويمنعها أن تتناول [٢] محلّ الفاعل.

[ث ـ المشبّه بالفاعل]

قوله: وأمّا المشبّه بالفاعل فضربان: «اسم كان وأخواتها» وخبر «إنّ و أخواتها». وأمّا «كان وأخواتها» و هي صار و أصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وما زال وما برح و ما انفكّ و ما فتئ وما دام وليس فهي أفعال ناقصة تجيء عبارة عن الزّمان فقط. إلى قوله: وهي تدخل على المبتدأ والخبر فيرتفع المبتدأ وينتصب الخبر.

اعلم أنّ نقصان هذه الأفعال من حيث إنّ نحو: «ضَرَبَ» و «أَخَذَ» كلامٌ متى أَخَذَ مرفوعَه. وهؤلاء ما [٣] لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلام، لأنّها سلبت الدّلالة على الحَدَث [٤]. فقولك: «كان زيد قائماً» بمنزلة «قام زيدٌ». فالخبر

١ـ وهم الشّارح رحمه الله في نقل الآية الكريمة إذ إنّ صحيحها هو ﴿فإذا نُفخ في الصّور نفخةٌ واحدةٌ﴾، و لم تكن في القرآن الكريم آية بالشّكل الذي نقله الشّارح. والآية هي الآية ١٣ من سورة الحاقّة.

٢ـ في الحاشية من نسخة أُخرى: ومنعها أن تنال.

٣ـ تحتها في المتن: مدّة. تحت (ما) كلمة مدّة.

٤ـ يريد الشّارح أنّ هذه الأفعال سمّيت ناقصة لأنّها لا يتمّ بها مع مرفوعها كلام تامّ، بل لابدّ من ذكر المنصوب ليتمّ الكلام، فمنصوبها ليس فضلةً، بل هو عمدة، لأنّه في الأصل خبر ←

كالعِوض عن الحَدَث المسلوب لكي يستقلّ بإفادة مايستقلّ به سائر الافعال .

قال جار الله: وحال الاسم والخبر مثلهما في باب الابتداء من أنّ كَونَ [١] المعرفة اسماً والنّكرة خبراً حدّ الكلام، ونحو قول القُطاميّ [٢]:

.... ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعا [٣]

وقول حسّان [٤]:

.... يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ [٥]

وبيت «الكتاب»:

← للمبتدأ، وإنّما نُصب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التّامّة، فإنّ الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التّركيب.

١ـ في الحاشية من نسخة أخرى: يكون.

٢ـ القُطاميّ هو عمَير بن شبيم (م ١٣٠هـ) شاعر غَزل في الطّبقة الثّانية من بني تغلب. عُرف بالفخر والغزل. له ديوان.

٣ـ صدر البيت: قِفي قبلَ التّفرّق يا ضباعا. من قصيدةٍ طويلة يمدح بها زفر بن الحارث عندما أحاط به بنو أسد وأسروه وأرادوا قتله فحال بينهم وبينه وحماه منهم فقال ذلك يمدحه. وضباع مرخّم ضباعة، وهي بنت زفر، خاطبها لأنّه كان أسيراً في بيت أبيها. والشّاهد فيه: أنّه جعل موقفاً اسم «يكُ» و«الوداع» خبرها. والحقّ العكس إلّا أنّه لمّا أمن الالتباس قلب الأمر. وجاء في حاشية الشّارح: تقديره: ولا يكُ موقف من مواقفك موقف الوداع. وجعل الوداع نفس الموقف .

٤ـ حسّان بن ثابت الأنصاريّ (م ٥٤هـ) شاعر مخضرم. اشتهر قبل الإسلام بمدح الغساسنة، وبعده بكونه شاعر النبيّ ﷺ .

٥ـ صدره: كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ. وهو من أبيات كثيرة يمدح بها النبيّ ﷺ ويردّ على أبي سفيان بن الحارث الّذي هجا النّبيّ ﷺ. والسّبيئة: الخمر لأنّها تُسبأ، أي: تُشترىٰ. وبيت رأس: اسم قرية بالشّام تباع بها الخمور. والشّاهد فيه: أنّه عكس فقدّم خبر «يكون» على اسمها. وفي حاشية الشّارح: أوّل بيت: كأن سبيئةً من بيت رأس. و تحت «سبيئة» كلمة: «خمر»، و فوق «بيت رأس»: اسم قرية. و فوق «مزاجها» في المتن: أي: مخلوط.

.... أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ[١]

من القلب الذي يشجّع عليه أمن الالتباس. ويجيئان معرفتَين معاً والنّكرتين[٢]، والخبر مفرداً أو جملةً بتقاسيمهما.

قوله: ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها وعليها إلّا ما في أوّله «ما»، و «لا» و لا يجوز تقديمها عليها أنفسها، تقول: «كان قائماً زيدٌ»، و «قائماً كان زيدٌ»: و أمّا الّذي في أوّله «ما» و «لا» من هذه الأفعال فيجوز تقديم أخبارها على أسمائها. ولا يجوز تقديمها عليها أنفسها.

شرحه: إنّما منع ذلك في «ما دام»[٣] خاصّة أنّ معمول المصدر لايتقدّم عليه لأنّه يعمل بشبه الفعل، و لايكون للمشبّه[٤] من التمكّن ما يكون للمشبّه به[٥]. و لايجوز أن تقول: «أعجبني زيداً ضربُك». و«مادام» في تأويل المصدر، و الزّمان مقدَّر. و التّقدير: «زمن دوام جلوسه»[٦]. فلهذا لايجيء إلّا متعلّقاً بشيء. فلا يُقال: «ما دام زيدٌ جالساً» من غير ضمير، كما لا تقول: «يوم الجمعة» و تسكت. و ذلك أنّه إذا كان ظرفاً اقتضىٰ لا محالةَ فعلاً يقع فيه.

و أمّا نحو:«ما زال»[٧] فما للنفي، و هو جارٍ مجرى الاستفهام في اقتضائه صدر الكلام، و أن لا يعمل ما بعده فيما قبله. ألا ترىٰ أنّك لا تقول: «زيداً ما ضربتُ» كما

١ـ صدره: فإنّك لاتُبالي بعد حَولٍ. وهو لثروان بن فزارة العامريّ. وفي حاشية الشّارح: أوّل مصرع: فإنّك لا تُبالي بعد حَولٍ. والشّاهد فيه كسابقه.

٢ـ هكذا في المتن، والصّحيح: ونكرتين. لملاءمة السّياق، وصوابها نحويّاً.

٣ـ تحتها في المتن: ما مصدريّ.

٤ـ تحتها في المتن: مصدر. وتحت كلمة «التمكّن»: أي تمكّن.

٥ـ تحتها في المتن: الفعل.

٦ـ هكذا في المتن، و لا معنى لكلمة «جلوسه» إلّا إذا سبقها مثال «ما دام جالساً» و هو ما يُلحظ بعد قوله: «زمن دوام جلوسه».

٧ـ تحتها في المتن: ما نفي.

لا تقول: «زيداً أضَرَبْتَ؟» و اختُلف في جواز تقديم خبر ليس عليه، و أجازه سيبويه و الكوفيّون، و لم يُجِزه المبرّد، و الصّحيح جوازه. و لعلّ من لم يجز ذلك قال: لأنّه للنّفي، ومعمول النّفي لا يتقدّم عليه. و من أجازه قال: إنّما امتنع ذلك في حروف النّفي، فأمّا في الأفعال الدالّة عليه[١] نحو: «نفى»، و «ترك»، و«أعرض» فلا[٢]. و«ليس»[٣] من هذا القبيل. و هذا ممّا سنح[٤] لي، و قد عرضتُه على بعض الأفاضل فاستحسنه.

قوله: و الضّرب الثّاني من المشبّه بالفاعل خبر «إنّ و أخواتها»: إنَّ، وأنَّ، و لكنَّ، و ليتَ، وكأنَّ، و لعلَّ. فهذه حروف شُبِّهت بالأفعال لما في «أنّ» من معنى التّحقيق، و«كأنّ» للتّشبيه، و«لكنّ» للاستدراك، و«ليت» للتّمنّي ، و «لعلّ» للتّرجّي [كما شبّهت بالفعل لفتح أواخرها، كالماضي. و ذكر الشّارح وجود معنى الفعل في كلّ واحدة منها]. شرحه: إنّما بُنيت هذه الحروف على الحركة لالتقاء السّاكنَين، و اختير الفتح في «أنَّ» دون الكسرة كراهة أن تجتمع كسرتان من غير فصلٍ قويّ، وفي أخواتها إتباعاً لآخرها أوّلها. و إنّما عملت في الأسماء لمشابهتها الأفعال معنىً ولفظاً. أمّا المعنى فقد ذكره[٥]. و أمّا اللفظ فمن وجهين: أحدهما: لزوم الحرف في العمل الاسماء كالأفعال لأنّها عاملة فيها[٦]. و الثّاني: بناؤها على الفتح كالماضي في الأفعال. و لزمت[٧] حال الفرعيّة، أعني أنّ الأصل أن يُقدّم الفاعل على المفعول، ثمّ

١ـ تحتها في المتن: أعني: نفي جائز.
٢ـ في الحاشية: ولا.
٣ـ تحتها في المتن: مبتدأ.
٤ـ تحتها في المتن: أي: ظهر.
٥ـ فوقها في المتن: أعني: أحقّق، و أشبّه، و أتمنّى، و أترجّى. و غفل الشّارح عن «أستدرك».
٦ـ تحتها في المتن: أعني أسماء.
٧ـ في الحاشية من نسخة أخرى: و لزوم.

تقديم المفعول على الفاعل فرع، فلزمت[١] حال الفرعيّة لتكون منحطّةً عن الأصل بدرجة، ذكره جار الله. و قد قال أيضاً: إن قلتَ: ما السّبب في أن جُعل منصوب «أنّ» مقدّماً على مرفوعه؟ الجواب الصّحيح: إنّ ما يعمل في الجزءين من الحروف على ضربين: ما أشبه الفعلَ لفظاً و معنىً نحو: باب «إنّ» ؛ وما أشبهه معنىً لا لفظاً، وهو «ما» و «لا» بمعنىٰ «ليس»، فَفُضِّل المشبَّه من وجهين[٢] على المشبَّه[٣][به] من جهة بأن وقع مقدّماً منصوبه على مرفوعه، لأنّ هذا مظنّة قوّة الفعل. و عكس الأمر في صاحبه دلالة على انحطاطه[٤] عن مرتبته. و أمّا «لا رَجُلَ أفضلُ منك» فمشبّه بباب إنّ، فهو فرع الفرع.

واعلم أنّ قول من قال: ارتفاع خبر «إنّ» باقٍ على ما كان عليه في المبتدأ والخبر و كذلك اسم «كان» باطل، لأنّهما في الدخول عليهما نظير «ظننتُ» فكما غيّرهما[٥] «ظننت» كذلك يجب فيها. فالرّفعيّة في خبر «إنّ» غير الرفعيّة في خبر المبتدأ، نظير ذلك رفعيّة «يامنصُ» في لغة من جعل المرخّم اسماً برأسه[٦] و حركة «فُلك» في الواحد خلافها في الجمع، مثال: «الفلك» في الواحد «قُفل» و في الجمع «أسَد»، وكذا «قُفل» و «قفل».

قوله: ولايجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلّا إذا كان الخبر ظرفاً نحو: «إنّ في

١ـ تحتها في المتن: أعني: إنّ و أخواتها.
٢ـ في الهامش، من نسخة أخرىٰ: جهتين.
٣ـ تحتها في المتن: أعني: «ما» و «لا».
٤ـ تحتها في المتن: أي: مرتبته.
٥ـ تحتها في المتن: مبتدأ و خبر.
٦ـ المرخّم هو الاسم الذي حُذِف آخره في النّداء تخفيفاً. ويريد الشّارح هنا أنّ رفع «يامنصُ» بإبقاء الضمّة في آخره بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف. و هذه اللغة هي الأولىٰ والأشهر. و هناك لغة أخرىٰ و هي تحريكه بحركة الحرف المحذوف. و معنى قوله في المتن: إنّ رفعه يختلف عن رفع خبر «انّ».

الدّار زيداً» و «إنّ من البيان لسحراً». وتدخل «ما» على هذه الحروف فتكفّها عن العمل نحو قوله تعالىٰ: ﴿إنما الله إلهٌ واحد﴾ [١] و «إنّما خرج زيد». و قد مرّ ذكر امتناع التقديم.

وأمّا الظّرف فقد قال أبو عليّ [٢]: إنّ الظّروف قد اتّسع فيها. و قد ذكر العلّامة النّحرير [٣] فيه وجهين: أحدهما: إنّ الظّروف نُزّلت منزلة أنفس الأسماء، لأنّه ما من اسمٍ ينفكّ من زمانٍ أو مكانٍ حاصل فيه . والثّاني: إنّ خبر «إنّ» مقدّرٌ فيه مؤخّراً، كأنّك قلت: «إنّ في الدّار زيداً مستقرّ» فصار تقديمه كلا تقديم. و قال: هذا قولي. قلتُ: ويمكن أن يُعترض على هذا بأنّ قوله: «في الدّار» لابدّ له من متعلّق، وليس في تقديره هذا مايُمكنه تعليقه به إلّا قوله: «مستقرّ» [٤]. فوقع متعلّق الخبر الذي هو [٥] فرع عليه و تبع له مقدّماً على الاسم، و التّابع لايقع إلّا حيث يصحّ وقوع المتبوع.

فعلىٰ هذا كان ما فرّ منه لازماً في عنقه إلّا إذا علّقه بمقدّر آخر، و في ذلك نوع تكلّف و تعسّف. و اعلم أنّ «ما» الكافّة تلحق هذه الحروف [٦] فتعرّيها من [٧] العمل، ويُبتدأ بعدها الكلام، و ذلك لأنّه يُجعل «إنّ» و «ما» كشيءٍ واحدٍ فيبطل عملها لخروجها عن مشابهة الفعل لفظاً. و منهم من يجعل «ما» مزيدة و يُعملُها. إلّا أنّ الإعمال في «كأنّما»، و «لعلّما»، و«ليتّما» أكثر منه في «إنّما»، و «أنّما»، و «لكنّما».

١ـ النساء: ١٧١. [وهي بهذا النّصّ الآية الوحيدة في القرآن الكريم، و فيها دليل قاطع وبرهان ساطع على وحدانيّة الباريْ سبحانه و تعالىٰ].

٢ـ مضت ترجمته.

٣ـ يبدو أنّ العلّامة النّحرير هذا هو جار الله الزمخشريّ لكثرة ما ينقل عند الشّارح.

٤ـ تحتها في المتن حاشية مضطربة سقط بعض كلماتها.

٥ـ فوتها في المتن: كلمة علامة، وتحتها: «في الدار» فرع تابع لمستقرّ، «مستقرّ في الدار».

٦ـ في الحاشية: أعني إنّ و أخواتها.

٧ـ في الحاشية، من نسخة أخرىٰ: عن. و تعرّ يها بمعنىٰ تجرّدها، أي: تُلغي عملها في نصب المبتدأ و رفع الخبر. واسمها دليل عليها إذ تكفّ الحروف عن العمل.

و روى بيت النّابغة[١]

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نـصفَهُ فَـقَدِ[٢]

على الوجهين.

قوله: فتدخل اللام على خبر «إنّ» المكسورة أو على اسمها إذا فُصِل بينهما بظرف نحو: «إنّ زيداً لكريم»، ﴿إن في هـذا لبـلاغاً﴾[٣] وهـذه اللام لام الابتداء. وحكمها أن تقع قبل «إنّ»، و إنّما فُصِل بينهما كراهة اجتماع حرفين متّفقين في المعنى. و لايلزم هذا «اللام» مع «إنْ» المخفّفة من الثّقيلة، نحو: «إن زيداً لكريمٌ»، و ﴿إنْ هذان لساحران﴾ [طه: ٦٣]، و ﴿إنْ كانت لكبيرة﴾ [البقرة: ١٤٣]، و ﴿إن نظنّك لمن الكاذبين﴾ [الشعراء ١٨٦]. إنّما كرهوا اجتماع حرفين متّفقين في اللفظ. و أوقعوا «اللام» بعد «إنّ» على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تدخل على الاسم، ذلك بعد أن فُصل بينه و بين «إنّ» فصل، إذ لو أدخلتها عليه من غير فصل لقلت: «إنّ لزيداً منطلق» كنت عائداً إلى ما فررت منه. و الثّاني: أن تدخل على الخبر، نحو: «إنّ زيداً لمنطلق». والثّالث: أن تدخل على مايتعلّق بالخبر[٤]، نحو: «إنّ زيداً لطعامك

١ـ مرّت ترجمته في صفحة سابقة.

٢ـ هذا البيت من قصيدة للنّابغة الذّبيانيّ يعدّها بعض العلماء في المعلّقات. و هي من قصائدة التي يعتذر فيها إلى النّعمان بن المنذر.

فَقَدِ، «قد» هاهنا: اسم فعل مضارع معناه يكفي، أو هو اسم بمعنىٰ كافٍ. و الشّاهد في البيت قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروىٰ بنصب الحمام و رفعه. أمّا النّصب فعلىٰ أنّ «ليت» عاملة، و أمّا الرّفع فعلىٰ أنّها مهملة.

و تحت (هذا الحمام) في المتن «هذا الحمام» اسم ليت، و تحت «لنا»: خبر، وتحت «فَقَدِ»: أي: حسبي.

٣ـ الأنبياء: ١٠٦.

٤ـ في الحاشية: أي: شرط وقوع المتعلّق موقع الخبر.

آكل هو». و عليه قوله تعالىٰ: ﴿و إن نظنّك لمن الكاذبين﴾[١]

و اختصّ اللام[٢] بـ«أنّ» دون أخواتها لأنّ معنى الابتداء لم يزُل بدخول «إنّ» على المبتدأ والخبر بخلافها[٣]، و ذلك لأنّ «إنّ» لا تفيد معنى زائداً على التّأكيد، والتّأكيد لايُبطل معنى الابتداء إذ ليس في الابتداء[٤] معنىً أكثر من أنك تحقّق الجملة و تثبت قدمها[٥] في الصّدق، و لذلك جاز «إنّ زيداً ذاهبٌ وعمروٌ» فترفع عمراً[٦] للعطف على محلّ «إنّ» و اسمها، و لايجوز ذلك[٧] في أخواتها لما ذكرنا إلّا في «لكنّ» فهي بمنزلة «إنّ» لأنّها تفيد الاستدراك، و الاستدراك لاينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التّوكيد، فيجوز فيه الحمل على الموضع كقولك: «ما خرج زيدٌ لكنّ أخاك[٨] خارجٌ و عمرٌو» و تعطف «عمراً» على موضع «أخاك» مع «لكنّ» كأنّك قلت: «بل أخوك خارج و عمرٌو».

و الدّليل عليه قول الشّاعر:

.... و لكنّني من حبّها لَعميدُ[٩]

١ـ الشّعراء: ١٨٦.

٢ـ في الحاشية: لام فارقة. وهي اللام الّتي تأتي للتّفريق بين إن المخفّفة و النّافية، إذ متىٰ تُخفّف «إن» و تُهمل لزمتها «اللام» المفتوحة «وجوباً». نحو: «إن سعيدٌ لمجتهد» تفرقةً بينها وبين «إن» النّافية، كيلا يقع اللبس.

٣ـ تحتها في المتن: بخلاف أخوات إنّ.

٤ـ هكذا في المتن، و الصواب: «التأكيد» بدل «الابتداء» لملاءمة السّياق.

٥ـ تحتها في المتن: أعني إنّ.

٦ـ في الحاشية: في رفع «عمرو» ثلاثة أقوال: أحدها: الاستئناف، و الثاني: العطف علىٰ محلّ «إن» واسمه؛ و الثالث: العطف على الضّمير الذي في الخبر. و إذا كان الخبر مثبتاً، وفيه قول رابع و هو النّصب عطفاً على اسم إنّ و هو الظّاهر.

٧ـ في الحاشية: أعني: عطف.

٨ـ تحتها في المتن: أخاك اسم لكنّ.

٩ـ صدره: يلومونني في حبّ ليلىٰ عواذلي. وقال ابن هشام في «مغني اللبيب»: ولايُعرَف له

فأُدخل «اللام» على خبره كما يُدخَل على خبر «إنّ». و قيل: إنّ المراد و«لكن إنّني» كقوله تعالى: ﴿لكنّا هو الله﴾ [١] أي: لكن أنا. و إنّما أُلزم هذه اللام [٢] مع «إن» المخفّفة من الثّقيلة لكيلا [٣] يلتبس بـ«إن» النّافية [٤].

[ـ إنّ المكسورة، و أنّ المفتوحة]

قوله: وتُكسَر «إنّ» في كلّ موضعٍ لو طرحتها [٥] لكان ما بعدها مرفوعاً بالابتداء؛ ألا ترىٰ أنّك لو طرحت «إنّ» من قولك: «إنّ زيداً منطلق» لقلت: «زيدٌ منطلقٌ»؟ وتُفتَح [٦] في كلّ موضعٍ لوطرحتها و ما عملت فيه لصلح قولك ذاك.

قال جار الله: الذي يميّز بين موقعيهما [٧]،

← «قائل»، ولاتتمّة و لا نظير (١: ٣٨٥) و رقمه كشاهد في «المغني» ٤٢٠، ٥٤٢. و الشّاهد فيه: دخول لام الابتداء ـ في الظّاهر ـ على خبر «لكنّ» ورقمه في «شرح ابن عقيل»: ٩٩.

وفوق كلمة «لعميد» في المتن: أي المكسور القلب. و في الحاشية: العميد، أي: مكسور القلب. وهذا هو معناه.

وقال الشارح في الحاشية تحت قوله: لعميد: قال الشّاعر:

ولاكِ اسقني إن كان ماؤكَ ذا فضل ....

و صدره: «فلستُ بآتيه ولا أستطيعه» و البيت للنّجاشيّ الحارثيّ «قيس بن عمرو» ورقمه في «مغني اللبيب»: ٥٣٩. قوله: «لاكِ» أصله «لكن».

١ـ الكهف: ٣٨.

٢ـ تحتها في المتن: أعني لام الابتداء.

٣ـ في الحاشية، من نسخة أُخرىٰ عند الشّارح: لئلّا.

٤ـ كلام الشارح هنا يناقض كلامه المتقدّم في صفحة سابقة على هذه الصفحة و ما قبلها إذ قال في موضوع «دخول اللام» على خبر «إنّ» المكسورة أو على اسمها: ولايلزم هذا «اللام» مع «إنْ» المخفّفة من الثقيلة». و هذا وهم منه إذ الصواب هو «يلزم».

٥ـ تحتها في المتن: إنّ.

٦ـ تحتها في المتن: أعني: إنّ.

٧ـ تحتها في المتن: يعني «إنّ» و «أنّ».

أنّ ما كان مِظنّةً[١] للجملة وقعت فيه المكسورة كقولك مفتتحاً[٢]: «إنّ زيداً منطلقٌ». وبعد قال: لأنّ الجمل تُحكى بعده، و بعد الموصول لأنّ الصّلة لا تكون[٣] إلّا جملةً كقوله تعالىٰ: ﴿و آتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه﴾[٤]، أي: «و الكنز الذي انّ مفاتحه» . وما كان مظنّةٌ للمفرد وقعت فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل، والمفعول. و المجرور، وما بعد «لولا»، لأنّ المفرد ملتزَم فيه في الاستعمال، و ما بعد «لو»، لأن التّقدير:«لو أنّك منطلقٌ لانطلقتُ»، «لو وقع أنّك منطلقٌ»، أي: «لو وقع انطلاقك». و كذلك «ظننتُ أنّك ذاهبٌ» على حذف ثاني المفعولين، و الأصل: «ظننتُ ذهابَك حاصلاً».

و قيل: يُفتَح «أنّ» في كلّ موضعٍ يحتمل محلاً من الإعراب. و قيل: إنّها تُكسَر حيث[٥] يمكن التّلفّظ بكِلتَي الجملتَين، و تُفتح إذا تعيّن الكلام لإحدى الجملتين.تقول: «إنّ زيداً قائم» بالكسر لأنّك لو قلتَ: «قال زيدٌ: عمروٌ قائمٌ»، أو قلت: قال زيدٌ: «قام عمروٌ» جاز. و تقول: قال عمرو: «إنّ محمّداً [ﷺ] رسول الله» لأنك لو قلتَ: «قال عمرو: محمّد[ﷺ] رسول الله»، أو قلتَ: «قال عمرو: أرسل الله محمداً[ﷺ]» ولا تفتح إذا تعيّن. تقول: «لولا أن زيداً قائمٌ لهلك عمرو»، فتفتح «أنّ»، لأنّ «لولا» تختصّ بإحدى الجملتين، وهي الاسميّة دون الفعليّة، وتفتح إذا تعيّن الكلام[٦].

١ـ مظِنّة الشيء موضعه و مألفه الذي يُظنّ فيه وجوده.

٢ـ تحتها في المتن: أي: ابتداء.

٣ـ تحتها في المتن: تقدير بلغني ما إنّ زيداً قال.

٤ـ القصص: ٧٦.

٥ـ في الحاشية: كموضع الابتداء حيث قلتَ مبتدئاً: «زيدٌ منطلقٌ» فلك هاهنا أن تقول «ينطلق زيدٌ»، فهاهنا إذا أوردت «ان» فاكسرها.

٦ـ في الحاشية: وهذا كقولك: «لولا زيدٌ لكان كذا» فهاهنا إلّا الجملة من المبتدأ و الخبر دون الجملة من الفاعل. فإذا أتيت هاهنا «بأن» فافتحها.

←

و قيل: تُفتَح بعد العِلم[١] إلّا أن يقع في خبرها اللام، لأنّ اللام يُشعر[٢] بالابتداء. و تقدير الكلام: «لأنّ زيداً قائمٌ»، إلّا أنّهم كرهوا اجتماع حرفَي تأكيد فأخّروا اللام، كما سبق ذكره.

و يعمل «إن» و «أن» مخفّفتين كما يعمل الفعل محذوفاً منه نحو: «لم يكُ»، و«لا أدرِ». و يجوز أن لا يعملا. و حينئذٍ لا يقع بعدهما من الأفعال إلّا مايدخل على المبتدأ و الخبر. و المفتوحة لا تلي الفعل إلّا أن يكون معها «قد»، أو «سوف»، أو «السّين»[٣]، أو حرف النّفي[٤] ليكون ذاك عوضاً لها من تخفيفها. ولئلّا يُشبه التي تنصب الفعل. و كذا حكم «كأنّ» إذا خُفّف.

[ضمير الشّأن]

قوله: و قالوا: هو زيدٌ منطلق، أي: الشّأن[٥]، و الحديث: «زيد منطلقٌ». فهو مبتدأ و يسمّونه ضمير الشأن و القصّة. و الجملة في موضع الرفع بأنّها خبره، إلى آخره. هذا الضّمير تذكره العرب لتفخيم[٦] الأمر وتعظيم الشّأن كي يسمعه المخاطب

← ذكروا في قولهم: «لولا عليٌ لهلك عمر» من أنّ عليّاً مرفوع بالابتداء، و الخبر محذوف، سدّ الجواب مسدّ الخبر، و المعنى من «سدّه مسدّ الخبر» كونه دالاً عليه، وإنّه كذلك. لأنّك لمّا جعلتَ ما وقع من امتناع الثاني معلول الأوّل فقد جعلته دالاً على أنّ الأوّل محكومٌ عليه بالوجود ضرورةً إذ الشيء بدون ذلك مستحيل أن يُجعَل علّةً لغيره. والحكم بالوجود على الأوّل الّذي هو المبتدأ ليس إلّا خبر المبتدأ.

١ـ تحتها في المتن: بعد علم يَعلَم.

٢ـ تحتها في المتن يُعْلِم.

٣ـ في الحاشية قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أن سيكون﴾ [منكم مرضىٰ] (المزّمّل: ٢٠).

٤ـ في الحاشية: و على قوله تعالى: ﴿وحسبوا ألّا تكون فتنة﴾. (المائدة: ٧١).

٥ـ يريد الشّارح أنّ «هو» هنا ضمير الشّأن الذي يتصدّر الجملة لبيان أهمّيّة الموضوع و«تأكيده». و هو مبتدأ خبره جملة اسميّة.

٦ـ تحتها في المتن: أي: التّعظيم.

فيتشوّف[١] إلى ما بعده، و ذلك يقع في المبتدأ و الخبر، ويقع بعد العوامل الدّاخلة عليها، وله[٢] شرائط. أحدها: أن يكون غير عائدٍ إلى مذكور ؛ و الثّاني: أن لا يجوز إظهاره[٣] بتّةً[٤]، والثّالث: أنّه لا يجوز أن يُعطَف عليه أو يُبدل منه أو يؤكّد كقولك: هو نفسه زيدٌ منطلق ؛ و الرّابع: أن يُفَسَّر بجملةٍ إمّا من مبتدأ و خبر، و إمّا من فعل وفاعل ؛ و الخامس: إنّه لايجوز أن يقدّم عليه هذه الجملة ؛ والسّادس: أن لايكون في هذه الجملة عائد يعود إلى المبتدأ الّذي هو ضمير الشّأن. و قد يجيء هذا الضّمير مؤنّثاً إذا كان في الجملة التي تليه[٥] مؤنّث كالأبصار في قوله تعالىٰ: ﴿فإنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب﴾[٦].

قوله: و أمّا المشبّه بالمشبّه فقسمان: اسم «ما» و «لا» المشبّهتين بـ«ليس»، وخبر «لا» التي لنفي الجنس. شبّههما بـ«ليس» في النّفي والدّخول على المبتدأ والخبر، إلّا أنّ «ما» أوغلُ[٧] في الشّبه[٨] لاختصاصها[٩] بنفي الحال. و لذلك كانت[١٠] داخلةً على المعرفة و النّكرة جميعاً، فقيل: «ما زيدٌ منطلقاً» و «ما أحدٌ أفضلَ منك». و لم يدخل «لا» إلّا على النّكرة [و أمّا] قول المتنبّي[١١]:

١ـ تحتها في المتن: أي: ينتظر.
٢ـ تحتها في المتن: أعني: ضمير الأمر و الشّأن.
٣ـ تحتها في المتن: مظهر [أي لا يكون اسماً ظاهراً].
٤ـ في الحاشية: البتّة.
٥ـ تحتها في المتن: أي: يتّصله.
٦ـ الحجّ: ٤٦. وتتمّتها: ﴿التي في الصّدور﴾.
٧ـ تحتها في المتن: أي أكثر في الشّبه، و كذلك كلمة «أدخل».
٨ـ في الحاشية من نسخة أخرىٰ: في التّشبيه.
٩ـ تحتها: أعني: ما المشبّهة بـ«ليس».
١٠ـ تحتها أعني: ما.
١١ـ سبقت ترجمته

فلا الحمد مكسوباً و لا المال باقيا[١]

فشاذٌ لايُقاس عليه. فقيل: «لا رجلٌ أفضلَ منك»، و امتنع «لا زيدٌ منطلقاً». وقيل في اختصاص «لا» على النّكرة وجهان: أحدهما: أن تقول: إنّ أصلها[٢] أن تدخل على النّكرة التي تُبنىٰ معها على الفتح، نحو: «لا رجل[٣] في الدار[٤]» . و إذا كان كذلك رُوعيَ هذا الأصل فيها و إن استُعملت استعمال «ليس» .

و الثّاني: إنّ شبهها بـ«ليس» غير متوغّل، لأنّها[٥] في الأصل ـ و إن استُعملت استعمال «ليس»[٦] ـ لنفي الاستقبال في قولك: لا يفعل غداً. وأمّا قولهم: «لا أدري»[٧] فتسمية الشيء بما يؤول إليه[٨]، لأنّ المستقبل يصير حالاً. ذكره جار الله. وقوّى الشّيخ أبو علي مشابهة «ما» بليس بدخول الباء في الخبر نحو: «ما زيدٌ بخارج»، و قوله تعالى: ﴿و ما ربّك بغافلٍ﴾[٩].

قوله: فإن نقضت النّفي بـ«إلّا» و «بل»، أو تقدّم الخبر، أو فصلت بينها و بين الاسم استوت اللغتان نحو: «ما زيدٌ إلّا قائم»، «ما زيدٌ قائماً بل قاعد»، و «ما قائم زيدٌ». و أمّا «لا» فقد تأتي بمعنىٰ «ليس». تقول: «لا رجلٌ خيراً منك» و استعمال

١ـ صدر البيت: إذا الجودُ لَمْ يُرزَقْ خلاصاً من الأذىٰ و الشّاهد فيه: عمل «لا» في المعرفة، والمشهور هو عملها في النّكرات. و أجاز بعض العلماء ذلك.

٢ـ تحتها: أصل «لا».

٣ـ تحتها: مبتدأ.

٤ـ تحتها: خبر

٥ـ تحتها: أعني: لا

٦ـ فوقها: لأن.

٧ـ في الحاشية: مثال لا أدري قوله تعالى: ﴿إنّي أراني أعصرُ خمراً﴾ [يوسف: ٣٦].

٨ـ فوقها في المتن: أي: يرجع إليه.

٩ـ الأنعام: ١٣٢؛ هود: ١٢٣؛ النمل: ٩٣.

«لا» بمعنىٰ «ليس» قليل. شرحه: قال عبد القاهر: و ذلك[١] لأنّ أحد وجهَي المشابهة إذا بطل، وهو أنّه قد انتقض فيه النّفي[٢] بطل العمل المستحقّ بها فعاد إلى أصله، و هو أن لا يعمل شيئاً، كما أنّ باب ما لاينصرف إذا زال فيه أحد السّببين عاد إلى الأصل. و أمّا قولك: «ما زيدٌ قائماً بل قاعد» فإنّما كان بمنزلة نقض النّفي، لأنّ «بل» للإضراب[٣] عن الأوّل. فإذا جاء بعد النّفي عدل بالكلام إلى الايجاب. و إذا كان كذلك كان بمنزلة «إلّا» في نقض النّفي. و قياس «لكن» أن يكون مثل «بل»، وكذلك في تقديم الخبر، لأنّ «ما» فرع على «ليس» فلا يتصرّف تصرّفه إذ الفرع لا يقوىٰ قوّة الأصل.

قال أبو علي: ولا يجوز «زيدٌ ما منطلقاً» كما جاز «عمرٌو ليس قائماً» بإضمار الاسم، لأنّ «ما» ليست بفعل فيضمر فيها. و قد يجيء «لا» بمعنىٰ «ليس» و هو قليل. و منه قول الشّاعر:

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لابَراحُ[٤]

قوله: وإذ ادخلت «لا» على النّكرة المفردة الشّائعة لنفي الجنس بُنيت معها على الفتح، نحو: «لا رجلَ أفضلُ منك» و «لا إلهَ إلّا الله» أي: لا إله في الوجود إلّا الله، مَوضِع «لا» مع النّكرة رفع على الابتداء. اعلم أنّ «لا» هذه محمولة[٥] على «إنّ» لأنّها

١ـ تحتها عبارة لا يتسنّىٰ قراءتها.

٢ـ في الحاشية: يعني استواء اللّغتين أو بطلان عمل «ما».

٣ـ تحتها في المتن: إعراض.

٤ـ هذا البيت لسعد بن مالك من قصيدة يذكر فيها حرب بكر و تغلب، و هي من أبيات الحماسة. و«صدّ» بمعنى «أعرض»، و«قيس» جدّ الشّاعر. و البراح مصدر بَرِحَ بمعنىٰ زال عن مكانه. أي: ليس براحٌ لي، و المعنى لا أبرح بموقفي. و في حاشية الشّارح: أي: لا زوال عن الحرب، أي: لابراحٌ لي، فحذف الخبر. و الشّاهد فيه: إجراء «لا» مجرىٰ «ليس».
و تحت «صدّ» في المتن: أي: أعرض. و تحت «نيرانها»: نيران الحرب.

٥ـ تحتها في المتن: أعني «لا».

نقيضتها من حيث كانت «لا» نفياً، و كانت «إنّ» إثباتاً و توكيداً. و هم يُجرون الشيء مجرىٰ نقيضه، ألا تراهم جرّوا بـ«كم» تشبيهاً له بـ«رُبَّ» من جهة التّضادّ، وهو أنّ «كم» للتّكثير، و «رُبّ» للتّقليل[١]. و أقول: إنّ «لا» لتحقيق النّفي كما أنّ «إنّ» لتحقيق الإثبات، فحصل بينهما المماثلة من حيث التّحقيق لا من حيث التّضادّ، فافهم![٢]

و قد ذُكر في علّة بناء النّكرة الشّائعة مع «لا» وجهان أحدهما: إنّ النّكرة الشّائعة رُكّبت مع «لا» فجُعلتا اسماً واحداً كما يُفعل في «خمسةَ عَشَر». و يدلّ على ذلك أنّه متىٰ ارتفع هذا التّأليف و التّركيب بطل هذا البناء، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لا فيها غَولٌ﴾[٣]. لمّا دخل الخبر بينهما[٤] سقط البناء و بطل. و الوجه الثّاني: إنّ قولك «لا رَجُلَ في الدّار» في معنى قولك، «ما من رجلٍ في الدّار»، و كذا قولك: «لا إله إلّا الله» في معنى «ما من إلهٍ إلّا الله»، لأنّ «من» هذه لاستغراق الجنس و هو[٥] مع المجرور كالشّيء الواحد لايجوز الفصل بينهما، فكذا «لا» مع النّكرة نفي عامّ

١ـ الطريف أنّ ابن هشام ذكر في كلامه عن «رُبّ» في «مغني اللبيب» أنّها ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً. ١: ١٨٠.

٢ـ جاء في حاشية المتن: هذا الكلام منه لايخلو من تعسّف و ذلك لأنّك إذا قلت مثلاً: «زيدٌ منطلق» كان هذا الكلام يدلّ على الإثبات، فلمّا جئت بكلمة «إنّ» حقّقت ذلك الإثبات وأكدتَ. و ليس كذلك حال «لا» التي نحن بصددها، لأنك إذا قلت: «لا رجل في الدار» ليس يدلّ على الكلام قبل دخول «لا» على النفي فتحقّق ذلك النفي بكلمة «لا» كما في الدار ليس يدلّ على الكلام قبل دخول «لا» على النفي، فتحقّق ذلك النّفي بكلمة «لا» كما أكّدت «بأنّ» بل نفيت قولك: «لا رجل في الدار» بنفس «لا» لا بأمرٍ سواه. و ليس المفهوم من هذا الكلام كالمفهوم من قولك: «إن زيداً منطلقٌ»، فليتنظر.

٣ـ الصّافّات: ٤٧، و تحت ﴿لافيها﴾ كلمة خبر، تحت ﴿غولٌ﴾ مبتدأ.

٤ـ في الحاشية، من نسخة أخرىٰ: منهما.

٥ـ تحتها في المتن: أعني: من.

لاستغراق الجنس تتضمّن لمعنىٰ «من» كما ترىٰ. و لذلك قيل: إنّه جواب قائلٍ يقول: «هل من رجلٍ في الدّار؟» و لو قال: «هل رجل في الدّار؟» لكان جوابه: «لا رجلٌ في الدّار»[١] بالرفع. و إنّما بُني على الفتح[٢] و لم يُبنَ على حركةٍ أُخرىٰ لأنّها قد استحقّت النّصب في الأصل كما ذكرناه من مشابهتها «إنّ». فلمّا قُصد البناء بُني على الحركة المستحقّة دون أُخرىٰ أجنبيّة[٣]. فعلى الوجه الأوّل يُرفَع خبرها[٤] رفع خبر «إنّ». و على الوجه الثّاني هي والاسم في محلّ الرّفع. و ما بعدها مرفوع رفع خبر المبتدأ.

قال جار الله: الذي أوجب لها[٥] النّصب أنّها دخلت على المبتدأ والخبر فأشبهت[٦] لذلك «إنّ و اخواتها». و الذي أوجب لها البناء أنّها خالفت العوامل، لأنّ العوامل تتصرّف في قبيلي المعارف و النّكرات. و«لا» هذه لا تفارق النّكرات. وقال[٧]: و عمل «لا» في محلّ المنفيّ و إن كان لفظه مبنيّاً. فمحلّ المبنيّ منصوب كما تقول: «رأيتُ مَنْ عرفتَه» فمحلّ «مَن» منصوب و إن كان لفظه مبنيّاً. قال: وإنّما يحملون النّقيض على النّقيض لأنّ هذا يُنافي ذلك، كما أنّ ذلك يُنافي هذا، فإذاً وقعت المشابهة بينهما في أنّ كلّ واحد منهما مُنافٍ لصاحبه.

و قيل: بُني هذا النّوع لتضمّنه معنى «لام الجنس». و قد يُحذَف الخبر مع «لا»

١ـ تحت «لا رجل»: مبتدأ، وتحت «في الدّار»: خبر.

٢ـ تحتها: أعني: لا رجل.

٣ـ تحتها: أعني: الضمّ و الجرّ.

٤ـ في الحاشية: الوجه الأوّل: «لا رجلَ أفضلَ منك». و تحت «رجلَ»: اسم لا. و تحت «أفضل»: خبر لا.

٥ـ تحتها: أعني: لا.

٦ـ في الحاشية: فأشبهت «لا» مع إنّ و أخواتها.

٧ـ تحتها: جار الله.

هذه فيَحسُن، و إن كان حذف خبر المبتدأ[١] لايحسن في كلّ موضع، لأنّ النفي كأنّه جواب من أثبتَ فنفيت ما أثبته. و قد كان أثبت الخبر فحذفته في النّفي لجريان ذكره في الإثبات و استغنائك عنه.

و أمّا في كلمة الشّهادة فيجوز أن يكون «إلّا الله» هو الخبر كقولك: «ما قائم إلّا زيدٌ». و يجوز أن يكون الخبر قد حُذف حذفاً لازماً. و «إلّا الله» في موضع «لا إله»، كما تقول: «لا رجل عندك إلّا زيد». و لايُنصَب على الاستثناء لأنّه يدلّ على أنّ الاعتماد في الإخبار على الأوّل، والبدل يدلّ على أنّ الاعتماد على الثّاني، و هو المراد[٢].

قوله: و إذا وصفتها[٣] جاز لك في الصّفة الرّفع، و النّصب، و الفتح، شرحه: تقول: «لا رجلَ ظريفٌ عندي»، و «لا رجل ظريفاً عندي»، «لا رجلَ ظريفَ عندي». أمّا الرّفع فالحمل على المحلّ، لأنّ محلّ «لا رجلَ» رفع كما علمتَ. و النّصب لاتّباع اللفظ كقولك: «يا زيدُ العاقلُ»، رفعتَ الصّفة لتُشاكل الموصوف. على[٤] أنّ للنّصب هاهنا وجهاً آخر و هو ما ذكرتُ من أنّ أصل الاسم الذي تدخل «لا» عليه أن ينتصب انتصاب اسم «إنّ» فتكون الصّفة محمولةً على الأصل. و أمّا الفتح فإنّك تمزج الصّفة بالموصوف و تجعلهما مثل «خمسةَ عشر»، ثمّ تدخل عليها فتبنيها معه[٥] ليكون في الحكم كأنّك جعلتَ اسماً واحداً مع «لا» شيئاً واحداً. و شبّهه أبو

١ـ في الحاشية: تقدير حذفٍ في التعبير. هل رجلٌ في الدار؟ هل رجلٌ؟ بحذف الخبر.

٢ـ يريد الشّارح أنّه إذا نصب على الاستثناء فإنّه يخرج من حكم ما قبله و يكون المستثنىٰ منه هو المطلوب، و هذا غير ممكن لأنّ المعنى وجود إله ما عدا الله نعوذ بالله. أمّا في البدل فإنّ المبدل منه غير مراد بالحكم بل البدل هو المراد. أي: إنّ «اله» غير مقصود بالحكم، بل المقصود هو «الله» فيكون بعبارة أُخرىٰ (إلا لهٔ هو اللهٔ).

٣ـ تحتها في المتن: أعني: لا.

٤ـ تحتها في المتن: بمعنىٰ «مع».

٥ـ تحتها: مع لا.

علي بقولهم: يا زيدَ بنَ عمرو، و سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

قوله: ويجوز في العطف الرّفع و النّصب و لايجوز الفتح[١]، وذلك أنّ المعطوف منفصل عن المعطوف عليه لفظاً و معنىً. أمّا اللفظ فمعلوم. وأمّا المعنى فهو أنّه ليس إيّاه كما يكون «ظريفُ الرجلَ» في قولك: «رجلٌ ظريف» فلا يمكن أن يجعلا شيئاً واحداً.

قوله: فإن عطفتَ مع تكرير «لا»، نحو: «لا حَولَ[٢] و لاقُوّةَ إلّا بالله[٣]» جاز خمسة أوجه: الفتح و الرّفع في كليهما؛ و الفتح في الأوّل، و النّصب في الثّاني. قوله: الفتح و الرّفع في كليهما، قد ضمّنه أربعة أوجه من هذه الخمسة. فكأنّه قال: الفتح في كليهما، و الرّفع في كليهما، و الفتح في الأوّل، و الرّفع في الثّاني، و الرّفع في الأوّل، و الفتح في الثّاني. و هذا التقسيم ما لم يُسبَق[٤] إليه رحمه الله، و ما أغربه! و ما أحسنه!

[الوجه الأوّل] فأمّا قولك: «لا حولَ و لا قوّةَ» فتجعل «لا» في كلّ واحدٍ منهما نافيةً، وتُبنىٰ «حولَ» و «قوّةَ» معها. قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ ولا فُسوقَ﴾[٥]، و ﴿لابيعَ فيه و لا خِلالَ﴾[٦]. [الوجه الثاني]و قولك: «لا حولٌ و لا قوّةٌ» تدفعهما جميعاً ولا تجعل لـ «لا» عملاً ؛ و ذلك أنّهم إذا كرّروا جوّزوا لـ «لا» [أن] تبدأ، نحو:

١ـ في الحاشية: مثاله: «لا رجلَ في الدّار و جاريةٌ».

٢ـ تحتها في المتن: مبتدأ.

٣ـ تحتها في المتن: خبر.

٤ـ في الحاشية: أي: ما لم يُسبق إلى أبو عليّ إليه إلى هذا القسم. و الجملة مضطربة إلى ما فيها من اللحن، و الصّحيح كما يبدو «ما لم يُسبق أبو عليّ إلى هذا القسم». أي: هو تقسيم لم يُسبق أبو عليّ إلى مثله.

٥ـ البقرة: ١٩٧.

٦ـ إبراهيم: ٣١. جاء في تفسير القرطبيّ «الجامع لأحكام القرآن» ٣: ٢٦٦ ـ ٢٦٧: وقرأ ابن كثير و أبو عمرو: (لابيعَ فيه و لا خِلَالَ) بالنصب. و هي في القرآن الكريم بالرفع.

«لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدّار»[١]. وقد قوّىٰ ﴿فلا رَفثٌ و لا فُسوقٌ﴾[٢] قول الشاعر:

لا ناقةٌ ليَ فيها ولاجَمَلُ[٣]

[الوجه الثالث] و «لاحولَ و لاقوّةٌ» يُبنى الأوّل ويُعطَف الثّاني على موضعه المرفوع و تكون «لا» مزيدةً أو بمعنىٰ «ليس». كأنّك قلت: «لا حولَ وليس قوّةٌ إلّا بالله»[٤] على أن تجعل لـ«لا» الثّانية عملاً كما تقدّم. بل يبتدأ ما بعده[٥]. كما أجاز المبرّد[٦] في السّعة[٧] أن يقال: «لا رَجلَ في الدّار و لا زيدٌ عندنا». و منه قوله:[الوجه الرابع]و قول آخر: «لا نسبَ اليومَ و لا خُلّةً».[٨]

هـذا لعـمركم الصَّـغارُ بـعينه   لا أمَّ لي إن كان ذاك و لا أبُ[٩]

١ـ تحت في الدّار: خبر.

٢ـ هذه قراءة قرأها ابن كثير و أبو عمرو و يعقوب... و قرأ أبو جعفر جميع ذلك بالرفع والتنوين. و قرأ الباقون الجميع بالفتح مجمع البيان ١: ٢٩٢.

٣ـ صدر البيت: وما هجرتُك حتّىٰ قُلتِ مُعلِنةً. ووهم الشّارح في إيراد عجزه إذ الصّحيح: «فـي هذا» لا «فيها». و تحت «لا ناقة»: مبتدأ. و تحت «لي» خبر. و ضُرب مثلاً. و أصل المثل للحرث بن عَباد حين قتل جسّاس بن مرّة كليباً. و البيت للرّاعي. ويُضرَب عند التبرّي من الظلم و الإساءة. مجمع الأمثال ٢: ٢٢٢.

٤ـ تحت «قوّة»: اسم ليس؛ و تحت «بالله» خبر ليس.

٥ـ تحتها في المتن: ما بعد «لا».

٦ـ مرّت ترجمته.

٧ـ تحتها في المتن: اختيار.

٨ـ في الحاشية: آخر المصرع: اتسع الخَرقُ على الرّاقع.وهذا البيت لأنس بن العبّاس بن مرداس، و قيل: بل هو لأبي عامر جدّ العبّاس بن مرداس. و الشّاهد فيه: نصب «خلّةً» على تقدير أن تكون «لا» زائدة للتأكيد. ورقمه (١١٠) في شرح ابن عقيل.

٩ـ في الحاشية: أوّل هذا البيت:

و إذا تكـون كـريهةٌ أُدعـىٰ لهـا   و إذا يُحاسُ الحَيسُ يُدعىٰ جندبُ

هـذا لعـمركم الصّـغارُ بـعينه   لا أمَّ لي إن كـان ذاك و لا أبُ

←

[الوجه الخامس] وقد رُوي بالنّصب. «ولا حولٌ و لاقوّةٌ» تجعل «لا» الأولىٰ بمعنىٰ «ليس» فترفع ما بعده كما في البيت:

فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[١]

أي: ليس براحٌ لي، ثمّ تجعل «لا» الثّانية نافيةً مبنيّةً مع ما دخلت عليه حتّىٰ كأنّك قلتَ: ليس حولٌ إلّا بالله، ولاقوّة لنا إلّا بالله، و منه قول الشّاعر:

فلا لغوٌ و لا تأثيمَ فيها　　　و ما فاهوا به أبداً مقيمُ[٢]

و«لا حَولَ و لا قوّةٌ» تجعل «لا» الثّانية مؤكّدة للنّفي غير عاملة، وتعطف «قوّةٌ» على لفظ «حول»، و تنوّن «قوّةٌ» لأنّه معرب غير مبني، كقولك: «لا أبَ و [لا] ابناً» كما في البيت، و تكون «لا» مزيدةً، كما في الوجه الثّالث. و منه قوله: «لا نَسَبَ اليومَ

← و فوق كلمة «الحيس» للشّارح: طعام يُعمّل من تمر و لبن. و في حاشية «جندبٌ» للشّارح أيضاً: اسم لرجل كانوا يعاشون معه وقت الرّاحة. وفي حاشية أُخرىٰ: قال الشّارح: أي: إن وقع هذا الصّغار لي.

اختلف العلماء في نسبة هذين البيتين، فقيل: لرجل من مذحج، و قيل: لابن أحمر، وقيل: لضمرة بن ضمرة... الخ . و الشّاهد في البيت الثّاني: و هو رفع «أب» إمّا على أن يكون معطوفاً على محلّ «لا» مع اسمها، أو على أنّ «لا» الثّانية عاملة عمل «ليس»، أو على أن تكون «لا» غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة.

١ـ تقدّم ذكره.

٢ـ فوق «به» في المتن: «بها». وتحت «فاهوا»: أي: و ما تلفظ به و الصّحيح ما تلفّظوا به. وهذا البيت لأميّة بن أبي الصّلت. و جاء في شرحه أنّ الشارح قد لفّق صدر بيت من أبيات كلمة أميّة على عجز بيت آخر منها، و صواب إنشاد البيتين كما في شرح ابن عقيل الشاهد ١١٢ هكذا:

ولا لغوٌ و لاتأثيمَ فيها　　　و لا حَينٌ و لا فيها مُليمُ
و فيها لحم ساهرة و بحرٍ　　　و ما فاهوا به أبداً مُقيمُ

و الشّاهد فيه: قوله «فلا لغوٌ و لا تأثيم» حيث ألغىٰ «لا» الأُولىٰ، أو أعملها عمل «ليس» فرفع الاسم بعدها، و أعمل «لا» الثّانية عمل «إنّ».

و لا خلّةٌ» عند من نصب .

قوله: و أمّا المعرفة فلا تقع بعدها «إلّا» مكرّرة، تقول: «لا زيدٌ في الدّار و لا عمرٌو»، و لايجوز إلّا الرّفع. قال عبد القاهر ﷺ: اعلم أنّ «لا» موضوع للنكرة إذ أصلها النّفي الشائع، و ذلك لا تتأتّى[١] مع التّعريف فلا يقولون: «لا زيدٌ عندك» كما يقولون: «ما زيدٌ عندك» إلّا في ضرورة الشّعر. فالذي يكثر في الكلام التّكرير كقولك: «لا زيدٌ عندك[٢] ولا عمرٌو» إنّما جاء هذا مبنيّاً على السّؤال نحو أنْ يُقال: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟» فيقول: «لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو». وأمّا المفرد [فإنّه] لايفتقر[٣] إلى ذكر الاسم، فإذا قيل: «أزيدٌ عندك؟» كان الجواب: لا. وإنّما رُفِع «لاغيرُ»[٤] إذ ليس فيه ما يوجب البناء فيُفتح أو يحتمل على محلّه فيُنصَب.

[٢ ـ المنصوبات]

ـ ذكر الأسماء المنصوبة

قوله: والأسماء المنصوبة تنقسم قسمين: منصوب بعد تمام الكلام؛ ومنصوب

١ـ تحتها في المتن: أي: لا يتيسّر.

٢ـ في الحاشية: عندي.

٣ـ تحتها في المتن: لايحتاج. انتهى. [أمّا حرف شرط و تفصيل و توكيد. و شرطها يعود إلى لزوم الفاء بعدها. أي: أنّها لاتحذف في الجواب].

٤ـ ذهب ابن هشام في «مغني اللبيب» عند كلامه على «غير» إلى أنّ قولهم: «لا غيرُ» لحن. ويقال: «قبضت عشرة ليس غيرُها» برفع «غير» على حذف الخبر، أي: مقبوضاً. وبنصبها على إضمار الاسم. أي: «ليس المقبوض غيرها»، و«ليس غير» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً.

والطريف أنّ ابن هشام الّذي ذهب إلى أنّ قولهم: «لا غيرُ» لحنٌ ذكرها نفسه في حديثه عن «هل»، و نصّ كلامه: «...و جميع أسماء الاستفهام فإنّهنّ لطلب التصوّر لا غيرُ...» «مغني اللبيب» ١: ٢٠٩، ٤٥٧.

بعد تمام الاسم. فالأوّل على ثلاثة أضرب: مفعول؛ ومشبّه بالمفعول؛ ومشبّه بالمشبّه، إلى قوله: وهو كلّ اسمٍ دلّ على حَدَثٍ وزمانٍ مجهول.

فمن المفاعيل: ١ ـ المفعول المطلق، وقد يقال له: المصدر. وإنّما سُمّي مفعولاً لأنّ المفعول في الحقيقة هو. ألا ترىٰ أنّ المعنى في قولك: «ضرب زيدٌ»: «أحدث ضرباً؟» فهو أولىٰ بهذا الاسم من سائر المفاعيل إذ لَسْنَ بهذه المنزلة. وسُمّي مطلقاً لأنّه لم يُقَيَّد بحرفٍ كما قُيِّد المفعول فيه، والمفعول له. وسُمّي مصدراً لأنّ الفعل يصدر عنه.

قوله: والفعل مشتقّ من لفظه. الدّليل عليه أنّ الفعل يدلّ على مصدرٍ وزمان، فالفعل يتضمّن المصدرَ، والمصدر لايتضمّن الفعل. وهذا حكم المشتقّ أن يدلّ على ما اشتُقّ منه وزيادة. وإذا كان كذلك وجب الحكم بأنّ الفعل مأخوذ من المصدر، كما أنّ الأواني المصوغة من الفضّة فرع عليها ومأخوذة منها. ألا ترىٰ أنّ السّوار فضّة وليست الفضّة السّوار؟ لأنّ فيه زيادةً ليست في الفضّة، كما أنّ الفعل مصدر وليس المصدر بفعل، لأنّ الفعل يدلّ على الزّمان والمصدر لايدلّ عليه. وهو اسم يتناول الجنس لايُثنّىٰ ولا يُجمَع إلّا إذا اختلفت أنواعه كقوله: ﴿وتظنّون بالله الظّنونا﴾[1] فكأنّ كلّ نوع من أنواعه عيناً[2] مخالف لما عداه فيُثنّىٰ ويُجمَع كالأعيان[3] المختلفة.

قوله: ويُنصب جميعُ أنواعه مبهماً كان أو موقّتاً، معرفةً كان أو نكرة. تقول: «قمتُ قياماً». أراد بالموقّت المعلوم المعيّن المحدود ضدّ المبهم. وحقيقة التّوقيت التّحديد[4] من قولهم: «وقّتُّ له» إذا بيّنتُ له وقتاً معلوماً محدوداً. وأصله أن يوصَف

١ـ الأحزاب: ١٠.

٢ـ تحتها في المتن كلمة: حقيقت.

٣ـ فوقها في المتن: أشخاص.

٤ـ في الحاشية: لما كان معنى التّوقيت راجعاً إلى التّحديد والتّعيين في الزّمان أجري ذلك في كلّ ما ثبتت فيه فائدة التّحديد، حتّى يقال في الأعلام: «زيدٌ» معرفة موقّتة.

به الزّمان فيُقال: «يوم موقّت» ونحوه، إلاّ أنه لمّا أفاد التّحديد استُعير لغير الزّمان فقالوا: معرفة موقّتة في نحو: زيدٌ وعمرٌو.

قوله: وينصب الفعل ما كان ضرباً[1] من مصدره نحو: «قعد القُرفَصاء» لأنّ القرفصاء ضربٌ من القعود. وينصب أيضاً ما كان في مصدره نحو: «حمدت شكراً»[2].

قولهم: «قعد القُرفَصاء»، و«رجع القَهقرىٰ»، و«اشتمل الصَّمّاء» على وجهين: أحدهما: إنّ «القرفصاء» وإن لم يكن من لفظ «قعد» فإنّه مجانسٌ له في المعنى، إذ هو نوع من القعود. فإذا جاز أن تقول: «قعد قعوداً» فتعدّيه إلى هذا الشّائع الذي يتضمّن القرفصاء[3] وغيره، فلأنْ يجوز تعديته إلى هذا الذي هو بعض منه أولىٰ. وهكذا حكم «القهقرىٰ» و«الصمّاء»[4] يقوّي هذا أنّك تقول: قعدت نوعاً من القعود.

والوجه الثّاني: أن يكون في الكلام موصوف محذوف، فكأنّه قيل: قعدتُ القعدةَ القرفصاء[5]، وكذلك البواقي. فيكون المصدر على هذا مشاكلاً للفعل لفظاً ومعنى، وكان على الوجه الأوّل مشاكلاً له معنىً لا لفظاً.

قوله: وأمّا المفعول به فلا يكون إلاّ للمتعدّي من الأفعال. والفعل ضربان: لازم، ومتعدٍّ.

٢ ـ والمفعول به هو الّذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: «ضرب زيدٌ عَمراً». وهو الفارق بين المتعدّي من الأفعال وغير المتعدّي، ويكون واحداً فصاعداً إلى الثّلاثة. وإنّما نُصب لأنّه أكثر والنّصب أخفّ. وكلّ ما يكثر فيه استعماله يُطلب

١ـ تحتها في المتن: أي: نوعاً.

٢ـ يريد ما كان مرادفاً للمصدر كما يُستفاد من المثال.

٣ـ في الحاشية: القرفصاء: جلوس المُحتبي وهي أن يجلس الرجل على أليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه أو يجلس على رُكبتيه ويُلصق بطنه بفخذيه.

٤ـ اشتمال الصَّمّاء أن يردّ الإنسان الكساء من قبل يمينه على يده اليُسرىٰ وعاتقه الأيسر، ثمّ يردّه ثانيةً من خلفه على يده اليُمنىٰ وعاتقه الأيمن فيُغطّيهما جميعاً.

٥ـ أي: لأمرٍ يرجع إلى ذلك الفعل من خصوصيّة حصلت له إلى محالّ الأفعال.

فيه الخفّة.

[الفعل المتعدّي]

والفعل المتعدّي إلى مفعولَين ضربان:[١] باب «أعطيتُ» ؛ وباب «ظننتُ». تقول: «أعطيتُ زيداً درهماً». فهذا الباب يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولَين. وأمّا باب «ظننت» فلا يجوز ذلك فيه. لأنّه في الأصل دخل[٢] على المبتدأ والخبر. فكما لابدّ للمبتدأ من الخبر فكذلك لابدّ للمفعول الأوّل هنا من المفعول الثّاني فعليك بالاعتبار. وإن كان الثّاني من المفعولين هو الأوّل فهو من القسم الأخير. وإن كان غيره فهو من القسم الأوّل.

وأمّا «حَسبتُ» و«خِلتُ» فإنّهما لازمان للدّخول على المبتدأ والخبر[٣] دون

١ـ ينقسم الفعل المتعدّي في الحقيقة إلى ثلاثة أقسام: متعدّ إلى مفعول به واحد، وهو كثير، مثل: كتب، وأخذ، وأكرم؛ ومتعدّ إلى مفعولين، وهو على قسمين كما ذكر الشّارح، قسم ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، وهو الذي سمّاهُ باب «أعطيت» مثل: أعطى، وسأل، ومنح. وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو الذي دعاه الشّارح باب «ظننت». وهو قسمان: أفعال القلوب، مثل: رأى، وعلم، وحسب، وظنّ؛ وأفعال التّحويل، مثل: صيّر، وجعل، واتّخذ...

والقسم الثّالث الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل، وهو سبعة أفعال كالآتي، أرى، وأعلم، وأنبأ، وحدّث، ونبّأ، وأخبر، وخبّر.

٢ـ في الحاشية: داخل.

٣ـ في الحاشية: وجه لزومهما أنّهما لاينتقلا[ن] عن معناهما وهو الظّنّ بمعنى ترجيح أحد الجائزين لإمارةٍ. وذلك الجائز المرجّح لابدّ له من محلّ. والحالّ والمحلّ لايتفارقان، فقولك: «زيدٌ عالم» العلم حالّ، وزيدٌ محلّ. والحسبان يتعلّق بالحالّ دون المحلّ لكنّ الحال لمّا لم يفارق المحلّ اضطرّ إلى ذكر المحلّ عند معلّق الشّيء بالحالّ، فلعدم انتقالهما من معناهما لزما المبتدأ والخبر فاعرف.

←

الباقية، فأنت تقول: «ظننتُه»، أي: «اتّهمتُه»؛ و«علمتُه»، أي: «عرفتُه»؛ و«زعمتُ ذلك»، أي: «قلتُه»؛ و«رأيتُه»، أي: «أبصرتُه»؛ و«وجدتُ الضّالّة» أي: «صادفتُها».

وهذه الأفعال قد تُلغىٰ[1] إذا توسّطت أو تأخّرت. تقول: «زيدٌ[2] ظننتُ منطلقٌ[3]»، و«زيداً ظننتُ منطلقاً». وتقول: «زيدٌ منطلقٌ ظننتُ» الأحسن فيه الإلغاء[4].

وليس كذلك حال التوسّط[5]، لأنّ هناك مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل، فاستوى الإلغاء والإعمال. فالإعمال حالَ التّوسّط أحسن، والإلغاء حالة التّأخّر.

← يريد الشّارح أنّ الفعلين المذكورين لابدّ أن يدخلا على ما أصله مبتدأ وخبر. أمّا الباقية مثل: ظنّ، وعلم، وزعم ورأى، ووجد، فهي ليست كذلك.

وحقيقة الأمر أنّ الأفعال المذكورة وأمثالها من أفعال القلوب إذا كانت بمعنى الاعتقاد واليقين أو رجحان وقوع الشيء فكلّها لاتدخل إلّا على المبتدأ والخبر. أمّا إذا كانت ذات معانٍ أخرىٰ كالتي ذكرها الشّارح فلا تدخل. فلِظنّ مثلاً معنىً آخر وهو «اتّهم» مثل «ظنّ القاضي فلاناً» أي: اتّهمه، فهو متعدٍّ إلى مفعول واحد. ولِعَلِمَ معنىً آخر، وهو «عرف» نحو: «علمتُ الأمر» أي: عرفتُه، فهو متعدّ إلى مفعول واحد أيضاً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿والله أخرجكم من بطون أمّهاتكم لاتعلمون شيئاً﴾.(النّحل ٧٨).

وهكذا باقي الأفعال، فالمدار في ذلك معناها المعروف من سياق الكلام.

١ـ تحتها في المتن: إلغاء بمعنىٰ إبطال. الإلغاء هو إبطال عمل الفعل القلبيّ النّاصب للمبتدأ والخبر لا لمانعٍ، فيعودان مرفوعَين على الابتداء والخبريّة، مثل: «زيدٌ كريمٌ ظننتُ». والتّعليق هو إبطال عمل الفعل القلبيّ لفظاً لا محلّاً، لمانع فتكون الجملة بعده في موضع نصبٍ على أنّها سادّة مسدّ مفعولَيه، مثل: «علمتُ لَسعيدٌ شجاعٌ».

٢ـ تحتها في المتن: مبتدأ.

٣ـ تحتها في المتن: خبر.

٤ـ في الحاشية: من حيث إنّ مرتبة الفعل أن يعمل فحقّه نصب المفعولَين ؛ ومن حيث إنّ الابتداء بالاسم حقّه الرفع، ترك النّصب فيهما. فإنّك إن راعيتَ جانب الاسم فالرّفع، وإن راعيتَ جانب الفعل فالنّصب. فاستوىٰ الحالتان: الإعمال والالغاء لهذا.

٥ـ تحتها في المتن: حال التّوسط.

وقيل: إنّ من ألغاها عند تقدّم المفعولَين فلأنّ قولك: «زيدٌ قائمٌ ظننتُ» كقولك: «زيدٌ قائم في ظنّي»، فجرىٰ مجرى الظّرف. ومن أعملها مقدّماً عليها الاسمَ فلأنّها فعل، والفعل قوّى العمل. فإنّما جاز الالغاء عند التّوسّط والتأخّر لأنّ الابتداء بـاسمه[١] يُؤذن بإخراجه من إعمالٍ فيه فيجب أن يُحمل الخبر على ما اعتمد عليه الكلام. ومَن أعملها فلما[٢] في نيّته من تقديم الفعل.

وإنّما جاز «ظننتُني ذاهباً»، ولم يَجُز «ضربتُني»، لأنّ هذه الأفعال ليست لها تأثير في المفعول الأوّل. وإنّما المقصود المفعول الثّاني. فالأوّل كأنّه صار جزءاً من الفعل والفاعل.

وقال أبو عليّ: إنّ هذا الباب لمّا كان داخلاً على المبتدأ والخبر جاز «ظننتُني» و«ظننتُك» كما جاز «إنّني» و«إنّك».[٣]

فيبطل عملها لام الابتداء، والاستفهام[٤]، لأنّ من حقّهما أن يكونا في صدر الكلام، لأنّهما مغيّران أحوال الاسم، والمغيّر يجب أن يكون سابقاً على التّغيير[٥]. وأيضاً فالاستفهام سؤال عن المطلوب، والسّؤال عند حصول المطلب محال[٦]. فإذا

١ـ في الحاشية، من نسخة أخرىٰ: بالاسم.

٢ـ في الحاشية: فإنّما.

٣ـ في الحاشية: يمكن أن يكون أبو عليّ لمّا رأىٰ باب «انّ» داخلاً على المبتدأ والخبر مع ما أنّ فيه معاني لاحقة إلى العقائد ألحق بذلك أفعال القلوب من العلم والظّنّ بذلك الباب، والجامع بينهما حصول المعاني القلبيّة في كلّ واحدٍ منهما.

٤ـ يُعلّق الفعل إذا كان هناك مانع من إعماله. وذلك إذا وقع بعده أحد أربعة أشياء ذكر الشّارح منها لام الابتداء، والاستفهام. وبقي «ما»، و«إن»، و«لا» النافيات، نحو: «علمتُ ما زهير كسولاً»، ولام القسم نحو: «ولقد علمتُ لتأتينّ منيّتي».

٥ـ في الحاشية: المغيِّر.

٦ـ في الحاشية: يُقال مثلاً: «زيد منطلق». أوهل على تأخير حرف الاستفهام لأنّ أوّل الكلام إنباء عن أنّ المطلوب حاصل. ثمّ إذا أتيت بالاستفهام ناقضت ذلك.

أعملتَ الفعل فيهما علّقتهما وأزلتهما عن مرتبتهما. فلذلك أعملتَ الفعل [١] في المعنى دون اللفظ. وهذا هو التّعليق [٢].

وأمّا نحو: أَعْلَمَ، وأَنبَأَ فثُلاثيّه يتعدّىٰ إلى مفعولَين. فلمّا عُدّي بهمزة النّقل تعدّىٰ إلى ثلاثة مفاعيل كما أنّ اللازم إذا نُقل عُدّي إلى مفعول واحد [٣]. ويجب في هذا الباب أن يكون الثّالث من المفعولَين هو الثّاني. ألا ترىٰ أنّ خير النّاس في قولك: «أعلم الله زيداً عمراً خيرَ النّاس»، هو عمرٌو؟ فلا يجوز أن تذكر الأوّل والثّاني دون الثّالث، لأنّ الثّاني والثّالث في هذا الباب أيضاً مبتدأ وخبر في الأصل كما ذكرناه في باب «ظننت».

[٣ ـ والمفعول فيه]، قوله: والمفعول فيه: الظرف، وهو قسمان: زمان، ومكان. وكلّ واحدٍ منهما إذا أُريد منه معنى [في] وليست في لفظه فهو ظرف. شرحه: والمفعول فيه هو ظرفا زمان ومكان. والظرف إنّما يكون ظرفاً إذا كان متضمّناً لمعنىٰ «في». فإن ظهر في اللفظ خرج عن الظّرفيّة. وظروف الزّمان لمّا شاكلت المصادر في أنّ صيغة الفعل تدلّ عليها [٤]. فإذا قلتَ: «ضرب» دل صيغته على زمانٍ ماضٍ كما يدلّ على المصدر [٥] الذي هو الضّرب. وإذا قلت، «يضرب» دلّ على زمان

١ـ في الحاشية الأفعال.

٢ـ تحتها في المتن: أي: فلظلمتهما و أزلتهما عن مرتبتهما.

٣ـ أي: يكون الفعل اللازم متعدّياً إذا نُقل إلى باب «أفعَلَ» و«فعّلَ».

٤ـ ورد في الحاشية: كما أن المصادر حاصلة في ضمن الأفعال من حيث الصّيغة فكذلك الظّروف حاصلة فيها من حيث المعنى. نُقل عن سيبويه أنّه قال: أنا أوّل من سمّى الزّمان ظرفاً.

٥ـ جاء في الحاشية: قال أستاذي البطيطيّ: منهم المصدر، نحو: «ضربتُ ضرباً»؛ [وهو المبهم الذي يساوي معنى فعله من غير زيادة ولا نقصان] وموقّته، نحو: «ضربتُ ضربة، وضربتين». [وهو المختصّ الّذي زاد عن فعله نوعاً أو عدداً] ؛ ومعرفته، نحو: «ضربتُ الضّرب الذي ←

حاضر أو مستقبل، جرت[1] مجرى المصادر في تعدّي الفعل إلى جميع أنواعها نكرتها ومعرفتها وموقّتها ومبهمها. وينقسم قسمين: أحدهما: أن يكون العمل في بعضه كقولك: «كلّمتك يوم الجمعة». فالعمل هاهنا في بعض النّهار لا في كلّه. والثّاني: في قولك: «صمتُ اليوم». فالصّوم في جميع النّهار. وقد يتّسع في الظّرف فلا يقدّر فيه معنى «في» فيُنصب لصب المفعول به كقوله تعالى: ﴿فمن شَهِدَ منكم الشّهرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[2] استعمله استعمال المفعول به[3]، وكذلك قوله: ﴿إنّ الله عنده علمُ السّاعةِ﴾[4]، وقول الشّاعر:

← عرفتَ». أمّا نكرته فهو داخل تحت الموقّت والمبهم.

أمّا مبهم الظّرف [فهو]، نحو: الحين، والوقت، و الجهات السّت [وهي أمام، ووراء، ويمين، ويسار، وفوق، وتحت] [والظّرف المبهم هو ما دلّ على قدر من الزّمان غير معيّن]؛ وموقّته [وهو ما دلّ على وقت مقدّر معيّن محدود] نحو: اليوم، والليلة، والسّوق؛ ومعرفته نحو: «سرتُ اليوم»، و«خرجتُ سَحَر وعشيّةً» وأمّا نكرته فنحو: «سرتُ يوماً»، و«علمتُ حيناً وعشيّةً ودهراً».

۱ـ تحتها في المتن: أي: جرت الظّروف.

۲ـ البقرة: ۱۸٥.

۳ـ في الحاشية: اعلم أنّ صيانة الضّمائر على أصلها واجبة. وإذ قد عرفت هذا فإنّا ما رأينا ضميراً وضع ظرفاً كما رأينا ظواهر وضعت لذلك. فإذا بلغنا في الضّمائر موضعاً أعطيت فيه حكم الظّروف الظّواهر فلابدّ [أن] تتمحّل في ذلك صيانة للضمائر عن العدول فيها عن أصلها. قلنا مثلاً في نحو قوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشّهر﴾ أنّ الشّهر لوحظ فيه أنّه جرىٰ مجرى المفعول به في قطع النّظر فيه عن كلمة «في» حتّىٰ كأنّه قال: «فمن شهد منكم زائراً» ثمّ لمّا جاء إلى قوله: ﴿فليصمه﴾ صار هذا الضّمير بمنزلة قولك: «فليضربه» في كونه مفعولاً به، وفي ذلك صيانةٌ للضّمير على أصله من كونه موضوعاً للمفعول به دون الظّرفيّة. ومثل هذا الحكم تحتاج إليه في باب الإضافة إلى الظّرف لأنّه لو لوحظ في الظرف المضاف إليه معنى «في» لما جاء ذلك، لأنّ الإضافة بمعنىٰ «في» لا توجد في كلامهم. فلمّا أجري مجرى المفعول به جاز الإضافة إليه كالإضافة إلى المفعول به، فافهم.

٤ـ لقمان: ٣٤.

يا سارقَ الليلةِ أهـلَ الدّار[١] ....

نصبه نصب المفعول به ليصحّ الإضافة إليه، لأنّه إذا كان ظرفاً كان فيه تقدير «في» و«في» تمنع من الإضافة. وأمّا ظرف المكان فلمّا لم يحصل لها ما حـصل لظرف الزّمان من مشاكلة المصدر لم يتعدّ الفعل إلى جميع ضروبها. ألا ترىٰ أنّك إذا قلتَ: «ضَرَبَ» و«يضرب» لم يكن في ذلك دليل على مكان دون مكان، كما كان فيه دلالة على زمان دون زمان، فيشترك المكان من الفعل منزلة المفعول بـه مـن الفعل غير المتعدّي فكما أنّ نحو: «زيد» و«عمرو» لا يتعدّىٰ إليه الفعل غير المتعدّي كذلك لا يتعدّىٰ هذا النّوع إلى الأمكنة، فلا تقول: «قمتُ المسجد».

وإنّما يتعدّى الفعل غير المتعدّي إلى مايشاكل ظروف الزّمان كالجهات السّتّ[٢].

ومشاكلة هذا النّوع لظروف الزّمان من وجهَين: أحدهما: إنّه مبهم غير محدود. ألا ترىٰ أنّك إذا قلتَ «خلفَ زيدٍ» كان غير محصور، وكان هذا اللفظ واقعاً على جميع ما يقابل ظهره إلى أن تنقطع الأرض؟ فهذا كالزّمان سواء. ألا ترىٰ أنّك إذا قـلت: «ضَرَبَ» دلّ على زمانٍ من لَدُن خلق الدّنيا إلى وقت حديثك؟ وكذلك «سيضرب» دلّ على زمانٍ مستقبل.

والثّاني: إنّ هذا لايتقرّر على وجه واحد، كما أنّ الزمان كذلك. ألا تـرىٰ أنّ الخَلف يصير أماماً[٣]، واليَمنة يَسرةً، والتّحت فوقاً، كما أنّ الزّمان المستقبل يـصير حالاً حاضراً، والحاضر ماضياً؟ فلمّا شاكل هذا النوع من المكان الزّمان سلك به

١ـ تحتها في المتن: التقدير: الكلام على أهله يا سارق المتاع الليلة من أهل الدّار. [أو الأصل فيه يا سارقاً الليلة أهلَ الدار. والشاهد فيه: جعل الليلة مسروقة، فهو مفعول مضاف، وذلك على التوسّع. و لم أعثر على تتمّته و قائله].

٢ـ الجهات السّتّ من ظروف المكان كما هو معروف.

٣ـ في الحاشية من نسخة أخرى: قُدّاماً.

منهاجه فنفذت إليه[١] الأفعال غير المتعدّية نفوذها إلى الزّمان. فقلت: «جلستُ خلفك» كما تقول: خرجتُ يومَ الجمعة، ونحو: المسجد، والسّوق لمّا لم يُشابه الزّمان، إذ كان محصوراً مختصّاً بصورٍ وخِلَقٍ يُفرّق بين بعضها وبعض، كما يكون ذلك في الأناسيّ، ولم يكن فيها التنقّل الّذي يكون للجهات السّتّ لم يتعدّىٰ[٢] إليه الفعل الّذي لايتعدّىٰ إلى نحو: زيد، وعمرو، فلم تقل: «قعدتُ المسجدَ»، و لا «أقمتُ بغدادَ» إذاً فوجب الإتيان بحروف الجرّ، نحو «قعدتُ في المسجد»، كما تقول: «قعدتُ إلى زيدٍ».

وقد يتّسع فيحذف حرف الجرّ ليصل الفعل الّذي لايتعدّىٰ إلى ما كان مخصوصاً من الأماكن، وأنشد أبو عليّ:

لَـدِنٌ بـهزّ الكـفّ يَـعسل مـتنُهُ فيه كما عَسَل الطريقَ الثّعلبُ[٣]

أراد في الطّريق. وقال:

فَـلأُبغِيَنّكُمُ قَـناً وعـوارضاً ولأُقبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرغَد[٤]

١ـ في الحاشية أي: الى هذا النّوع من الأفعال.

٢ـ هكذا في المتن، والصّواب هو «يتعدّ» مجزوماً بحذف حرف العلّة لسبقه بحرف الجزم «لم».

٣ـ البيت لساعدة بن جؤية الهذليّ في وصف رمح. والعسلان: اضطراب متن الثّعلب في جريه. أصله: كما عسل في الطّريق الثّعلب، ولكنّه حذف الجارّ ونصب الطّريق بالفعل «عسل» اتّساعاً. والشّاهد فيه: وصول الفعل «عسل» إلى الطّريق وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف تشبيهاً بالمكان.

وتحت كلمة «لدن» في المتن رُمح، وتحت: «بهزّ»: رمح أيضاً.

٤ـ تحت كلمة «قفا» في المتن: موضع. وتحت كلمة «عوارضا» أيضاً: موضع.[أيّ: إن هذين الاسمين هما اسما موضعين.] وفي الحاشية: بقَناً [مكان بقفاً].

هذا البيت لعامر بن الطفيل. وقناً وعوارض: مكانان مَعروفان. أُقبل: منقول من قولهم: قبلت الدابّة الوادي إذا استقبلته. واللابة: الحرّة. ضرغد: اسم جبل. أسقط الباء فتعدّى الفعل فنصبهما بنزع الخافض. والشّاهد فيه: نصب «قناً عوارضاً» بحذف حرف الجرّ للضرورة لأنّهما مكانان مختصّان.

أي: بقفاً وبعوارضٍ، لأنّهما موضعان مخصوصاً. وهذا ممّا يُحفَظ ولايقاس عليه في حال الاختيار.

٤ ـ والمفعول له علّة الإقدام[١] على الفعل، وهو جواب «لِمَ». وله ثلاث شرائط: أن يكون مصدراً، وفعل الفاعل الفعل المعلَّل[٢]، ومقارناً له في الوجود[٣].

فإن فُقِد شيء منها فاللام[٤] كقولك: «جئتُك للسَّمن»، لأنّ السّمن ليس بمصدر. و«جئتك لإكرامكَ الزّائرين»، لأنّ المكرِم غير الجائي. و«خرجت اليوم لمخاصمتك زيداً أمس»، لأنّ المخاصمة ليست مقارنة للخروج في الوجود.

والأصل أن تأتي باللام ثمّ تُرك، لأنّ الحال تدلّ عليه. فلمّا حُذف نُصب ما بعده كما يكون ذلك في جميع ما يُحذف منه حروف الجرّ. وقد يكون المفعول له معرّفاً بالألف واللام، ومضافاً، ونكرةً[٥]. وقد جاء الأوجه الثّلاثة في الشّعر الذي أنشده أبو علي:

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهُورِ

١ـ تحتها في المتن: إيقاع.

٢ـ هكذا في المتن، والصحيح هو، ويكون فعلاً لفاعل الفعل المعلّل كما سيأتي ذي الكتاب لاحقاً.

٣ـ يريد الشّارح أنّ المفعول لأجله يشترط فيه أن يكون مصدراً ؛ وهذا المصدر قلبيّ من أفعال النفس الباطنة، وأن يكون المصدر القلبيّ متّحداً مع الفعل في الزّمان، وفي الفاعل، وهو ما ذكره بقوله: مقارناً له في الوجود، ويكون علّةً لحصول الفعل، بحيث يصحّ أنّ يقع جواباً لقولك: لِمَ فَعلتَ؟.

٤ـ تحتها في المتن: لازمة. [أي: لابدّ من الإتيان بها].

٥ـ هذه هي الأنواع الثّلاثة للمفعول من أجله. وهي: ما اقترن بالألف واللام فالأكثر جرّه بحرف الجرّ، نحو: «سافرتُ للرغبة في العلم»، وما أُضيف فيُنصَب ويُجرّ بحرف الجرّ، على السواء، مثل: «تركتُ المنكر خشيةَ الله، أو لخشيةِ الله»، وما كان نكرةً فالأكثر نصبه، نحو: «وقف الناسُ احتراماً للعالم».

مخافةً وزَعَل المحبورِ

والهولَ من تهوُّلِ الهُبُورِ[1]

وينبغي أن نعرف للعلّة[2] التي أوجبت اختصاص النّصب[3] بما كان على الأصل المذكور وامتناعه فيما خرج عنه. وهي أنّك إذا قلتَ: «ضربته تقويماً له»، وكان

١ـ هذا من أرجوزة للعجاج ـ وهو عبد الله بن رؤبة(م ٩٠هـ) راجز مخضرم ـ من أرجوزةٍ له يصف بعيره فيها بسرعة السّير، ويشبّهه بثور الوحش.

العاقر: العظيم من الرمل الذي لا نبات فيه. والجمهور: الرملة المشرفة على ما حولها. والزعل: النشاط. والمحبور: اسم مفعول من حبره الشيء إذا سرّه. والهول: القزع. والتّهوّل: تفعّل منه. ويُروى: من تهوّر. والتهوّر: الانهدام. والهبور: جمع هَبْر، وهو ما اطمأنّ من الأرض وحوله مرتفع.

والمعنى: أنّه يصعد تلال الرمل من خوف الصّائد ونشاط فيه، ويركب الفزع من خوف الأماكن المنخفضة لئلّا يكون الصّائد قد كمن له فيها.

وتحت كلمة «جمهور» في المتن: كثير. وتحت «مخافة»: أي لخوف. وتحت كلمة «زعل»: نشاط. وتحت كلمة «الهبور»: الهبور قطعة من الحجرات. والشّاهد فيه: نصب «مخافةً» وما عُطف عليه على المفعول له.

وجاء في الحاشية: يقول الشاعر:

أمرتُك الخير فافعل ما أُمرتَ به فقد تركت [كَ] ذا مالٍ وذا نشَبِ

التّقدير: أي: أمرتُكَ بالخير. وقوله تعالى: ﴿واختار موسىٰ قومَهُ سبعينَ رجلاً﴾ [الأعراف: ١٥٥]. هذا البيت نسبه قوم الى عمرو بن معديكرب الزّبيدي. والنّشب: المال الثّابت كالضياع ونحوها، وكأنّه أراد بالمال الذي ذكره قبل ذلك الإبل خاصّة، لأنّها غالب أموال العرب. والشّاهد فيه: قوله: «أمرتك الخيرَ»، وقوله: «أُمرت به»، فالأولىٰ قد تعدّىٰ فيها الفعل بنفسه، والثّانية قد تعدّىٰ إلى الأوّل منهما بنفسه وهو النّائب عن الفاعل، وإلى الثّاني بحرف الجرّ.

٢ـ هكذا في المتن، و الأنسب هو «العلّة» بلا «لام».

٣ـ جاء في الحاشية للشارح: يُعلَم أنّ اختصاص النّصب بها كان على الأصل، أي: بالّذي هو جامع للشّرائط الثّلاث. وامتناعه فيما خرج عنه، أي: امتناع النّصب فيهما خرج عن ذلك الأصل المذكور، وهو أن لايكون جامعاً للشرائط علّة لازمة الوقوف عليها يبيّنها في المتن.

التَّقويم داخلاً في ضمن «ضربته» وموجوداً بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من نفس «ضربت» حتّىٰ كأنّك قلتَ: «قوّمتُه تقويماً»، أو «أحدثتُ تقويماً» كما تقول: «أحدثت ضرباً». وأمّا إذا لم يكن ممّا يدخل تحته بأن يكون غير مصدر، أو فعلاً لغير فاعل الفعل المعلّل الأوّل، أو سابقاً للفعل الأوّل في الوجود فلا معنى لنصبه، لأنّ الفعل لايقتضيه فيكون مجراه مجرى المصدر الكائن من لفظه نحو: «ضربتُ ضربةً» فلا يُتصوّر أنّك أحدثت زيداً بالخروج[١] وإكرام المخاطب الزّائرين بالمجيء إليه، ومخاصمتك زيداً أمس بخروجك اليوم. وهذا نقاوة[٢] كلام عبد القاهر.

[٥ ـ] والمفعول معه: هو ما يُنصَب بالفعل [وشبهه]بواسطة الواو، فإذا قلت: «ما صنعتَ[٣] وزيداً؟» لم يمكنك أن تُعدّي الفعل الّذي هو «صنعتَ» إلى «زيد» وتُوقِعَهُ عليه. فجئت بالواو ليصير متوسّطاً بين الفعل والاسم[٤] وتُوصله إليه. وكذا «جاء البردُ والطّيالسةَ»[٥] فتنصب الطّيالسة. وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عمل بعد تقويتك إيّاه بالواو، كما أنّك إذا قلت: «مررتُ» فلم يتعدّىٰ[٦] إلى اسم فجئت بحرف الجرّ

---

١. جاء في الحاشية: قوله: «أحدثت زيداً بالخروج» تقرير المثال الّذي أورده عبد القاهر في «المقتصد» [وهو كتاب «المقتصد في شرح الإيضاح» لعبد القاهر الجرجانيّ، شرح فيه إيضاح أبي عليّ الفارسيّ] حيث قال: أمّا إذا لم يكن ممّا يدخل تحته بأن يكون غير مصدر كزيدٍ في قولك: «خرجتُ لزيد» فهذا المصنّف أخلّ في إيجازه لمّا أتىٰ بتقرير مثالٍ كان موقوفاً على مثال آخر كما جاء مثال إكرام المخاطب الزائرين ومخاصمة زيد أمس، وغيرهما. غير أنّه أقام مقام «خرجتُ لزيدٍ» قوله: «جئتك للسمن».

٢ـ تحتها في المتن: خلاصة.

٣ـ في الحاشية: أي: أيَّ شيءٍ صنعت؟.

٤ـ في الحاشية: الواو بمعنىٰ «مع» و لم يكن علامة. فهي إذا وقعت متوسّطة بين الفعل والاسم معطية معنى المصاحبة و الملابسة، كما أنّ الهمزة و إن لم تكن علامة فهي إذا دخلت على الفعل معطية فائدة الحمل و التّمكين.

٥ـ تحتها في المتن: بمعنى ألبسة. أي: الطيالسة: الألبسة.

٦ـ وهم الشّارح إذ لم يجزمه بحذف حرف العلّة من آخره بسبب وجود «لم». فالصّحيح: لم

حتّىٰ توصله إليه فقلت: «مررت بزيدٍ»، إلّا أنّ الباء له عمل في الاسم وهو الجرّ، والواو لا عمل لها، لأنّ وضعها على العطف، وحروف العطف لا عمل لها. وإنّما يعمل الفعل بإعانتها له النّصب حتّىٰ كأنّها بمنزلة الهمزة في قولك: «أذهبتُ زيداً» في أنّها لمّا دخلت على الفعل صيّرته من غير العمل إلى العمل، وأعطته[1] أن يلابس الاسم بعد أن لم يكن له ذلك. ثمّ صار قولك: «ما صنعتَ وزيداً؟»، و«جاء البردُ والطّيالسةَ» يفيد معنى «مع زيد»، و«مع الطيالسة»، كما أنّ قولك: «أذهبتُ زيداً» يفيد معنى «حملته على الذّهاب». والعدولُ عن سَنَن العطف إلى النّصب دلالةٌ على الاقتران والتّصاحب[2]. فلابدّ من فعل أو معنى فعل يعمل في المفعول معه بتوسّط. وأمّا قولك: «ما شأنَك وزيداً؟» فهو بمعنى الفعل. ألا ترىٰ أنّ المعنى: ما تصنعُ؟ وما تلابسُ؟ ودعاهم إلى ذلك كراهةُ العطف على الضّمير المجرور[3] بالظّاهر، وخصّوا الواو، تعمل بذلك لأنّها[4] تفيد الاشتراك، وهو يقرب من المصاحبة المطلوب فيه.

قال البصير الإصفهانيّ[5] في قولهم: ما شأنك وزيداً؟ أي: مع زيدٍ على تقدير «ما شأنك ملابساً زيداً؟» فهو منصوب بمضمر. و«ما أنت وزيداً؟» و«كيف أنتَ وزيداً؟»

← يتعدّ.

١ـ في الحاشية: أي: أعطت الهمزة الفعل.

٢ـ قال الشّارح في الحاشية: فرق بين قولك: «جاءني زيد وعمرو»، وبين قولك: «جاءني زيدٌ وعمراً»، وإن كان الواو يفيد فائدة الاشتراك في كلا الموضعين. وذلك أنّك إذا قلتَ: «جاءني زيد و عمرو» فمعناه أنّهما دخلا في حكم المجيء مطلقاً. أمّا إذا قلت: «جاءني زيد و عمراً» فمعناه أنّهما دخلا في حكم المجيء متصاحبَين، بحيث يكون زمان مجيء أحدهما زمان مجيء صاحبه. فتأمّل.

٣ـ في الحاشية: عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور لا يجوز إلّا إذا أعدتَ العامل كقولك: ما شأنك وشأن زيد؟ وها هنا لم يُعَد فلا يجوز.

٤ـ تحتها في المتن: الواو.

٥ـ لم أعثر على ترجمته.

أي: ما كنتَ؟ وكيف كنتَ[١]؟

والمشبّه بالمفعول خبر «كان» واسم «إنّ»، وقد مضيا.

والحال، والتّمييز، والمستثنى[٢]

[٦ ـ] الحال: سمّي[٣] الحال حالاً لكونها بيان الفاعل والمفعول[٤]. وقيل: لأنّها للتّحوّل والتّنقّل. وإنّما شبّهت بالمفعول من حيث إنّها فَضلة مثله[٥]. جاءت بعد مضيّ الجملة. ولها بالظّرف شَبَه خاصّ من حيث إنّها مفعول فيها كما أنّ الظّرف كذلك. تقول: «جاءني زيدٌ راكباً» أي: في حال الرّكوب. ويُشبه التّمييز أيضاً من أنّها نكرة. فإنّ فيها بياناً وكشفاً للإبهام، كما أنّ التّمييز كذلك. ألا ترىٰ أنّك إذا قلت: «جاءني زيدٌ» يسبق إلى قلب المخاطب جميع مايحتمله المجيء من الأحوال؟ فإذا قلت: «راكباً» كشفتَ ذلك الإبهام، وقصرت علماً للمخاطب على نوعٍ مخصوصٍ من جميع ما كان يظنّه. كما أنّك إذا قلتَ: «امتلأ الإناءُ» احتمل كلّ ما يشتمل عليه الأواني. فإذا قلت: «ماءً» بيّنتَه[٦].

وأمّا الوجه الّذي يفارق فيه الحالُ التّمييزَ فهو أنّ أصل الحال أن تكون صفةً، وأصل التّمييز أن يكون اسماً، لأنّ الحال هو ما يحتمل التحوّل والتّنقّل. وحقيقتها أنّها الهيئة التي يكون عليها الشّيء عند ملابسة الفعل له واقعاً منه أو به. فإذا قلتَ «ضربتُ زيداً مجرّداً من ثيابه» فالتّجريد هيئة له عند وقوع الضّرب به وعليه، وهذا

١ـ يريد الشّارح أنّ العامل النّاصب للمفعول معه مقدّر، وهو الفعل: «كان» هنا. ويكون العامل مقدّراً بعد «ما»، و«كيف» الاستفهاميتين.

٢ـ العطف هنا على المفاعيل الخمسة المارّ ذكرها في المنصوبات.

٣ـ هكذا في المتن، و لو قال: سُمّيت، لناسبت سياق كلامه.

٤ـ أي: تبيّن هيئة الفاعل، والمفعول، وغيرهما كنائب الفاعل، والمبتدأ...

٥ـ مرّ معنى الفضلة في المباحث المتقدّمة. وهي ليست ركناً في الجملة بل الركن هو المسنَد والمسنَد إليه.

٦ـ في الحاشية: بيّنتَ.

المعنى بابه الصّفات.

والتّمييز يُقصدُ به تبيينُ الجنس، نحو أن تقول: «عشرين» فلا يُدرىٰ من أيّ جنس هو، فتقول: «درهماً»، فيجب أن يكون من الأسماء، ألا ترىٰ أنّك لو قلتَ: «امتلأ الإناءُ صافياً» لم يكن فيه بيان، لأنّ الصّفة تصلح لغير نوع، إذ الصّفاء يُوصَف به غير الماء ممّا يكون في الأواني فيجب أن تبيّن بالجنس، ثمّ إن أردتَ وصفَ ذلك وصفتَه.

[شروط الحال]

قال البصير: وللحال ستُّ شرائط: أن تكون بعد تمام الكلام، والثّاني: أن تكون نكرةً[١]، والثّالث: أن يكون صاحبها معرفةً[٢]، والرّابع: أن تكون مشتقّاً[٣] أو في معنى المشتقّ[٤] كقوله تعالىٰ: (هذه ناقةُ اللهِ لكم آيةً)[٥]، فآية في معنى «مبيّنةً» أو «دالّة»، والخامس: أن يكون فيه[٦] ضمير أو مايقوم مقامَ الضّمير كـ«واو» الحال، والسّادس: أن يكون منتقلاً[٧]، وذلك في أغلب الأحوال.

١ـ وقد تكون معرفةً إذا صحّ تأويلها بنكرة، نحو: «آمنتُ بالله وحده»، أي: منفرداً.

٢ـ [وقد يأتي نكرةً إذا تأخّر عنها مثل: «جاءني مسرعاً محتاجٌ»، أو سبقه نفي، أو نهي أو استفهام مثل: «ما في المدرسة من تلميذ كسولاً»، و«أجاءك أحد راكباً؟»، أو يتخصّص بوصف أو إضافة نحو: «ناداني صديق حميمٌ طالباً معونتي»، و«مرّت علينا ستّة أيام شديدةً»].

٣ـ هكذا في المتن، والصّحيح: مشتقّة.

٤ـ وذلك إذا دلّت على تشبيه، نحو: «كرّ عليّ أسداً»، أي: شجاعاً كالأسد، أو على مفاعلة، مثل: «بعتُك الفَرَس يداً بيد»، أي: متقابِضين، أو على ترتيب، نحو: «قرأتُ الكتاب باباً باباً»، أي: مرتّباً.

٥ـ الأعراف: ٧٣.

٦ـ هكذا في المتن، و الصّحيح: فيها.

٧ـ هكذا في المتن، والصّواب هو: «أن تكون منتقلة.

وقد يكون غير منتقل[١]، كقوله تعالى: ﴿وهو الحقُّ مصدّقاً﴾[٢]، لأنّ الحقّ لا يزول عن التّصديق والتّحقيق كما يزول زيدٌ عن الرّكوب إلى حالٍ أُخرىٰ.

وإذا لم تكن منتقلةً كانت مؤكّدةً كما في الصّفة، كقوله تعالىٰ: ﴿ونُفِخَ في الصّور نفخةٌ واحدةٌ﴾[٣].

قوله: وحقّ ذي الحال أن يكون معرفة، كما أنّ حقّ الحال أن تكون نكرةً. اعلم أنّ كلّ معنى اقتضىٰ أن يكون المبتدأ معرفةً يقتضي أن يكون ذو الحال معرفةً. أمّا الحال فحقّه[٤] التّنكير، لأنّه[٥] الأصل في الأسماء، والتّعريف يُؤتىٰ به لإفادة معنىً وهو مستغنٍ عنه هنا.

وقيل: إنّما وجب تنكير الحال لأنّها تقع في حيّز الخبر، والخبر لا يكون إلّا فعلًا أو راجعاً إلى معنى الفعل[٦]. ولهذا لا يصحّ من أسماء الأجناس إلّا إذا تضمّنت معنى الفعل. تقول: «إنّ زيداً حِمارٌ» إذا وُصِفَ بالبلادة، و«رأيتُ زيداً رجلاً» إذا وُصِفَ بالرجوليّة والشّجاعة.

وذو الحال يجب أن يكون معرفة، إذ لو كان نكرةً لكان وصفه اللازم المعرب عن عينه أولىٰ بالذّكر من وصفه المنتقل، لأنّ الصّفات العارضة إنّما تُطلب بعد تحقّق الذّات[٧].

١ـ كذلك.

٢ـ البقرة: ٩١؛ والآية ٣١ من سورة فاطر: ﴿هو الحقّ مصدّقاً﴾.

٣ـ هذا وَهْمٌ من الشّارح ـ رحمه الله ـ فصواب الآية الكريمة هو: ﴿فإذا نُفخ في الصور نفخة واحدة﴾ الحاقّة: ١٣.

٤ـ في الحاشية: فحقّها. [وهو الصّحيح لأنّ الحال مؤنّثة].

٥ـ هكذا في المتن، والصحيح: لأنّها.

٦ـ أي: شبه الفعل كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وأمثالها.

٧ـ قال الشّارح في حاشية المتن: يعني لو كان نكرة لكان الأولىٰ تعريفه كالصّفة تكشف عن ←

وأمّا الحديث الذي فيه «فاتني فَرَسٌ له سابقاً»[١] فإنّما وقع فيه الحال عن النّكرة لتعذّر إجرائه على الصّفة، لأنّ الغرض هو وجود السّبق منه في حال إتيانه تلك.

قال جار الله: الأصل في الحال الصّفة. فمتىٰ تأتّىٰ إجراؤها على الأوّل على جهة الوصفيّة لم يُعدَل عنها، وذلك إذا تطابقا تعريفاً وتنكيراً كقولك: «جاءني زيدٌ الرّاكب» و«رَجُلٌ راكبٌ». فإذا لم يتأتّ عُدِل إلى النّصب على الحال، كقولك: «جاءني زيدٌ راكباً». ويقدّم الثّاني على الأوّل، وهما نكرتان، كقولك: «راكباً رَجُلٌ»، لأنّ الصّفة لاتتقدّم على الموصوف. وعليه قوله:

لِعَزّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَديمُ[٢] ....

لأنّ الحال إذا كان متقدّماً لم يلتبس بالصّفة.

قال الجرميّ[٣]: الوجه فيه أنّ «موحشاً» حال من الضّمير في «لعزّة» ليكون العامل في الحال وذيها واحداً.

← حقيقته لأنّه تبيين حاله لأن الحال صفة منتقلة وما كان مجهول الذّات فاحتياجه إلى صفةٍ لازمة له مبيّنة عنه أشدّ وأوكد.

١ـ لم يُعثَر عليه بعد البحث في الجوامع الحديثيّة. و ربّما يريد الشارح من قوله: و أمّا الحديث...: معناه اللغويّ، أي: الخبر، لا المعنى الاصطلاحيّ، و هو المأثور عن النبيّ صلّى الله عليه وآله و أهل بيته عليهم السّلام.

٢ـ تحت «موحشاً» في المتن كلمة: حال [وذلك إعرابها]، وتحت «طللٌ» كلمة: مبتدأ. [وهو إعرابها أيضاً]. [وتمام البيت: «عَفاهُ كلُّ أسحم مستديمُ». ورواه بعضهم لكثير عزّة. ورواه آخرون «لميّة» فنسبه إلى ذي الرمّة غيلان، فإنّ ميّة اسم محبوبته. والموحش هو القفر. والطّلل: ما شخص من آثار الدّار. عفاه: دَرَسَهُ. الأسحم: الأسود. يريد به السّحاب. المستديم الّذي يمطر مطر الدّيمة. الشّاهد فيه: تقدّم ذي الحال على صاحبها المنكر].

وفي حاشية المتن: تقديره: طللٌ قديم كائن هو لعزّة موحشاً.

٣ـ هو أبو عمر صالح بن إسحاق (م ٢٢٥ هـ) نحويّ أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب.

قوله: وإذا كان العامل في الحال فعلاً جاز تقديم الحال عليه[١]. وإذا كان معنى فعل كالظّروف وأسماء الإشارات[٢] لم يَجُز.

قال أبو عليّ: لمّا أشبهت الحال ظروف الزّمان عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظّروف فقالوا: «في الدّار زيدٌ قائماً» فَعَمِلَ فيها المعنى الذي هو «في الدّار»، ولم تكن كالظروف في عمل المعنى فيها تقدّمت أو تأخّرت؛ لأنّها[٣] مفعول صحيح في الأصل. والمفعول الصّحيح إنّما يعمل فيه الفعل المحض، فلم يجيزوا «قائماً في الدّار زيدٌ» كما أجازوا «كلّ يوم لك ثوبٌ» فأعملوا المعنى الذي هو «لك» في الظرف الذي هو «كلّ يوم»، لأنّ معنى الفعل أضعف من الفعل المحض. وإذا كان الفعل المحض يضعف عمله فيما تقدّم عليه بدلالة قولهم: «زيدٌ ضربتُ» وامتناعهم من رفع «زيد» لو أُخّر فأوقع بعد «ضربتُ». فَبِأَنْ يضعف عمل المعنى فيما تقدّم عليه أجدر. فكذلك أجازوا «في الدّار زيد قائماً»، و«في الدّار قائماً زيدٌ»، ولم يجيزوا «قائماً في الدّار زيدٌ» لما تقدّم على المعنى، لأنّ هذا مفعول صحيح في الأصل. وإنّما شُبّه بالظّرف للمشابهة التي بينهما فلا يجب أن يُسوّىٰ بينهما. كما أنّ باب ما لاينصرف لمّا أُجري مجرى الفعل للشّبه العارض منه فيه لم يجز أن يُسوَّىٰ بينه وبين الفعل في جميع أحواله. رحم الله أبا عليّ فقد أوضح غاية الإيضاح.

فأمّا قوله تعالى: ﴿هذا بعلي شيخاً﴾[٤] فقد قال جار الله: سُئلتُ بمكّة حرسها الله

١ـ بشرط أن يكون فعلاً متصرّفاً، نحو: «راكباً سافر عليّ»، أو صفة تُشبه الفعل المتصرّف كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ـ نحو: «مسرعاً خليل منطلق».

٢ـ [والفعل الجامد، واسم التفضيل.].

٣ـ تحتها في المتن: حال.

وفي حاشية المتن قال الشّارح: جعل أبو عليّ ـ رحمه الله ـ الحال مفعولاً صحيحاً من حيث إنّ المفعول الصّحيح وقع عليه الفعل من غير واسطة الحروف، مثل: مع، وفي، وغيرها. والحال كذلك..

٤ـ هود: ٧٢. ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾.

عن ناصب الحال فيه[١] فقلتُ: ما في حرف التّنبيه أو ما في أسماء الإشارة من معنى الفعل. فقيل لي: أما استقرّ من أُصولهم أنّ العامل في الحال وذيها[٢] يجب أن يكـون واحداً، وقد اختلفت[٣] العامل، حيث جعلته في الحال المعنى الذي ذكرتَه، وفي ذيها معنى الابتداء؟ فقلتُ: تحقيق الكلام فيه أنّ التّقدير: هذا «بعلي أنبّه عليه شيخاً» أو «أُشير إليه شيخاً». فالضّمير هو ذو الحال، والعامل فيه وفي الحال واحد كما تـرىٰ. انقضىٰ كلامه.

قلتُ: شبيهٌ بهذه الحكاية ما سُئلتُ في حضرة بعض الأفاضل عن قولهم: «في الدّار زيدٌ قائماً»، وأنّ العامل في الحال هو الظّرف، وفي ذيها الابتداء. قلتُ: لك عن هذا جوابان: أحدهما: طريقه الأخفش[٤]، وهو أن يرفع «زيـد» بـالظّرف لا عـلى الابتداء، وعلى هذا فلا سؤال.

والثّاني: قول سيبويه، وهو أنّ «زيداً» مبتدأ، والظّرف خبره، وفيه ضمير يعود إلى زيد وإن كان مقدّماً، لأنّ الضمير يبقىٰ ما يبقى الإسناد، والخبر، و إن كان في اللفظ مقدّماً فهو في النيّة مؤخّر. فيكون التّقدير: «زيدٌ استقرّ في الدّار قائماً» فذو الحال هو ضمير «استقرّ»، والعامل فيه وفي الحال واحد. فاستحسن ذلك من حضر.

قوله: والجملة تقع حالاً، فإن كانت اسميّة فالواو إلّا ما شذّ[٥]؛ وإن كانت فـعليّة ويكون فعلها ماضياً فلا بدّ من «قد» ظاهرةً أو مضمرةً. وإنّما جيء بالواو في الجملة الاسميّة إذا وقعت حالاً، لأنّ الواو تفيد الجمعيّة، والجملة أجنبيّة بخلاف المفرد،

١ـ تحتها في المتن: أعني: قول الله.

٢ـ فوقها في المتن: ذو الحال.

٣ـ في الحاشية وفي نسخة أُخرىٰ: اختلف.

٤ـ مرّت ترجمته.

٥ـ يريد أنّ الجملة الاسميّة إذا وقعت حالاً اقترنت بالواو مثل: خطب عليّ و الشمس طالعةٌ. إلّا ماشذّ عن ذلك، أي: مجيئها بلا واو. و تمتنع الواو في مواضع. تُنظر: حاشية الصبّان ٢: ١٨٦ ـ ١٩٢.

فجيء بالواو ليربط أحد الكلامَين بالآخر. وخُصّت الاسميّة بذلك لأنّها أشدّ افتراقاً[١]. ألا ترىٰ أنّ بين قولك: «لقيتُ زيداً يركبُ» وقولك «لقيتُ زيداً راكباً» من التّناسبِ والتّقارب، وسدٌّ كلٍّ واحدٍ منهما مسدَّ الآخر ما ليس بينه وبين قولك: «لقيتُه وغلامه يركب»؟

وأمّا ما شذّ نحو قولهم: «كلّمتهُ فُوهُ إلى فيّ»[٢] لايُقاس عليه. لأنّ الفعل الماضي لايقع حالاً. لايجوز «هذا زيدٌ قام» كما جاز «مررتُ برجلٍ قام». لأن الحال ما حضر. والماضي منقطع منقضٍ فأُتي[٣] بـ«قد» جاز لأنّ «قد» يقرّب الماضي من الحاضر.

[التمييز]

والتّمييز المميّز منصوب. والعامل فيه فعل وغيره. فالأوّل نحو «تفقّأ[٤] زيدٌ شحماً». فإذا قلتَ «تفقّأ زيدٌ» كان الفعل قد أخذ فاعله. فلمّا احتجت إلى شيء يبيّن نصبتَه. إذ لايكون ما بعد الفاعل إلّا المفعول. فقولك: «تفقّأ زيد شحماً» بمنزلة قولك: «جاءني زيدٌ راكباً» في أنّ الكلام لمّا تمّ نُصِبَ ما بعده. والأصل فيها: «تفقّأ شحمُ زيدٍ»، و«تصبّب عَرَقُ زيدٍ». فلمّا نُقل الفعل إلى صاحب الشّحم لِضربٍ من المبالغة والتّأكيد احتيج إلى البيان. فينصب الذي كان فاعلاً[٥]. ولم يجوّز إلّا النّكرة. والغرض فيه الدّلالة إلى الجنس، والنّكرة كافية في ذلك.

١ـ جاء في الحاشية: كلّ جملة وقعت بعد النّكرة فهي صفة لها. وإن وقعت بعد المعرفة إن كان معها «الذي» فهي صفة للمعرفة، وإن كانت بغير «الذي» كانت في محلّ النّصب للحال.

٢ـ هكذا في المتن، والمعروف : «كلّمته فاهُ إلى فيَّ». [وجواب «أمّا» واجب الاقتران بالفاء، فنقول: فلا يُقاس عليه].

٣ـ في الحاشية: فإنْ أتي.

٤ـ تحتها في المتن: تشقّق.

٥ـ في الحاشية من نسخة أُخرىٰ: فاعلاً.

وأمّا قولهم: «امتلأ الإناءُ ماءً» فليس مثل «تفقّأ زيدٌ شحماً». ألا ترىٰ أنّك لا تقول: «امتلأ ماءُ الإناء» كما تقول: «تفقّأ شحمُ زيدٍ»؟ غير أنّه لمّا كان يملأ الإناء قرب من ذلك وكان فاعلاً في الحقيقة.

قال البارع البصير: التمييز تفسير المبهم، وهو نكرة تصلح معه «مِن»[١]. قال: والفرق بين الحال والتّمييز أنّ الحال اسم الثّاني فيه الأوّل، والتّمييز قد يكون الأوّل وغير الأوّل نحو قولك: «هو أحسنُ منك ثوباً»، فالثّوب غير الأوّل. وفي «طاب زيدٌ نفساً» النّفس هو الأوّل، فلهذا هو أضعف من الحال، فلا يجوز أن تقول: «نفساً طاب زيدٌ»، ولا «ماءً امتلأ الحوضُ» عندنا. ويجيزه الكسائيّ[٢]، والمبرّد[٣].

قال سيبويه: قولهم: «امتلأ الحوضُ ماءً»، و«تصبّب زيدٌ عرقاً»، و«تفقّأ زيدٌ شحماً» الفعل في هذه الأشياء لازم غير متعدٍّ، فالمفعول بعده ليس بمفعول حقيقةً، وإنّما هو مشبّه بالمفعول، فلا يجوز فيه ماجاز في المفعول من التّقديم، لأنّ المشبّه بالشيء لايجري مجرىٰ المشبّه به، نظيره «ما» مع «ليس». ألا ترىٰ جواز «ليس قائماً زيدٌ»، وامتناع «ما قائماً زيدٌ»؟

وقيل: التّمييز رفع الإبهام، وما لم يقع الإبهام بذكر الفعل والفاعل كيف يرفع؟ فلذلك لم يجوّز تقديم المميَّز. وقيل: إنّ مرتبة المميَّز مرتبة الفاعل إذ كان هو في الأصل الفاعل. فكما امتنع تقديم الفاعل فكذلك فيه، بخلاف الحال، إذ الحال يُشبه المفعول، وما كان العامل فيه غير فعل فسيأتي بعده.

١ـ أي: التّمييز يكون على معنى «مِن». فإذا قلتَ: «اشتريتُ عشرين كتاباً»، فالمعنىٰ أنّك اشتريت عشرين من الكتب و لعلّ البارع البصير هذا هو نفسه البصير الإصفهانيّ الذي لم أعثر على ترجمته.

٢ـ أبو الحسن عليّ بن حمزة (م ١٨٩ هـ) أحد القرّاء السّبعة. إمام الكوفيّين في النّحو واللغة. له مناظرة مشهورة مع سيبويه. ذكرها ابن هشام في الجزء الأوّل من «مغني اللبيب» عند حديثه عن «إذا» ص ١٢١ ـ ١٢٢.

٣ـ تقدّمت ترجمته.

المستثنىٰ

معنى الاستثناء ما يخرج شيئاً ممّا أدخلتَ فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجتَ منه غيره[١]. وهو مشتقّ من «ثنيتُ فلاناً عن الأمر»، و«ثانيته» إذا صرفتُه عنه، فسُمّي استثناءً لأنّ الاسم المستثنىٰ مصروف عن حيّز المستثنىٰ منه. ووجه ثانٍ، وهو أنّه مشتقّ من «ثنيتُ الشيء» إذا ضاعفته، فسُمّي استثناءً لأنّه ضوعف به الخبر. إن كان الأوّل مثبتاً ضوعف بالنّفي، وإن كان نفياً ضوعف بالإثبات. فالمثبت قولك: «قام القوم إلّا زيداً»، نصبه الفعل بواسطة «إلّا»، وتقويتها إيّاه كالواو في المفعول معه. و«الباء» في «مررتُ بزيدٍ». وقيل: إنّ «إلّا» نائبة عن فعل هو «استثني». كما أنّ «ياء» نائبة عن فعل هو «أُنادي»، ولم يجز البدل هنا لاستحالة ذلك في المعنى. ألا ترىٰ أنّك لو جعلتَ زيداً بدلاً من القوم لم يصحّ المعنى لأنّ المبدَل منه في حكم السّاقط[٢]؟ فإذا قُدّر على هذا صار قولك: «جاءني القوم إلّا زيداً». «جاءني إلّا زيدٌ». وهذا محال لأنّه وجب مجيء العالم إليه سوى زيدٍ، وليس كذلك في المنفّي. لأنّه يجوز أن ينفي مجيء العالم إلّا مجيء زيد. فلذلك جاز البدل في النّفي، ولم يجز في الايجاب.

وأمّا المنفيّ فعلىٰ ضربين: أحدهما: ما كان الفعل قبل «إلّا» غير مفرّغ لما بعده، وتكون «إلّا» عاملةً فيه لفظاً ومعنىً كقولك: «ما جاءني أحدٌ». فإذا أردتَ الاستثناء في هذا جاز النّصب لتمام الكلام. وجاز أيضاً أن تُبدل «زيداً» من «أحدٍ»، وهو

١ـ في الحاشية: جاءني القوم إلّا زيداً. معنى «إلّا» الاستثناء أن تخرج «زيداً» من مجيء القوم الّذي أدخلت في مجيئه غير زيدٍ. «ما جاءني القوم إلّا زيداً»، معناه: أن تدخل «زيداً» في مجيء القوم الّذي أخرجت من مجيئه غير زيدٍ.

٢ـ لأنّ البدل هو التّابع المقصود بالحكم. والمبدّل منهُ يُذكَر تمهيداً له. فلو قلنا : «واضع النّحو الإمامُ عليٌّ» كان «الإمام» مبدلاً منه، و«عليّ» هو البدل، وهو المقصود بالحكم لأنّنا لو حذفنا كلمة «الإمام» وقلنا: «واضع النحو عليّ» كان كلاماً مستقلّاً.

المختار. قال الله تعالى: ﴿ما فعلوه إلّا قليلٌ منهم﴾[١]. فتجعل الفعل الواقع قبل «إلّا» بمنزلة المفرّغ لما بعدها فتقول: «ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ». وإنّما قلنا: إنّه بمنزلة المفرّغ لما بعده لأجل أنّ المبدل منه في حكم الساقط، فقولك: «جعلتُ متاعَكَ بعضَه فوق بعضٍ» بمنزلة قولك: «جعلتُ بعضَ متاعك فوق بعضٍ». وإذا كان كذلك كان «أحد» بمنزلة «غير» الملفوظ به، حتّىٰ كأنّك قلتَ: «ماجاءني إلّا زيدٌ». ولا يجوز هذا في الموجب لما ذكرنا.

والثّاني: أن يكون ما قبل «إلّا» مفرّغاً لما بعده، ولايكون لـ«إلّا» عمل لفظاً كقولك: «ما جاءني إلّا زيدٌ»، وهذا بمنزلة أن تقول: «جاءني زيدٌ» في أنّ «إلّا» لم يغيّر شيئاً من اللفظ، وإنّما غيّر المعنى، وذلك أنّ قولك: «جاءني زيدٌ» لايدلّ على أنّ غيره لم يأتك. وإذا قلتَ: «ما جاءني إلّا زيدٌ» كان «إلّا» دالّةً على تخصّص المجيء بزيدٍ. فـ«إلّا» في هذا الموضع بمنزلة سائر الحروف التي تغيّر المعاني دون الألفاظ نحو: «هل»، ذكره عبد القاهر.

قوله: المستثنىٰ المقدّم ليس فيه إلّا النّصب[٢] كقول الشّاعر:

ومـا ليَ إلّا آلَ أحـمدَ شـيعةٌ   وما ليَ إلّا مشعبَ الحقّ مشعبُ[٣]

وذلك لأنّ البدل قد بطل بتقدّم الذي يكون[٤] بدلاً على المبدل منه، فبقي النّصب على أصل الاستثناء.

١ـ النساء: ٦٦.

٢ـ أي: إذا تقدّم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه في كلام تامّ منفيّ كما في البيت المذكور فإنّ المستثنىٰ يجب نصبه. والمراد من الكلام التّامّ أن يكون المستثنىٰ منه مذكوراً في الكلام.

٣ـ هذا البيت للكميت بن زيد الأسديّ ـ وهو شاعر إسلاميّ عاصر الإمام الباقر عليه السلام ـ من قصيدة يمدح فيها أهل البيت النبويّ الكريم عليهم السلام. ورُوي «مذهب» مكان «مشعب»، وقد استشهد به جمهور النّحاة في كتبهم. والشّاهد فيه: نصب المستثنىٰ بـ«إلّا» في الموضعين لأنّه متقدّم على المستثنىٰ منه، والكلام منفيّ. ومراد الشّاعر أنّه لا قصد لَهُ إلّا طريق الحقّ.

٤ـ فوقها في المتن: كان.

قوله: والمستثنى المنقطع بالنّصب أيضاً. والمستثنى المنقطع منصوب في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يجوّزون فيه البدل[١]. قال أبوعليّ: الاختيار فيه النّصب، وذلك لأنّك لو رفعتَ كنت قد أبدلتَ الثّاني ممّا لايُجانسه، والبدل ينبغي أن يكون من جنس المبدل منه. وإذا نصبتَ كان استثناء مُخرَجاً من غير جنس ما قبله. وقد يخرج الشّيء ممّا لايجانسه إذا شاركه في الفعل.

ومنهم من يرفع «حماراً»[٢] فكأنّه يغلّب اسم الآدميّين على غيرهم فيصير الحمار تحت «أحد» فيُبدله منه. والبيّن في هذا بيت الكتاب:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ   إلّا اليعافيرُ وإلّا العِيسُ[٣]

جعل اليعافير، وهي الظّباء أنيس ذلك المكان فدخلت تحت قوله: «أنيس»، فأبدلها منه. وسيبويه يقدّر الاستثناء المنقطع بـ«لكن»، والفرّاء[٤] يقدّره بـ«سوىٰ».

قوله: وحكم «غير» حكم الاسم الواقع بعد «إلّا».

اعلم أنّ «غير» اسم يتضمّن معنى الاستثناء، فإذا استُثني به أُعطيَ الإعرابَ الذي يكون الاسم[٥] الواقع بعد «إلّا». والنّكتة في هذا أنّك قلتَ: «جاءني القوم غيرَ زيدٍ» فينصب «غيراً» من غير واسطة. ولم يجز أن ينصب «زيداً» في قولك: «جاءني القوم إلّا زيداً» من غير واسطة «إلّا»، وذلك لأنّ «غيراً» موضوع على الإبهام. ألا

١ـ المراد من المنقطع ما ليس من جنس المستثنىٰ منه، مثل: احترقت الدارُ إلّا الكتبُ.

٢ـ [سياق الكلام غير مستوسق إلّا إذا سُبقت الجملة المذكورة بالقول: (وما كان استثناؤه منقطعاً كقولك: «ماجاءني إلّا حماراً» وهي اللغة الحجازيّة) ومنهم من يرفع «حماراً»...].

٣ـ هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود. وهكذا يرويه النّحاة من سيبويه إلى اليوم. والشّاهد فيه: رفع «اليعافير» و«العيس» على أنّهما بدلان من قوله: «أنيس» مع أنّهما ليسا من جنس الأنيس أي: الذي يؤنس به.

٤ـ أبو زكريّا، يحيىٰ بن زياد (م ٢٠٧ هـ) إمام الكوفيّين في النّحو و اللغة و الأدب. له «معاني القرآن».

٥ـ هكذا في المتن، و الصّحيح: «للاسم» .

ترىٰ أنّك إذا قلتَ: «مررتُ برجلٍ غيرِك» فكلّ من جاوز المخاطَبَ قد دخل تحت «غير»؟ فلمّا كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظّروف المبهمة نحو «خلفك»، و«أمامك». فكما يتعدّى الفعل الّذي لا يتعدّىٰ إلى الظّروف بغير واسطة كقولك: «جلستُ عندك» كذلك جاز أن يتعدّى الفعل إلى «غير» بغير واسطة في قولك: «جاءني القومُ غيرَ زيدٍ» وإن لم يكن هناك واسطة توصل إليه. ولم يجز أن تقول: «جاءني القومُ زيداً» واحتاج إلى «إلّا» للواسطة[١] كما تقول «جلستُ إلى زيدٍ»، فأتيتَ بالجارّ الذي يوصل الفعل إلى الاسم، وهذه نكتة لطيفة[٢].

قوله: والمشبّه بالمشبّه اسم «لا» وخبرها، وقدتقدّم ذكرهما. وإذا كان اسم «لا» مضافاً لنفي الجنس انتصب بـ«لا» كما انتصب بـ«أنّ»، تقول: «لا غلامَ رجلٍ عندك»، وكذا إذا كان مضارعاً للمضاف، إلى آخره.

اعلم أنّ الحركة في قولك: «لا غلامَ رجلٍ» للإعراب بدلالة قولهم: «لاخيراً من زيدٍ» بالتّنوين. وإنّما امتنعوا من بناء المضاف مع «لا» لأنّ ذلك [يؤدّي] إلى جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، إذ المضاف والمضاف إليه شيئان ولا ثالث. فإن قلتَ: كيف زعمت في قولك[٣]: «لا رجلَ ظريف عندك» أنّ الصّفة والموصوف يُبنيان مع «لا»؟ فالجواب: أنّا قلنا: إنّ الصّفة والموصوف يُجعلان اسماً واحداً كـ«خمسة عشر»، ثمّ يدخل «لا» عليه. وبين الصّفة والموصوف من الامتزاج والاتّصال ما ليس بين المضاف والمضاف إليه. ألا ترىٰ أنّ الصّفة هي الموصوف في المعنى، وليس المضافُ إليه المضافَ في المعنى؟ فإذاً ليس هناك جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، فافهم.

١ـ في الحاشية: للوساطة.

٢ـ جاء في الحاشية: النّكتة كلام وخبر تحته معنى كثير موجز.

٣ـ في الحاشية: في قولهم.

وأمّا المضارع للمضاف[١] فقولك: «لا خبراً من زيدٍ عندنا»، و«لا ضارباً عمراً في دارنا»، و«لا حافظاً كتابَ اللهِ غيرُك». ومضارعته للمضاف من ثلاثة أوجه: أحدها: إنّ الأوّل عامل في الثّاني، فقولك: «خبراً» قد عمل في موضع الجارّ والمجرور كما أنّ المضاف عامل في المضاف إليه. والثّاني: إنّ الثّاني من تمام الأوّل ومتّصل به كما أنّ المضاف إليه كذلك. والثّالث: قريبٌ من الثّاني، وهو أنّ الأوّل تخصّصَ بالثّاني كما أنّ المضاف متخصّص بالمضاف إليه. فلمّا حصل له هذه المشابهة أُعرب إعرابَ المضاف. ولمّا كانوا ينصبون المضاف بـ«لا» نصباً صحيحاً نوّنوا هذا لأن حركة الإعراب يصاحبها التّنوين في الاسم الأمكن.

والقسم الثّاني من المنصوبات وهو ما ينصب عن تمام الاسم في التّمييز.

والقسم الآخر من التمييز، وهو الّذي يعمل فيه غير الفعل فلا يخلو من أن يكون مقادير أو أعداداً. فالمقادير ثلاثة:ممسوح، نحو: «ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً». فإنّك إذا قلت: «ما في السماء قدرُ راحةٍ» كان مبهماً، ويحتمل أن يريد الضّياء والظّلام وغير ذلك فيحتاج إلىٰ ما يبيّنه فيقول: «سحاباً»، فيُنصب عن تمام الاسم. ومعنى تمام الاسم أنّه لمّا نوّن تمّ، فلم يمكن إضافته إلى ما بعده، لأنّ التّنوين والإضافة لا يجتمعان، فيُنصب تشبيهاً باسم الفاعل في قولك: «أنا ضاربٌ زيداً» إذا نوّنتَ لم يكن إلّا النّصب. كما أنّ معنى تمام الكلام أنّك إذا قلتَ: «امتلأ الإناءُ» تمّ الكلام لأخذ الفعل فاعله، فلمّا أُتي بالشّيء [الذي] يبيّن المقصود نُصب تشبيهاً بالمفعول به. وفي المفعول بيانٌ أيضاً، لأنّك إذا قلتَ: «ضرب زيدٌ»، أو قلتَ: «أنا ضاربٌ غداً» كان مبهماً شائعاً في أُمّة الضّرب، فإذا قلت «عمراً» بيّنتَ وانتزعت الإبهام، كما أنّك إذا قلت «تصبّبتُ عرقاً»، و«ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً» كان

١ـ يريد الشّارح الشّبيه بالمضاف وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه. وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده بأن يكون ما بعده فاعلاً له نحو: «لاقبيحاً خُلُقُهُ حاضرٌ»، أو نائب فاعل، نحو: «لامذموماً فعلُهُ عندنا»، أو مفعولاً به، نحو: «لا فاعلاً شرّاً ممدوح» وهكذا.

كذلك.

قوله: ومكيل، نحو: «عندي[1] قفيزان[2] بُرّاً». وموزون، نحو: «عندي مَنوانِ سمناً»، ففي القفيزين والمنوين نون تمنع من الإضافة. فإذا قلتَ: «عندي قفيزان ومنوان» لم يُعرَف مقصودك من الأجناس فتقول: «بُرّاً» و«سمناً»، وتنصبه عن تمام الاسم تشبيهاً بقولك: «هذان ضاربانِ زيداً». وكذا قولك: «لله دَرّهُ رجلاً»، و«زيدٌ أحسنُ النّاس وجهاً»، لأنّ إضافتهما متعذّرة، أعني الضّمير في «درّه» من حيث إنّه ضمير، و«النّاس» من حيث إنّه معرّف باللام. وفي كلّ واحدٍ من «أحسن» و«الضّمير» إبهام يحتاج إلى تبيين. وجميع ما يفسّر من المقادير والأعداد حذف منه «من»، وهي[3] تدخل على الجمع في الغالب نحو: «عشرون من الدّراهم»، وعلى النّكرة المفردة نحو: «لله درّه من رجُلٍ». والغرض الدّلالة على الجنس. ومميّز الأعداد على ضربين: مجرور، ومنصوب. فالمجرور على ضربين: مفرد، ومجموع. فالمجموع مميّز الثلاثة إلى العشرة، تقول: «ثلاثةُ رجالٍ»، و«عَشْرُ نسوةٍ» في المذكّر بالتّاء، وفي المؤنّث بغير التّاء؛ وذلك لأنّ الثّلاثة جمع فلمّا قلتَ: «ثلاثةُ رجالٍ» احتجتَ إلى علامة التّأنيث فأدخلتَ التّاء أوّلاً في المذكّر وابتدأتَ به لأنّه هو الأصل. فلمّا جئتَ إلى المؤنّث لم تبق علامة التّأنيث، وجعلوا ترك العلامة علامةً للتّأنيث. وقيل: إنّما فُعِل ذلك كراهةَ اجتماع علامتَي التّأنيث. وقال المبرّد: هذه الهاء ليست للتّأنيث وإنّما هي للمبالغة كقولهم: «علّامة»، و«نسّابة». قال جار الله: إنّما كان كذلك[4] لأنّ التّاء إنّما تكون فارقةً بين الصّفات لا بين أسماء الموضوعات[5]. وأمّا

١ـ تحتها في المتن: خبر.

٢ـ تحتها في المتن: مبتدأ.

٣ـ تحتها في المتن: أعني: مِن.

٤ـ تحتها في المتن: ذلك.

٥ـ في الحاشية: الموضوعة. وفيها أيضاً في الحاشية: قول جار الله جواب سائل سأل: أما

قولهم: «اثنان» و«اثنانة»، و«فرس» و«فرسة» فلغة قومٍ قد انقرضوا.

وأمّا المفرد فمميّز «المائة» و«الألف» ومايتضاعف منهما. تقول: «مائة درهمٍ» و«مائتا درهمٍ»، و«ألف دينارٍ» و«ألفا دينارٍ». وإنّما كان المميّز هنا مفرداً لأنّ مائة يتجاذبها شبهان: أحدهما إلى عشرة، وهو أنّ «مائة»: عشر عشرات كما أنّ «عشرة»: عشر مرّات واحداً ؛ والثّاني إلى تسعين من حيث إنّها جمع كثرةٍ، ولأنّها تليه أيضاً. فلمّا كان كذلك أُعطيت المائة من حكم كلّ واحدٍ من القبيلَين شطراً. فجُعل مميّزها مجروراً ليكون كعشرة، ولم يجمع ليكون كتسعين في التّبيين بالمفرد.

وأمّا المنصوب فمميّز أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين، ولا يكون إلّا مفرداً[١]. وإنّما نُصب المميّز هنا لأنّ التّنوين مقدَّر، وكلّ تنوين حُذف لغير الإضافة فحكمه مُراعىً. فأحد عشر، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر جعلتَ الاسمين فيهما اسماً واحداً، وبنيت الصّدر من الاسمين على الفتح من حيث إنّ الثّاني زيادة ضُمّت إلى الأوّل فهو كتاء التّأنيث في قولك: «ضاربةٌ»، وبنيت الاسم الثّاني على الفتح أيضاً لتضمّنه معنى حرف العطف الّذي هو «الواو»، وحركة الواو الفتح. وإن شئتَ قلتَ: خصّ الفتح ليوازي خفّته ثقل التّركيب إذ هو أخفّ الحركات.

قالوا: ولاتقول: «أحد عشرة» بالتّاء لأنّ التّاء في عشرة تدلّ على التّذكير، و«أحد» إذا لم تكن فيه علامة التّأنيث عُلِمَ منه التّذكير، ولا يُطلب من اسم واحد أكثر من علامة واحدة. وإنّما اختاروا مزج أحد الاسمين بالآخر ليكون دالاً على أنّ الأخذ وقعَ دفعةً واحدةً. فإذا قال: «أخذتُ خمسةً و عشرةً» لم يكن الظّاهر مقتضياً لذلك بل الغالب على الإفادة أن تكون مأخوذة في الدفعتين[٢]. فاعرفها

← وجدنا التّاء فارقة بين المؤنّث والمذكّر كقولك: ضارب، وضاربة. وهنا بعكس ذلك لغير المذكّر بالتّاء، وفي المؤنّث بغير التّاء؟.

١ـ تحتها في المتن: المميّز.

٢ـ في الحاشية من نسخة أخرى: في التّعيين.

وأمّا «اثنا عشر» فإنّما لم يبنوه لأنّ الألف في نفسها إعراب، فلم يمكن بناؤها مع قيام الإعراب. ذكره جار الله. وقد شبّه ابن القرّخان[١] اختلاف أجزاء «اثني عشر» و«اثنا عشر» باختلاف «هذين» و«هذان» في أنّ ذلك ليس للإعراب، فقال: «كان معهم اثنان واثنين وعشرة» وحكم النّون حكم التّنوين في «ثلاثة»، فكما لا مساغ للتّنوين في «ثلاثة عشر» بين الاسمين فكذلك هاهنا لابدّ أن تُختزل النّون[٢] قبل «عشرة». فأمّا الألف والياء فيبقيان حالة البناء على ما كانتا عليه حالة الإعراب.

قال[٣]: وليس كلّ اختلاف يحدث مع اختلاف العوامل للإعراب ما لم يكن في آخر المعرب[٤] بخلاف «اثني عشر» و«اثنا عشر»، وعلى الصيغة الواحدة بخلاف «هذين» و«هذان»، ونحوهما لأنّها صيغ مرتجلة.

وقيل: إنّهم وضعوا كلامهم على أن يُعربوا التثنية فيما بنوا فيه الواحدة والجمع نحو: هذا، و هذان، وهذين، وهؤلاء؛ والذي، واللذان، واللذين، و«اثناعشر»و«اثنتاعشرة» كذلك، فهما يجريان مجرى اسم واحد من حيث [أنّهما] يقعان على عدد مخصوص متميّز عن غيره كأحد عشرة[٥]، وهما اسمان من حيث

١ـ مرّت ترجمته.

٢ـ في الحاشية: التّنوين.

٣ـ تحتها في المتن: أبو عليّ.

٤ـ في الحاشية: يعني إنّما يكون الاختلاف بالعامل إعراباً إذا كان ذلك الاختلاف في آخر المعرب. فأمّا إذا لم يكن في آخر المعرّب فليس ذلك إعراباً بخلاف «اثني عشر» و«اثنا عشر» فإنّ اختلافهما بالعامل، ومع ذلك ليس ذلك الاختلاف بالعامل في آخرها بل في وسطها يثبت في «اثني عشر» مركّباً مع «عشر» وكذلك ليس كلّ اختلاف بالعامل للإعراب على الصّيغة الواحدة إلّا في «هذان» و«هذين» فإنّ ذلك معرب وليس اختلاف للإعراب بل ذلك صيغ مرتّجلة.

٥ـ هكذا في المتن، والصّحيح: أحد عشر.

إعراب[١] «اثنان». ولو كان اسماً واحداً لم يعرب لأنّ الإعراب لا يكون في حشو الكلام. ولكونهما في حكم اسمين دخل التّاء على كلّ واحدٍ منهما. ولا كذلك علامتا «إحدىٰ عشرة» لأنّهما مختلفان فلا ينكر اجتماعهما، كما في «حُبليات».

وقيل: إنّما أُعرب من بين هذه العقود للدّلالة على أنّ أصل الباب الإعراب، وليس يجب أن يُعَلّل لاختصاصهم هذا بالإعراب من بين الجمع، كما لا يجب أن يُعَلّل لتصحيحهم «القَوَد» و«القُصوىٰ» دون «الباب» و«العليا». وذلك أنّ الغرض الدّلالة على الأصل، فوجب أن يعرب واحدٌ من الباب. وإذا أردت في إعرابه تعليلاً فهو أنّ «عشر» إذا كان معاقباً للنون وقائماً مقامها، وكان بناؤه ـ أعني بناء «عشر» ـ لتنزّله منزلة النّون كان قولك: «اثنا عشر» بمنزلة قولك: «اثنان» في أنّك لم تركّب اسماً مع اسم. والبناء في الأوّل من العقدين في «ثلاثة عشر» لأجل أنك ركّبت أحد الاسمين مع الآخر. فإذا لم يكن في «اثنا عشر» تركيب لم يكن للبناء فيه نصيب. وإنّما بُني «عشر» من «اثني عشر» لأنّه عاقب النّون في «اثنين» وقام مقامها ولم يُبن على الكسرة، وإن كان حركة النّون إيّاه ليكون كأخواته. ذكره عبد القاهر[٢].

وقال البصير: إن قيل: من الواجب أن يجرّ العشرة لأنّه وقع موقع النّون كما أن المضاف إليه لمّا وقع موقع التّنوين جُرّ، قلنا: هذه ليست بإضافة حقيقيّة[٣] إذ لو كانت كذلك لبطل المعنى إذ المعنى: «اثنان وعشرة»، لا «اثنان لعشرة»، وأدخل التّاء في كلا الاسمين من اثنتي عشرة» لأنّ كلاًّ منهما اسم مبهم على الكمال ومعرب.

واعلم أنّ نحو «عشرون» و«ثلاثون» ليس يجمع على حدّ «مسلمون» إذ لو

١ـ هذا وهمٌ لأنّ «حيث» تضاف إلى الجملة لا إلى المفرد، إلّا أن يكون في المتن إسقاط. أو أنّ الشارح سها أو أنّه قدّر كلمةً في ذهنه ولم يذكرها.

٢ـ مضت ترجمته.

٣ـ الإضافة الحقيقيّة هي الإضافة المعنويّة الّتي تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه. والغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه.

كان كذلك لوجب أن تقع «ثلاثون» على ثلاثة[١] مرّات، و كذا غيره. فلمّا اختصّ «ثلاثون» بثلاث مرّاتٍ عشرةً علمتَ أنّه اسم وُضع موضع الواو و النّون لهذا العقد المخصوص، وجُعل إعرابه بالحروف لما فيه من معنى الجمع.

وقال بعضهم: كان القياس في «عشرين» وما بعده إلى «تسعين» أن يقولوا: «عشرتان رجلاً»[٢]، و«ثلاث عشرات جمالاً» مثلاً. وذلك مستثقل فحذفوا ذلك وجاءوا بالواو والنّون عوضاً من المحذوف فضارع بلفظه جمع الصّحة وليس إيّاه. وكسروا عين «عشرينَ» احترازاً من أن يُعتقد أنّه جمع صحّة. وجيء بالواو والنّون وإن كان يستعمل فيما يُعلمَ، وما لا يعلم «تغليباً» كما يغلب المذكّر على المؤنّث.

[المنادئ]

قوله: وممّا يَنصبُ نصب الأفعال حروفُ النّداء، وهي يا، وأيا، وهَيا، وأيْ، والألف[٣]. والمنادئ على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف. فالمفرد المعرفة مبنيٌّ على الضمّ نحو: «يا زيدُ» و«يا رجلُ» إذا قصدته بالنّداء.[٤]

أصل المنادئ المفعوليّة على تقدير «أدعو»، أو «أُنادي»، أو «أُريد»، ثمّ جعلوا الحرف كالخلف عن الفعل، إذ هو يدلّ عليه لكثرة الاستعمال، وطلب الاختصار ولئلّا يلتبس بالإخبار. والتُزم حذفه[٥] لنيابة الحرف منابه.

أمّا «يا»، و«أيا»، و«هيا» [فهي] لنداء البعيد، أو من هو بمنزلته من نائمٍ أو

١ـ هكذا في المتن، والصّحيح: ثلاث.

٢ـ في الحاشية: رجالاً.

٣ـ وبقي منها: آ، و وا، و آي.

٤ـ أي: إذا كان نكرة مقصودة، وهي المعيّنة. وأما إذا كان نكرة غير مقصودة فإنّه يُنصَب.ويريد الشّارح من المضارع للمضاف الشبيه بالمضاف، نحو:«يا راكباً درّاجةً أسرع».

٥ـ تحتها في المتن: أدعو.

سهي[1]. وإذا نودي بها مَن عداهم فلحرصٍ من المنادي على إقبال المدعوّ عليه ومفاطنته[2] لما يدعوه إليه. و«أي» للقريب المعرض عنك؛ و«الألف» للقريب المقبل عليك.

والمنادىٰ على ثلاثة أضربٍ: مفرد؛ ومضاف ؛ ومضارع للمضاف. فالمفرد على ضربين: معرفة ؛ ونكرة. والمعرفة على ضربين: أحدهما ما كان معرفة قبل النّداء[3] نحو «يا زيدُ» ؛ والآخر ما كان متعرّفاً في النّداء لتوجيه الخطاب إليه وتخصيصه به من بين جنسه نحو: «يا رَجُلُ». أمّا نحو: زيد، وعمرو فإنّك تخلع التّعريف العَلَميّ منه، وتكسوه ما تكسو رجلاً من التّعريف الحاصل بإقبالك عليه، واختصاصك إيّاه، و الحذو به حذوَ كاف الخطاب، لاستحالة تعريف الاسم من جهتين. وليس كذلك المضاف لأنّ خلع التّعريف الإضافيّ عنه مع قيام الإضافة غير متصوَّر.

قيل: وإنّما خُلِع التّعريف العلميّ كراهةَ اجتماع التعريفَين، لأنّ «ياء» حرف تعريف بدلالة امتناعهم من الجمع بينها وبين اللام في «يا الرَّجل».

قال أبو عليّ: فهذانِ ضربان بُنيا على الضّمّ لوقوعهما موضع أسماء الخطاب. وأسماء الخطاب تغلب عليها معاني الحروف بدلالة أنّ كلّ موضع تقع فيها أسماء يكون فيها دلالة على الخطاب. وقد يكون الخطاب مجرّداً من معاني الأسماء،

١ـ فوقها في المتن: أي: غافل. وهكذا وردت في المتن. و الظاهر أنّها غير صحيحة لقول ابن سيدة: «ولا نحمله [سَهْوَ] على الياء لعدم س ه ي» لسان العرب ١٤: ٤٠٨، مادّة سهو. وفيه أنّ الرجل ساهٍ و سهوان، بمعنىٰ غافل. و لم ترد كلمة (سهي) كما جاء في المتن.

٢ـ تحتها في المتن: كياسته.

٣ـ في الحاشية: وعند ابن البرّاج، وابن الجنّيّ هو باقٍ علىٰ تعريفه قبل النّداء وذلك أنّ المعرفة لاتصير معرفة. و لو قلنا: إنّه صار معرفة بالنّداء يلزمنا أن نجعله نكرةً أوّلاً حتّىٰ يصير معرفةً بالنّداء. وهذا أشيع لأنّ من الأسماء ما لايجوز تنكيره بحال، وهو اسم التّعريف. فوجب القول بأنّ تعريفه باقٍ بحاله.

وابن الجنّيّ هذا هو نفسه ابن جنّيّ الّذي ستأتي ترجمته.

وذلك مثل: الكاف في ذلك، و«أولئك» ، و«هنالك»، و «النّجاكَ»[١] ؛ و«التّاء» في «أنتَ»[٢]. فلمّا وقعت هذه الأسماء في النّداء موقع الحروف، وما يقع عليه شبه الحروف بُنيت. وإنّما بُني على الحركة للفرق بين الاسم الّذي قد جرىٰ له التّمكّن، ثمّ عَرَض فيه البناء. والاسم الذي صادفه البناء في أوّل أحواله نحو: «كم»، و«مَنْ»، وأُختيرَ الضّمّةُ ليكون أبلغ في التّمكّن. وقيل: إنّما لم يُفتَح ليكون بعيداً عن حركة الإعراب في نحو: «يا رجلاً». ولم يكسر لِئلّا يلتبس بالمضاف نحو: «يا غلام». فلم يبق إلّا الضّمّ.

قوله: ومحلّه نصب لأن المنادىٰ مدعوّ، والمدعوّ مفعول، ولذلك جاء في صفته وجهان: الرّفع على اللفظ، والنّصب على المحلّ نحو: «يا عُمرُ الجوادا». وإن وصفت بالمضاف فالنّصب لا غير، نحو: «يا زيدُ صاحبَ الفَرَسِ».

قال عبد القاهر: أمّا الحمل على الموضع فلا شبهة فيه لأنّ سائر المبنيّات يصاحبها التّوابع على الموضع دون اللفظ. وعلى هذا قول الشّاعر:

فما كعبُ ابنُ مامةَ وابنُ سُعدى بأفضلَ منكَ يا عُمَرُ الجوادا[٣]

وأمّا الحمل على اللفظ فلأنّ[٤] المنادىٰ محالف للمبنيّات. وذلك أنّ الضّمّ لمّا اطّرد في كلّ معرفةٍ مفرد أشبه في الظّاهر ما يرتفع بالفعل، نحو: «جاءني أحمدُ»،

١ـ [النّجاك النّجاك، أي: أسرع أسرع. وهو من باب الإغراء منصوب بفعل محذوف تقديره: الزم النجاة. والكاف حرف خطاب].

٢ـ هذا بناءً علىٰ من يجعل الضمير الهمزة و النّون و التاء حرف خطاب. أمّا بناءً على من يجعل الضمير التاء و قبله عماد فلا.

٣ـ فوق «كعب» في المتن: اسم رجل من أسخياء العرب، وتحت «ابن سُعدىٰ»: اسم رجل. [بل كلاهما من أجواد العرب]

وهذا البيت من قصيدةٍ للشّاعر جرير بن عطيّة الخطفيّ في مدح عمر بن عبد العزيز.

والشّاهد فيه جواز رفع «الجواد» على اللفظ، ونصبه على المحلّ.

٤ـ في الحاشية: كأنّ.

فحمل صفته على اللفظ كما يفعل ذلك في المعرَب. فلم يَجُز ذلك في نحو: «أمسِ». فلا يُقال: «لقيته أمسِ الأحدثِ» بجرّ الصّفة. لأنّه ليس كلّما كان ظرفاً كـ«أمس» مطّرد فيه البناء على الكسر. فإن وصفته بمضاف لم يكن في الصّفة إلّا النّصب. لأن الصّفة كالجزء من الموصوف. فجاز أن يُعتبّر فيها ما يُعتبر في الموصوف من الحكم. فلمّا لم يكن في المنادى إذا كان مضافاً إلّا النصب كذلك لايكون في صفة المنادىٰ إذا كانت مضافة غير النّصب.

ولهذا قال الخليل[1]: إنّهم جعلوا وصف المنادىٰ[2] إذا كان مضافاً بمنزلته[3] إذا كان منادىٰ. وأنشد:

أزيدُ أخا ورقـاءَ إن كـنتَ ثـائراً   فقد عَرَضَتْ أفناءُ سعدٍ فخاصمِ[4]

قوله: وما عدا المفرد المعرفة فمنصوب أبداً على أصله، تقول: «يا رجلاً» تريد رجلاً ما، و«يا عبد الله» و«يا خيراً من زيدٍ». فقد ذكرنا أنّ المنادى المفرد على ضربين: معرفة، ونكرة. وقد مضىٰ حكم المعرفة. وأمّا النّكرة فهي جارية على أصل النّداء لأنّها منصوبة ألبتّة. كقولك: «يا رجلاً خذ بيدي» لا تريد رجلاً مخصوصاً وإنّما تقصد أحداً من هذا النّوع، فكلّ من أجابك فهو مقصودك. وإنّما لم تُبنَ لأنّها لم تقع موقع حرف الخطاب بدلالة أنّ نداه شائع.

قال أبو عليّ: وكذلك المضاف لأنّ تعرّفه بالإضافة دون الوقوع موقع حروف

١ـ مرّت ترجمته في المباحث المتقدّمة.

٢ـ في الحاشية: أعني عبد الله .

٣ـ تحتها في المتن: أعني المضاف.

٤ـ تحت «أزيدُ» في المتن: أعني: يا زيد ، وتحت «أخا»: صفة، وتحت «أفناء سعد»: أخلاط قبيلة. ومعنى «أفناء» إذا قالوا: هو من أفناء النّاس: لايُعلَم ممّن هو.

الشّاهد في البيت نصب «أخا» لأنّه وصف للمنادى المفرد ومضاف. والمعنى: إذا كنتَ يا زيد يا أخا ورقاء مصرّاً على الطّلب بثارك فقم وخاصم لأنّ أخلاط قبيلة سعد قد برزت. ولا يُعلَم قائل البيت.

الخطاب، وكذلك المضارع للمضاف كقولك: «يا خيراً من زيدٍ». قال جار الله: هو[١] ما اتّصل به شيء وهو من تمام معناه، أو ماله ذيلٌ يجرّه كالمضاف يجرّ المضاف إليه ويُتمّ معناه.

قوله: وإذا وصفتَ المنادى المضموم «بابن»، فإن وقع «الابن» بين عَلَمَين بنيتَ المنادى مع الابن على الفتح، تقول: «يا زيدَ بنَ عمرو»؛ وإن لم يقع الابنُ بين عَلَمين فالضمّ لا غير، تقول: «يا زيدُ بنَ أخينا»، و«يا رجلُ ابنَ زيد».

اعلم أنّ كلّ صفة كالجزء من الموصوف إلّا أنّ من الصّفات ما هو أشدّ امتزاجاً واتّصالاً. فإذا كان كذلك جعلوا سقوط التّنوين دليلاً على شدّة اختصاصه. قال:

....   «وحاتمُ الطّائيُّ وهّاب المائين»[٢]

قالوا: وحَسُنَ حذف التّنوين هاهنا لأنّ للطّائيّ اختصاصاً بحاتم، ليس مثله لسائر الصّفات مع موصوفها. وكذا «الابن» إذا وقع بين عَلَمينكان له من الاختصاص ما لايكون إذا لم يقع، لأنّ قصارى[٣] النّسبة أن يُذكَر المنسوب والمنسوب إليه بعلميهما. فإنّما بُنيا على الفتح رعايةً لجانب حركة النّون، ولم يُبنيا على الضّمّ رعايةً لحركة الدّال، لأنّ الضّمّة حركة بناءٍ والفتحة حركة إعرابٍ، والحركة الإعرابيّة أولىٰ من أن تكون متبوعة؛ على أنّ الفتحة في دال «زيد» من جنس ما يستحقّه في الأصل، وهو النّصب، والفتح والنّصب يستويان في اللفظ.

١ـ فوقها في المتن: أعني المضارع للمضاف.

٢ـ هو حاتم بن عبد الله الطّائيّ، فارس شاعر جاهليّ من أجواد العرب. وجاء في اللّسان (١٥: ٢٦٩ ـ ٢٧٠) في باب «مأي»: وقول امرأةٍ من بني عُقيل تفخر بأخوالها من اليمن، وقال أبو زيد: إنّه للعامريّة:

حَيدةُ خالي ولُقيطٌ وعلي   وحاتم الطّائيّ وهّاب المئي
ولم يكن كخالك العبد الدعيّ   يأكل أزمانَ الهزال والسّني

أراد: المئيّ: فخفّف.

٣ـ تحتها في المتن: نهايتها.

وليس للمضاف[١] حظّ في الضّمّة. أعني: ابناً فبُنيا، وهما على الفتح أولى من الضّمّ. وقد شبّه سيبويه حركة الدّال هنا بحركة راء «امرئٍ»، ونون «ابن»[٢] من حيث إنّ الدّال في حكم حشو الاسم، والحركة الإعرابيّة الصّحيحة في نون «الابن».

وإنّما جاز وصف المفرد المضموم مع وقوعه موقع ما لايوصف من الحروف، لأنّ المشبّه بالشّيء لايجب إجراؤه على سَنَنه في كلّ حال، كما علمت في باب ما لا ينصرف، «وما» المشبّهة بـ«ليس»، وغيرهما.

قوله: وإذا أردتَ نداء ما فيه الألف واللام جعلت «أيّاً» وصلةً إلىٰ ندائه، إلىٰ آخره. «أفعلتَ يا أيّها الرَّجُل، ويا أيّتها المرأةُ؟» و«أي» منادىٰ مفرد معرفة، و«الرجل» صفة له مرفوع لا غير، لأنّه مقصود بالنّداء.

قالوا: إنّ «ياء» حرف التّعريف فكرهوا اجتماع حرفي التّعريف فجعلوا «أيّاً» وصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام كما جعلوا الّذي وصلةً إلى وصف المعارف بالنّكرات. قالوا: وجاز «يا عبد الله» لبعد ما بين المعرفتين، وسبب إقحام[٣] حرف التّنبيه[٤] التّعويض عن الإضافة التي تقتضيها «أيّ»، وفيه تأكيد ما يعطيه «يا» من معنى النّداء.

قوله: ويجوز حذف حرف النّداء من العَلَم، والمضاف، و«أيّ». قال الله تعالى: ﴿يوسفُ أعرض عن هذا﴾[٥] [وقال]: ﴿إنّما يريد اللهُ ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾[٦]، و﴿أيّةَ المؤمنون﴾»[٧]. قال جار الله: يجوز حذف حرف النّداء عمّا لايوصف

١ـ تحتها في المتن: أعني: ابن.
٢ـ في الحاشية: أنتم.
٣ـ تحتها في المتن: إدخال.
٤ـ تحتها في المتن: أعني حرف التنبيه الهاء في «يا أيّها الرجل».
٥ـ يوسف: ٢٩.
٦ـ الأحزاب: ٣٣.
٧ـ النور: ٣١.

به «أيّ». والأصل في هذا العَلَم لأنّه جديرٌ[١] بالحذف ولوقوعه في النّداء أكثر، ثمّ شبّه به غيره[٢] لمشاركته إيّاه في أنّه لا يوصف به «أي» فحذف منه حرف النّداء، وحذف من «أيّها الرّجل» لأنّ «أيّاً» لايوصف به «أيّ» فلا يقال: يا أيّها أيّ.

قوله: ويلحق المنادى اللام الجارّة مفتوحةً للاستغاثة، نحو: «يا لَزَيدٍ»[٣]، وتقول: «ياَ لله لِلمسلمين» بفتحها في الأوّل وكسرها في الثّاني. اعلم أنّ «اللام» تدخل للاستغاثة أو التّعجّب. فالاستغاثة كقول عمر: «يا لَلّه لِلمسلمين». وإنّما خُصّت المفتوحة بالمستغاث، لأنّ المستغاث منادىٰ والمنادىٰ جارٍ مجرى المضمرات[٤] لامتناع عود الضّمير إليه على لفظ الغيبة، لاتقول: «يا عبد الله فعل كذا»، ولام الجرّ تُفتح في المضمر. فإن عطفتَ عليه اسماً كان المعطوف مكسور اللّام، لأنّ موجب الفتح في الأصل الفصل بين المدعوّ والمدعوّ إليه.

وأمّا قولنا: إنّه فُتح في المنادىٰ لمناسبة المضمر فالقصد به أنّ المنادىٰ كان بالمفتوحة أولىٰ بعد أن أوجب حصولُ اللبس فتحَ إحدى اللامَين. قالوا: وتكفي مؤونة هذا الالتباس، لأنّك إذا قلتَ: «يا لَزيدٍ» عُلِمَ أنّه مدعوّ، فإذا جئتَ بالعطف دلّ الواو على دخول الثّاني في حكم الأوّل فلا يحتاج إلى فتح اللام لرفع اللبس، كيف والمدعوّ إليه لا يُعطف على المدعوّ لأنّه متعلّق به ومعمول له. وقول الشّاعر:

.... يا لَلكهولِ ولِلشّبّان للعجبِ[٥]

١ـ تحتها في المتن: سَزَاوار. [وهي كلمة فارسيّة عربيّها جدير أو حقيق].

٢ـ تحتها في المتن: أعني الأخفش.

٣ـ تحتها في المتن: أي: أستغيثُ بزيدٍ.

٤ـ تحتها في المتن: أعني: كاف الخطاب.

٥ـ هذا عجز بيت صدره: «يَبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدّار مغتربٌ». ونُسِب هذا البيت إلى أبي الأسود الدؤليّ أو أبي زبيد الطّائيّ. وقيل: إنّ قائله مجهول. وذكر لسان العرب روايةً أخرىٰ هي: «يا لَلرجالِ وللشّباب للعجب». والشّاهد فيه: كسر لام المستغاث لأنّ هناك عطفاً بغير ياء. وسبب ←

قد جمع المدعوّ، والمعطوف على المدعوّ، والمدعوّ إليه.

وأمّا «يا الله» فإنّ الألف واللام لا يفارقانه كما لايفارقان النّجم، مع أنّهما خلف عن همزة «إلٰه». والألف واللام في «يا أيّها الرّجل» ليس للعهد لأنّ العهد إنّما يكون بين اثنين في ثالث[1]، وليس في النداء إلّا المنادِي والمنادىٰ لا ثالث. واللام في «يا أيّها الرّجل» للتّخصيص كما في «زيد الظّريف»، ولهذا لا تمتنع من الصّفة وإن وقع بموقع المضمر[2] لأنّه اسم متمكّن، فلم يجر مجرى المضمر في كلّ حال، ولهذا جاز أن يعود الضّمير إليه على لفظ الغيبة نحو: «يا تميم كلّهم».

وأمّا التّعجّب فقولك: «يا لَلماء ولِلدواهي» كأنّك ترىٰ ماءً يعجبك فتنادي تقول: تعال حتّىٰ ترىٰ فإنّك عجيب الشّأن فلا يعرفك كلّ أحد.

قوله: والمنادىٰ يرخّم إذا كان مفرداً عَلَماً زائداً على ثلاثة أحرف، تقول في «مالك»: يا مالُ، وفي «بُرثُن»: «يا بُرث»، وفي «جعفر»: يا جعفُ، وفي منصور: يا منصُ، وفي «ثُبة»: «يا ثُب اقبل».

التّرخيم[3] من خصائص النّداء لأنّه من باب حذفٍ، ألا ترىٰ أنّ المنادى المفرد حذف منه التّنوين والإعراب؟ فلمّا جاز حذفهما جاز حذف بعض الحروف

← الكسر هو أمن اللبس بين لام الاستغاثة والجارّة.

وتحت كلمة «العجب» في المتن أي: احضروا.

١ـ لام العهد هي التي تأتي لتعريف حصّة معهودة من الجنس، وهي إمّا للعهد الذكريّ، وهي ما سبق لمصحوبها ذكر في الكلام كقوله تعالى: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً ۞ فعصىٰ فرعون الرسول﴾ المزّمّل: ١٥، ١٦. أو للعهد الحضوريّ، وهي ما يكون مصحوبها حاضراً، نحو: «سافرتُ اليومَ» أي: اليوم الحاضر الذي نحن فيه. أو للعهد الذهنيّ، وهي ما يكون مصحوبها معهوداً ذهناً فينصرف الفكر إليه بمجرّد النُّطق به، مثل: «حضر الأمير».

٢ـ في الحاشية: أعني كاف الخطاب وقع موقع الرجل.

٣ـ تحتها في المتن: التّضييع. والتّرخيم هو حذف آخر المنادىٰ تخفيفاً، نحو: «يا فاطمَ»، والأصل: «يا فاطمةُ». والمنادى الذي يحذف آخره يسمّىٰ مرخّماً.

استخفافاً للدّلالة[١] ما أُبقي[٢] على ما أُلقي. وأمّا قولهم: «يا صاحِ» فإنّما رُخِّم لكثرة الاستعمال في النّداء، وهو شاذّ. وبعد فإنّ التّرخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط[٣]. ثم إمّا أن يكون المحذوف كالثّابت في التّقدير[٤]، وهو الكثير المختار لأنّ الاسم في الحقيقة هو مع المحذوف فوجب أن يبقىٰ على أصله ليدلّ عليه؛ وعلى هذا قُرئ في الشّواذّ: ﴿ونادَوا يا مالِ﴾[٥]

قال ابن جنّيّ[٦]: وفيه سرّ، وهو أنّهم لعظم ما هو عليه خفيت قواهم وضَعُفَ كلامهم. فكان هذا من موضع الاختصار.

وإمّا أن يجعل ما بقي كأنّه اسم برأسه فيُعامَل بما يعامَل به سائر الأسماء[٧]. فالمحذوف هنا ساقط لفظاً وحكماً. وفي الضّرب الأوّل[٨] ساقط لفظاً لا حكماً. وإن كان في آخر الاسم زيادتان زيدتا معاً حذفتَهما في الترخيم، فتقول في «مروان»:

١ـ هكذا في المتن، والصحيح هو «لدلالة» لأنّه مضاف.

٢ـ تحتها في المتن: باقي.

٣ـ تحتها في المتن: بلا علّة.

٤ـ أي: أن يبقىٰ آخر المنادىٰ بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف ـ من ضمّة أو فتحة أو كَسرة ـ نحو: يا منصُ، يا جعفَ، يا حارِ (الأصل: يا حارِثُ) وهذه اللغة هي الأولىٰ والأشهر، وتسمّىٰ: «لغة من ينتظر»، أي: ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنّه موجود. ويقال في المنادىٰ حينئذٍ: إنّه مبنيّ على ضمّ الحرف المحذوف للتّرخيم.

٥ـ الزّخرف: ٧٧ ـ والآية الكريمة بتمامها: ﴿و نادَوا يا مالِكُ ليقض علينا رَبُّك قال إنّكم ماكثون﴾.

٦ـ عثمان بن جنّيّ (م ٣٩٢ هـ) عالم بارع في اللغة والصّرف له: الخصائص، والمنصف، والمحتسب، وشرح ديوان المتنبّي، وسرّ صناعة الإعراب.

٧ـ أي: أن تحرّكه بحركة الحرف المحذوف، نحو: يا جعفُ، يا حارُ. وتسمّىٰ هذه اللغة: «لغة من لاينتظر»، أي: من لاينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخر فيبنيه على الضّمّ.

٨ـ تحتها في المتن: أعني: حارث.

«يا مروا» أو «يا مروَ». فإن كان قبل آخر الاسم حرف مدّ زائد اتبعته الزّائد في الحذف. فتقول في «منصور»: «يا منصُ». فالمقصود بالحذف هو الواو، إلاّ أنّه لمّا لم يُتوَصّل إلى حذفها إلاّ بحذف الراء إذ التّرخيم لا يقع حشواً حُذفا جميعاً. وأُجريا مجرى الألف والنّون في «مروان». ويُنشد في هذا الموضع:

.... ويُرى البريءُ مع السَّقيم فيُلطخُ [1]

وترخيم ما فيه تاء التّأنيث وإن لم يكن علماً و زائداً على ثلاثة أحرف قياس مطّرد، لأنّ تاء التّأنيث بعرض الزّوال، وليس له تمكّن سائر الحروف. وإذا جاز زيادته جاز حذفه، ولأنّ تاء الكلمة محذوفة، وما حذفته لعلّة عرضت، فهو في تقدير بعض الثّابت [2] .

١ـ لم أجد في الكتب النّحوية الّتي راجعتها وكذلك في «خزانة الأدب» هذا الشّطر أو البيت كاملاً. ويبدو أنّ ليس فيه شاهد نحويّ. والتمثيل به للاطّلاع على أنّ حرف المدّ الزّائد في «منصور» هو المقصود بالحذف عند التّرخيم، إلاّ أنّ ذلك يتعذّر دون حذف الراء، وهي حرف أصليّ، فدخل الحذف للراء وهي لم تكن مقصودة لاتّصالها بالواو المقصودة بالحذف.

٢ـ خمسة أسطر طويلة في أعلى صفحة المتن لا يتسنّىٰ نقلها هنا بسبب ما فيها من إسقاط يُخلّ في نظمها ومعناها.

[الأسماء العاملة عمل الفعل]

قوله: والأسماء التي تعمل عمل الفعل خمسة أوّلها: المصدر، وهو يعمل عمل فعله على ثلاثة أضرب: إمّا أن يعمل منوّناً، نحو: «أعجبني ضربُ زيدٌ عمراً» بمعنى «أن ضرب زيدٌ عمراً» ؛ وإمّا أن يعمل مضافاً، تقول: «أعجبني ضربُ بكرٍ خالداً»[1] إذا أضفتَه إلى المفعول، و«ضربُ بكرٍ خالداً» إذا أضفته إلى الفاعل؛ وإمّا أن يعمل معرّفاً بالألف واللام، نحو: «أعجبني الضّربُ عمراً»، ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه أصلاً.

اعلم أن الأسماء لا أصل لها في العمل لأنّ الاسم متعلّق على شيء كـ«الغلام» و«الثّوب»، وإنّما العمل للفعل ومايشابهه[2].

١ـ الصحيح: أعجبني ضربُ بكرٍ خالدٌ أذا اضيف المصدر إلى المفعول وجب رفع الفاعل.

٢ـ جاء في الحاشية: قوله: اعلم أنّ الأسماء... إلى آخر الكلام. نقل كتاب «المقتصد» [وهو لعبد القاهر الجرجانيّ في شرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ] ومع ذلك فقد أسماء الفعل، وذلك لأنّه قال: الأسماء لا عمل لها، ثمّ علّل ذلك، وَهَمٌ لقوله: لأنّه اسم متعلق على شيء كـ«الثّور»، و«الغلام». وهذا منه. كأنّه قال: الأسماء لا عمل لها لأنّ الاسم اسم متعلّق على شيء كـ«الثّور»، و«الغلام». وهذا زيف من الكلام. والصّحيح ما قاله في «المقتصد». وهو قوله: اعلم أنّ المصادر فروع على الأفعال في العمل كما أنّ الأفعال فروع عليها في الاشتقاق، وذلك لأنّ المصادر أسماء معلّقة على أشياء كـ«الثور»، و«الغلام» في أنّها لا أصل لها في ←

فالمصدر فرع على الفعل في العمل كما أنّ الفعل فرع عليه في الاشتقاق، والمناسبة التي بينهما لفظاً ومعنىً عمله عمل فعله. وإنّما يعمل على ثلاثة أضرب: إمّا أن يكون منوّناً نحو: «أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً» كما تقول: «أعجبني أن ضَرَبَ زيدٌ عمراً». قال:

فلولا رجاءُ النّصر منكَ ورهبةٌ عقابَك قد صاروا لنا كالموارِدِ[١]

ومضافاً إلى الفاعل، قال الله تعالىٰ ﴿ولولا دَفْعُ اللهِ النّاسَ﴾[٢]؛ أو إلى المفعول، قال الشّاعر:

أمِن رسمِ دارٍ مَربَعٌ ومَصِيفُ لِعَينيكَ مِنْ ماءِ الشّؤون وَكيفُ[٣]

لأنّه بمنزلة قولك: «أمن أن رسم داراً مربعٌ» أي: من أجل أن «صار الدار رسماً». أو معرّفاً باللام، قال:

ضعيفُ النّكِايةِ أعداءَهُ يَخالُ الفرارَ يُراخي الأجل[٤]

← العمل. ولو كان في بعض النّسخ لهذا الكتاب: اعلم أنّ المصادر لا أصل لها في العمل لأنّه اسم متعلّق على شيء [هكذا في متن الحاشية] كـ«النّور»، و«الغلام» لكان كلاماً حسناً.

١ـ هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبها إلى أحد. ومعناه: لولا رجاؤنا لنصرك إيّانا عليهم، ورهبتنا لعقابك لنا أن انتقمنا منهم بأيدينا لوطئناهم وأذللناهم كما توطأ الموارد وهي الطرق إلى الماء. والشّاهد فيه: إعمال «رهبة» مع تنوينها.

٢ـ البقرة: ٢٥١ ؛ الحجّ: ٤٠.

٣ـ في الحاشية: المربع: مطر الرّبيع. والمصيف مطر الصّيف: والشّؤون: مجاري الدّمع، جمع الشّأن.الوكيف: السّيلان، من وَكَفَ بمعنىٰ سالَ.

وهذا البيت للحُطيئة الشّاعر المخضرم الهجّاء. وهو أبو مليكة جَرول بن أوس العبسيّ المتوفّىٰ سنة ٣٠ هـ. وفي اللّسان: (١٢: ٢٤١): «مُربعٌ ومُصيفٌ» رفع «مربعاً» بالمصدر الذي هو «رسم»، أراد: أمِن أن رسم مربع و مصيف داراً.

والشّاهد فيه: إضافة «رسم دار» ـ وهو هنا مصدر من رسم الدار يرسمها إذا جعل فيها رسوماً، أي: آثاراً ـ إلى مفعوله.

٤ـ هذا البيت كما جاء في شرح ابن عقيل من شواهد سيبويه التي لم يعرفوا لها قائلاً. والشّاعر

وإذا كان عمل المصدر يُشبه الفعل وَجَب أن يكون نكرةً مثله. والمنوّن نكرة لفظاً ومعنىً. أمّا اللّفظ لأنّه[١] عارٍ من أمارات التّعريف. وأمّا المعنى فظاهر، إذ ليس باسم عَلَمٍ يُراد به شيء بعينه كـ«زيدٍ» و«عمرو». ولم يمنع المضاف من العمل لاجتذابه شبهاً بالفعل معنىً حيث كانت الإضافة[٢] في تقدير الانفصال، فصار المضاف أنزلَ درجةً لأنّ ظاهره مشاكل للمضاف الحقيقيّ. والدّاخل عليه «اللام» وقع في الانحطاط من جهة الإعمال، لأن «اللام» لا يدخل في أسماء الأجناس فيقال: إنّ دخولها كلا دخول. وَيَقبُح إعمال المصدر مع اللام[٣] لأنّ «اللام» فيه لايخلو من أن يكون للجنس أو للعهد. لايجوز أن يُحمَل على الجنسيّة في قولك: «أعجبني الضّربُ زيدٌ عمراً» لأنّ جميع الضّرب لايدخل في هذا الاسم، فوجب أن يُحمَل على العهد. وإذا كان للعهد تمحّضت[٤] الكلمة اسماً فقَبُح إعمالها، وقد جاء في الشّعر كما سبق. ويجوز تقديم معمول[٥] المصدر على فاعله، ولايجوز عليه نفسه لأنّه إنّما يعمل بالمشابهة فلا يكون له من القوّة والتمكّن ما يكون للفعل كما علمتَ

← هنا يهجو رجلاً بأنّه ضعيف عن أن يؤثّر في عدوّه، وجبان عن الثّبات في مواطن القتال، ولكنّه يلجأ إلى الهرب، و يظنّه مؤخِرًا لأجله. و الشّاهد فيه: قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلّىٰ بـ«أل»، وهو قوله: «النكاية» مفعولاً ـ وهو قوله: «أعداءه» ـ كما ينصبه الفعل.

١ـ هكذا في المتن، والصحيح: «فلأنّه» لوجوب الفاء في جواب «أمّا».

٢ـ المشهور أنّ اضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله معنوية ولم يخالف في ذلك إلّا ابن برهان وابن الطراوة كما في شرح الأشمونيّ ٢ / ٢٤١.

٣ـ ذكر ابن هشام في كتابه «شرح شذور الذهب»: ٣٨٤ إعمال المصدر المحلّىٰ بأل. و هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه. و ذهب أبوالعبّاس المبرّد إلى أنّه لا يجوز إعمال المصدر المحلّىٰ بأل. و إذا وُجد اسم منصوب بعده فليس المصدر المحلّىٰ بأل هو الناصب له عنده، و إنّما ناصبه و صدر آخر مجرّد من الألف و اللاّم. شرح شذور الذهب ، هامش ص ٣٨٥.

٤ـ تحتها في المتن: خالصت.

٥ـ هكذا في المتن، و في الحاشية: مفعول.

مراراً.

قوله: والثّاني: اسم الفاعل يعمل عمل «يفعل» من فعله إذا كان بمعنىٰ الحال والاستقبال، نحو قولك: «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً الآن أو غداً»، ولو قلتَ: «أمسِ» لم يجب إلّا إذا أُريد حكاية حال ماضية فعلم هذا قوله تعالىٰ: ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيه﴾ [١] وإنّما يعمل اسم الفاعل إذا كان خبر المبتدأ، وصفة لموصوف، أو حالاً لذي حالٍ يفعل، «زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً»، «ومررتُ بزيدٍ قائماً غلامه»، و«مررتُ برجلٍ ضاربٍ غلامه زيداً».

اعلم أنّ قولنا: «فاعل» يشابهه «يفعل» من وجوه. وهو أنّ «فاعلاً» يوازن «يفعل» ويجري عليه وهو بمعناه؛ وأنّه يُثنّىٰ، و يجمع بالواو والنّون، كما يلحق الأفعال علامة التّثنية والجمع، وأنّ الفعل دخل عليه في الإعراب الّذي هو له في الأصل، فدخل هو على الفعل في العمل الذي هو له. ولمّا لم يكن في مثال الماضي هذه المضارعة كلّها لم يجز قولك: «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً الأمس» [٢] ـ خلافاً للكسائيّ ـ إلّا إذا أُريد حكاية حال ماضية كقوله تعالى: ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعَيهِ بالوصيد﴾ [٣]. ألا ترىٰ أنّ البسط كان موجوداً في تلك الحال؟. وإذا كان اسم الفاعل فرعاً على الفعل لايقوى قوّته لأنّ مراتب الفروع بعد مراتب الأُصول، فلا يعمل إلّا بعد أن يعتمد على شيء.

والذي يعتمد عليه خمسة. مبتدأ ؛ أو موصوف؛ أو ذو حالٍ ؛ أو حرف استفهام؛ أو حرف نفي كقولك: «زيدٌ منطلقٌ غلامُهُ»، و«هذا رجلٌ بارعٌ أدبُهُ» [٤] و«جاءني زيدٌ

١ـ الكهف: ١٨.

٢ـ تحتها في المتن: عمراً أمسِ.

٣ـ الكهف: ١٨.

٤ـ تحت: «بارع» في المتن: صفة؛ وتحت «أدبُه»: فاعل.

راكباً[١] حماراً»، و«أقائم أخواك[٢]؟»، و«ما ذاهبٌ غُلاماك». قال جار الله: «وإن قلت»: «بارعٌ أدبُهُ» من غير أن تعمده بشيء، وزعمتَ أنّك رفعت به الظّاهرَ كُذّبتَ بامتناع «قائمٌ أخواك».[٣] قال ابن الفرّخان[٤]: وذلك لأنّ الفعل لا حظّ له في الابتداء، كذلك ما يجري مجراه، وكأنّه إذا جرىٰ على الاسم قبله كان أصحّ شبهاً بالفعل لأنّ الفعل لايكون إلّا محمولاً على غيره. فإن لم يكن جارياً على ما قبله وضامّته «همزة» الاستفهام أو «ما» النافية تقاوىٰ بالاعتماد عليهما، فلم ينْبُ به موضعه وترشّح[٥] لأنْ يعمل عمل الفعل. فإنْ لم يكن هذا ولا ذاك فبمعزلٍ عن العمل.

قوله: والثالث اسم المفعول يعمل عمل «يُفْعَلُ» من فعله. هو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا. قال عبد القاهر: وهو جارٍ على «يفعل» في التّقدير لأنّ الواو زيادةٌ جارية مجرى الّتي تنشأ من الإشباع في نحو قوله:

.... «من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظُورُ»[٦]

فكأنّه مضروب. وإنّما زادوا «الواو» لرفضهم مثال «مفعل» في الكلام، فلم يجئ منه إلّا مَكرُم في جمع مكرمة، مَعُون في جمع معونة[٧]. ولمّا كان اسم المفعول غير

١ـ تحتها في المتن: حال.

٢ـ تحتها في المتن: فاعل.

٣ـ المفصّل : ٢٨٩، طبع دار الهلال، ١٩٩٣ م.

٤ـ مضت ترجمته في المباحث المتقدّمة. كما مضت ترجمة المذكورَين قبله و هما الكسائيّ، وجار الله.

٥ـ في الحاشية: تهيّأ.

٦ـ صدره: «وإنّني حيثما يَثني الهوىٰ بصري» ولم يُنسَب إلى قائل. وورد أيضاً: «من حوثما سلكوا أدنو فأنظورُ». ولعلّه هو الصّحيح، لأنّه يقول: في أيّ مكان يعطف الهوىٰ عيني وأينما ساروا أقتربُ فأنظر إليهم.

٧ـ جاء في لسان العرب (١٢: ٥١٢) أنّ المكرُمة و المكرُم فعل الكرم. وفي «الصحاح» واحدة المكارم، ولا نظير له إلّا معُون من العَون. قال الفرّاء: مكرُم جمع مكرُمة، ومعُون جمع معونة.

مقابل[١] لـ«يفعل» إلاّ على تقدير الإشباع صار أحطّ رتبةً من اسم الفاعل. فأجازوا «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً»، ولم يُجيزوا «هـذا مـضروبُ زيـدٍ وعـمرٍو»، إذ لفـظة «مضروب» لا تنزل منزلة الفعل حالة الإضافة وأمّا «مُكرَم» و«مُعطىٰ» فجارٍ على الفعل لفظاً.

قوله: والرّابع: الصّفة المشبّهة باسم الفاعل نحو: «حَسَن» و«كريم». الفرق بين الصّفة واسم الفاعل من وجهَين: معنويّ، ولفظيّ. فالمعنويّ هو أنّ اسم الفاعل لا بدّ من تصوّر حدوث الفعل. والصّفة قد تستعمل من غير أن يـقصد فـيها ذاك القـصد الأوّل. فأمّا إذا قلنا: «زيدٌ كريم» فليس المراد حدوث الفعل، ولا أنّه كيف، ومـتىٰ، وإنّما المراد أنّ زيداً متّصف بتلك الصّفة.

ويشتركان من حيث إنّ الفاعل[٢] والصّفة يرتفع بـهما كـليهما، وإن كـان هـذا الارتفاع في الفاعل أقوىٰ.

وأمّا اللفظيّ، فمن حيث إنّ الصّفة لاينتصب عنها المفعول في سعة الكلام فلا يقال: «عَليمٌ أخبارَ القومِ»، وهذا النّحو غير جارٍ على فعله، إلاّ أنّه مشبّه باسم الفاعل من حيث إنّه يُذكّر، ويؤنّث، ويُثنّىٰ، ويُجمَع من حيث إنّ نحو: «حَسَن» يدلّ على ذي حُسن كما أنّ «قائم» يدلّ على ذي قيام، فلذلك أُعمل عمله. ومرتبتُه دون مرتبتِه.

فإن قيل: اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل. وقولك: «زيدٌ كريم» أنّ الكرم كان فيه من قبل. وهذا فرع على الفاعل، فكيف يزيد الفرع على الأصل؟ قلنا: إنّ معنى الحال ثابت فيه، لأنّ الحال هو الذي يكون موجوداً في زمان الإخبار. ومعنى الكرم وإن كان حاصلاً من قبل، وأنّه ثابت في الحال لم ينقطع كما تقول: «زيدٌ يعلم فنوناً من العلم»، فعلمه كان حاصلاً من قبل إلاّ أنّه لم ينقطع في وقت إخبارك. ومن

١ـ في الحاشية: مقبل.

٢ـ بين الفاعل والصّفة كلمة «بعدهما» وهي فوقهما في المتن.

حقّ الصّفة أن تتضمّن عائداً[١] إلى الموصوف. فإذا رفعتَ الظّاهر بالصّفة يجب أن يكون من سبب الموصوف. كقولك: «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ» فترفع «وجـهه» «بحسن» مع أنّه صفة لرجلٍ، لأجل عود الضّمير إليه[٢]. ولو قلتَ: «مررتُ بـرجـلٍ حَسَنٍ عمرٌو» لم يجز لعدم الضّمير. وهذا النّحو لا يعمل أيضاً إلّا بعد الاعتماد على شيء كاسم الفاعل، وهو أولىٰ بذلك لضعفه.

قوله: وأمّا أفعل التّفضيل فلا يعمل. قال عبد القاهر: إنّما لا يعمل إذا صـاحَبَ «مِنْ» لامتناعه معها من التّأنيث، والتّثنية، والجمع، فلا يشبه اسم الفاعل كما أشبهه نحو: «حَسَن» و«شديد». وهكذا حكم «خير» و«شرّ» إذا كانا بمعنىٰ «أفعل من»[٣]، فالأحسن الأفصح أن تقول: «مررتُ برجلٍ خيرٌ منه أبوهُ» و«أفـضلُ مـنه أبـوهُ»، فيكون «أبوه» مبتدأ، و«أفضل» خبره مقدَّماً عليه. ومنهم من يرفع به الظّاهر، وليس بالأعرف الأكثر[٤]. والقول فيه: إنّه على تأويل «مفضّل أبوه» أو «فاضل». وإذا كان «خير» غيرَ مصاحب لـ«مِن»، ويكون بمعنى «خيِّر» فيُؤَنَّث[٥]، ويُثَنّىٰ ويُجمَع، فـهو بمنزلة «كريم»، و«ظريف» في مضارعته اسمَ الفاعل. فلا يُستنكر أن يعمل عـمل

١ـ يريد ضميراً.

٢ـ وهذا هو النّعت السّببيّ الّذي يبيّن صفة من صفات ما له تعلّق بمتبوعه وارتباط بـه، نـحو: «جاء الرّجلُ الحسنُ خطُّهُ». وهو في مقابل النّعت الحقيقيّ الّذي يـبيّن صـفة مـن صـفات متبوعه، نحو: «خطب زيدٌ الأديب».

٣ـ «خير» و«شرّ» اسما تفضيل، وأصلهما «أخير» و«أشرّ» حذف همزتاهما لكثرة الاستعمال ودورانها على الألسنة، ويجوز إثباتها على الأصل، وذلك قليل فيها.

٤ـ يرفع اسم التفضيل الفاعل، وأكثر ما يرفع الضمير المستتر، نحو: «سعيد أشجع من خـليل»، ففاعل «أشجع» ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على سعيد. ولا يرفع الاسم الظّاهر إلّا إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: «ما رأيتُ رجلاً أوقع في نفسه النّصيحةُ منها في نفس زهير»، فإن قلنا: «ما رأيتُ رجلاً تقع النصيحة في نفسه كزهير» كان صواباً.

٥ـ تحتها في المتن: ويؤنّث.

الفعل.

قوله: واسم التّفضيل يلزمه التّنكير مع «مِن»، فإذا فارق «مِنْ» فالتّعريف باللام أو الإضافة، وما دام منكّراً استوىٰ فيه الذّكر والأُنثىٰ والاثنان والجمع، فإذا عرّف باللام أُنّث وثُنّي وجُمع، وإذا أُضيف ساغ فيه الأمران. إنّما كان حالة التّنكير في الأحوال على صورة واحدة، لأنّ معناه لمّا لم يتمّ إلّا بمن كان كالجزء منه، فلو أُلحق علامة التّأنيث والتّثنية والجمع لكان إبطالاً لما وجب لهذا الحرف من الاتّصال المعنويّ، ولم يمكن إلحاقها بعد «مِن»، فجُعل في الأحوال الثّلاثة على صورةٍ واحدة. وأمّا إذا أُضيف، فإن أُريد معنى «مِن» فحكمه حكمه معها، قال ذو الرّمّة[١] :

ومَيّةُ أحسنُ الثّقَلَين جِيداً وسالِفةً وأحسنُهُم قَذَالا[٢]

وقال آخر

.... وهُنّ أضعف خلقِ اللهِ أركانا[٣]

وإن أُريد معنى فاضل ومفضّل فإنّه يؤنّث ويثنّىٰ ويُجمّع كما يُفعل ذلك بفاضل ومفضّل[٤].

١ـ هو غيلان بن عقبة (م ١١٧ هـ) شاعر فحل جيّد التّشبيه حسن التّشبيب.

٢ـ هذا البيت في وصف محبوبته ميّة. والجيد: العنق. وسالفة: ناحية مقدّم العنق من لدن معلق القرط إلى الترقوة. والقذال: جماع مؤخّر الرأس. والشّاهد فيه: إنّ أفعل التّفضيل إذا أُضيف جاز في المضاف إليه الوجهان: الجمع والإفراد، ولذلك استعملهما هنا فقال: أحسن الثّقلين، ثمّ قال: وأحسنهم.

٣ـ صدره: «يصرعنَ ذا اللّبّ حتىٰ لاحراكَ بِهِ». وهذا البيت لجرير، وقد سلفت ترجمته. والشّاهد فيه: جمع المضاف إلى أفعل التفضيل، و(مِن) هنا مقدّرة. وفيه شاهد آخر: وهو مجيء التميز وهو (أركانا) جمعاً و معنى البيتْ واضح.

٤ـ خلاصة كلام الشّارح أنّ لاسم التّفضيل، أربع حالات: تجرّده من «أل» والإضافة فلا بدّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وأن تتّصل به «من» الجارّة مثل: «عليّ أفضل من عبد الله» ←

قوله: والخامس: أسماء سُمّيت الأفعال بها. هذه الأسماء إنّما يُؤتىٰ بها لضربٍ من الاختصار. فـ«صَهْ»، و«مَهْ» يقومان مقام «اسكُتْ»، و«اكفُف» ؛ و«رُوَيد» مقام «أرْوِد» أي: أمهِل. ويكون للواحد والجمع والمذكّر والمؤنّث على صورة واحدة، لأنّهم إنّما أتوا بها لغرض الإيجاز. فلو حرّفوها كان ذلك هدماً لما مهّدوه. وأكثرها مستعمل في الأمر والنّهي[1]، لأنّ الأمر والنّهي يُستدَلّ عليهما بالحال، لأنّك تقول لمن شهر سيفاً أو أشالَ سوطاً: «زيداً»، فيُستغنىٰ عن قولك: «اضرب» من غير تلفّظ بشيءٍ يدلّ على الضّرب، ويوصله إلى المفعول. فَلَئِنْ يجوز الاتّصال[2] مع لفظةٍ مُنبِئة مؤدّية بمعناه أولىٰ.

وشبّه أبوعليّ هذا بإضمارهم الفعل لدليل الحال عليه نحو أن تقول إذا جرىٰ ذِكرُ الضّرب أو ظهر بعض أعلامه: «زيداً» بإضمار «اضرب» فتحذفه لدلالة الحال عليه، وذلك أنّ الإضمار اختصار، كما أنّ تسمية الفعل بهذه الأسماء اختصار. وإنّما بُنيت هذه الأسماء لأنّها قامت مقام الأفعال فبُنيت كما بُنيت الأفعال.

وهي على ضربين: ضربٍ لتسمية الأوامر؛ وضربٍ لتسمية الأخبار، نحو: «شتّانَ»، و«سُرعانَ»، و«هَيهاتَ» بمعنىٰ «بَعُدَ»، والغلبة للأوّل. ويكون متعدّياً كقولك: «رُوَيْدَ زيداً» أي: «أروِدْهُ وأمهِلْهُ»؛ و«حيّهل الثّريد» أي: ائته ؛ و«عليك

← ؛ واقترانه بـ«أل»، فيمتنع وصله بـ«من»، وتجب مطابقته لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً نحو «هو الأفضل»، و«هي الفضلىٰ»، و«هما الأفضلان»...؛ وإضافته إلى نكرة، فيمتنع وصله بـ«من»، ويجب إفراده وتذكيره، مثل: «عليّ أفضلُ قائدٍ» و«فاطمة أفضلُ امرأة»...؛ وإضافته إلى معرفة، فيمتنع وصله بـ«من»، ويجوز فيه وجهان: إفراده وتذكيره كالمضاف إلى نكرة، ومطابقته لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كالمقترن بـ«أل»، نحو: «عليّ أفضل القوم»، و«هذان أفضل القوم» و«أفضلا القوم».]

١ـ هذا إذا كان اسم فعل أمر، وفيها اسم فعل ماض، مثل: «هيهاتَ»، و«شتّانَ». واسم فعل مضارع مثل: «أفٍّ»، و«آهٍ».

٢ـ في الحاشية وفي نسخة أخرىٰ : الإيصال.

زيداً» أي: «الزمْهُ». والكاف فيها ضمير، ولها موضع من الإعراب. ولذلك يصحّ توكيده فيُقال: «عليكَ نفسِك زيداً» ونفسُك بالرّفع لأنّها فيها ضميران للمخاطب مرفوع ومجرور. و«دونَك عمراً» أي: خُذهُ.

ومفعول هذا النّوع لا يتقدّم عليه لضعفه. وغير متعدّ. نحو: «صَهْ»، و«مَهْ».

ومعنى «شتّان زيدٌ وعمرٌو»: افترقا وتباينا. و«سَرعان ذا إهالةً»[١] أي: «سرع هذا». وهذا مثَل. وأصله أنّ أعرابيّاً جاء إلى راعي[٢] يشتري منه شاةً. فقال للرّاعي: هل عندك شاة سمينة ذات نقِيٍ؟ فقال: نعم، عندي شاة امتلأت دسماً وودكاً وطفحت لحماً وشحماً. فقال: عليّ بها[٣]. فجاء الرّاعي بشاةٍ يسيل رُغامها وهي لا تتحرّك هزالاً وسوءَ حال. فقال الرّجل: ما وعدتنا مثل هذا. أين اللّحم والشّحم؟ فقال: ألمْ ترَ أنّ الشّحم يسيل من منخرها؟ فقال الرّجل ذلك.

قوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾[٤] أي: الزموا صلاحَ أنفسكم.

١ـ نصب «إهالة» على الحال، وذا إشارة إلى الرُّغام (المخاط)، أي: سرع هذا الرغام حال كونه إهالةً. يُضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته. وقيل: إنّه في رجلٍ كانت له نعجة عجفاء يسيل رُغامها هزالاً فظنّ أنّه ودك. فقال: «سرعانَ ذا إهالة» النِقي: مخّ العظم. الودك: الدسم من اللحم و الشحم. الرغام: المخاط. مجمع الأمثال، الميدانيّ، طبعة دار مكتبة الحياة، بيروت ١: ٤٧٢ ؛ لسان العرب ٨: ١٥٢. مادّة سرع.

٢ـ هكذا في المتن، و الصّحيح: راعٍ.

٣ـ تحتها في المتن: أي: أحضرنيها.

٤ـ المائدة: ١٠٥.

[المجرورات]

قوله: والأسماء المجرورة تنقسم قسمين: مجرور بحرف جرّ؛ ومجرور بإضافة اسم مثله إليه[1].

١ ـ اعلم أنّ الجرّ علم الإضافة كما أنّ النّصب علم المفعوليّة، والرّفع علم الفاعليّة. ولا يكون الاسم مجروراً إلّا بالإضافة، وهي المقتضية للجرّ، كما أنّ الفاعليّة والمفعوليّة هما المقتضيان للرّفع والنّصب. والعامل هنا غير المقتضي كما أنّ ثمّة (كذا) وهو حرف الجرّ أو معناه في نحو قولك: «مررتُ بزيدٍ»، و«وزيدٌ في الدّار»، و«غُلام زيدٍ»، و«خاتم فضّةٍ».

[حروف الجرّ]

والحروف الجارّة على ثلاثة أضرب: ضرب يلزم الحرفيّة، وهي تسعة أحرف .

[من]

«مِن» وهي لابتداء الغاية نحو: «سرتُ من البصرة»، وكونها مبعّضةً، ومبيّنة راجعة إلى هذا، لأنّك إذا قلتَ: «أخذتُ من الدّراهم» فقد أجزتَ بأنّها موضع

١ـ ويمكن أن نضيف المجرور على سبيل التبع، أو التّابع للمجرور الّذي يُجرّ إن كان تابعاً للمجرور.

أخذك. كما أنّ البصرة منشأ سيرك. غير أنّ «مِن» هنا أفادت التّبعيض ولم يُفَد هناك. والمبيّنة في قوله تعالى: ﴿فاجتنبوا الرّجس من الأوثانِ﴾ [١]. لأنّ الرّجس يكون في الأوثان وغيرها. فلمّا قيل: «من أوثان» [٢] بيّن الموضع الّذي خُصّ بالاجتناب. وهذا أيضاً قريب من ابتداء الغاية. وتكون مزيدة في نحو: «ما جاءني من أحدٍ». ولا تُزاد عند سيبويه [٣] إلّا في النّفي. والأخفش [٤] يجوّز الزّيادة في الموجَب. ويستشهد بقوله عزّ وجلّ: ﴿يغفر لكم من ذُنوبكم﴾ [٥].

[إلى]

و«إلى» وهي معارضة لـ«مِن» دالّة على انتهاء الغاية كقولك: «سرتُ من البصرة إلى الكوفة». وقد يكون بمعنى «مع» كقوله تعالى: ﴿ولاتأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ [٦]. وقوله: ﴿بسؤال نعجتك إلى نعاجه﴾ [٧]. وقوله: ﴿من أنصاري إلى الله﴾ [٨]. ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق﴾ [٩]. قال جار الله: وكونها بمعنى المصاحبة راجع إلى معنى الانتهاء [١٠].

١ـ الحجّ: ٣٠

٢ـ هكذا في المتن. والصّحيح. «من الأوثان».

٣، ٤ـ مرّت ترجمتهما.

٥ـ الأحقاف: ٣١.

٦ـ النساء: ٢.

٧ـ صٓ: ٢٤.

٨ـ آل عمران: ٥٢ ؛ الصّفّ: ١٤.

٩ـ المائدة: ٦.

١٠ـ و من معانيها الأُخرىٰ: التبيين، كقوله تعالىٰ: ﴿ربِّ السجن أحبّ إليّ﴾ يوسف: ٣٣ ؛ و منها: أنّها مرادفة اللام كقوله سبحانه: ﴿و الأمر اليك﴾ النمل: ٣٣. و منها: موافقة في كقوله تعالىٰ: ﴿ليجمعنّكم إلى يوم القيامة﴾ النساء: ٨٧. و منها: موافقة عند. نحو: ذِكر الأحبّة أشهىٰ إليَّ من العسل. مغني اللبيب ١: ١٠٤ ـ ١٠٥ بتصرّف.

[حتّىٰ]

و«حتّىٰ». وهي على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون حرفاً جارّاً بمعنى «إلى» كقوله تعالىٰ: ﴿حتّىٰ مطلع الفجر﴾[1]. إلّا أنّها تفارقها في أنّ مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشّيء أو ما يُلاقي آخر جزء منه، لأنّ الفعل المتعدّي بها الغرض فيه أن ينقضي ما تعلّق به شيئاً فشيئاً حتّىٰ تأتي عليه، وذلك قولك: «أكلتُ السّمكة حتّىٰ رأسها»، و«نمتُ البارحةَ حتّى الصّباح»، ولا تقول: «حتّىٰ نصفها» أو «حتّىٰ ثلثها» كما تقول: «إلى نصفها» أو «إلى ثلثها». ومن حقّها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها[2]. ففي مسألتي «السّمكة» و«البارحة» قد أُكل الرّأسُ، ونيم الصّباح. ولا تدخل على مُضمَر فتقول: «حتّاه» كما تقول: «إليه».

وينتصب الفعل بعد هذه بإضمار «أنْ» كما ينتصب بعد «اللام» بإضمار «أن»[3].

وثانيها: أن تكون عاطفة، تقول: «ضربتُ القومَ حتّىٰ زيداً»، وهي مخالفة لحروف العطف، لأنّ ما بعدها يجب أن يكون مجانساً لما قبلها[4]، فلا تقول: «ضربتُ القومَ حتّىٰ حماراً» كما تقول: «وحماراً»؛ وذلك لأنّها للغاية، للدلالة على أحد طرفي الشّيء، ولا يُتصوَّر أن يكون طرف الشّيء من غيره.

وثالثها: أن تكون حرفاً من حروف الابتداء، يُستأنف بعدها الكلام كما

١ـ القدر: ٥.

٢ـ وقد يكون غير داخل كما في قوله تعالىٰ: ﴿كلوا واشربوا حتّىٰ يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾ (البقرة: ١٨٧) فالصّائم لايباح له الأكل متىٰ بدا الفجر.

٣ـ مثل: سرتُ حتّىٰ أدخلَ المدينة، والتّقدير: حتّىٰ: أن أدخل المدينة، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتّىٰ، ولايجوز «سرتُ إلى أدخل المدينة»، فتنفرد عن «إلى» في هذا الموضع.

٤ـ [أي: يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزء منه ويضاف إليه كون المعطوف اسماً ظاهراً، ومفرداً لا جملةً، وأن يكون أشرف من المعطوف عليه أو أخسّ منه، مثل: «يموت النّاسُ حتّى الأنبياء»، و«غلبك النّاسُ حتى الصّبيان»، و«أعجبني عليّ حتّىٰ ثوبُهُ».]

يُستأنف بعد «أمّا»، وهي نحو قول امرؤ القيس[١]:

مطوتُ بهم حتّىٰ تكلَّ مطيّهم وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ[٢]

قال أبوعليّ: ألا ترىٰ أنّها ليست عاطفةً لدخول حرف العطف عليها، ولا جارّةً لارتفاع الاسم بعدها. ومن هذا الضّرب الّذي يرتفع بعدها الفعل كقوله تعالى: ﴿وزُلزلوا حتّىٰ يقولُ الرسول﴾[٣] في قراءة من رفع، وقد يُنشَد على الأوجة الثّلاثة قول الشّاعر:

ألقى الصّحيفةَ كي يُخفّفَ رحلَه والزّادَ حتّىٰ نعلَه ألقاها[٤]

فمن رفع «نعلُه» كان مبتدأً، و«ألقاها» خبره؛ ومن نصب عطفه على «الزّاد»، أو نصبه بفعل مضمر يفسّره الظّاهر؛ ومن جرّ فبـ«حتّىٰ».

[في]

و«في» ومعناه الظّرفيّة كقولك: «المال في الكيس»، و«زيدٌ في أرضه»، ومنه

١ـ امرؤ القيس بن حجر الكندي الملك الضلّيل عميد الشّعر الجاهليّ وله مُعلّقة. في المتن: «امرؤ»، و الصحيح: «امرئ» لأنّه مضاف إليه.

٢ـ المشهور هو: سريتُ بهم... ومعناه: ما زلنا نسري حتّىٰ ذلّت الخيل من الإعياء وإذا قيّدت بأرسانها لم تنقد لكثرة ما نالها من التّعب. والشّاهد فيه: مجيء «حتّىٰ» الثّانية ابتدائيّة لدخول العاطف عليها. و تحت «الجياد» في المتن: مبتدأ. وتحت «ما»: زائد. وتحت «يقدن»: خبر.

٣ـ البقرة: ٢١٤. قرأ نافع وحده «حتّى يقولُ» بالرفع و الباقون بالنصب. مجمع البيان ١: ٣٠٧.

٤ـ يُنسب هذا البيت إلى المتلمّس، وفيه إشارة إلى قصّة المتلمّس وطرفة بن العبد حين كتب لهما عمرو بن هند كتابين مختومين أوهمهما أنّ فيهما أمراً لعامله في البحرين بإكرامهما، إلّا أنّ المتلمّس فضّ صحيفته فوجد فيها أمراً بقتله فرجع. والشّاهد فيه: وجود قرينة ـ هي ألقاها ـ تقتضي دخول «ما» بعد «حتّىٰ» في مضمون الحكم قبلها. ويمكن الاستشهاد بالبيت أيضاً على «حتّىٰ» عاطفةً بنصب «نَعلَه»، و على مجيئها ابتدائيّة برفع «نعلُه». و في كتاب سيبويه (١: ٩٧) أنّ البيت المذكور هو لابن مروان النّحويّ (والصحيح هو مروان النحويّ أحد أصحاب الخليل المبرّزين).

«نظر في الكتاب». وقولك: «زيدٌ ينظر في العلم» إذا أردتَ بالنّظر التـفكّر، فكأنّك جعلت العلم وعاءً لنظره. وقولهم: «أنا في حاجتك» مناسبة للظّرفيّة من حيث إنّه لمّا صرف للعناية إليها صارت كأنّها قد اشتملت عليه لغلبتها على قلبه، وهمّه أو يكون[١] الأصل: «أنا أسعىٰ في حاجتك» فحذف لدلالة الحال عـليها، وهـذا نـقاوة كـلام الزجّاج[٢].

قال جار الله: وقولهم في قوله تعالى: ﴿ولأُصلّبنّكم في جذوع النّـخل﴾[٣] إنّـها بمعنىٰ «على» عمل على الظّاهر. والحقيقة أنّها على أصلها لتـمكّن المـصلوب فـي الجذوع[٤] تمكّن الكائن في الظّرف فيه.

[اللام]

و«اللام»، وهي للاختصاص كقولهم: «المال لِزيدٍ»، والسّرجُ للدّابّـة». وقـيل: «اللام» للملك. ولمّا اختصّ الجلّ بالدّابّة ودامت ملابسته بها جرىٰ مجرى المـلك على طريق المجاز. وقد تكون مزيدةً في نحو قوله تـعالى: ﴿رَدِفَ لكـم﴾[٥]، أي: ردفكم.

[ربّ]

و«رُبّ» للتقليل[٦]، ولا تدخل إلّا على النّكرة، إمّا ظاهرة، وإمّا موصوفة، وإمّا

١ـ في الحاشية من نسخة أخرىٰ: وهمّه أن يكون.

٢ـ هو أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ (م ٣١١ ه) نحويّ بغداديّ أخذ أوّل الأمر عن ثعلب، ثمّ لزم المبرّد.

٣ـ طه: ٧١.

٤ـ هكذا في المتن، والصّحيح: في الجذع.

٥ـ النّمل: ٧٢، وتمامها: ﴿قل عسىٰ أن يكون رَدف لكم بعض الذي تستعجلون﴾.

٦ـ ذهب ابن هشام في «مغني اللبيب» (١: ١٨٠ ـ ١٨١) إلى أنّ معناها ليس التّقليل دائماً،

مضمرة مفسَّرة بمنصوب ؛ ويجب تأخّر فعلها عنها. وقد يُحذَف الفعل كثيراً. ويجب أن يكون فعلها ماضياً. وتُكَفّ «ربّ» عن العمل بـ«ما». وقد يلحق بها التّاء. وقد تُخفَّف. وقد وجدتُ بعض المتأخّرين من المحقّقين يقول: إنّ «ربّ» اسم كـ«كم». فإذا قلتَ: «رُبَّ رجلٍ جاءني» كان مبتدأ. وإذا قلتَ: «ربّ خَطبٍ كُفيتَه» كان مفعولاً مثل «كم» سواء. قال[1]: وكيف يكون حرف جرّ، وحروف الجرّ أُوردت ليفضي بها الفعل إلى المفعول؟ وحيث يدخل «ربّ» لا متّسع هناك لحروف الجرّ، لأنّهم لايقولون: «كُفيت بالخطب»، و«في الخطب» بل «كُفيتُ الخطب».

والباء حرّكت ليُتوَصّل بها إلى النّطق بها. وكُسِرت تشبيهاً لها بمعمولها فحرّكوها بحركته، ولا يلزم حركة «الكاف»، لأنّ «الكاف» يكون اسماً وحرفاً. فأرادوا الفرق بين جارّ لا يكون إلّا حرفاً وبين جارّ وله [أن] يكون اسماً.

[الباء]

و«الباء» ومعناها الإلصاق، نحو« مررتُ بزيدٍ» والمعنى: التصق به مروري فلموضع يقرب منه. ويدخلها معنى الاستعانة نحو: «كتبتُ بالقلم». ومعنى «مع» نحو: «خرج بعشيرته»، قال الله تعالى: ﴿وقد دخلوا بالكفر﴾[2]. وتكون مزيدةً في

← خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً. ومثاله على ورودها للتكثير قوله تعالى: ﴿ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ (الحجر: ٢). ومثاله على التقليل قول الشّاعر:

ألا رُبّ مولودٍ وليس له أبٌ … وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

أراد عيسىٰ وآدم عليهما السلام.

١ـ تحتها في المتن: بعض المحقّقين.

٢ـ المائدة: ٦١. ﴿وإذا جاءُوكم قالوا آمنّا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون﴾.

المنصوب كقوله تعالى: ﴿ولا تُلقوا بأيديكم إلى التّهلكة﴾[١]، وقول الشّاعر:

.... سود المحاجِر لايقرأن بالسُّوَرِ[٢].

وفي المرفوع كقوله تعالى: ﴿وكفىٰ بالله شهيداً﴾[٣] و«بحسبك زيد»، وقول امرئ القيس:[٤]

ألا هل أتاها والحوادثُ جمّةٌ   بأنّ امرأ القيسِ بن تَملكَ بيقرا[٥]

[الواو]

و«واو» القسم مبدلة عن الباء الإلصاقيّة، نحو: «أقسمتُ بالله» أُبدلت عنها عند حذف الفعل لقرب مخرجيهما، لأنّهما جميعاً من الشّفتَين، ولقرب معنَيَيهما أيضاً، وذلك لأنّ «الواو» للجمع، و«الباء» للإلصاق، وهذان المعنيان متقاربان.

١ـ البقرة: ١٩٥. ﴿وأنفقوا في سبيل الله ولا تُلقوا بأيديكم إلى التّهلكة وأحسنوا إنّ الله يحبّ المحسنين﴾.

٢ـ صدره: هُنّ الحرائرُ لا ربّاتُ أحمرةٍ. ورُوي: أخمرة. ونُسب هذا البيت إلى الرّاعي النّميريّ عبيد بن حصين، والى القتال الكلابيّ عبد الله بن محبب أو عباد بن مجيب. الحرائر: جمع حُرّة. والأخمرة جمع خمار وهو ما تغطي به المرأة وجهها. والمحاجر جمع محجر، و محجر العين مادار بها وبدا من البرقع من جميع العين. والشّاهد فيه: دخول الباء على المنصوب وهو المفعول به.

٣ـ الرعد: ٤٣.

٤ـ مرّت ترجمته.

٥ـ جمّة: كثيرة. بيقّر. قال في اللّسان: هاجر من أرض. إلى أرض وبَيقَرَ خرج إلى حيث لا يدري. وتَبيقّرَ نزل الحضر وأقام هناك وترك قومه بالبادية. وخصّ بعضهم به العراق. وقول امرئ القيس: ألا هل أتاها.. البيت يحتمل جميع ذلك. والشّاهد فيه: زيادة الباء في المرفوع وهو الفاعل هنا.

في الحاشية: يقال: بيقر الرجل إذا قطع البادية وأقام في الحضر.

[التّاء]

ثمّ «التّاء» مبدَلة عن الواو في «تاللّه» خاصّة. وأمّا ما حكاه أبوالحسن[١] من قولهم: «تَرَبِّي» فشاذٌ لا يُقاس عليه. والباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر، تقول: «بالله وبك لأفعلنّ». والواو لا تدخل إلّا على المظهر لنقصانها عن «الباء». و«التّاء» لا تدخل من المظهر إلّا على واحد لنقصانها عن «الواو».

والضّرب الثّاني من الحروف الجارّة يكون حرفاً واسماً[٢]. وهي خمسة أحرف:

[عن]

«عن»، وهي للمجاورزة كقولك: «رميتُ عن القوس». ألا ترىٰ أنّ السّهم قد جاوزها؟ ويكون للبعد كقولك: «أطعمه عن الجوع»، «وكساه عن العُري» لأنّه جعل الجوع والعُري متباعدَين عنه. و«جلس عن يمينه»، أي: متراخياً عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه. قال عبد القاهر: في «عن» معنى «مِن»، وزيادة، وهي المجاوزة، إلّا أنّك إذا قلتَ: «رميتُ عن القوس» كان المعنى أنّ مبدأ الرّمي منها. وكلّ موضع يكون محضاً للتعدّي لا يقول إلّا «عن». لا يجوز «أدّيت الدّين من زيدٍ»، ولا «عقلتُ من عمرو»[٣]. وإذا لم يكن محضاً له فلك أن تورد أيّهما شئت كقولك: «سقاه من العَيمة، وعن العيمة». فإذا قلتَ: «من العيمة» كان المعنى «لأجل العيمة»، وهذا من عمل «مِن» ؛ وإذا قلتَ: «عن العَيمة» فكأنّك قلت: «نقله عن العَيمة، وأزاله عنها، وجاوز به حكمها بأن حصل له الرّيّ الّذي هو نافٍ لها»[٤]. وإن كان موضع لايناسب

١ـ وهو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة. وقد مرّت ترجمته.

٢ـ وهذا النّوع الثاني من الحروف الجارّة بعد النّوع الأوّل الذي يلازم الحرفيّة. أي: لا يُستعمل إلّا حرفاً.

٣ـ في الحاشية: من العقل وهو الديّة.

٤ـ تحتها في المتن: نافٍ العيمة.والعَيمة: شهوة اللبن الشّديدة.

معنى المجاوزة لم يجز لأن يقع[١] فيه «عن»، لا يجوز «زيدٌ أفضل عن عمرو» لأنّ المعنى تمحّض للابتداء. والفرق بين «مِن» و«عن» أنّك إذا قلتَ: «أخذتُ عنه كذا» فإنّك لم تنقل المأخوذ نقلاً. وإذا قلتَ: «أخذتُ منه كذا درهماً» فقد نقلت الدرهم ولم يبق عند المأخوذ منه شيء[٢].

وأمّا استعمال «عن» اسماً نحو قول الشّاعر:

ولقــد أرانــي للـرّماح دريـئةً   مِنْ عَن يـميني مـرّةً وأمـامي[٣]

أي: من جانب يميني، ولو كان حرفاً لم يدخله الجارّ، وقول الآخر:

جَـرّت عـليه كـلُّ ريـحٍ سَـيْهُوج   من عن يمين الخطّ أو سماهيج[٤]

١ـ في الحاشية: أن يقع.

٢ـ في الحاشية: وكان الشّيخ أبو علي لزمنٍ يستعمل «من» فيما ينتقل كـقولك: «أخـذتُ مـنه الدراهم»، و«عن» فيما لا ينتقل كقولك: «أخذتُ عنه العلم». وهذا هو تقريب وتمهيد لمذهب الاستعمال، وإلاّ «فمن» [هكذا ورد و الصحيح: «فعن»] لا يعرىٰ من الانتقال. ألا تـرىٰ أنّ العلم وإن لم يكن قد انتقل انتقال زوال فقد حصل كذا مثل ما كـان له؟ وكـذلك إذا قـلتَ: «أخذتُ عنه الحديث» كان الحديث كأنّه قد ينتقل إليك وإن لم يزل عنه كما تزول الدراهم، وذلك لأجل أنّ شيئاً واحداً لا يصحّ أن يُعلَم أكثر من واحد[هكذا في حاشية الشـارح، و الصواب: يصحّ أن يعلمه أكثر من واحد كما في «المقتصد»]. ولا يصحّ أن يكون درهم واحد عند أكثر من واحد في حالٍ واحدة.

٣ـ البيت لقَطَرِيّ بن الفُجاءة أحد شعراء الخوارج (نحو سنة ٧٨ ﻫ) أكثر شعره فـي الحـماسة. والدّريئة حلقة يرمي فيها المتعلّم ويطعن للتدرّب على إصابة الهدف. يصف نـفسه بـالجرأة على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال. والشّاهد فيه: استعمال (عن) اسماً بمعنىٰ جهةٍ. ودليل ذلك إدخاله حرف الجرّ عليه. و تحت «دريئة» في المتن: حلقة.

٤ـ التركيب الصحيح كما جاء في موضعين من لسان العرب ٢: ٣٠١، ٣٠٢ كالآتي:

يا دار سلمىٰ بين دارات العـوج   جرّت عليها كـلُّ ريـحٍ سـيهوج
هوجاءَ جاءت من جبال ياجوج   من عن يمين الخطّ أوْ سـماهيج

وذكر ابن منظور في لسان العرب أن يعقوب أنشد لبعض بني سعدة. وقال: سيهوج: شديدة.

←

[على]

و«على» للاستعلاء. تقول: «عليه دَينٌ»، وتقول على الاتساع: «مررتُ عليه» أي: جُزتُه. وهو اسم في قول الشّاعر:

غدت مِن عـليه تـنفض الطـلّ بـعدما   رأت حاجبَ الشّمس استوىٰ وترفّعا[1]

وقول آخر:

غَدتْ مِن عَـليه بـعدما تـمّ ظِـمؤُها   تصِلُّ وعـن قَـيْضٍ بـبيداءَ مَـجْهَلٍ[2]

أي: من فوقه.

[الكاف]

و«الكاف» للتّشبيه. نحو: «الّذي كَزَيدٍ أخوك». قال أبوعليّ: الدّلالة على أنّها[3]

← سماهيج: موضع. جرّت: أراد: جرّت عليها ذيلها. وتحت الخطّ في المتن: موضع. وتحت سماهيج: موضع. والشّاهد فيه: استعمال «عن» اسماً بمعنىٰ جانب

١ـ قاله يزيد بن الطثريّة. وتنفض بمعنىٰ حرّك الشّيء ليزول عنه الغبار ونحوه. والطّلّ: المطر الضّعيف أو النّدىٰ. حاجب الشّمس: ناحية منها. والشّاهد فيه: استعمال «على» اسماً بمعنى «فوق» لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ. وفي اللّسان (١٥: ٨٩): «فترفّعا» مكان و«ترفعا». و العجيب أنّ أُمّهات المصادر النحويّة لم تذكر هـذا البـيت، إذ بـحثتُ عـنه فـي «الكتاب»، و «مغني اللبيب»، و «المقتصد في شرح الإيضاح»، و «المفصّل»، و «شرح ابن عقيل» فلم أجده. كما لم يرد في «خزانة الأدب».

٢ـ البيت لمزاحم العقيليّ في وصف قطاة. ومعناه أنّ هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعدما تمّت مدّة صبرها عن الماء. حال كونها تصوّت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء، وطارت عن بيضها الذي وضع بمكان مرتفع خالٍ من الأعلام التي يُهتدىٰ بها. والمشهور في روايات البيت: «بزيزاء» بدل «ببيداء»، وزيزاء ما ارتفع من الارض. والشّاهد فيه: قوله: «من عليه» حيث ورد «على» بمعنىٰ فوق بدليل دخول حرف الجرّ عليه. وتحت «غـدت» فـي المتن: قطاة. وتحت «ظِمؤها»: يوم العطش. وفي حاشية «مجهل»: أي: موضع الجهالة.

٣ـ تحتها في المتن: أعني: الكاف.

حرف وصلهم «الذي» بها كثيراً في حال السّعة كقولك: «جاءني الّذي كزيدٍ»، فصار بمنزلة «جاءني الذي في الدّار». ويكون اسماً في نحو قول الشّاعر:

.... يضحكن عن كالبَرَدِ المنهَمِّ[١]

وقول الأعشىٰ[٢]:

أتــنتهون ولن ينهىٰ ذوي شَطَطٍ كالطّعن يهلك فيه الزّيتُ والفُتُلُ[٣]

فالكاف فاعله لأنّ الفاعل لا يُحذفُ، ولا تدخل على الضّمير استغناءً عنها بمثلٍ. وقد شذّ نحو قوله:

.... وأمّ أوعالٍ كها أو أقربا[٤]

[مذ ومنذ]

و«مُذ» و«منذ» لابتداء الغاية في الزّمان كما أنّ «مِنْ» لابتداء الغاية في المكان تقول: «ما رأيتُه منذُ يومِ الجمعةِ» و«مُذيومِ الجمعةِ»، فتجرّ الاسم بهما كما تجرّ

١ـ صدره: بيض ثلاث كنعاجٍ جُمٍ، ونُسب البيت إلى العجّاج. يصف نسوةً بأنّهنّ مثل النعاج اللواتي لا قرون لها، وأنّها تضحك عن أسنانٍ كالبَرَد الذائب لطافةً ونظافةً. والشّاهد فيه: وقوع الكاف اسماً بمعنىٰ مثل.

٢ـ وهو ميمون بن قيس من شعراء الطبقة الأولىٰ في الجاهليّة، وهو المعروف بالأعشى الأكبر.

٣ـ هذا البيت من قصيدته اللاميّة المشهورة. وشطط: الجور والظلم. ومعناه: لاينهى الجائرين عن جورهم مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه. وأراد أنّه لايكفّهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدّة. والشّاهد فيه: قوله: كالطعن، فإنّ الكاف فيه اسم بمعنىٰ مثل وهي فاعل لقوله «ينهىٰ». وفي القصيدة: «يذهب» بدل «يهلك». وتحت «الكاف» في «كالطعن» في المتن: فاعل.

٤ـ صدره: خَلّى الذّنابات شَمالاً كَثَبا. وهذا البيت للعجّاج يصف حمار وحشه وأُتنه. ومعناهُ: أنّه جعل في هربه الذنابات (جمع ذِنابة وهي آخر الوادي الذي ينتهي إليه السيل) عن طريقه في جانب شماله قريباً منه وجعل أم أوعال (اسم موضع) في جانب يمينه قريباً منه قرباً مثل قرب الذنابات أو أقرب منه. والشّاهد فيه: قوله: «كها» حيث جرّ بالكاف الضمير، وهو شاذّ. وتحت «أمّ أوعال» في المتن: موضع. وتحت «كها»: أي: ذنابات.

بـ«من»، وتقول: «مُذ كم سرتَ؟» فـ«مُذ» حرف لإيصالها الفعل إلى «كم» كما أنّ الباء في قولك: «بمن تُمرُّ؟» كذلك. وقد تدخل «مِن» على الأزمنة قليلاً كقوله:

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومن شَـهْرِ[١] ـــ..................

وقوله تعالىٰ: ﴿مِن أوّل يومٍ أحقّ أن تقوم فيه﴾[٢]. وقيل: إنّ تقديره «من تأسيس أوّل يوم». وقد يكونان اسمين على معنيَين: أحدهما: أوّل المدّة، كقولك: «ما رأيته منذ يومُ الجمعة» كان التّقدير: «منذ ما رأيته يوم الجمعة»[٣] أي: أوّل مـدّة انـقطاع الرّؤية ذلك. فـ«منذ»: مبتدأ، والظّرف بعده خبره. والثّاني: جـميع المـدّة، كـقولك: «ما رأيته مُذ يومانِ» أي: مدّة انتفاء الرّؤية اليومان جميعاً. وأصل «مُـذ»: «مـنذ» فحذفت النّون بدلالة أنّك إذا صغّرته قلتَ: «مُنيذٌ»، ولذلك قالوا: هي[٤] أدخل فـي الاسميّة لأنّ الحذف بالأسماء أليق منه بالحروف، والتّصرّف فيها أولىٰ لكونها أقوىٰ. وقال بعض المحقّقين: «مُذ» و«منذ» حرفان وضعا لتحديد الزّمان. وهما مرّةً من الحروف الجارّة، ومرّة من الحروف الّتي يبتدأ بعدها اسماً كان ما بعدها أو فعلاً نظير «حتّىٰ» تقول: «ما رأيته مُذ اليوم» و«مُذ زمان»، كما يُقال: «طول اليوم»، و«ما رأيته منذ يوم السّبت»، وتقول إذا رفعتَ: «ما رأيته منذ[٥] اللّيلة»، التّقدير: «ما رأيته مـذ المدّة هذه الليلة بساعاتها»[٦]. فالمبتدأ محذوف استُغني عنه فطرح[٧] طرحاً لازماً.

١ـ صدره: لمن الديارُ بقنّة الحجر، وهو في ديوان زهير، لكن جاء في «الخزانـة» ١٢٦/٤ أنّـه منحول. والقنّة: القمّة. الحجرَ: اسم موضع. أقوين: خلون. حجج: سنواتٌ. والشّاهد فيه: وضع «مِن» موضع «مُذ». وورد أيضاً «دهر» بدل «شهر».

٢ـ التّوبة: ١٠٨.

٣ـ هكذا في المتن، وصوابها ـ كما يبدو ـ هو: «منذ يوم الجـمعة ما رأيته».

٤ـ تحتها في المتن: أعني: مُذ.

٥ـ في الحاشية: مُذ.

٦ـ تحتها في المتن: مع ساعاتها.

٧ـ تحتها في المتن: فطرح المدّة.

و«ما رأيته مذ يوم الجمعة» أي: «مذ يوم الجمعة واقع» حُذف الخبر استخفافاً. وهذا أوضح لولا ما ذكروه من جواز التّصغير في ذلك فإنّه إن صحّ ما تقدّم يُقدحُ فيه لاختصاص التّصغير بالأسماء.

وأمّا المتقدّمون فقال بعضهم: إنّما بُنيا اسمين لتضمّنهما «في» لكونهما ظرفين، وكذلك «إذا» و«حيث». وبناء ما تضمّن الحرف جائز غير واجب، لأنّ «أيّا» تضمن الهمزة ولم تُبنَ كما بُني «أين». وأقول: إنّما بُني «منذ» إذا كان اسماً من حيث هو هو إذا كان حرفاً. وإذا جاز أن يُبنىٰ نحو: «فَساقِ»[1] لمشابهته «نَزالِ» الّذي وقع موقع ما لا يتمكّن، أعني: «انزلْ». فالّذي نحن بصدده أولىٰ بالجواز. وهكذا حكم «إذ»، و«إذا» لأنّه بُني لملازمته الإضافة، وحُمِل عليه الذي هو للمفاجأة، وإن لم يكن مضافاً لما ذكرناه.

وبُنيت «مُذ» على الحركة لالتقاء السّاكنين بدلالة أنّها لمّا حُذفت منها «النّون» رجعت إلى الأصل الذي هو السّكون، وخُصّ الضّمّة للإتباع، وتقول: «مذُ اليوم» فترفع الذّال عند التقاء السّاكنين، ولم تكسر على القياس، لأنّها كانت مضمومة قبل حذف النّون، فلمّا احتيج إلى تحريكها حُرّكت على الأصل.

[حاشا]

والضّرب الثّالث يكون حرفاً وفعلاً[2]، وهو «حاشىٰ» ومعناها التّنزيه، قال:

حاشىٰ أبي ثَوبانَ إنّ به ضِنّاً عن الملحاة والشّتمِ[3]

١ـ فَساق شتم للمرأة، ولا يستعمل إلّا في النّداء، فيقال: يا فساقِ، أي: يا فاسقة.

٢ـ وهذا هو النّوع الثالث من حروف الجرّ بعد النوع الأوّل الذي يلازم الحرفيّة، والثاني الّذي يكون حرفاً واسماً.

٣ـ البيت للجميح واسمه منقذ بن الطّمّاح الأسديّ أحد شعراء الجاهليّة. وصواب روايته كما في «المغني»، ١: ١٦٦ و«المفصّل»: ٣٨٦ نقلاً عن السيوطيّ في شرح «شواهد المغني»:

←

وهو[١] عند سيبويه لا يكون فعلاً بدلالة أنّها لاتقع صلةً. بأن تقول: «جاءني القوم ما حاشىٰ زيداً». فلمّا امتنعت من ذلك مع كونها متصرّفةً عُلم أنّها ليست بفعلٍ. وعند المبرّد يكون فعلاً في نحو قولك: «جاءني القوم حاشىٰ زيداً» بمعنى «جانَبَ بعضهم زيداً» فاعل من «الحشا» وهو «الجانب». وقول النّابغة:

ولا أرىٰ أحداً في النّـاس يُشـبهُهُ   وما أُحاشي من الأقوام من أحَـدِ[٢]

فلمّا تصرّفت عُلِمَ أنّها فعل. وقولهم: «حاشىٰ لزيدٍ» فدخول اللام يدلّ على أنّها فعل لامتناع دخول الحرف الجارّة[٣] على مثلها. وقولهم: ﴿حاش لله﴾[٤] حذف الألف منه يدلّ أيضاً على أنّه فعل، إذ الحرف لا يتمكّن من الحذف إذا لم يكن فيه

← حاشا أبي ثوبانَ إنّ أبا   ثـوبان ليس ببكمةٍ فَـدَمِ
عمرو بن عـبد الله إنّ به   ضِنّاً عن الملحات والشّتَمِ

وورد «حاشا أبا ثوبان...» أيضاً. والبكمة: الخرس. والفَدَم: العييّ. والضّنّ: البخل. والملحاة مصدر ميميّ كالملاحاة وهي المنازعة. والشتم: السّبّ. والمعنى: أنزّه أبا ثوبان عمّا وسمت به قومه من الغدر وقلّة الوفاء فإنّ أبا ثوبان فصيح منطيق يكره الملاحات والسباب فكيف ينكث العهد ويغدر في الجوار. والشّاهد فيه: استعمال «حاشا» بمعنى التنزيه.

١ـ في الحاشية: وهي.

٢ـ [جاء في «المغني» (١: ١٦٤) في مبحث «حاشا»:

ولا أرىٰ فاعلاً في النّاس يشبهه   ولا أحـــــــاشي ....

ومرّت ترجمة النابغة. والشّاهد في البيت: تصرّف «حاشا» في مجيئها فعلاً مضارعاً. وفوق كلمة «يُشبهُهُ»: منذر بن نعمان.

٣ـ هكذا في المتن، والصّحيح: الجارّ. أو الحروف الجارّة، و هو أحسن لمناسبة السياق.

٤ـ وهم الشّارح ـ رحمه الله ـ فإنّ هذه آية قرآنيّة وليس من قولهم. قال سبحانه في سورة يوسف، الآية ٣١: ﴿فلمّا سمعت بمكرهنّ أرسلت إليهنّ وأعتدت لهنّ متّكئاً وآتت كلّ واحدة منهنّ سكّيناً وقالت اخرج عليهنّ فلمّا رأينه أكبرنه وقطّعن أيديهنّ وقلن حاشَ لله ما هذا بشراً إن هذا إلاّ مَلَكٌ كريم﴾.

تضعيف[1]. والجواب من هذه الحجج[2] أنّ ذلك ليس يتصرّف بل هو بناء فعل على حكاية قول القائل نحو: «حولق»، و«بَسْمَلَ»، و«طَلْبَقَ»[3].

وأمّا «اللام» فمتعلّقة بفعل آخر، أي: «حاشىٰ مفارقتهم لزيدٍ». وأمّا الحذف فإنّ الحروف قد تُخفّف وتُشدّد نحو: «رُبَّ» و«لاتَّ»، فجاز الحذف[4] لكثرة الاستعمال ولاتّصال اللام بها.

[خلا وعدا]

و«خلا» و«عدا» وإذا جررتَ بهما كانا حرفين جارّتين[5]. وإذا نصبتَ كانا فعلين من «عدا يعدوا»[6] و«خلا يخلوا»[7]. تقول: «جاء القوم خلا زيداً»، و«عدا زيداً»، و«زيداً» مفعول، والفاعل مضمر تُرك استعماله كخبر المبتدأ بعد «لولا»، والتّقدير: «جاوز بعضهم زيداً». والأولىٰ أن يُضمَر المصدر من الفعل السّابق، نحو: «جاء القوم عدا زيداً» التّقدير[8]: «عدا مجيئُهم زيداً»، وكذلك في غيره. فإذا دخلت «ما» عليها لم يكونا إلّا فعلين، فلا يجوز في «زيد» إلّا النّصب، لأنّ «ما» لا يوصل إلّا بالفعل، و«ما» مع الفعل بتأويل المصدر، تقول: «جاءني القوم ما خلا زيداً» أي: «خلوّ زيدٍ» على تقدير وقت خلوّه، فحُذف المضاف.

١ـ أي: تكرار، ويريد وجود الحرف المضاعف.

٢ـ تحتها في المتن: أخفش.

٣ـ حولق: قال: لا حول ولاقوّة إلّا بالله العليّ العظيم، وبسمل: قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وطلبق: قال: أطال الله بقاءك.

٤ـ تحتها في المتن: أعني الألف.

٥ـ هكذا في المتن، والصّواب: جارّين.

٦، ٧ـ الصحيح هو بلا ألف.

٨ـ في الحاشية: جاءني.

[واو القسم]

قـوله: «واو القسم» جملة خبريّة تُؤكّد بها جملة أُخرىٰ. فالأُولىٰ قسم، والثّانية مُقسَم عليه، إلىٰ آخره.

اعلم أنّ القسم لمّا كان موضوعاً على أن يؤكّد به كلام لم يجز السّكوت عليه بل يجب أن تأتي بالمقسَم عليه، لأنّكَ لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنّما قصدت أن تخبر بأمرٍ آخر، نحو: «لأفعلنّ» إلّا أنّك أكّدته ونفيت عنه الشّكّ بأن أقسمتَ عليه. وهو جملة فعليّة أو اسميّة تؤكّد بها جملة موجبة أو منفيّة، نحو: «أقسمتُ»، و«حلفتُ»[1] ، و«لعمرُ اللهِ»، و«أيمُنُ اللهِ»[2] لأفعلنّ[3] أو لا أفعل[4].[5] ومن شأن الجملتين أن تتنزّلا منزلة جملة واحدة كجملتَي الشّرط والجزاء. ويجوز حذف الثّانية منها عند الدّلالة، جواز ذلك[6] ثمّة. فالجملة المؤكَّد بها هي القسم، والمؤكَّدة هي المقسَم عليها، والاسم الّذي يُلصَق به القسم للمعظَّم به ويفخّم وهو المُقسم به. ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التّصرّف فيه، وتوخّوا[7] ضروباً من التّخفيف، من ذلك حذف الفعل في «بالله»، والخبر في «لعمرك» وأخواته.

قوله: ولابدّ من اللام وإنّ في الإثبات، وفي النّفي من حرف النّفي، وقد يُحذَف[8].

١، ٢ـ في الحاشية: «أقسمتُ» و«حلفتُ» جملة فعليّة. و «لعمر الله»، و«أيمُنُ الله» جملة اسميّة. وتحت «لعمر الله» في المتن: قسم.

٣ـ تحتها في المتن: موجب.

٤ـ تحتها في المتن: منفي.

٥ـ في الحاشية: مثل قوله تعالى: ﴿والسماءِ ذات البروج ۞ واليوم الموعود﴾ [سورة البروج: ١، ٢].

٦ـ تحتها في المتن: أعني: الشرط و الجزاء.

٧ـ تحتها في المتن: طلبوا.

٨ـ تحتها في المتن: أعني: حرف النّفي.

قال ابن الأنباريّ[١]: إنّما جُعل جواب القسم بـ«اللام»[٢]، و«إنّ»، و«ما»[٣] و«لا» لأنّ القسم وجوابه لمّا كانا جملتين، والجمل تقوم بنفسها، وإنّما تتعلّق إحدى الجملتين بالأُخرىٰ بواسطةٍ بينه وبين جوابه، وجوابه إمّا أن يكون موجباً أو منفيّاً. جعلوا الرّابطة بأربعة أحرف[٤]: حرفين للإيجاب، وهما «اللام» و«إنّ»[٥]؛ وحرفين للنفي، وهما «ما» و«لا». وقد يُحذَف حرف النّفي لزوال اللّبس ودلالة الحال إذ لو كان إيجاباً لم يخل من اللام أو من النّون[٦] أو منهما جميعاً كما مرّ في الأصل، قال الله تعالىٰ: ﴿تَفْتَؤُا تذكرُ يوسفَ﴾[٧]، وقال امرؤ القيس[٨]:

فقلتَ يمن الله أبرحُ قاعداً　　ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي[٩]

١ـ سبقت ترجمته آنفاً.

٢ـ تحتها في المتن: في الإيجاب.

٣ـ تحتها في المتن: في النفي.

٤ـ في الحاشية: قال سيبويه: إنّ لام القسم يلزمها إحدى النّونين الثّقيلة أو الخفيفة. وقال أيضاً: وقد تحذف النّون في الشّعر وقد جاء أعجب من هذا وأبعد في الاستعمال، وهو حذف اللام فإثبات النّون. قال:

وقتيل مُرّةَ أثأرنّ فإنّه　　فرغٌ وإنّ أخاهُمُ لم يقصَدِ

وهذا البيت للشّاعر عامر بن الطفيل الّذي أدرك النّبيّ ﷺ ولم يسلم، مات سنة ١١هـ وقتيل مرّة أخوه. فرغ: رأس في قومه شريف. أخاهم: أخا بني مرّة. لم يقصد: لم يقتل. والشّاهد فيه: حذف «لام» «أثأرنّ» مع بقاء نون التوكيد الثقيلة.

٥ـ في الحاشية: لا يجوز إضمار «انّ» و«اللام» لأنهما للتّأكيد. والتّأكيد ضدّ الإضمار. ويحملها حذفها على النفي، لأنّ حرفا النّفي قد يحذف [يحذفان]. و قيل: أُضمر لطول الكلام.

٦ـ هكذا في المتن، لكنّه ذكر قبلها مع اللام، إنّ لا النون، و ربّما الصحيح هو «إنّ» لا «النون».

٧ـ يوسف: ٨٥.

٨ـ ذكرت ترجمته سابقاً.

٩ـ يقسم امرؤ القيس بأنّه سيظلّ جالساً عند حبيبته حتّىٰ لو قطعوا رأسه وأوصاله عندها. وفي الحاشية: «ولو ضربوا» مكان «ولو قطعوا».

وقال آخر:

تــاللهِ يــبقىٰ عــلى الأيّــام مُــبْتَقِلُ [١] ....

أي: لاتفتأ، ولا أبرح، ولا يبقىٰ.

٢ ـ قوله: والقسم الثّاني من الأسماء المجرورة، وهو ما ينجرّ بإضافة اسم مثله إليه، فحكم الأوّل وهو المضاف أن يحذف منه التّنوين، أو نون التّثنية والجمع. وحكم الثّاني وهو المضاف إليه أن يكون مجروراً أو في حكم الجرّ [٢]. إنّما حُذف التّنوين أو النّون لأنّ كلّ واحدٍ منهما يُؤْذِنُ بتمام الاسم وانقطاعه، والإضافة تدلّ على الاتّصال، إذ المضاف لايتمّ إلّا بالمضاف إليه، وكون الشّيء متّصلاً منفصلاً في حالٍ واحـدة محال. وإنّما جُرّ الثّاني لأنّ في الكلام معنى حرف الجرّ إمّا «اللام»، أو «مِنْ» [٣]، لأنّ الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل وإنّما العمل للأفعال والحروف.

قوله: والإضافة على ضربَين: إضافة معنويّة محضة، وإضافة لفظيّة غير محضة. فالأوّل ما لا يُنوىٰ به الانفصال. وهو على ضربين: أحدهما: إضافة اسم الى اسم هو غيره بمعنى «اللام» نحو قولك: غلام زيدٍ، وداره، وأبوه، وابنه. الثّاني: إضافة اسم الى اسم هو بعضه بمعنى «من» [نحو] قولك: خاتم فضّةٍ، وباب ساجٍ، والخـاتم بـعض الفضّة. الإضافة المعنويّة ما أفاد تعريفاً كقولك: «دارُ زيدٍ»، أو تـخصيصاً كـقولك: «غلامُ رجلٍ» [٤]. ولا تخلو من أن تكون بمعنىٰ «اللام» كقولك: «مالُ زيدٍ» فـيكون

١ـ تمامه: «جَونُ السَّراةِ رَباعٌ سِنُّهُ غَرِدُ»، وهو لأبي ذؤيب الهُذَليّ. و«مُبتقل»: حمار يأكل البقل. والشاهد فيه: حذف «لا» النافية. والذي سوّغه عدم التباسه بالفعل الموجب لأنّ الموجب يقتضي لام التّوكيد ونونه أو أحدهما.

٢ـ في الحاشية: يعني أن لا ينصرف في موضع الجرّ مفتوحاً.

٣ـ في الحاشية: الإضافة الحقيقيّة، ولايكون بمعنى «من» ولا بمعنى «اللام» إلّا أنّه شاذ.

٤ـ في الحاشية: الفرق بين قولك: «غُلام زيدٍ»، و«غلامٌ لزيد» أنّك في الأوّل أشرت إلى غـلامٍ بعينه ، وفي الثّاني أشرتَ إلى غلامٍ شائع في جملة غلمان زيدٍ.

←

الثّاني من الاسمين غير الأوّل، أو بمعنىٰ «مِن» كـ«خاتم فضّةٍ»، و«باب ساجٍ» إذ الغرض تبيين النّوع فيكون الأوّل داخلاً في الثّاني: وأمّا قولهم: «ثَبْتُ الغَدْرِ»[1] أي: ثابت في الغدر، فشاذٌ لا يقاس عليه.

والفرق بين هذين النّوعين أنّ في الإضافة بمعنىٰ «مِن» يجوز أن يقع على المضاف اسم المضاف إليه، ولا يُطلق في الإضافة بمعنىٰ «اللام» اسم الثّاني على الأوّل. وهذا النّوع من الإضافة[2] لا يُنوىٰ به الانفصال. وقولهم في «دار زيد» إنّ: المعنى «دار لزيدٍ» إيضاح لمعنى الجرّ فحسب، لا أنّ «اللام» مقدّرة[3]، كيف والمعنيان مختلفان؟ لأنّ الكلام بغير «اللام» يفيد أنّك تريد داراً بعينها، ومع «اللام» لا دليل على التّعريف، وأيضاً فإنّ المضاف إليه من المضاف بمنزلة التّنوين من المنوّن، فكما لا يجوز الفصل بينهما كذلك هاهنا أيضاً. فلو كان «اللام» مقدّرة حتّىٰ يكون الجرّ بها لما جاز حذف التّنوين من المضاف كما لم يجز عند ظهورها، وهذا زُبدة كلام عبد القاهر[4].

← وقال أيضاً: الغرض من الإضافة [أن] يتخصّص المضاف بالمضاف إليه ويزول عن الأوّل بعض الشّياع ويتعرّف، وعلى هذا لا يجوز إضافة المعارف لاستغنائها بها عن أسباب التّعريف لأنّ الحاصل لا يحصل والإضافة للنّكرة إذا قدّرت منكّرة فلا تقول: «جاءني زيدكم من الزيود» فيصير شائعاً في نعته فتفيد الإضافة اختصاصاً.

١ـ يقال: رَجُلٌ ثبت الغدر إذا كان ثابتاً في قتال أو كلام ؛ وفي «الصحاح»: إذا كان لسانه لايزال عند الخصومات. وفي الحاشية: أي: ثبت الغدر وهي الأهاويل، وهو مثل يضرب للرجل الثّابت للشّدائد وهذه.

٢ـ تحتها في المتن: أعني: الإضافة المعنويّة.

٣ـ في الحاشية: إنّما قالوا: إنّما الجرّ بمعنى اللام قصداً إلى أنّ الاسم إنّما عمل الجرّ حيث كان الكلام بمعنى حرف الجرّ لأنّ الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل. ولو كان الكلام موجبة للتّعريف مقدّرة لوجب أن يوجب مظهره، نحو: «غلام لزيدٍ».

٤ـ مرّت ترجمته. وكلامه هذا جاء في كتاب «المقتصد» السابق ذكره.

قوله: والثاني وهو الإضافة اللفظيّة ما يُنوىٰ به [١] الانفصال، وهو أن يضاف اسم الفاعل إلى مفعوله، وتُضاف الصّفة المشبّهة إلى فاعلها نحو: «هـذا ضـاربُ زيـدٍ» التّقدير: «ضاربٌ زيداً». و«هذا زيدٌ حَسَنُ الوجهِ»، التّقدير: «حَسَنٌ وَجهُهُ». ولولا تقدير الانفصال لما وصفت به النّكرة في نحو قوله تعالىٰ: ﴿هذا عارضٌ ممطرنا﴾ فإنّ النّكرة إذا أضيفت إلى معرفةٍ حقيقيّة صارت معرفةً إلّا أسماء أفرط الإبهام فـيها، وهي: مثل، وشبه، وغير، وسوىٰ، تقول: «مررتُ بـرجـلٍ مـثلك وشـبهك وغـيرك وسواك» لم يتعرّفن لأنّهنّ لا يُخصّصن شيئاً بعينه.

وهذه الإضافة تفيد تخفيفاً لا تعريفاً إذ المعنى كما هو قبل الإضافة، ولاستواء الحالتين وُصِفَت النّكرة بهذه الصّفة مضافة كما وصفت بـها مـفصولةً فـي قـولك: «مررتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوجه»، و «برجل ضاربِ أخيه». قال الله تعالىٰ: ﴿هذا عارِضٌ مُطرُنا﴾ [٢]. فإنّ النّكرة إذا أُضيفت إلى المعرفة إضـافة حـقيقيّة صـارت مـعرفة لا كتسابها التّعريف منها إلّا أسماء توغّلت في إبهامها فهي نكرات وإن أُضـيفت إلى المعارف، وهي: «مثل»، و«شبه»، و«غير»، و«سوىٰ» ؛ وذلك لأنّ «غيراً» موضوعة على ما ينافي التّعريف [٣]. ألا تـرىٰ أنّك إذا قـلتَ: «مـررتُ بـغيرك» وكـلّ مـاعدا المخاطَب لا يُعدّ كثرةً فلا يصحّ فيه التّعريف والتّخصيص فيوصف به النّكرة، فيُقال: «مررتُ برجلٍ غيرك» [٤] إلّاإذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقولك: «عليك

١ـ كذا في المتن، والصحيح هو: بها.

٢ـ الأحقاف: ٢٤.

٣ـ في الحاشية: قال سيبويه: إضافة «غير»، و«شبه»، و«مثل» لايكتسي التعريف لأنّ الإضافة في تقدير الانفصال، تقديره: «برجل مماثلك، ومغايرك، ومشـابهك» وأمـثالها لأنّ الإبـهام توغّلت [توغّل] فيها. و مشهور كلام النحاة أنّ هذه الأسماء توغّلت في الابهام. و ما جاء في هذه الحاشية أنّ الابهام توغّل فيها أي تعمّق حتّى أصبحت شديدة الابهام. ولا يُرىٰ تفاوتٍ بين التعبيرين ظاهراً.

٤ـ في الحاشية: وقيل: إنّ «مثلاً» و«غيراً» لايتعرّفان بالإضافة لتوغّل الإبهام فيهما. وهذا ليس

بالحركة غير السّكون» فيكون معرفة، لأنّ الّذي يضادّ الحركة هو السّكون؟ وعلى هذا قوله تعالىٰ: ﴿غير المغضوب عليهم﴾ [1]. وحكم «سوىٰ» حكم «غير» لأنّه بمعناه؛ وكذلك «مثل» لأنّ المماثلة تكون مع أنواع وأشياء كثيرة، كما أنّ المخالفة كذلك.

قوله: ويجوز الجمع بين الإضافة اللفظيّة، والألف واللام، نحو: «مررتُ بـزيدٍ الحَسَنِ الوجه»، و«الضّارب الرّجلِ». ولا يجوز ذلك في الحقيقيّة. ويقول في اللفظيّة: «هما الضّاربا زيدٍ»، و«[هم] الضّاربو زيدٍ»، ولا تقول: «الضّارب زيدٍ». وقد يحُذَف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه كقوله تعالى: ﴿واسأل القريةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهل القرية. وإنّما جاز ذلك في الأوّل لأنّ معناه «الحسن وجهُهُ».

فالألف واللام عوّضا من الإضافة. فلمّا ساغ فيه شُبِّه «الضارب الرّجل» لفظاً ومعنىً. وإنما شُبِّه به من وجهَين: أحدهما: إنّه صفة كما أنّ «الحسن» صفة. والثّاني: إنّها إضافة غير حقيقيّة، وهو كذلك. وتقول: «هما الضّاربا زيـدٍ»، و«هـم الضّـاربو زيدٍ»، ولا تقول: «الضارب زيدٍ» لأنّك لا تفيد فيه خفّةً كـما أفـدتها فـي المثنّىٰ والمجموع.

وهاهنا مسئلة سُئلتُ عنها، وهي: أنّ قولك: «الضّارب زيدٍ» بمنزلة «الضّارب الرّجل» في حصول المشابهة لهما وعدم التّخفيف بهما، فَلِم أُضيف أحـدهما دون الآخر؟ قلتُ كذلك، إلّا أنّ أحدهما يشابهه معنىً ولفظاً، والآخر لا يشابهه لفظاً. أمّا المعنى فما ذكرتُ ؛ وأمّا اللفظ فدخول اللام في الثّاني من الاسمين. فحُمِل به [2] ما

← بشيء لأنّه لو منع اكتسابه التّعريف لتوغّل لما كان متعرّفاً بدخول الألف واللام إذا قلت: «بالرجل المثل زيد، والمماثل» ممّا تعرف مبطل. فعليل من تعلّل بأنّه منع الاكتساء لتوغّل الإبهام. ويدخل الألف واللام على «مثل»، و«غير»، نحو: «مررتُ بـالرّجل المـثل زيـد»، و«[ا] لغير» حملاً على المغاير والمماثل كما ذكر سيبويه.

١ـ الفاتحة: ٧.

٢ـ فوقها في المتن: عليه.

شابهه لفظاً ومعنىً دون ما شابهه معنىً، ولهذا نظائر نحو: إعـراب المسـتقبل دون الماضي، ومنع الصّرف بسببين لا بواحدٍ.

ويجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مـقامه لطـلب التّـخفيف، ولدلالة الحال عليه، ولزوال اللّبس كقوله تعالىٰ: ﴿واسأل القرية﴾ أي: أهل القرية، لأنّ من المعلوم ضرورةً أنّ القرية لا تُسأل.

ذكر التّوابع

وهي الأسماء الّتي لايمسّها الإعراب إلّا على سبيل التّبع لغيرها. وهي خمسة: تأكيد ؛ وصفة ؛ وعطف بيان ؛ وبدل ؛ وعطف بحرف .

[١ ـ التأكيد]

أمّا التّأكيد فجدواهُ أنّك إذا كرّرت فقد قرّرتَ المؤكَّد وما علّق به في نفس السّامع، ومكّنته في قلبه، وأمطتَ شُبهةً ربّما خالجَتْهُ[١]، وتوهّمت غفلةً وذهاباً عمّا أنت بصدده فأزلته عن نفسه. وكذلك إذا جئت بـ«النّفس» و«العين» فإنّ لظانٍّ أن يظنّ حين قلتَ: «فعل زيدٌ» أنّ إسناد الفعل إليه تجوّز أو سهو أو نسيان. و«كلّ»، و«أجمعون» يُجديان الشّمول والإحاطة.

والتّأكيد على وجهَين: تكرير صريح[٢]، نحو: «ضربتُ زيداً زيداً» ؛ وغير صريح، نحو: «رأيتُ زيداً نفسَهُ». ويؤكَّد المظهَر بمثله لا بالمضمر، والمضمَر بمثله وبالمظهر جميعاً. ولايخلو المضمَر إذا أُكّد بالمظهَر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. فالمرفوع لايؤكَّد بالمظهَر إلّا بعد أن يؤكّد بالمضمَر، نحو: «زيدٌ ذهب

١ـ تحتها في المتن: أي: خالطته .

٢ـ في الحاشية: التّكرير الصّريح الذي يكون من لفظ المؤكّد. وغير صريح ما كان من غيره. والأوّل يكون في المضمر، والمظهر، والاسم، والفعل، والحرف.

هو نفسُهُ» و«عينُهُ». وذلك لأنّ النّفس ونحوه تلي العوامل. فلو جعلته تأكيداً للضّمير المستكنّ من غير أن تأتي بالمنفصل، لالتبس التّأكيد بالفاعل في كثيرٍ من الأمر، فجيء بالضّمير المنفصل لإزالة اللبس وأُجري ما لا يلتبس، نحو: «ضربتَ نفسُك» مجرىٰ مايلتبس. وجاز قولك: «جاءوني أجمعون» لأنّ «أجمعون» لا تلي العوامل، لا تقول: «جاءني أجمعون». فكلّ موضع وقع عُلِمَ أنّه تأكيد.

وأمّا «كلّهم» فيلي العوامل في القليل إلّا أنّه يجري مجرىٰ «أجمعون»، لأنّ الأصل فيه ألّا يكون إلّا تأكيداً لمساواته «أجمعون» في معنى الاشتمال والإحاطة. وقول الشّاعر:

فإنّ اللهَ يعلمني ووهباً ويعلم أن سنلقاه كلانا[1]

جاز لأجل الفاصل الّذي هو الهاء.

قال ابن الأنباريّ[2]: إنّما قدّم «نفسهم» و«عينهم» على «كلّهم» و«أجمعين» لأنّ النّفس والعين يدلّان على حقيقة الشّيء؛ و«كلّهم» و«أجمعون» يدلّان على الإحاطة والعموم. والإحاطة لابدّ أن تقتضي محاطاً به، وكان فيها معنى التّبع. ولاتؤكّد النّكرات، لأنّ التّأكيد إنّما يجيء لإزالة اللّبس ورفع الإبهام أنّ الفعل وقع من غير المذكور، وإذا لم يُعرف المذكور، فكيف يزول الإبهام؟

[٢ ـ الصّفة]

قوله: والصّفة، وهي الاسم الدّالّ على بعض أحوال الذّات، نحو: ضاربٍ، ومضروبٍ، وطويلٍ، وقصيرٍ، وذومالٍ. والّذي تُساق له الصّفة وهو التّفرقة بين المشتركين في الاسم. ويقال: إنّها للتّخصيص في النّكرات، و للتّوضيح في المعارف.

١ـ لم أعثر على قائله في المصادر المعنيّة. ومعنى مفرداته واضح ليس فيه أيّ غموض. وشاهده: مجيء «كلانا» بعد العامل بسبب ضمير المفعول به، وهو الهاء.

٢ـ سبقت ترجمته.

وقد تجيء مسوقةً لمجرّد الثّناء والتّعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه، أو لما يُضادّ ذلك من الذّمّ والتّحقير، كقولك: «فعل فلان الفاعل الصّانع كذا» ؛ أو للتّأكيد، كقولهم: «أمسِ الدّابرُ»، وقوله عزّوجلّ: ﴿نفخةٌ واحدةٌ﴾[1].

وهي في الأمر العامّ إمّا أن تكون اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصّفة المشبّهة. وقولهم: «تميميّ» و«بصريّ» على تأويل منسوب ومعزوّ ؛ و«ذومالٍ»، و«ذات سوارٍ» متأوّل بمتموّل ومتسوّرة، أو بـ«صاحب مالٍ» و«صاحبة سوار» ؛ و«هو الرجل كلّ الرّجل« أي: الكامل في الرجوليّة[2]، ذكره جار الله.

والصّفة تتبع الموصوف في إعرابه وتثنيته وجمعه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه، لأنّ الصّفة هي الموصوف في المعنى، فوجب أن يدخلها ما يدخل الموصوف. وقد يوصف الموصوف بصفةٍ لشيء من سببه، نحو: «مررتُ برجل حَسَنٍ أبوهُ»، لأنّ صفة ما هو من سببه بمنزلة صفة نفسه. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أخرجْنا من هذه القريةِ الظّالمِ أهلُها﴾[3]. جعل «الظّالم» نعتاً للقرية، والظّلم فعل أهلها على الحقيقة، لأنّ الأصل [أنّها] مضافة إلى الكناية الرّاجعة إلى القرية إذ كانوا ساكنين بها، فلاتّصال سببهم بها صار فعلهم المسند إليهم نعتاً. وهذا النّحو من الصفة

١ـ الحاقّة: ١٣.

٢ـ الأصل في النّعت أن يكون اسماً مشتقّاً. وقد يكون اسماً جامداً مؤوّلاً بمشتق. وذكر الشّارح هنا «الاسم المنسوب، و«ذو»، و«كلّ» الدّالة على استكمال الموصوف للصّفة. وبقي المصدر، مثل: «أنت رجل عدلٌ» أي: عادل. واسم الإشارة، نحو: «أكرم عليّاً هذا»، أي: المشار إليه. وما دلّ على عدد المنعوت، نحو: «سافر رجال خمسة»، أي: معدودون بهذا العدد. وما دلّ على تشبيه، مثل: «رأيتُ رجلاً أسداً»، أي: شجاعاً. والاسم الموصول المقترن بأل، نحو «جاء الرجل الذي اجتهد»، أي: المجتهد. و«ما» النّكرة التي يراد بها الإبهام، مثل: «أكرم رجلاً ما»، أي: رجلاً مطلقاً غير مقيّد بصفة ما. و«أيّ» الدّالّة على استكمال الموصوف للصّفة، نحو: «جاءني رجلٌ أيُّ رجل»، أي: كامل في الرجوليّة.

٣ـ النساء: ٧٥.

يطابق الموصوف إعراباً وتعريفاً وتنكيراً دون ما سواها لأنّ التّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث هنا يرجع إلى غيره[١].

قال أبوعليّ: ولايجوز وصف المعرفة بالنّكرة، ولا بالعكس، لأنّ الصّفة ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى، والنّكرة تدلّ على العموم والشّياع، والمعرفة مخصوصة. فمن حيث لم يَجُز أن يكون الجمع واحداً والواحد جمعاً لم يَجُز أن يوصف كلّ واحدٍ منهما إلّا بما يلائمه[٢] وما هو وفقه.

وقال غيره: لا توصف المعرفة بالنّكرة لأنّ المعرفة إنّما توصف لإزالة الاشتراك العارض، والنّكرة لاتزيل ذلك الاشتراك. ولا توصف النّكرة بالمعرفة لأن الصّفة لا تكون أعرف من الموصوف، ولأن الصّفة تتّصل بالموصوف حتّىٰ تصير كالجزء منه. ولهذا المعنى عَمِل العامل فيهما بغير حرف عطف. فلمّا لم يَجُزْ أن يخالف الشّيء ما هو كالجزء منه لم يجز وصف المعرفة بالنّكرة ولا النّكرة بالمعرفة. ولا يُوصَف المضمَر لأنّه أعرف المعارف، لأنّه لايُضمر حتّىٰ يُعرَف. وفائدة الوصف التّعريف. وأصل الوصف أن يكون للنّكرة، ثمّ وقع الاشتراك في بعض المعارف فاحتيج إلى وصفها.

قوله: وقد توصف النّكرات بالجمل الّتي تحتمل الصّدق والكذب أعني: أخباراً للمبتدأ، نحو: «مررتُ برجل أبوه قائم» و«برجل قام أبوه»، و«رأيتُ رجلاً عندك»، و«رجلاً إن تأته يأتك». قد تبيّن أنّ هذه الجمل تقع موقع المفرد في ستّة مواضع: ثلاثة أصل، وهي: خبر المبتدأ، والحال، والصّفة. وكلّ ما صحّ أن يكون صفة للنكرة صحّ أن يكون حالاً من المعرفة؛ وثلاثة فرع لخبر المبتدأ، وهي أن تقع موقع

١ـ وهذا هو النّعت السّببيّ، وهو الّذي يبيّن صفةً من صفات ما له تعلّق بمتبوعه وارتباط به نحو: «أكرمتُ الرجلَ الحَسَنَ خطّه». فصفة «الحسن» لم تبيّن صفة الرجل، إذ ليس القصد وصفه بالحسن، وإنّما بيّن صفة الخطّ الذي له ارتباط بالرجل، لأنّه صاحبه المنسوب إليه.

٢ـ تحتها في المتن: موافق.

المرفوع في خبر «إنّ وأخواتها»، وموقع المنصوب في خبر« كان وأخواتها»، والمفعول الثاني من باب «ظننت». وقد تكون خبراً محضاً دون الأمر، والنّهي، والاستفهام لأنّ هذه الأشياء لا وضوح فيها؛ والصّلة والصّفة يُطلب منهما التّوضيح. وأمّا قوله

حتّىٰ إذا جنّ الظّلامُ واختلط

جاءوا بمَذقٍ هل رأيتَ الذّئبَ قطّ [١]

فبمعنىٰ مقول عنده هذا القول لما فيه من الغُبرة والكدرة.

[٣ـ عطف البيان]

وعطف البيان، أن يتبع المذكور بأشهر أسمائه، نحو: «جاءني أخوك زيدٌ»، و«مررتُ بزيدٍ أبي عبد الله» إذا كان معروفاً بالكُنية. وهو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها، وينزّل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها، وذلك نحو قوله: «أقسم بالله أبو حفصٍ عُمر»، أراد عمر بن الخطّاب، فهو ـ كما ترىٰ ـ جارٍ مجرى التّرجمة حيث كشف عن الكُنية لقيامه بالشّهرة دونها.

والّذي يفصله لك من البدل أنّ البدل في حكم تكرير العامل؛ وهو المعتمَد بالحديث، والمبدَل عنه كالبساط لذكره، بخلاف عطف البيان، لأنّ وروده لأجل أن يوضّح أمر الأوّل، والأوّل هو مُعتمَد الحديث [٢].

والّذي يفصله لك من الصّفة أنّه لا يكون مشتقاً. ويكون لقباً وكنيةً، ولايتبع إلّا

١ـ البيت لراجز لم يعيّنه أحد الرّواة. ونُسب إلى العجّاج. وجنّ الظّلام: ستر كلّ شيء، والمراد أقبل. اختلط: كناية عن انتشاره واتّساعه. مذق: اللبن الممزوج بالماء، شبّهه بالذّئب لاتّفاق لونهما لأنّ فيه غبرة وكدرة. والشّاهد فيه: وقوع: «هل رأيت» صفةً لمذق بتقدير القول.

٢ـ أي: إنّ البدل هو التّابع المقصود بالحكم، والمبدَل منه ممهّد له. أمّا عطف البيان فإنّه غير مقصود بالحكم، بل المقصود هو متبوعه، وإنّما يأتي لتوضيح متبوعه، فهو تابع أشهر من متبوعه.

معرفةً، ويدلّ بانفراده على المقصود، والصّفة تخالفه في جميع ذلك.

[٤ ـ البدل]

قوله: والبدل على أربعة أضرب: بدل الكلّ من الكلّ، نحو قوله تعالى: ﴿اهدنا الصّراط المستقيم * صراطَ الّذين أنعمتَ عليهم﴾ [١]. فالصّراط الثّاني هو الأوّل. وبدل البعض من الكلّ، كقولك: «رأيتُ قومَكَ أكثرَهم» و«ثُلُثَيهم»، و«صرفتُ وجوهَها أوَّلَها»، وبدل الاشتمال، نحو: «سُلب زيدٌ ثوبُهُ»، لأنّ الثّوب لمّا اتّصل به اشتمل عليه وصار بمنزلة ما هو جزء منه. وقوله تعالى: ﴿قُتِل أصحابُ الأُخدودِ * النّار...﴾ [٢] فإنّ الأُخدود اشتمل على النّار فصار بمنزلة المتّصل بها، وهذا بدل الشّيء من مكانه. وقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشّهرِ الحرام قِتالٍ فيه﴾ [٣] بدل الشّيء من زمانه. وبدل الغلط، نحو: «مررتُ برجلٍ حمارٍ» أردت تقول: بحمارٍ، فسبقك لسانك إلى «رجل» ثمّ تداركته. وهذا لايكون إلّا في بداية الكلام وما لا يصدر عن رويّة وفطانة.

قال عبد القاهر: والتّحقيق في البدل أن يكون الأوّل في حكم السّاقط معنىً. وقال جار الله: البدل هو الّذي يُعتمد بالحديث، وإنّما يُذكر الأوّل لنحوٍ من التّوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيدٍ وتبيين لا يكون في الإفراد. قال سيبويه عقيبَ ذكرِ أمثلةَ البدل: أراد: «رأيتُ أكثر قومك» و«ثُلُثَي قومك»، و«صرفت وجوهَ أوّلها»، ولكنّه ثنّى الاسم توكيداً. وقولهم: إنّه في حكم تنحية الأوّل إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه.

ومفارقته التّأكيد والصّفة في كونهما تتمّتَين لما يتّبعانه، لا أن يعنوا إهدارَ الأوّل واطّراحه. ألا تراك تقول: «زيدٌ رأيتُ غلامه رجلاً صالحاً» فلو ذهبتَ تهدر الأوّل لم

---

١. الفاتحة: ٦، ٧.

٢ـ البروج: ٤، ٥.

٣ـ البقرة: ٢١٧.

يسدّ كلامك؟ ويدلّ على كونها[1] مستقلّاً بنفسه أنّه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله تعالىٰ: ﴿لِلّذين استُضعفوا لمن آمَنَ منهم﴾[2]، وقوله: ﴿وجعلنا لمن يكفر بالرّحمٰنِ لبيوتهم سقفاً﴾[3]، وهذا من بدل الاشتمال.

قال ابن جنّيّ: يكون البدل على حذف الأوّل، وقد يكون على نيّة ثباته، وذلك قولك: «زيد مررتُ به أبي محمّد» فتُبدِل «أبا محمّد» من الهاء، ولو قلتَ: «زيدٌ مررتُ بأبي محمّد» كان قبيحاً[4].

قوله: وتُبدَل النّكرة من النّكرة، والمعرفة من المعرفة، وعلىٰ العكس. ويُبدل المضمر من المظهَر[5]، وعلى العكس[6]. ليس بمشروط أن يطابق البدلُ المبدلَ منه تعريفاً وتنكيراً، بل لك أن تُبدِل أيَّ النوعين شئتَ من الآخر. خلا أنّه لا يحسن إبدالُ النّكرة من المعرفة إلّا موصوفةً. قوله تعالىٰ: ﴿بالنّاصية * ناصيةٍ كاذبةٍ﴾[7]، لأنّ

١ـ هكذا في المتن، والصّحيح: كَونه.

٢ـ الأعراف ٧٥. وتمامها: ﴿قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استُضعفوا لمن آمن منهم أتعلمون أنّ صالحاً مُرسَلٌ من ربّه قالوا إنّا بما أُرسل به مؤمنون﴾.

٣ـ هكذا في المتن، وفي نقل الآية الكريمة سَهوٌ إذ إنّ صوابها بعد إكمالها: ﴿ولولا أن يكون النّاس أُمّةً واحدةً لجعلنا لمن يكفر بالرّحمٰن لبيوتهم سقفاً من فضّة ومعارج عليها يظهرون﴾. الزّخرف: ٣٣.

٤ـ في الحاشية: أمّا إذا كان البدل الصّفة [فـ] لا يجوز أن يُوصَف لأنّه هو الصّفة، نحو: «جاءني زيدٌ راكبٌ». وقوله: «جاءني زيد راكبٌ» وهمٌ لأنّ الصفة تتبع الموصوف في الإعراب و التذكير و التأنيث و التعريف و التنكير و الإفراد و التثنيه و الجمع. فلا يُفهمُ مقصود صاحب هذه الحاشية إلّا إذا كان الوهم في حركة «راكب». و حركتها في الحاشية) الرفع. و هذا لَحنٌ بيّنٌ.

٥ـ في الحاشية: تقديره: «مررتُ بزيدٍ إيّاهُ».

٦ـ في الحاشية تقديره: «مررتُ به زيد».

٧ـ العلق: ١٥، ١٦.

الغرض منه هو التّأكيد والتّبيين. وليس في التّنكير البحت[١] تبيين.

ويُبدَل المظهَر من المضمر الغائب دون المتكلّم والمخاطَب تقول: «رأيتُهُ زيداً»، ولا تقول: «بي المِسكين كان الأمرُ»[٢]، ولا «عليكَ الكريمَ المعوّلُ»، لأنّ ضمير الغائب يصلح لغير واحد، كما أنّ لفظة «أخيك» في قولك: «مررتُ بأخيك زيدٍ»، فقولك: «زيد» يرفع اللّبس. وليس كذلك ضمير المتكلّم لأنّه لا يصلح إلّا له، فلو أبدلتَ منه نحو: «زيد» كنتَ كأنّك وضعتَ العامّ موضع الخاصّ، وقصدتَ تبيين الشّيء بما هو دونه في الاختصاص. وكذلك ضمير المخاطب لا يكون لغيره إذ ليس يُخاطَب اثنين خطاباً واحداً.

ويُبدَل المضمَر من المظهَر، نحو: «رأيتُ زيداً إيّاه»، و«مررتُ بزيدٍ به» ؛ والمُضمَر من المضمَر، نحو: «رأيتُك إيّاك»، و«مررتُ بك بك».

[٥ ـ العطف بالحرف، عطف النّسق]

والعطف بالحرف، وهو أن يتوسّط الحرف بين الاسمين فيُشركهما في إعرابٍ واحدٍ. والغرض من استعمال هذه الحروف هو الاختصار، إذ الأصل في «ضربتُ زيداً وعمراً»: «ضربتُ زيداً ضربتُ عمراً». فأنابوا حرفاً واحداً منابَ جملة فعليّة؛ وهذا غاية الاختصار. وأُتبع الثّاني للأوّل إعراباً لأن العامل والعمل في كليهما واحد.

قوله: حروف العطف تسعة: «الواو» هي للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان و جائز عكسهما، تقول: «جاءني زيدٌ اليومَ وعمرو أمسِ»، و«اختصم بكرٌ

١ـ تحتها في المتن: خالص.

٢ـ بإبدال «المسكين» من ياء المتكلّم، إذ يجوز البدل من المضمرات كلّها إلّا ضمير المتكلّم وضمير المخاطب. وهذا المثال شاهد على ضمير المتكلّم. والمثال الذي يليه «عليك الكريم المعوّلُ» شاهد على ضمير المخاطب.

وخالد»، و«سيّان قعودك وقيامُك»، قال الله تعالىٰ ﴿وادخلوا البابَ سُجّداً وقولوا حِطّةٌ﴾[1]، وقال: ﴿وقولوا حِطّةٌ وادخلوا الباب سُجّداً﴾[2]، والقصّة واحدة.

قال سيبويه: ولم تجعل للرّجل منزلةً بتقديمك إيّاه، ويكون أولىٰ بها من الحمار في قولك: «مررتُ برجلٍ وحمارٍ» كأنّك قلتَ: «مررتُ بهما»، وتقول: «زيدٌ يقومُ ويقعد»، و «بكر قاعدٌ وأخوهُ قائم»، فتجمع بين الفعلين في إسنادهما إلى زيد، وبين مضمونَي الجملتين في الحصول.

و«الفاء» و«ثمّ»، وهما يوجبان التّرتيب إلّا أنّ في «ثمّ» زيادة تراخٍ؛ ولذلك قال سيبويه: «مررتُ برجل ثمّ امرأةٍ» فالمرور هنا مروران. قال جار الله: ونحو قوله تعالىٰ: ﴿وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا﴾[3]، [وقوله سبحانه:]﴿وإنّي لغفّار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثمّ اهتدىٰ﴾[4] محمول على أنّه لمّا أهلكها حكم بأنّ البأس جاءها، وعلى دوام الاهتداء وثباته.

و«أو»، وهو لتعليق الحكم بأحد المذكورَين، ويكون للشّكّ في الخبر، نحو: «ضربت زيداً أو عمراً»، أردت أن تخبر بضربك «زيداً» ثمّ اعترضك شكّ فأتيت بـ«أو»، وعطفت «عمراً» على «زيد»، فأفدت أنّك ضربت أحدهما لا بعينه. وفي الاستفهام، نحو: «ألَقِيتَ عبدَ الله أو أخاهُ؟». ويكون للتّخيير أو الإباحة في الأمر، فالأوّل نحو: «اضرب زيداً أو عمراً»؛ والثّاني، نحو: «جالس الحَسَنَ أو ابن سيرين»[5]. والفرق بينهما أنّه إن ضَربَ أحدهما جاز، وإن ضَرَبَهما جميعاً لم يجز. وفي الثّاني إن جالس أحدهما أو كلاهما كان مصيباً.

١ـ البقرة: ٥٨.
٢ـ الأعراف: ١٦١.
٣ـ الأعراف: ٤.
٤ـ طه: ٨٢. وفي الحاشية: أي: دام على اهتدائه.
٥ـ تحتها في المتن: رجل.

و «إمّا» بمنزلة «أو» إلّا أنّك مع «أو» تُمضي أوّل كلامك على اليقين، ثمّ يعترضه الشّكّ. ومع «إمّا» كلامك مبنيّ على الشّكّ.

ولم يعدّ الشّيخ أبو عليّ الفارسيّ[١] «إمّا» في حروف العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه ولم يهتد إليه غيره. وكفىٰ به فارساً في هذا الميدان مبيّناً حقائق هذا الفنّ بواضح البيان[٢] .

و«بل» للإضراب عن الأوّل موجباً أو منفيّاً كقولك: «جاءني زيدٌ بل عمرٌو» و«ما جاءني بكرٌ بل خالدٌ»، أي: «بل ما جاءني خالدٌ» أو «بل جاءني خالدٌ».

و«لكن»: «إذا عطفتَ بها مفرداً على مفرد كانت للاستدراك. وأمّا في عطف الجملتين فنظيرة «بل» في مجيئها بعد النّفي والإيجاب، تقول: «جاءني زيدٌ لكن عمرٌ لم يجئ»، و«ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء».

و«لا» لنفي ما وجب للأوّل، نحو: «جاءني زيدٌ لا عمرو» وتنفي عن «عمرو» ما أثبتَ، لـ«زيدٍ».

و«أم» تُستعمَل على ضربين: متّصلة، ومنفصلة. فالمتّصلة لا تقع إلّا في الاستفهام، نحو: «أزيد عندك أم عمرو؟». والفرق بين «أو» و«أم» في هذا أنّك مع «أو» لا تعلم كَون أحدهما عنده ؛ ومع «أم» تعلم أنّ أحدهما عنده إلّا أنّك لا تعلمه بعينه فأنت تطالبه في التّعيين. فالجواب عن الأوّل: «لا» أو «نعم» لأنّه بمنزلة: «هل أحدهما عندك؟» ؛ وعن الثّاني: «زيدٌ أو عمرو» لأنّه بمنزلة «أيّهما عندك؟»[٣]

١ـ سبقت ترجمته في المباحث المتقدّمة. ونلحظ تكرار اسمه في الكتاب كثيراً لأنّه من نحارير النّحاة. كما نجد أنّ الشّارح يُثني عليه في هذه المسألة.

٢ـ في الحاشية: فجواب أبي عليّ في هذه المسألة أنّ «إمّا» إذا كان حرف العطف لا يدخل عليه الواو، نحو: «خذ إمّا هذا وإمّا ذاك».

٣ـ قال في الحاشية: إنّما كان جوابه «لا» أو «نعم» لأنّ الاستفهام سؤال عن واحدٍ غير معيّن جرىٰ مجرى السّؤال عن واحد معيّن، نحو قولك: «هل زيد عندك؟» فلمّا كان الجواب عن

←

و المنفصلة تقع في الاستفهام والخبر جميعاً. تقول «أزيدٌ عندك أم عمرو؟» كأنّك قلتَ: «أعندك زيدٌ» ظانّاً أنّه عنده ليقفك على الحقيقة فتقول: «لا» أو «نعم». ثمّ بدا لك وصرتَ تظنّ أن الّذي عنده هو «عمرو». ولو أردتَ أن تترك الاستفهام عن «زيدٍ» إلى الاستفهام عن «عمرٍو» فقلتَ: «أم عندك عمرو؟». فهذا كقولك: «بل أعندك عمرو؟». ولهذا قلتَ: «أم عندك عمرو؟» ولم تقل: «أم عمرو». لأنّ هذا شيءٌ مستأنف لايتعلّق بما قبله. وليس بشريك لزيدٍ كما كأنّ في قولك: «أزيدٌ عندك أم عمرو؟» بمعنىٰ «أيّهما عندك؟»

وتقول في الخبر: «إنّها لَإبلٌ أم شاءٌ»[١]. كأنّ هذا القائل رأىٰ شخصاً فقدّر أنّها إبلٌ. فأخبر على مقتضىٰ ظنّه فقال: «إنّها لَإبلٌ». ثمّ اعترضه الشّكّ فأراد أن يستفهم ويُضرِب عن الإخبار السّابق منه. فقال: «أم شاء» على تقدير: «أم هي شاء؟» فكأنّه في التّمثيل «بل أهي شاء؟» لأنّ فيها دلالة على الإضراب كما في «بل». وفيها دلالة على الاستفهام كما في الهمزة. فترجموا «أم» هذه بـ«بل». والهمزة التي للاستفهام لاشتمالها على معناها.

و«حتّىٰ»، وقد تقدّم ذكره في الحروف الجارّة. تقول: «ضربتُ القومَ حتّىٰ زيداً». ولعطف «حتّىٰ» شرطان: أن لاتعطف على واحدة؛ وأن لا تعطف جنساً على غير جنسه[٢].

← هذا بـ«لا» إن لم يكن عنده «زيدٌ» أو بـ«نعم» إن كان عنده «زيدٌ» وجب أيضاً أن يكون الجواب في «أو» على هذا السّبيل. فإذا قال المسؤول في جوابه: «نعم» عرف السّائل حصول أحد التّخصيصَين عنده بغير عينه. فيسأله بعد ذلك بـ«أم» ليعيّن له الشّخص. فيقول: «أزيدٌ أم عمرو؟» فلمّا كانت «أم» مذهبها على ما ذكرناه لم يجز أن يقع الجواب في «أم» إلّا بأحد الشّخصَين. فإنْ كان المسؤول يعتقد أنّ السّائل قد أخطأ في هذا الاعتقاد وانّه ليس عنده واحد من الشّخصين أجابه بأن يقول: ليس عندي واحد منهما ليبيّن له فساد اعتقاده فاعرفه.

١ـ «شاء»: جمع «شاة».

٢ـ يريد الشّارح أنّ المعطوف عليه في «حتّىٰ» جملة لا مفرد. وأنّ المعطوف جزء من المعطوف

باب إعراب الأفعال وبنائها

الأفعال على ضربَين: مُعرَب ؛ ومبنيّ. والمبنيّ قسمان: مبنيّ على الحركة؛ ومبنيّ على السّكون. فالأوّل: مثال الماضي وهو الذي يدلّ على زمانٍ قبل زمانك، نحو: «ضَرَبَ» و«أكرمَ»، وبناؤه على الفتح إلّا إذا اعترض ما يوجب سكونه أو ضمّه، ومثال فعل المضارع إذا دخل عليه النّون المشدّدة. والمخفّفة بُني على الفتح، نحو: «هل يضرِبَنَّ؟». والثّاني: مثال أمر الحاضر، نحو: «قُمْ» و«اضربْ».

قد عرفتَ أنّ حقّ الأفعال هو البناء، وأنّ أصل البناء السّكون. أمّا الماضي فإنّما بُني على الحركة لأنّ له تمكّناً ما [و] هو وقوعه موقع الاسم في نحو: «مررتُ برجلٍ ضرب زيداً»، وموقع الفعل المعرب في نحو: «إن فعلتَ فعلتُ»، فبُني على الحركة فرقاً بينه وبين ما لاتمكّن له كفعل الأمر. واختير الفتح لخفّتها[1]. وإنّما ضُمّ في نحو: «ضربُوا» لأجل الواو، كما فتحت في «يضربان»، وكُسرت في «تضربين» للألف والياء، وسُكّنت في نحو: «ضربْتُ»، «ضربْنَ» كراهة توالي الحركات. ولايلزم عليه نحو: «حَجلة»، و«رملة» لأنّ علامة التّأنيث يُنوىٰ بها الانفصال، ولهذا جعلها

← عليه أو كالجزء منه، وأنّه أشرف من المعطوف عليه أو أخسّ منه؛ مثل: «يموتُ النّاس حتّىٰ الأنبياء» و«غلبكَ النّاسُ حتّى الصّبيانُ». وبقي شرط آخر وهو أن يكون المعطوف مفرداً لا جملة.

١ـ هكذا في المتن، و اللّائق بالمقام: لخفّته.

الخليل، وسيبويه بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم كخَمسةَ عَشَرَ. وهكذا الفعل مع الضّمير المنصوب، وإنّما امتنع ذلك في كلمة واحدة. وأمّا «عُلَبِط»[١] و«هُدَبِد» فالأصل[٢]: «هُدابِد»، و«عُلابِط»، وكان المحذوف ملفوظاً به لكونه منويّاً مقدَّراً.

وأمّا نحو: «هل يضربَنَّ؟» بالنّون الشّديدة أو الخفيفة فإنّما بُني كما بُني الاسم مع «لا» في قولك: «لا رَجُلَ»، ومع الصّوت نحو: «عمرويه»، و«حمدويه»، ومع الاسم في نحو: «خمسةَ عَشَرَ»، وعلى الحركة لالتقاء السّاكنين، وعلى الفتح لخفّته. وكُسِر في المؤنّث ليدلّ على الياء المحذوفة. وضُمّ في جمع المذكر ليدلّ على الواو.

وقال سيبويه: إنّما بُني نحو: «يضربْنَ»، و«تضربْنَ»، و«يضربَنَّ» لأنّه فعل كما أنّ «ضَرَبَ» فعل، واتّصلت به «نون» كما اتّصلت «يضربن». وإذا جاز أن يشبّه الفعل بالاسم فيُعرب مع أنّ أصل الإعراب للاسم. فبأن يجوز تشبيه الفعل بالفعل في البناء، مع أنّ أصل الفعل البناء، أولى. وقيل: الإعراب في الفعل عارض والبناء أصل. فأُوذن بهذا في المضارع على الأصل كما صحّحوا «القَوَد»، و«الحَوَكة»[٣] تنبيهاً على أنّ أصل نحو: «باب» و «دار»: «بوب»، «دور» وعلى هذا يجري كثير من كلامهم.

قوله: والمبنيّ على السّكون بناءُ الأمر إذا لم يكن في أوّله حرف المضارعة، احترز به عن أمر الغائب، لأنّه معرب وانجزامه باللام. وقول من قال إنّ الأمر مجزوم باللام المضمر خَلْفٌ[٤]، إذ لو كان كذلك لما حُذف حرف المضارعة، كما لم يحذف

١ـ رجُلٌ عُلَبِطٌ وعُلابط: ضخم عظيم. وصَدرٌ عُلَبِط: عريض. ولبن عُلَبِط: رائب متكبّد خاثر جدّاً. والعُلبط والعُلابط: القطيع من الغنم. لسان العرب ٧: ٣٥٥ مادة علبط.

٢ـ الهُدَبِدُ والهُدابِدُ: اللبن الخاثر جدّاً. ولبن هُدَبِد، وهو الحامض الخاثر. وقيل: الهُدَبِد: الخَفَش. وقيل: هو ضعف البصر. ورَجل هُدبِد: ضعيف البصر. و الهُدَبِد: الصمغ الذي يسيل من الشجر أسود. لسان العرب ٣: ٤٢٥. مادّة هدبد.

٣ـ تحتها في المتن: جمع حائك.

٤ـ تحتها في المتن: أي: باطل.

حسّان[١] في قوله:

محمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَـفْسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبالا[٢]

وأيضاً فإنّ حروف الجزم أضعف من أن تعمل مضمرةً.

قوله: وأمّا المعرب من الأفعال فهو ما يعتقب في صدره الزّوائد الأربع التي هي حروف «أتين». وإنّما أدخلوا هذه الزّوائد لأنّهم أرادوا أن يُشعروا[٣] أنّ الفعل مترقِّب لم ينقضِ بعدُ. فلا بدّ من الزّيادة أو النّقصان لإفادة ما راموه. ولا وجه للنّقص. لأنّه يكون إجحافاً[٤] بالكلمة فألجئوا إلى الزّيادة. وكان أولىٰ ما يُزاد من الحروف للعلامة حروف المدّ واللين، لكثرة دورها في الكلام، إذ لا كلمة تخلو منها أو من بعضها، وهي الحركات. فزادوا الألف وكانت ساكنة فحرّكـوها ضـرورةً فـانقلبت هـمزةً، وجعلوها للمتكلّم ليوافق لفظ «أنا». ثمّ أرادوا زيادة «الواو» فلم يمكنهم زيادتها في أوّل الكلمة. لأنّهم يفرّون منها إذا كانت أصليّة. ألا تـراهـم قـالوا فـي «وقّـتت»: «أُقّتت»، وفي «وجاه»: «تجاه»، وفي «وكلة»: «تكلة» وفي «وشـاح»: «أشـاح»؟ فأبدلوا منها «التّاء»، وجعلوها للمخاطَب ليوافـق لفـظ «أنت». وتـعيّنت «اليـاء»

١ـ هو حسّان بن ثابت الأنصاريّ (م ٥٤ هـ) شاعر مخضرم اشتهربكونه شاعر النّبيّ صلى الله عليه وآله.

٢ـ نسبه الشّارح إلى حسّـان. لكنّ ابـن هشـام نسـبه فـي «شرح شـذور الذّهب» إلى أبـي طالب عليه السلام (ص: ٢١١). وجاء في حاشية الشّاهد (٤٠٧) من «مغني اللبيب» أنّه نُسب إلى حسّان والأعشىٰ ـ وليس في ديوانيهما ـ ولأبي طالب. ومن النـاس مـن يـنسبه إلى أمـير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام كما ذكر محمّد محيي الدّين عبدالحميد في تعليقه على «شرح شذور الذهب» (الشّاهد ١٠٠). والتبال: سوء العاقبة والهلاك، وأصلهُ وبـال، أبـدلت الواو المفتوحة تاءً مثل تقوىٰ. والشّاهد فيه: مجيء الفعل «تفدِ» مجزوماً في حين لم يتقدّمه جازم. فقدّره العلماء مجزوماً بلام أمر محذوفة، وأصله: لِتَفْدِ. ولا يخفىٰ أنّ قائله يـخاطب نبيّنا الكريم محمّداً صلى الله عليه وآله.

٣ـ تحتها في المتن: إشمار: إعلام.

٤ـ تحتها في المتن: إبطال.

للغائب، واحتاجوا إلى إخبار المتكلّم عن نفسه وعن غيره، ولم يبق من الحروف شيء فجيء «بالنون»، لأنّها أقرب إلى حروف اللين، إذ هي تتولّد من الغُنّة في الخيشوم، و تلك الغُنّة تعادل المدّة الّتي في حروف اللين.

وإعراب هذا النّحو لمشابهته الأسماء، والمشابهة من وجهين: لفظيّ، ومعنويّ.أمّا اللفظ فلأنّ «ضارب» يستوي[1] «يضرب» في الحركات والسّكنات. وأمّا المعنى فإنّك إذا قلتَ: «يفعل» احتمل أن يكون للحال أو للاستقبال. فإذا دخل عليه «السّين» أو «سوف» اختصّ بالمستقبل. وإذا دخل عليه «اللام» اختصّ بالحال. كما أنّ قولك: «رجل» شائع في أمّته، (فادخل عليه لام التّعريف اختصّ بواحد بعينه).

وقيل: من أقوى المضارعات احتماله الزّمانَين كاحتمال اسم الفاعل لأنّ كلّ واحد من المضارعَين أُعطي حكم الآخر فأُعرب «يفعل» لمضارعته فاعلاً، وأُعمل «فاعل» لمضارعته «يفعل» .

قوله: وإعرابه على الرّفع، والنّصب، والجزم. أمّا الرّفع فبوقوعه موقع الاسم، وهو عامل معنويّ، نحو: «زيدٌ يضربُ»، و«مررتُ برجلٍ[يضربُ]»، فوقع «يضربُ» موضع «ضارب»، و«جاءني زيدٌ يضحك»، أي: «ضاحكاً».

اعلم أن هذه الوجوه ليست بأعلام على معاني[2] كوجوه إعراب الاسم، لأنّ الفعل في الإعراب غير أصيل بل هو فيه بمنزله الألف والنّون من «الألِفَيْن»[3] في منع

١ـ هكذا في المتن، والصّحيح: يُساوي.

٢ـ هكذا في المتن، والصّواب: «معانٍ» لأنّه مجرور.

٣ـ الظاهر أنّ الشارح يريد أنّ الألف و النون في منع الصرف كالألف الممدودة و الألف المقصورة في ذلك. أي: كما أنّ وجود الألف و النون مزيدتين في الكلمة يمنعها من الصرف، فكذلك وجود الألف الممدودة و المقصورة فيها. و هذا هو التوجيه المناسب للكلمة. و وردت الكلمة نفسها في مفصّل الزمخشريّ خاليةً من الحركات.

الصرف. وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب. فارتفاعه بعامل معنويّ نظير المبتدأ وخبره، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصحّ وقوع الاسم، كقولك: «زيدٌ يضرب»، رفعته لأنّ ما بعد المبتدأ من مظانّ صحّة وقوع الأسماء، وكذلك إذا قلتَ: «يضرب الزّيدان» لأنّ مَن ابتدأ كلاماً منتقلاً إلى النّطق عن الصّمت لم يلزمه أن يكون أوّل كلمة تفوّه بها اسماً أو فعلاً، بل مبدأ كلامه موضع خِيَرة في أيّ قبيلٍ شاء.

وقولك: «كاد زيدٌ يقوم» الأصل أن يقال: «قائماً»، لكن عُدل عن الاسم إلى الفعل لأنّه للمقاربة، فالفعل به أولىٰ، ذكره جار الله.

وأمّا انتصابه فبأحد حروف أربعة: «أن»، و«لن»، و«كي»، و«إذاً». وإنّما عملت «أن» النّصب لمشابهتها «أنّ» المشدّدة لفظاً، ولأنّ الجملة تقع بعدها مفرداً في قولك: «عجبتُ من أن ضَرَبَ زيدٌ» أي: «عجبتُ من ضرب زيدٍ»، كما يقع بعد «أنّ» المشدّدة على تأويل المفرد، وذلك لأنّ عوامل الأفعال مشبّهة بعوامل الأسماء ومحمولة عليها، كما أنّ إعرابها كذلك. وحُمِل أخواتها عليها في العمل لأنّها للاستقبال كما «أنّ» للاستقبال. وإنّما جاز إضمارها[1] دون أخواتها لأنّها أصل وأخواتها فرع عليها. وأصل «لن» عند الخليل[2] «لا أن» فخفّف بالحذف. وقال الفرّاء[3]: نونها مبدلة من ألف «لا». وهو عند سيبويه[4] حرف برأسه، وهو الصّحيح إذ لا موجب لما ذكر غيره ولا دليل عليه.

و«كي» فيها قولان: أحدهما أن يكون حرف جرّ بمنزلة «اللام» في نحو قولهم: «كَيْمَهْ» مثل: «فِيمَهْ»، «عَمَّه» ،و«لِمَهْ»، دخل حرف الجرّ على «ما» الاستفهاميّة

١ـ تحتها في المتن: أعني: انّ.

٢ـ مرّت ترجمته.

٣ـ ذكرنا ترجمته سابقاً.

٤ـ جاءت ترجمته فيما مضىٰ.

محذوفاً ألفها، ولحقت «ها» السكتة[١] لِعلّةٍ. فعلىٰ هذا ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن» كما ينتصب بعد «اللام».

والثّاني: أن يكون حرفاً ناصباً كقوله تعالىٰ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[٢]، إذ لو كانت بمنزلة «اللام» لما جاز دخول اللام عليها لامتناع دخول حرف جرّ على مثله: وهذا قول الكوفيّين. قالوا: و«ما» في قولهم: «كَيمَه» منصوبة بفعل مضمر، كأنّك قلت: «كي تفعل ماذا». قال جار الله: وما أرىٰ هذا القول بعيداً من الصّواب.

و«إذن» إنّما يعمل في الفعل المستقبل غير معتمَد على شيء قبلها[٣] كقولك لمن يقول لك: «أنا أُكرمُك، إذن أجيئك». فإن حدّث، فقلت: «إذاً إخالك كاذباً»، ألغيتها لأنّ الفعل للحال، وكذلك إن اعتمدت بها على مبتدأ أو مشروط أو قسم، فقلت: «أنا إذن أُكرمُكَ»، و«إن تأتني إذن آتِك» و«والله إذن لا أفعلُ». وإذا وقعت بين «الفاء» و«الواو» وبين الفعل ففيها الوجهان، قال الله تعالى: ﴿وإذن لا يلبثون خلافك﴾[٤]، وقُرئ «لايلبثوا». فمن نصب قدّر الواو عاطفةً جملةً على جملة فصارت «إذاً» في الحكم كالمبتدأ. ومن رفع جعل الواو عاطفةً للفعل الذي بعد «إذن» على الفعل الّذي قبله وألغىٰ «إذن»، وهذا معنى قول سيبويه: «إذن» في عوامل الأفعال بمنزلة «أظنّ»[٥] في عوامل الأسماء.

في قولك: «إن تأتني آتِكَ وإذاً أُكرمْكَ» ثلاثة أوجه: الجزم، والنّصب، والرّفع. فالجزم على أن يكون «إذن» لغواً فيقع خبراً لـ«أن». والنّصب على الإعمال، يُقدّر

١ـ الأفضل أن يقال: «ولحقته» هاء «السّكت» رعايةً للسّياق ونظراً إلى نظم الكلام.

٢ـ الحديد: ٢٣.

٣ـ أي: تتصدّر الجملة، وفعلها يدلّ على الاستقبال، و لا فاصل بينها و بين الفعل. وهذه هي شروط عملها.

٤ـ الإسراء: ٧٦.

٥ـ تحتها في المتن: ظننتُ.

أوّلاً «إذن أُكرمَك» بالنّصب، ثمّ يُعطَف على الكلام. والرّفع على تقدير «أنا إذن أُكرمُك».

قوله: ويُضمَر «أن» تقع خمسة أحرف فينتصب الفعل بعدها[١]، وهي «حتّىٰ» الجارّة، تقول: «سرتُ حتّىٰ أدخَلَها» فيكون «أن» مع الفعل بتأويل المصدر، أي: حتّىٰ دخولها على تقدير: حتّىٰ[٢] وقت دخولها، كقولك: «جئتك خفوقَ النّجم»، أي: زمنَ خفوقه. وإنّما ينتصب الفعل بعدها إذا كان[٣] مستقبلاً، تقول: «سرتُ حتّىٰ أدخلَها» فانّ دخولك لمّا يوجد. ومنه قولهم: «أسلمتُ حتّىٰ أدخلَ الجنّة»، أو في حكم المستقبل وإن كان متقضّياً من حيث إنّه في وقت وجود السّير المفعول من أجله كان مترقّباً. ويُرفع إذا كان الدخول يوجد في الحال كأنّك قلتَ: «حتّىٰ أنا أدخلُها الآن»، أو تقضّىٰ، إلّا أنّك تحكي الحال الماضية.

وقُرئ قولُه تعالىٰ: ﴿وزُلزلوا حتّىٰ يقول الرّسول﴾[٤] منصوباً ومرفوعاً. وإذا قلت: «كان سيري حتّىٰ أدخلها»، وجعلت «حتّىٰ» في موضع خبر «كان»، نصبت لا غير، لأنّ التّقدير «كان سيري إلى هذا الفعل».

قوله: و«اللام» على ضربين: لام «كي» ؛ ولام تأكيد النّفي. فالأوّل نحو قولك: «جئتُك لِتُكرمَني» ؛ والثّانية: كقوله تعالىٰ: ﴿وما كان اللهُ لِيُعذّبهُم﴾[٥]، و﴿لم أكن لأسْجُد﴾[٦] ويجوز إظهار «أن» مع لام «كي» دون المؤكّدة لأنّها زائدة، والحذف عند

١ـ هكذا في المتن، والجملة مضطربة كما ترىٰ، وصوابها كما يقتضيه السياق، ويعضده كلام الزمخشريّ في «المفصّل» هو: ويُنصب [الفعل المضارع] بأن مضمرة بعد خمسة أحرف، وهي...

٢ـ تحتها في المتن: إلى.

٣ـ تحتها في المتن: أعني: [الـ]ـفعل.

٤ـ البقرة: ٢١٤.

٥ـ الأنفال: ٣٣.

٦ـ الحجر: ٣٣.

الزّائدة أولىٰ للاختصار. ويجب الإظهار في لـ«ألّا» لِئَلّا يتوالى اللامان. قوله:

و«واو» الجمع نحو: «لا تأكل السّمكَ وتشربَ اللّبن»، وهذا نهي عن الجمع بين الأمرين، كأنّك قلتَ: «لا تأكل السّمكَ مع شُربِ اللّبن». ولوجزم لوقع النّهي عن كلّ أحدٍ بانفراده. و «أو»، نحو قولك: «لَألزمَنّكَ أو تُعطيني حقّي» أضمر «أن» ليُعلَم أنّ اللزوم لأجل الإعطاء. ولو رفعتَ كان إخباراً بأنّ أحد الأمرين يكون. وفُسِّر[ت] «أو» هذه بـ«إلى»، و«حتّىٰ»، و«إلّا» فكأنّه قال: «لَألزمنّك إلى إعطائك إيّـاي»، أو «إلى وقت إعطائك»، أو «إلّا وقت إعطائك»، أي: «لَألزمنّك في جميع الأوقات إلّا هذا الوقت».

وقيل: إنّ ما قبل «أو» في تقدير المصدر كأنّه ليكوننّ لزوم منّي أو إعطاء منك.

و«الفاء» في جواب الأشياء السّـتّة: الأمـر، والنّـهي، والاستفهام، والتّـمنّيّ، والعرض[1]. فالأمر نحو: «زُرني فأكرمك». والنّهي: «لا تشتمني فأشتمَك». والنّفي: ﴿لَا يُقضىٰ عليهم فيموتوا﴾ [2] والاستفهام: ﴿هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾ [3] والتمنّي: ﴿ياليتني كنتُ معهم فأفوزَ﴾ [4]. والعرض: «ألا تزورنا فنكرمَك» ويكون التّقدير في الجمع أن ينصب الفعل بعد الفاء بـ «أن» ليكون مصدراً وتعطفه على مصدر الفعل المتقدّم بالفاء التّي «لتكوننَّ منكَ زيارةٌ فإكرامٌ منّي». وكذا الجمع، إلى آخره، أرادوا أن يجعلوا الزّيارة سبب الإكرام، فنزّلوا قولهم: «زُرني» منزلة المـصدر. وأضـمروا «أن» بعد الفاء ليكون عطف اسم إلىٰ اسم. ولو رفعت له لكان المعنى «فأنا مـمّن أكرمك على كلّ حال»؛ ولم يفد أنّ الإكرام من أجل الزّيارة. والتّقدير: «لتكن منك

١ـ هذه خمسة كما وردت في المتن الأصليّ، والسّادس هو النّفي، وذكره الشّارح في التـمثيل عليه مستدركاً.

٢ـ فاطر: ٣٦.

٣ـ الأعراف: ٥٣. وأوّل الآية: ﴿فهل لنا...﴾.

٤ـ النساء: ٧٣.

زيارة فإكرام منّي» ؛ «لايكن منك شتمٌ فضربٌ منّي» [١] ؛ «لايكن قضاء عليهم فموتٌ منهم». ﴿هل لنا من شفعاء﴾ [٢] فشفاعة. «ليت لي كوناً معهم ففوزاً» ؛ «لاتكن منك زيارةٌ فإكرام منّا» .

قوله: و أمّا انجزام الفعل فبأحد الحروف الخمسة: «لم»، و«لمّا»، و«لام الأمر»، «لا» في النّهي، و «إن» في الشّرط والجزاء. قال جار الله : إنّما عملت هذه الحروف الجزم لأنّه ليس لها شبه بعوامل الأسماء فبقيت الأفعال على الأصل. أمّا «لم» و«لمّا» فلِقَلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه ؛ إلّا أنّ بينهما فرقاً، وهو أنّ «لم يفعل» نفي «فعل» ؛ «ولمّا يفعل» نفي «قد فعل»، وهي «لم» ضُمّت إليها «ما» فازدادت في معناها أن تضمّنت معنى التّوقّع والانتظار واستطالة زمان فعلها. ألا ترىٰ أنّك تقول: «ندم ولم ينفعه النّدم» أي: «عقيب ندمه»؟ وإذا قلته بـ«لمّا» كان على أن لم ينفعه إلى وقته .

و«اللام» تختصّ بالغائب، نحو: «ليضربْ زيدٌ»، وقد تكون للمخاطب كقراءة من قرأ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ [٣]. وهي مكسورة. ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه كقولك [٤]: ﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾ [٥]. وقد جاء حذفها في ضرورة الشّعر، قال:

محمّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ [٦] ....

و«لا» في النّهي تكون للغائب والمخاطب، تقول: «لايخرجْ زيدٌ»، و«لا تخرجْ يا زيدُ». و«إن» تعمل في فعل الشّرط، ثمّ إنّهما جميعاً يعملان في الجزاء لأنّ كلّ

١ـ تحتها في المتن: فشتمٌ.

٢ـ الصحيح في قوله تعالىٰ: ﴿فهل لنامن شفعاء فيشفعوا لنا﴾ (الأعراف: ٥٣).

٣ـ يونس: ٥٨. و وردت القراءات بالتاء، و بالياء أيضًا.

٤ـ هكذا في المتن، والصّواب: كقوله تعالىٰ:

٥ـ البقرة: ١٨٦.

٦ـ سبق توضيحه، وذكر قائله، والشّاهد فيه.

واحدٍ منهما لا ينفصل من صاحبه. فإذا احتيج إلى الجزاء كانا بمجموعهما يقتضيانه. فلذلك يشتركان في عمل الجزم الذي هو علامة كونه جزاءً[١]. وجزاء الشّرط ثلاثة أشياء: أحدها: «الفعل». نحو: «إنْ تذهبْ أذهبْ» ؛ والثّاني: «الفاء»، وذلك حيث لم يقدر على الجزم اسماً كان أو فعلاً. نحو: «إنْ تأتني فأنت مُكرَم»، أُتيَ بالفاء ليدلّ على تعلّق هذه الجملة بالشّرط من حيث إنّها تفيد التّعقيب. وكذلك «إنْ تلقَ زيداً فأكرمه»، و«إنْ يلقَ زيدٌ عمراً فليُكرمْهُ»، وذلك لأنّ الأمر موقوف فلا يمكن جزمه إذ لايُتصوَّر إسكانُ السّاكن. والثّالث: «إذا» في قوله تعالى: ﴿وإنْ تُصبهم سيّئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾[٢]. فهو بمنزلة «الفاء» في الدّلالة على التّعقيب وتعليق الجملة بالشّرط إذ هو ظرف المفاجأة. وإذا قلتَ: «مررت به إذا هو عبدٌ» فكأنّك قلتَ: «مررت فبحضرتي هو عبدٌ»، لأنّ «إذا» هو ظرف مكان كحضرتي، ومتضمّن لمعنى التّعقيب. فقوله: ﴿إذا هم يقنطون﴾ في موضع جزم لوقوعه موقع «يقنطوا»[٣]. ممّا يكون في موضع الجزم مثال الماضي، نحو: «إن ضربتَ ضربتُ».

وإذا كان كلّ واحد من الشّرط والجزاء مضارعاً لا يجوز إلّا جزمهما معاً. وأمّا نحو: «تُصرعُ» في قول الشّاعر:

يا أقرعُ[٤] ابنَ حابسٍ يا أقرعُ   إنّك إن يُصرعْ أخوك تُصرَعُ[٥]

١ـ في الحاشية: كلّ مراتب من نسخ هذا الكتاب لم تكن فيه لفظة «علامة» في قوله: في عمل الجزم الّذي هو كونه جزاءً. ومع ذلك فلابدّ منها لمّا لم يفد الكلام بدونها، ولأنّ هذا الكلام نقل كتاب «المقتصِد» بعينه، وفيه لفظة «علامة» موجودة.

٢ـ الروم: ٣٦.

٣ـ في الحاشية: «يقنطون». ولعلّه سهو لمناقضته كلام المتن.

٤ـ تحتها في المتن: اسم رجل.

٥ـ هذا البيت من رجز لعمرو بن خثارم البجليّ أنشده في منافرة بين جرير بن عبد الله البجليّ وخالد بن أرطاة الكلبيّ. وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ـ وكان عالم العرب في زمانه ←

فليس بجواب الشّرط بل هي[١] خبر «إن»، وحُذف جوابُ الشرط لدلالة ما تقدّم عليه. وإذا وقع الشّرط ماضياً والجزاء مضارعاً يجوز فيه الرّفع والجزم. أمّا الجزم فعلى الظّاهر، وأمّا الرّفع فلأنّ حرف الشّرط لمّا لم يعمل في الّذي يليه وهو الشرط، فالأولىٰ أن لا يعمل فيما بَعُدَ عنه وهو الجزاء. قال زهير[٢]:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسغبةٍ ... يقول لاغائبٌ مالي ولا حَرِمُ[٣]

قوله: وقد يتضمّن اسماً معنى «إن»، فتلك الأسماء، وهي ظروف وغير ظروف، فغير الظّروف نحو: «ما»، و«مَن»، و«أيّهم»، و«أمّا» و«مهما» تقول: «ما تركبْ أركبْ»، و«من تركبْ أركبْ»، و«مَنْ تكرمْ أُكرمْ»، و«أيّهم تُعطِ أُعطِ»، وفي القرآن ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٤]. وأمّا «مهما» فهي: «ما» أُدخلت عليها «ما» لغواً وأبدلت الألف هاء، تقول: «ما تَذهبْ أذهبْ». ضمّت هذه الأسماء معنى «إن» لضربٍ من الاختصار، إذا احتاجوا أن يقولوا: «إنْ تضربْ زيداً أضربْهُ»، و«إن تضرب عمراً أضربْهُ» إلى ما يطول جدّاً، فأُتي باسم عامّ يشمل الجميع، فقام مقام «إنْ» كما دلّ «كم» على العدد والاستفهام، فقيل: «منْ تضربْ اضربْ»، «ما تفعل أفعل»، «أيّهم تضربْ أضربْ»، «متىٰ تجلسْ أجلسْ» فاستُغني عن التّطويل؛ وهكذا فُعل في الأجناس والأمكنة والأزمنة.

← ـ ليحكم بينهما. والشّاهد فيه: وقوع جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وفعل الشّرط مضارع. وهذا هو المشهور من التّمثيل به لكنّ الشّارح ذهب إلى أنّ الجواب محذوف كما ترىٰ..

١ـ هكذا في المتن، و المناسب للسياق: هو.

٢ـ هو زهير بن أبي سُلمىٰ المزنيّ شاعر جاهلي حكيم من أصحاب المعلّقات.

٣ـ خليل: فقير محتاج من «الخَلّة» وهي: الفقر والحاجة. المسغبة: الجوع. حَرِم: ممنوع. والشّاعر هنا يمدح شخصاً كريماً جواداً. والشّاهد فيه: وقوع جواب الشّرط مضارعاً مرفوعاً على إضمار الفاء، في حين جاء فعل الشرط ـ أتاهُ ـ ماضياً. ورُوي «يوم مسألةٍ» مكان «يوم مسغبةٍ» أيضاً.

٤ـ الإسراء: ١١٠.

و«ما» في قوله: ﴿أيّاً ما تدعوا﴾ مزيدة.

وأصل «مهما»: «ما» أُدخلت عليها «ما» لغواً للتّأكيد. ثمّ أُبدل من «الألف» «الهاء» لتحسين اللفظ. وقيل: إنّه «مَهْ» «بمعنىٰ» «اكفُف» وقع قبل «ما» كأنّ قائلاً قال: «إنّي أفعل ما لا تقدر عليه». فقيل له: «اكفُفْ. ما تفعلْ أفعلْ». ثمّ جرىٰ ذلك مجرىٰ كلمة واحدة. ويدلّ على أنّ «ما» في «مهما» اسمٌ قول الشّاعر:

متىٰ سُدتَهُ سُدتَ مطواعةً ومهما وكلتَ إليه كفاهُ[1]

لأنّ الضّمير في «كفاه» يعود إليه فهو منصوب بـ«وكلتَ». ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ومَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[2] لعود الضّمير في «به» إلى «ما».

قوله: وأمّا الظّروف فـ«متىٰ»، و«أين»، و «أنّىٰ»، و«حيثُما»، و«إذما». ولايُجازَىٰ بهما[3] من غير «ما». وكلّ ما كان بمعنى المجازات فلك أن تزيد عليه «ما» لغواً حرفاً كان أو اسماً. «حيثما» و«إذما»: لزم هذان الاسمان الإضافة فكفّوهما بـ«ما» لتهيّئهما لأن يعمل[4] الجزم في فعل الشّرط، وينوبا عن حرف الشّرط. إذ الإضافة تمتنع من انجزام الفعل، لأنّ الفعل إذا وقع موقع الاسم ارتفع لا محالة. والرّفع والجزم متنافيان. وأيضاً لو لم يكفّ عن الإضافة لكان مكاناً مخصوصاً. والمجازاة تقتضي العموم. وما بعد هذه الأسماء لا يَتَقَدَّمُ عليها، لأنّها متضمّنة معنى حرف الشّرط الّذي هو صدر الكلام، ولذلك بُنيت.

١ـ هذا البيت للمتنخّل الهذليّ (جاهليّ) واسمه مالك بن عويمر يرثي أباه عويمراً. ورُوي: إذا سدتّه... بدل «متىٰ سدتّه» كما في لسان العرب ٨: ٢٤٠. والشّاهد فيه: وقوع «مهما» اسماً بدليل رجوع الضّمير إليه وهو الهاء في قول: «كفاه». والضمائر لا تعود إلّا على الأسماء.

٢ـ الأعراف: ١٣٢. والآية الكريمة بتمامها: ﴿وقالوا مهما تأتنا به من آيةٍ لتسحرنا بها فما نحنُ لك بمؤمنين﴾. فلم تُسبق «مهما» بالواو كما أورده الشّارح في متنه سهواً.

٣ـ يريد الشّارح أنّ «حيثُ» و«إذ» لا تُستعملان للجزاء إلّا إذا لحقتهما «ما». أي: يلزم كلّ واحدة» منهما «ما».

٤ـ هكذا في المتن، و المناسب للسياق هو يعملا.

قوله: وقد يُضمَر الشّرط في جواب الأمر، والنّهي، والاستفهام، والتّمنّي، والعرض. فالأمر، نحو: «ائتني أُكرمْك». التّقدير: «ائتني فإنّك إنْ تأتني أُكرمك». ولا يجوز الحمل على الظّاهر، لأنّ الأمر بالإتيان لا يكون موجباً للإكرام، وإنّما الموجب هو الإتيان. والنّهي: «لاتفعل يكنْ خيراً لك»، أي: «لا تفعل فإنّك إنْ لا تفعل يكن خيراً لك». والاستفهام:«أين بيتُك أَزُرْكَ» أي: «إن تعرّفني بيتك أزُرك»، أو «إنْ أعرفْ بيتَكَ أزُرْكَ». والتّمنّي: «ليتَهُ عندنا يحدّثْنا» أي: «ليته عندنا فإنّه إنْ يكن عندنا يحدّثنا». والعرض: «ألا تنزل تُصب خيراً»، أي: «فإنّك إنْ تنزل تُصبهُ».

وحقّ المضمَر أن يكون من جنس المظهر فلا يجوز أن تقول: «لا تدنُ من الأسَدِ يأكُلْكَ» بالجزم، لأنّ المعنى ينبغي أن يكون «لا تدنُ من الأسد فإنّك إن لا تدنُ منه يأكلك». والنّفي لا يدل على الإثبات، ولذلك امتنع الإضمار في النّفي فلم يقل: «ما تأتينا تحدّثْنا» لأنّه يؤدّي إلى قولك: «إن لا تأتنا تحدّثنا». وهذا محال، ولكن ترفع على القطع، وكذا الجميع يرفَع إذا لم يُنوَ الشّرط.

قوله: وتلحق الفعل المضارع بعد «ألف» ضمير الاثنين، و«واو» ضمير الجماعة الذّكور، و«يا» ضمير المؤنّث المخاطب «نون» علامةٌ للرّفع نحو: «يفعلان»، و«تفعلان»، و«تفعلون» [ويفعلون]، و«تفعلين»، وتسقط فيالنّصب والجزم نحو: «لن يفعلا»، و«لن تفعلا»، و«لن تفعلوا»، و«لن يفعلوا»، و«لن تفعلي». وإنّما يلحق الفعل الضمير في قولك: «الزّيدان قاما»، و«الزّيدون قاموا» لأنكَّ لو أفردتَ لم تعلم كونَه مسنداً إلى من قدّمت ذكره، فوجب إظهار العلامة ليزول اللبس، ولئلّا يعتقد المخاطب أنّه لم يرصد الفعل للاسم المذكور، وليس هو تثنيةٌ وجمعاً للفعل، لأنّه لو جاز تثنيته إذا حدث من فاعِلَين جاز تثنيته إذا حدث من فاعل مرّتين، ولأنّك إذا قلتَ: «يفعلُ ويفعلُ» كان الّذي ذكرته ثانياً هو الّذي ذكرته أوّلاً. بخلاف قولكَ: «زيدٌ

وزيدٌ»، لأنّ كلّ واحد منهما غير الآخر، وأنّ[١] الفعل عرض إذا حدث ذهب وتلاشى، فلا يتحصّل بخلاف الاسم. وتلحق النّونُ المضارعَ علامةً للرّفع، لأنّه لمّا لحق الفعلَ ضمير الاثنين والجمع بطل موضع الإعراب منه إذ لا يكون ما قبل الألف إلّا مفتوحاً، وما قبل الواو إلّا مضموماً، واحتاج الفعل إلى إعراب إذ لم يوجد ما يوجب بناؤه فجيء بالنّون علامةً للرّفع، وخُصّت من سائر الحروف تشبيهاً بحروف المدّ واللين.

والجزم في الأفعال عوض الجرّ في الأسماء، فكما أُدخِل النّصب على الجرّ في الأسماء في التثنية والجمع أدخلوا النّصب على الجزم في الأفعال. قال عبد القاهر: مقصودهم أنّ حال النصب مساوية لحال الجزم في الحذف، وتعرّي الفعل من حرف يقوم مقام النّصبيّة في أن يفعل كما كان النّون بإزاء الرّفعيّة، لا أنّه كان يجب أن يقال: «لن يفعلان» ثمّ حُذف لاتّباع النّصب الجزم ؛ كيف، وقد نصّوا على أنّ النّون علامةٌ الرّفع، ولم يقُل أحد: إنّه علامة للنّصب.

وأمّا تشبيههم بقولك: «لن يفعلا»، و«لم يفعلا» لقولك: «مررتُ بمسلمَين»، و«رأيت مسلمَين» فمن جهة اتّفاق حال الإعراب في اللفظ، فاعرفه. وقد يظنّ من لاخبرة له أنّ الأصل أن يقال: «لن يفعلان» إلّا أنّه حذف لمتابعة الجزم، وذلك ساقط. وخُصّ الجزم بإتباعه إيّاه ولم يتبع الرّفع، لأنّ الجزم مختصّ بالأفعال، والمختصّ أولىٰ بأن يكون متبوعاً.

قوله: والفعل المعتلّ الآخر تكون فيه حروف العلّة ساكنةً في حال الرّفع نحو: «هو يدعو، ويقضي، ويرضىٰ»، استثقلوا الضمّة في حروف العلّة لاعتلالها فحذفوها ويسقط الجميع في الجزم، نحو: «لم يدعُ»، و«لم يقضِ»، و«لم يرضَ» ـ وتتحرّك الواو والياء في النّصب نحو: «لن يدعوَ»، و«لن يقضيَ» والنّصب في الألف كالرّفع

١ـ في الحاشية: لأنّ.

نحو: «لن يرضىٰ» ـ لأنّ الجزم صادفها ساكنةً، فلم يكن بُدٌّ من حذفها ليحصل الفرق بين لفظي الرّفع والجزم؛ على أن حروف المدّ واللين مجانسةٌ لحركات الإعراب فجاز حذفها[١] كما حذف الحركات. وتتحرّك «الواو»، و«الياء» في النّصب، نحو: «لن يدعوَ»، و«لن يقضيَ» لأنّ الفتح أخفّ الحركات فلم يُستثقَل .والنّصب في الألف كالرّفع، نحو: «لن يرضىٰ»، لأنّ الألف لا يحتمل الحركة إذ لو حرّك لالتبس بالهمزة فلم يمكن الفصل بين حالَي الرّفع والنّصب فيه، وأمكن بين حالَي الرّفع والجزم لأنّ الجزم حذف، والحذف مستطاع فيه.

[الأفعال التي لا تتصرّف]

قوله: ومن الأفعال أفعال لا تتصرّف وتختصّ بأحكام مختلفة، وهي ضروب: أحدها: أفعال المقاربة، والأصل فيها «عسىٰ»، و «كاد».

اعلم أنّ لعسىٰ مذهبين: أحدٰهما: أن يكون بمنزلة «قارب» فيكون لها مرفوع ومنصوب، إلّا أنّ منصوبها مشروط فيه أن يكون «أن» مع الفعل متأوّلاً بالمصدر، كقولك: «عسىٰ زيدٌ أن يخرجَ» في معنى «قارب زيدٌ الخروجَ». ويلتزمون «أن» هاهنا لأنّه علم الاستقبال. وغرضهم في «عسىٰ» تقريب المستقبل. والّذي يوضّح ذلك أنّك إذا قلتَ: «قارب زيدٌ الخروجَ» لم يكن في اللفظ دليل على أنّك تريد خروجاً فيما يستقبل بدلالة جواز قولك: «قارب زيدٌ أمسِ الخروجَ»، فكذلك لو قلتَ: «عسىٰ زيدٌ الخروجَ» لم تتّضح الدّلالة على أنّك تقرّب المستقبل.

والمذهب الثّاني أن يكون بمنزلة: «قَرُبَ» فلا يكون لها إلّا مرفوع لأنّ مرفوعها «أن» مع الفعل بتأويل[٢] المصدر كقولك: «عسىٰ أن يخرج زيدٌ» في معنى «قَرُبَ خروجه»، ولا يُقال هنا: «عسىٰ خروج زيدٍ» لما ذكرنا من أنّهم قصدوا أن لا

١ـ تحتها في المتن: حروف المدّ واللين.

٢ـ في الحاشية: في تأويل.

يتجرّد اللّفظ من عَلَم الاستقبال. ولم يُحْتَجْ هنا إلى خبر[١]، لأنّ الغرض تقريب الخروج لا تقريب زيد. فإذا قيل: «عسىٰ زيدٌ» وجب أن يؤتىٰ «بأن يخرج» ليفيد. وإذا ذُكر «أن» أوّلاً، وجرىٰ ذكرُ زيدٍ في صلته فلا التباس بعد ذلك إذ الغرض تقريب الخروج وقد حصل. فجرىٰ مجرىٰ «قَرُبَ أن يخرج زيدٌ» ؛ و«عسىٰ» هذه تامّة لأنّها تمّت بفاعلها. «وكاد» مجانس لـ«عسىٰ» في إفادة المقاربة إلّا أنّ «كاد» أُتي به لإفراط تقريب الشّيء من الحال. ولذلك لم يَلِقْ به «أن». و«عسىٰ» أذهبُ في الاستقبال. ولذلك خُصّ بـ«أن». لاتقول: «كاد زيدٌ يخرج بعد سنةٍ» وتقول: «عسى اللهُ أن يُدخلني الجنّة». وقد شبّه «عسىٰ» بـ«كاد» من قال:

عسى الكربُ[٢] الّذي أمسيتُ فيه ... يكون وراءَهُ فَرَجٌ قريبُ[٣]

و«كاد» بـ«عسىٰ» من قال:

.... قد كاد من طول البِلىٰ أن يَمصَحا[٤]

ولا يكون ذلك في حال الاختيار. وإذا جُعلت «أن» فاعل[٥] لـ«عسىٰ» لم يجز

١ـ في الحاشية: إنّما لزم «أن» خبرها لأنّها فيها معنى الترجّي، والترجّي يكون فيها تأتي*. وعسىٰ بلفظ الماضي فأدخلوا عليها «أن» لتوكيد معنى الاستقبال. ويكون كالعوض ممّا حُرِمتْه من التّصرّف.

* ـ هكذا في الحاشية، والصّواب: «تأتّى» لأنّه منقوص.

٢ـ تحتها في المتن: اسم «عسىٰ» .

٣ـ البيت للشّاعر الفصيح هدبة بن خشرم العذريّ (م ٥٠ هـ) الذي كان راوية للحطيئة. وكان جميل بن معمر راويةً له. وهو من قصيدة قالها في الحبس. والشّاهد فيه: استعمال «عسىٰ» استعمال «كاد» في خلوّ خبرها (يكون) من «أن».

٤ـ صدرة: «رَبعٌ عفاهُ الدهر طولاً فامّحىٰ» وهو من رجزٍ لرؤبة. وعفا بمعنى اندرس. ويمصح بمعنىٰ يذهب وينقطع.
والشّاهد فيه: إجراء «كاد» مجرىٰ «عسىٰ» في اقتران خبرها بـ«أن». وتحت «يمصح» في المتن: ينمحي.

٥ـ هكذا في المتن. وصوابه: «فاعلاً». و يريد الشّارح «أن» و الفعل الذي يليها لا «أن» وحدها.

حذفها كقولك: «عسىٰ يخرج زيدٌ» لأنّ الفاعل يجب أن يكون اسماً محضاً لفظاً ومعنىً. وجاز حذفها في قولك: «عسىٰ زيدٌ يخرج»، لأنّ «يخرج» هنا في موضع المفعول، والمفعول لا يبلغ مبلغ الفاعل في اقتضاء الاسميّة.

ألا ترىٰ أنّ الجملة تقع موقع المفعول الثّاني من باب «ظننت»، وخبر «كان»، والفاعل لا يكون إلّا اسماً صريحاً[١]، لأنّه يكون مُخبَراً عنه؟ ولا يُتَصَوَّر الإخبار إلّا عن الاسم. وإذا قلتَ: «كاد يخرج زيدٌ» كان التّقدير «كاد الأمر يخرج زيدٌ»، ولا تقول: «كاد زيدٌ قائماً»، وإن كان الأصل كذلك لأنّه للمقاربة فالفعل به أولىٰ، وقد جاء على الأصل:

فَأُبتُ إلى فَهم وما كِدتُ آئِباً ... وكم مِثلِها فارقتُها وهي تَصْفِرُ[٢]

كما جاء «عسى الغويرُ أبؤساً»[٣].

١ـ وهم الشّارح ـ رحمه الله ـ إذ يكون الفاعل ضميراً مثل: «كتبتُ» و«كتبوا»، «وكتبا»، و«تكتبين»، ويكون مؤوّلاً نحو: «يَحسُن أن تجتهد»، وتقديره: يحسن اجتهادُك، و«بلغني أنّك فاضل»، وتقديره: «بَلَغني فضلُكَ»، إلّا أن يريد من الاسم الصريح المفرد الذي هو في مقابل الجملة كما جاء في سياق كلامه، فهو على حقّ.

٢ـ هذا البيت لتأبّط شرّاً ثابت بن جابر بن سفيان، وأبتُ بمعنىٰ رجعتُ، وفهم: اسم قبيلته. وتصفر من صفير الطائر وهو صوته. أراد: تتأسّف وتحزن على إفلاتي منها، يقول: رجعتُ إلى قومي وما كدتُ أرجع اليهم، وكم مثل هذه الخطّة فارقتها وهي تتأسّف وتتعجّب منّي كيف أفلتُّ منها. وفي حاشية المتن: آئباً، أي: راجعاً.

والشّاهد فيه: إعمال «كاد» عمل «كان» في رفع الاسم ونصب الخبر. ومن النحاة من يذهب إلى أنّ رواية البيت هي: «وما كنتُ آئباً».

٣ـ هذا مثل معناه: لعلّ الشّرّ يأتيكم من قبل الغار، يُضرَب للرجل يقال له: لعلّ الشّرّ جاء من قبلك. والغوير: تصغير غار. والأبؤس جمع بؤس، وهو الشّدّة.

والشّاهد فيه: جعل «عسىٰ» بمعنىٰ «كان» وتنزيلها منزلتها. وذهب البعض إلى أنّ نصب «أبؤساً» على معنى عسى الغوير أن يصير أو أن يكون أبؤساً. والمثل المذكور في «مجمع الأمثال» للميدانيّ (١: ٦٤٠).

و«كرب»، و«أوشك» يجريان مجرىٰ «عسىٰ» مرّةً، ومجرىٰ «كاد» أُخرىٰ. و«أخذ» و«طفق»، و«جعل» يُستعملْنَ استعمالَ «كاد».

قوله: والضّرب الثّاني: أفعال المدح والذّمّ: والأصل فيها «نِعْمَ»، و«بِئْسَ» [و] هما فعلان وُضعا للمدح العامّ، والذّمّ العامّ. ويكون فاعلهما اسماً يستغرق الجنس إمّا ظاهراً؛ وإمّا مُضمَراً. فالمظهر على ضربين: إمّا معرّف باللام للجنس[١]، نحو: «نِعم الصّاحبُ زيدٌ»، و«نِعم الرَّجُل عمرٌو» فاللام لتعريف الجنس لا للعهد بدلالة أنّه لا يجوز أن تقول: «نِعمَ الصّاحبُ زيدٌ» و «نعم الرّجل الّذي تعلم زيدٌ». فإذا قلتَ: «نِعم الرّجلان زيدٌ وعمرو» كنتَ قصدتَ كلا الرّجلَين. ولم يقل: «نعم الرّجل زيد وعمرٌو»، وإن كان المراد باللام استغراق الجنس لأنّك أردتَ أن يكون في اللّفظ دليل على أنّ المقصود اثنان. فكأنّك قلت: «رَجُلَان». ثمّ أدخلتَ عليه الألف واللام فاستغرق الجنس بمجموعهما. وكذلك الجمع في قولك: «نعم الرّجالُ إخوتُكَ» هو بمنزلة قوله[تعالىٰ]: ﴿الرّجالُ قوّامون على النّساء بما فَضَّل اللهُ﴾[٢]، ولا شبهة أنّ الغرض هنا الجنس لا رجال بأعيانهم. ذكره عبد القاهر.

قال جار الله: «اللام» في فاعل «نِعم» ليس لتعريف العهد ولا للجنس، كما في قوله:

ولقد أمرُّ على اللّئيمِ يسبّني[٣] ....

١ـ في الحاشية: إنّما شرط في فاعل «نِعم» الجنس، لأنّ «نعم» وُضِعت لاستيفاء جنس المدح وجنس المدح [...] والعين. ومن هنا لم يجز أن تقول: «نعم الرجل الّذي نعلم [زيدٌ] لأنّ الصّفة تخصّه ببعض الجنس.

٢ـ النساء: ٣٤.

٣ـ تمامه: فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يعنيني. ويُنسب إلى رجل من سلول. ومعناه: إنّي أمرّ على الرجل الدنيء الذي من عادته أن يسبّني فأتركه وأذهب عنه وأرضىٰ بقولي لنفسي: إنّه لايقصدني بهذا السّباب.

←

وفيه نظر. وإمّا مضاف إلى المعرّف باللام للجنس، نحو: «نِعم صاحبُ القومِ بكرٌ»، و«نِعم غلامُ الرجل زيدٌ». فقد أفاد هذا كلّ غلام رجل كما أفاد «نِعم الرّجلُ زيدٌ» كلَّ رجل. والمُضمَر مميّز بنكرةٍ منصوبة. وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح، تقول: «نِعم صاحباً زيدٌ»، و«نِعم رجلاً بكرٌ». الأصل فيه: «نعم الرّجلُ بكر» إلاّ أنّه لمّا أُضمر [1] لكان[2] الضّمير لا يختصّ بواحدٍ بعينه، جاء مفسّرهُ نكرةٌ منصوباً كما في «عشرون درهماً». وفي الإضمار قبل الذّكر تفخيم للمقصود، لأنّ السّامع إذا ورد قلبَه ما لايَعرف فإنّه يتحرّك لطلبه ويستعدّ للبيان الّذي يأتيه بعدُ، فيكون أفخم في نفسه من أن يبدأ بالبيان. واختصّ هذا الإضمار بباب «نعِم» لأنّه مدح، والمدح من مواضع التّفخيم إذ ليس التّفخيم شيئاً سواه على الحقيقة. وكذلك الذّمّ الّذي هو ضدّه يجري مجراه في كونه من مواطن المبالغة الّتي هي من جنس التّفخيم.

وفي ارتفاع «زيدٌ» في قولك: «نِعم الرّجلُ زيدٌ» مذهبان: أحدهما: أن يكون مبتدأً وخبره ما تقدّم من الجملة، كأنّ الأصل: «زيدٌ نعم الرّجلُ». ولم يَحتَجْ إلى الضّمير العائد من الخبر إلى المبتدأ لاشتمال الرّجل على زيد ؛ وذلك لأنّ «الألف»، و«اللام» في «الرّجل» لمّا كان لاستغراق الجنس اشتمل على زيد وغيره، فيكون «زيد» داخلاً تحته في المعنى، فجرىٰ ذلك مجرى الذّكر اللّفظيّ.

قوله: والثّاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف[3]. وذلك أنّه لمّا قال «نِعم الرّجلُ»،

← والمشهور بين النّحاة أنّ «أل» في «اللئيم» جنسيّة. فما تصحبه هو في حكم النّكرة من حيث معناه. فلا شاهد فيه. وكيف أُدرجَ في هذا الموضوع؟ فيه نظر. وهو نفسه قال: فيه نظر.

١ـ تحتها في المتن: الرجل.

٢ـ هكذا في المتن، والصحيح: وكان.

٣ـ في الحاشية: أي: «هو زيدٌ». فالأوّل جملة واحدة، والثّاني فيه جملتان. وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوماً كقوله تعالىٰ: نِعمَ العبدُ (ص: ٤٤) أي: «نعم العبدُ أيّوب».

قيل: من هو؟ قال: زيدٌ. على تقدير «هو زيدٌ».

وحكم «بئس» حكم «نِعم» في جميع ما ذكرناه.

ويناسب هذا الباب قولك: «حبّذا زيدٌ». و معنىٰ «حَبَّ» صار محبوبًا جدًّا. و أصله: «حَبُبَ» بدلالة قولهم: «حبيبٌ». فسكّن الباء الأُولىٰ فأُدغم، {وهو مسنَدٌ إلى اسم الإشارة، إلّا أنّهما جريا بعد التّركيب مجرى الأمثال الّتي لا تُغيَّر، فلم يُضَمّ أوّل الفعل، ولا وضع موضع «ذا» غيره من أسماء الإشارة، بل التزمت فيها طريقة واحدة. وهذا الاسم في مثل إيهام الضّمير في «نعم»، ومن ثمّ فُسِّرَ بما فُسِّر به. فقيل: «حبّذا رجلاً زيدٌ» كما يقال: «نعم رجلاً زيدٌ». غير أنّ الظّاهر فُضِّل على المضمَر بأن استغنوا معه عن المفسّر. فقيل: «حبّذا زيدٌ»، ولم يقولوا: «نعم زيدٌ» ولأنّه كان لاينفصل المخصوص عن الفاعل في «نعم» وينفصل في «حبّذا»}. ذكره جار الله .

وقال بعض المتأخّرين: «حبّذا زيدٌ»، ذا: فاعل «حبّ»، و«زيد»: بدل منه. وكذا «نعم الرّجل زيدٌ» فلا يُثنّىٰ ولا يُجمع [١]. لأنّهما لمّا رُكّبا وجُعلا كالاسم الواحد أُلزما وجهاً واحداً. فقيل: «حبّذا» في موضع المبتدأ، و«زيد» خبر مبتدأ محذوف: أي: «هو زيدٌ»، والجملة خبر «حبّذا».

والضّرب الثّالث: «فعل التّعجّب»، وهو على لفظين: أحدهما: «ما أفعل»، نحو: «ما أحسن زيداً!». فـ«ما» عند سيبويه اسم مبهم غير موصولة ولا موصوفة بمنزلة «شيء»، ولم يستعمل «شيء» في التعجّب، لأنّه [٢] يستعمل في التّقليل، والتعجّب من مواضع التكثير والتكرير [٣].

١ـ تحتها في المتن: أعني: حبّذا لا تُثنّىٰ ولا تُجمَع.

٢ـ تحتها في المتن: أعني: شيء.

٣ـ في الحاشية: فإن قيل: لِمَ يستعمل «شي» في التّعجّب؟ قلنا: لأنّه يقع على القليل والكثير ، والتّعجّب في مواضع التكثّر. و«ما» أوغل في الإبهام فكذلك استعمل «ما» بخلاف «شيء» ←

وهو مبتدأ[١]، وما بعده خبره. وجاز وقوع المبتدأ نكرةً، لأنّه في تقدير النّفي، أي: «ما جعل زيداً كريماً إلّا أمرٌ»[٢] كقولهم: «شرٌّ أهرّ ذا نابٍ»[٣]. وعند الأخفش موصولة[٤] صلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر على تقدير «الّذي أحسن زيداً موجودٌ أو كائنٌ». وعند بعضهم[٥]: فيها معنى الاستفهام، كأنّه قيل: «أيُّ شيء أحسنَهُ؟».

وقال ابن الأنباريّ[٦]: إنّما زيدت «ما» في التّعجّب لأنّها في غاية الإبهام. والشّيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النّفوس لاحتماله أموراً كثيرةً. وهذه فائدة المبهمات.

قوله: والثّاني: «أَفْعِلْ به»، نحو: «أحسِنْ بزيدٍ»، لفظه أمرٌ ومعناه خبر، إذ الأصل: «أحسَنَ زيدٌ»، أي: «صار ذا حُسنٍ» كـ«أَغَدَّ البعيرُ»[٧]، أي: «صار ذا غُدّةٍ»، إلّا أنّه أُخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر كما أُخرج على لفظ الخبر ما معناه الدّعاء في قولهم: «رحمه اللهُ» لاختصاص الصّيغة[٨] بالتّعجّب، و«الباء» مثلها في ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾[٩]. ولم يجز حذفه هنا جواز ذلك ثمّةَ لما ذكرناه في الاختصاص والتّنبيه بالتّغيير

← وإن استويا في المعنى. وتقع «ما» استفهاميّاً وشرطيّاً، والشرط في مواضع الابهام.

حاشية أخرى: قوله فاسد لأنّ التعجّب من مواضع التكثير الّذي يوجبه التّعريف، وهو تقييد لشيء واحد بخلاف الابهام. وأيضاً إنّه يفيد من غير خبر فلا وجه بإتيانه. وأيضاً إنهّم يحذفون الخبر إذا دلّ الكلام عليه، ولا يحذفون الخبر من غير فائدة، وها هنا موضع القدرة.

١ـ تحتها في المتن: أعني: ما.

٢ـ هكذا في المتن، والصحيح: «حَسَناً» لأنّه قال قبلها: ما أَحْسَنَ زيداً! ولم يقل: ما أكرم زيداً!

٣ـ مضى الكلام فيه، ص.

٤ـ تحتها في المتن: أعني: ما.

٥ـ فوقها في المتن: أعني: قول.

٦ـ سبقت ترجمته.

٧ـ تحتها في المتن: وشبهه.

٨ـ تحتها في المتن: أعني: أفعله.

٩ـ وردت هذه الآية الكريمة في سبعة عشر موضعاً من القرآن الكريم، منها: النّساء: ٦.

على[١] التّعجّب إذ لو قيل: «أكرمْ زيداً» لم يُدْر أهو متعجَّبٌ أم أمرٌ، ونظيره أنّ قوماً من بني سعدٍ[٢] ضمّوا الميم في «مُن ربّي» في القَسَم خاصّة علامةٌ للقسم، وأبدل الباء واواً في «واللهِ» لهذا. والدّليل على أنّه نُقل من صيغة الخبر، إلى صيغة الأمر أنّك لم تغيّره عن لفظ الوحدة في قولك: «يا رجلان أكرمْ بزيدٍ»، و«يا رجال أكرمْ بـزيدٌ» لأنّه إخبارٌ كقولك: «يا رجلاً أكرمْ بزيدٍ»، وليس للمخاطبين حظٌّ[٣] في الفعل فيُضمَر فيه، وإنّما الفعل لزيدٍ.

وقال جار الله: وفي هذا الضّرب وجهٌ من التّعسّف لأنّ قياس التّعجب على الدّعاء عكس العلّة، وزيادة الباء على الفاعل قياس شاذّ.

وقال[٤]: وعندي أنّ أسهل منه مأخذاً أن يقال إنّه أمرٌ لكلّ أحد بأن يجعل زيداً كريماً؛ أو بأن يصفه بالكرم، و«الباء» مَزيدة مثلها في [قوله تعالى:] ﴿ولا تُلقوا بأيديكم إلى التّهلكة﴾[٥] للتّأكيد والاختصاص؛ أو بأن يصيّره ذا كرمٍ، و«الباء» للتّعدية. هذا أصله، ثمّ جرى مجرى المثل، فلم يغيّر عن لفظ الوحدة، وذلك لأنّ من الجمل ما أجروه مجرى المفردات، فكما لا يجوز التّصرّف في المفردات في تغيير صيغها كذا الجمل[و] من ذلك الأمثال[٦]، والتّعجّب، وفعلا المدح والذّمّ.

١ـ في الحاشية: في.

٢ـ تحتها في المتن: قبيلة.

٣ـ في الحاشية: أعني أكرما، وأكرموا.

٤ـ فوقها في المتن: «ج»، يريد الشّارح جارَ الله الزمخشريّ. وكلامه هذا في المفصّل: ٣٦٧ من طبعة دار الهلال.

٥ـ البقرة: ١٩٥.

٦ـ في الحاشية: الأمثال لا تُغيَّر. وفيها أيضاً: مَثَلٌ من الأمثال العربيّة المشهورة. والمشهور كما ورد في «مجمع الأمثال» للميدانيّ (١: ٦٤٢) هو: «أعط القوسَ باريها». ومعناه: استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه. وأنشد:

يا باريَ القوسِ برياً لستَ تُحسِنُها ... لاتُفسِدَنْها وأعطِ القوسَ باريها

قوله: وفعلا التّعجّب لا يُبنيان إلّا ممّا يُبنىٰ منه أفعل التّفضيل، وهو كلّ فعل ثلاثيّ ليس بمعنىٰ «افعلّ»، و«افعالّ»، وذلك لأنّ التّعجّب تفضيل كما أنّ «أفعل منه» كذلك. ألا ترىٰ أنّك إذا قلتَ: «ما أعلم زيداً!» كان إخباراً بأنّه فاق أشكاله؟ كما أنّك إذا قلتَ: «زيدٌ أفضل من عمرو»، كنتَ قضيتَ له بالسّبق عليه والسّموّ عليه. ولمّا احتاجوا إلى فعل التّعجّب طلبوا له[1] باباً يليق به، واشتقّوه منه فوجدوا باب «فَعُلَ» أليق لاختصاصه بأفعال الغرائز. والشّيء إنّما يُتعجّب منه إذا تكرّر وجرىٰ مجرىٰ الغريزة، لايقال: «ما أعلم زيداً!» وعنده علم يسير، ثمّ احتاجوا إلى تعجّب ما خرج من هذا الباب[2] فلزمهم نقله إليه ليحصل له الخاصّيّة، ثمّ يُنقل بالهمزة ويُتعجّب منه ولا يتأتّىٰ ذلك من غير الثّلاثيّ لتعذّر بناء «فَعُلَ» منه إلّا بعد الحذف، وذلك يؤدّي إلى اللّبس.

قوله: ليس بمعنىٰ «افعلّ»، و«افعالّ» احترازاً من الألوان و العيوب، نحو: «عَوِرَ» و«حَوِلَ»، و«صَيِدَ» فإنّها محذوفة الزّوائد من «اعورّ» و«احولّ»، و«اصيدّ»، لأنّ الألوان والعيوب بابها «افعلّ»، و«افعالّ». فإذا قالوا: «فَعِلَ» فيها فانّهم ينوون المحذوفة. ويدلّ على ذلك تبقيتهم حكمه، وهو تصحيح «الواو»، و«الياء» إذ لم يقولوا: «عارَ»، و«صاد» في «عَوِرَ»، و«صيدَ» كما قالوا: «خاف»، و«هاب» في «خوف»، و«هيب». فبتصحيح «الواو»، و«الياء» عُلِمَ أنّ المحذوف مراد فنُزّل به منزلة الثّابت في اللفظ. وإذا عاد المحذوف سكّن ما قبل «الواو»، وتقول: «اعورّ». فلذلك لا تقول: «ما أعوره!» كما لا تقول: «ما أحمره!».

قوله: وما كان بمعنىٰ «افعلّ»، و«افعالّ»، أو زاد على ثلاثة أحرف يُتَوَصَّل فيه «بأشدّ»، و«أبلغ»، ونحو ذلك. تقول: «ما أشدّ إكرامه!»، و«ما أبلغ سوادَهُ!»، و«ما أقبح عورَهُ!» فأمّا الزّائد على ثلاثة أحرف، فقد عرفت أنّ سبب امتناع التّعجّب من

١ـ تحتها في المتن: التعجّب.

٢ـ تحتها في المتن: أعني: فَعُل.

لفظه تعذّر بناء «فَعُلَ» منه. وقولهم: «ما أعطاهُ!»، و«ما أولاهُ!» شاذٌ لا يقاس عليه، وكذلك الّذي هو معنى الألوان والعيوب. وقيل: فيه وجه آخر يُروىٰ عن الخليل[١]، وهو أنّ هذه الأفعال خِلقةٌ كـ«اليد»، و«الرجل»، فكما لم يقولوا: «ما أيداهُ!»، و«ما أرجلهُ!» لم يقولوا: «ما أعورهُ!»، و«ما أحولهُ!»، بل يُتوَصَّل في الجميع بنحو: «أشدّ»، فقيل: «ما أشدّ إكرامَهُ!»، و «ما أبلغ دحرجتَهُ!»، و«ما أقبح عَوَرَهُ!»، وأقوىٰ يَدَهُ!، وأقوىٰ رِجلَهُ!.

١ـ مضت ترجمته.

باب أحكام الأسماء المبنيّة

وهي أنواع: [١- المضمرات]

إنّما بُنيت لأنّها لا تلزم المسمّىٰ. تقول للحاضر: «أنت»، فإذا غاب قلتَ: «هو». كما يلزم الأسماء المتمكّنة لمسمّياتها. ولأنّ صِيَغها تدلّ على الإعراب. فللمرفوع صيغة غير صيغة المنصوب. فيكون إعرابها بمنزلة إعراب الحروف في أنّه تغيير لفظ لغير معنى.

قوله: وهي على ثلاثة أضرب: متّصل ؛ ومنفصل؛ ومستكنّ. فالمنفصل على ضربين: مرفوع، ومنصوب، وليس له مجرور. فالمرفوع: «أنا»، و«نحن»، و«هي»، و«هو»، و«أنت»، و تثنيتهم وجمعهم. والمنصوب: «إيّاي»، و«وإيّانا»، وتثنيتهما وجمعهما.

واعلم أنّ الألف الأخيرة من[١] «أنا» زائدة لحقت لبيان الحركة[٢] النّون بدليل أنّها تذهب في الدّرج، ولو كانت من نفس الكلمة لما جاز حذفها، واستوىٰ فيه الذّكر والأُنثىٰ لأنّ الفرق إنّما تحتاج إليه إذا لم يُعرَفْ أحد الاسمين من صاحبه، والمتكلّم يعرف بكلامه أهو ذكر أم أنثىٰ. و«نحن» اسم وضع للجمع من غير لفظه «كالنّساء» في جمع «المرأة»، و«المخاض» في جمع الخَلِفَة*. واستوى الاثنان

١ـ في الحاشية: في أنا.

٢ـ هكذا في المتن، و الصحيح: حركة.

*ـ جاء في لسان العرب (٣: ١٦٥) ما نصّه: «كما أنّ واحدة المخاض من الإبل خَلِفَة».

والجمع فيه لأنّ الاثنين جماعة. ألا ترىٰ أنّه قد جاء

.... ظَهراهما مثلُ ظُهورِ التّرسين[١]

والمراد مثل ظَهْرَي التّرسين؟ قال الله تعالىٰ: ﴿فقد صَغَتْ قلوبكما﴾[٢]. وبُني على الحركة[٣] لالتقاء السّاكِنَيْن. واختير «الضّمّ»[٤] لما كان موضوعاً للجمع. وقد تُعورف «الضّمّ»[٥]. و«الواو» في باب الجمع، نحو: ﴿اشتروا الضّلالة﴾[٦]. ﴿و لا تنسوا الفضل بينكم﴾[٧]. و«هما» ليست بتثنية «هو» من لفظه. وإنّما هي صيغة وُضعت للتثنية[٨]. إذ لو كان كذلك لقيل: «هَوان». وكذلك «هم» أصله «همو». إلّا أنّه بإزاء «هنّ». وجاز حذف الواو. لأنّ الميم وحدها دلّت على الجماعة لمّا كان الاثنان مع ميمها ألف. ويمكن أن يقال: إنّ الميم في «هما» و«هم» بدل من «واو» «هو» كـ«ميم» «فم». والاسم من «أنت» و[٩]هو «الألف». و«النّون» كما علمت في «أنا». و«التّاء» حرف للخطاب إذ لا محلّ لها من الإعراب. وسكّنت النّون كراهة توالي الحركات. وضُمّت «التّاء» في التّثنية والجمع على الأصل. وفُتحت في خطاب المذكّر. وكُسرت في

١ـ هو من رجز لخطام المجاشعيّ. وقيل: لهميان بن قحافة. وصدره: «ومهمهين قذفين مرتين». و«المهمه»: القفر المخوف. و«القذف»: البعيد من الأرض المتقاذف الأطراف. و«مرتين» تثنية «مرت» وهو الأرض التي لا نبات فيها ولا ماء. والشّاهد فيه: أنّه جمع بين اللغتين فإنّه أتىٰ بتثنية المضاف في «ظهراهما». وبجمعه في «ظهور الترسين». والمعنى أنّه وصف فلاتَين لا نبت فيهما ولا ماء ولا شخص يُستدَلّ به فشبّههما بالترسين.

٢ـ التّحريم: ٤.

٣ـ تحتها في المتن: أعني: أنا.

٤ـ تحتها في المتن: نحن.

٥ـ فوقها في المتن: نحن.

٦ـ البقرة: ١٦، ١٧٥.

٧ـ البقرة: ٢٣٧.

٨ـ تحتها في المتن: أعني: هما.

٩ـ هكذا في المتن، وهي زائدة كما يفيده السياق إذ يستقيم الكلام بدونها.

المؤنّث للفرق. وأصل «أنتم»: «أنتموا»، لأنّها بإزاء «أنتنّ» فحذفت الواو استخفافاً كما في [١] علمت في «هم».

والحروف اللاحقة بـ«إيّا» للدّلالة على أحوال المرجوع إليه كـ«التّاء» في «أنتِ» و«تاء» التّأنيث، و«ياء» النّسب. وليست مثلها في «عصاك»، و«عصايَ»، و«عصاه» لأنّه مضاف وهذا مضمر لا يجوز إضافته.

وقال بعض المتأخّرين: الصّحيح في هذا أنّ «الكاف» أو ما قام مقامه اسم في موضع النّصب، و«إيّا» حرف جاء عماداً لما بعده. وزعم الزّجّاج [٢] أنّها اسم ظاهرة [٣]، وهذا باطل لأنّا لم نر اسماً ظاهراً لزم طريقةً واحدةً إلّا الظّروف نحو: «الآن»، و«أمس»، وغيره. و«إيّا» ليس بظرفٍ. فكيف لزم النّصب في جميع الأحوال؟ وكفىٰ ضعفاً خروج القائل عن كلامهم.

وأمّا ما حكاه الخليل [٤] عن بعض العرب «إذا بلغ الرّجلُ السّتّينَ فإيّاهُ وإيّا الشّوابّ» [٥] فشاذٌ لا يقاس عليه. قال جار الله: وذلك أنّه لمّا سُمِعَ «الشّوابّ» مضافاً إليها، حُكِمَ على الإضافة، والمعنى: فَلْيَتَّقِهِ وَلْيَتَّقِ الشّواب على الإغراء، وليس للضّمير المنفصل مجرور لأنّ الضّمائر يُحتاج إليها في التّقديم والتّأخير، فوضعت الضّمائر المنفصلة لهذا، ولا يجوز تقديم المجرور على الجارّ فلم يوضع له ضمير منفصل.

قوله: والمتّصل مرفوع، ومنصوب، ومجرور. فمرفوعه «التاء» في «ضربتُ»؛

١ـ هكذا في المتن، ويظهر أنّها زائدة.

٢ـ سبقت ترجمته.

٣ـ هكذا في المتن، والصّواب: ظاهر.

٤ـ سبقت ترجمته.

٥ـ تحتها في المتن: مضاف إليه. والشّوابّ جمع: شابّة. وفي اللّسان، مادّة (إيا): إيّا وصلة المضمر في «إيّاهُ» و«إيّاك» في قول من جعل «إيّا» اسماً ظاهراً مضافاً على نحو ما سمع من قول بعض العرب: إذا بلغ...

و«الألف»، و«الواو» في «فعلا»، و«فعلوا»، و«يفعلان»، و«يفعلون» ؛ «والياء» في «تفعلين»، و«تفعلي» ؛ و«النّون» في «فعلن»، و«يفعلن»، و«فعلنا». ومنصوبه «الكاف» في «ضربك»، و«الهاء» في «ضربه»، و«الياء» في «ضربتني»، و«نا» في «ضربتنا». والمجرور كالمنصوب نحو: «الكاف» في «غلامك»، و«بك» لا يختلفان إلّا في المتكلّم، فإنّ الضّمير إذا كان منصوباً لحقه نون عماد نحو: «ضربتني» و«يضربني»، وليس كذلك بخلاف المجرور إلّا في مواضع نحو: «مِنّي»، و«عَنّي»، و«قَدْني»، و «قَطْني»، و«لَدُنّي».

قال جار الله: تُعْمَدُ «ياء» المتكلّم إذا اتّصلت بالفعل بـ«نون»[1] قبلها صَوناً للفعل من أخي الجرّ، أعني «الياء» في «ضربتني»، فلو لم تدخل النّون لاحتجت إلى كسر الباء. وقد فعلوا ذلك في «مِن»، و«عن»، و«قد»، و«قط»، و«لَدُن» إبقاءً عليها من أن تزيل الكسرة سكونها.

قوله: والمستكنّ [الضمير المستتر] لا يكون إلّا مرفوعاً، وهو لازم، وغير لازم، إلى آخره. فاللازم في أربعة: «أفعلُ»، و «نَفعلُ»، و«تَفعلُ» للخطاب، و«افعلْ» للأمر. فهذه الأربعة لا تخلو من الضّمير. وما عداها من الأفعال فإنّه إذا رفع اسماً ظاهراً لم يحتج إلىٰ مضمر، نحو: «ضرب زيدٌ عمراً». وإذا تقدّم الظاهر قدّرتَ فيه ضميراً نحو: «ضرب»، وكذا حكم الفاعل، و المفعول، والصفه المشبّهة.

معنى اللزوم فيه أنّ إسناد هذه الأفعال إليه خاصّةً لا تُسنَد إلى مظهره ألبتّةَ، ولا إلى مُضْمَر بارزٍ. ونحو: «فعل»، و«يفعل» يُسنَد إليه وإليهما في نحو قولك: «عمرو قامَ وقام غلامُه» و«ما قامَ إلّا هو». ومن غير اللازم ما يستكنّ في الصّفة في قولك: «زيد ضاربٌ»، لأنّك تسنده إلى المظهر أيضاً في نحو قولك: «ضاربٌ غلامُه»، وإلى

١ـ يريد نون الوقاية التي يؤتىٰ بها إذا لحقت ياءُ المتكلّم الفعلَ أو اسم الفعل لكي تقي ما تتّصل به من الكسر (أي: تحفظه منه).

المُضْمَر البارز في قولك: «هندٌ زيدٌ ضاربتهُ هي»، و نحو ذلك ممّا أجريتها[١] فيه على غير ما هي له.

[٢ ـ أسماء الإشارة]

قوله: والمُبهمات، وهي ضربان: أسماء الإشارة، والموصولات. فأسماء الإشارة بُنيت لأنّها تستدعي صفةً أو اسماً يُبيّنها فأشبهت الحروف. لأنّها ناقصة في الاسميّة، ولأنّها لاتلزم المسمّىٰ، تقول: «هذا» ما دام حاضراً. فإذا غاب قلتَ: «ذاك»، وزال عن مسمّاه.

قال أبو الفتح[٢]: إنّما بُنيت لتضمّنها حروف الإشارة، لأنّ الإشارة معنىً، ويجب أن يكون للمعاني حروف نحو: الاستفهام، والنّهي، إلّا أنّهم لم يستعملواللإشارة حرفاً فتضمّنت هذه الأسماء ذلك فبُنيت. وأصل «ذا»: «ذوي»، أو «ذيي» على اختلاف فيه. و «ذانِ» ليس بتثنية «ذا»، إنّما هو صيغة للمشار إليهما موضوعة لهما كما علمتَ في «أنتما»، و«هما»، إذ لو كان كذلك لكان على حدّ زيدٍ، وعمرو، وأنت تقول: «الزّيدان» ولاتقول: «الذّان»، وهكذا حكم «تا»، و«تان».

وبُني «أُولاءِ» على الكسرة لالتقاء الساكِنَين. وقولهم: «ذلك» هو «ذاك» زيدت «اللام». وفرّق بين «ذا»، و«ذاك»، و «ذلك» فقيل: الأوّل للقريب؛ والثّاني للمتوسّط ؛ والثّالث للبعيد. ويُلحق بأوائلها حرف التّنبيه نحو: «هذا»، و لا يقال: «هذالك» لأنّ «هاء» أغنت عن «اللام»، وأفادت التّبعيد، فلم يجمعوا عليه حرفين بمعنىً واحد. و«الكاف» اللّاحقة لا محلّ لها من الإعراب، لأنّها بمنزلة الملحقات في «أنت» و«أنتما»، و«أنتم». وهو موضوع لثلاث فوائد: الإشارة؛ والخطاب ؛ والتّبعيد.

١ـ تحتها في المتن: صفة .

٢ـ هو عثمان بن جنّيّ، وقد سبقت ترجمته.

[٣ - الموصولات]

فأمّا الموصولات فإنّما بُنيت لأنّها أسماء ناقصة لاتتمّ إلّا بصلاتها فأشبهت الحروف، لأنّ الحروف تتمّ بما بعدها. و«اللذان» ليس بتثنية «اللّذي»[١]، وإنّما هو صيغة ارتُجلت للتّثنيه مثل: «هذان»، واختلافه بـ«الألف»، و«الياء» لا يدلّ على أنّه معرب، لأنّا نرى الاختلاف، ولا يدلّ ذلك على الإعراب كقولهم: «جاريةٌ»، و«جارات» ؛ و«ناصية»، و«ناصات»، عن أبي عليّ[٢].

قال صاحب «المستوفي»[٣]: و«اللّذين»[٤] صيغة موضوعة للجمع كما وضع «اللّذان» للتّثنية، يكون في الأحوال الثّلاث على صورةٍ واحدة، ولا عبرة بقول من يقول: «جاءني اللّذون»، وإنّما اختاروا «الياء» على «الواو» في الأحوال ليحفظوا بـ«الياء» صورة الواحد كما حفظها بـ«الألف» مَنْ قال: «جاء هذان»، و«لقيتُ هذان». وقيل: إنّما أُعرب في التّثنية والجمع لزوال شبه الحرف عنه بهما. هذا على لغة من قال: «اللّذون» ؛ وعلى قول غيرهم بُني الجمع لمشابهة المفرد من حيث قد يعرب الجمع في الحركات[٥] في التّكسير بخلاف التّثنية، فبُني الجمع هاهنا كما بُني المفرد.

وتعريف «الّذي» بالصّلة دون «الألف» و«اللام» لأنّهما زائدتان يدلّ عليه «مَنْ»، و«ما»، و أخواتهما. وإنّما جيء بـ«الّذي» في الكلام توصّلاً إلى وصف المعارف بالجمل كما جُعل «أيّ» وصلةً إلى نداء ما فيه «الألف»، و «اللام» لأنّ

١ـ هكذا في المتن، ولعلّ صوابه: الّذي بلام واحدة كما هو المعروف.

٢ـ تقدّمت ترجمته.

٣ـ كتاب في النحو للقاضي كمال الدّين، عليّ بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرّخان وقد ذكرنا ترجمته سلفاً.

٤ـ هكذا في المتن، و المشهور: «الذين». بلام واحدة.

٥ـ في الحاشية: بالحركات.

الجمل نكرات، وهي لا تجري صفة على المعارف لأنّهما ضدّان. فجيء بـ«الّذي» لأنّه معرفة. وفي لفظه «لام» التّعريف فكان مطابقاً للموصوف لدخول «اللام» عليه. وإنّما كانت تلك الوصلة بـ«الّذي» دون «من»، و«ما»، و«أيّ» لأنّ «من»، و«ما» ناقصا العدّة عن الصّفات لكونهما على حرفين، و«الّذي» على ثلاثة أحرف، فأشبهت الصّفات. وأمّا «أيّ» فإنّه يكون أبداً مضافاً. فلم يكن لـ«لام» التّعريف عليه سبيل.

ولابدّ من ضمير يعود عن الصّلة إلى الموصول ليربطها به. ولاستطالتهم «الّذي» بصلته مع كثرة الاستعمال خفّفوه من[1] غير وجهٍ، فقالوا: «اللذِ» بحذف «الياء»، ثم «اللذْ» بحذف الحركة. ثمّ حذفوه رأساً واجتزؤا[2] عنه بالحرف الملتبس به وهو «لام» التّعريف. وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنّثه. وحذف «النون» أيضاً من مثنّاه، ومجموعه. وهذه «اللام» لا تدخل إلّا على الأسماء لأنّها حرف التّعريف، والتّعريف لا يتأتّىٰ في غير اسم، فلمّا وضعت موضع «الّذي» لم تتغيّر عمّا كانت عليه من لزومها الأسماء، فأُخرج الفعل لذلك مخرج الاسم مراعاة اللّفظ فحسبُ، والمعنى على الفعليّة؛ فلا فرق إذن بين قولك: «الّذي ضرب زيدٌ»، وبين قولك: «الضّارب زيدٌ».

ومعنى قولهم: «اضرب أيُّهم في الدّار»، أي: «اضرب الّذي في الدّار». و«أيّ» تنصبه عقيب الأفعال المؤثّرة ولا تنصبه في غيرها، تقول: «عرفتُ أيُّهم» بالرّفع[3].

١ـ في الحاشية: عن.

٢ـ تحتها في المتن: واكتفوا.

٣ـ يريد الشّارح أنّ (أي) معربة إذا أُضيفت وذُكِرَ صَدْرُ صلتها، أو قُطِعت عن الاضافة، أو قُطعت عنها وذُكِرَ صَدْرُ صلتها. وتُبنىٰ على الضّم إذا أُضيفت وحُذِف صدرُ صلتها. وأمثلتها معربةً: «أكرم أيَّهم هو مجتهد» ؛ «أكرمْ أيّاً مجتهدٌ» ؛ «أكرم أيّاً هو مجتهد». ومثالها مبنيّةً: «أكرمْ أيُّهم مجتهدٌ».

[الموصولات الحرفيّة]

قوله: ومن الحروف مايكون موصولاً، وهي ثلاثة: «أنّ»، و«أنْ» المخفّفة، والثقيلة، و«ما» المصدريّة [١]، تقول: «بلغني أنّ زيداً منطلقٌ»، ولايكون صلتها إلّا ما كان مبتدأً وخبراً.

اعلم أنّ «أن»، و«ما» حرفان مصدريّان، والفرق بينهما أنّ «ما» هذه لا تعمل في الفعل كما يعمل «أن»، لأنّ «أنْ» تنقل الفعل نقلين: إلى المصدر ؛ وإلى الاستقبال، ولا تنقله «ما» إلى الاستقبال، تقول: «لا يُعجبني ما تصنع الآن»، و«يُعجبني أن تصنع الخير». وقد شبّه «أن» بـ«ما» مَنْ قال:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ [٢] وَيْحَكُما   منّي السّلامَ وأن لا تُشعِرا أحدا [٣]

حيث رفع الفعلَ بعد «أن» لتقاربهما. ولا تعمل الصّلة في الموصول، لأنّهما بمنزلة اسم واحد، وبعض الاسم لا يعمل في البعض ولذلك لايقدّم عليه ولا يُفصل بينهما.

[٤ـ الظّروف]

قوله: والظّروف، فمنها الغايات، وهي: «قبل»، و«بعد»، و«تحت»، و«فوق»، ونحوها. وإنّما بُني هذا النّحو إذا كان المضاف إليه منويّاً. لأنّه من حيث اقتضىٰ

١ـ ذكر الشارح أنّها ثلاثة، و المعروف أنّها خمسة إذ يضاف إليها «لو» و «كي». كما أنّ منها همزة التسوية عند فريق كبير من النحاة، و هي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظة «سواء» ومثاله قوله تعالى: إنّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون. البقرة: ٦. (النحو الوافي ١: ٣٧٤).

٢ـ تحتها في المتن: اسم زوج.

٣ـ لم يُسَمّ أحدٌ قائلَهُ. وأسماء: اسم محبوبته. وويح: كلمة ترحّم. والشّاهد فيه: أنّه أجرىٰ «أنْ» المصدريّة مجرىٰ «ما» فأبقى الفعل بعدها مرفوعاً بالنّون .ولو نصب بها لحذف النّون.

ذلك[١]، وكان المعنى مقصوداً عليه، والإفادة متعلّقة به، شابَهَ الحرف في الدّلالة على معنى في غيره. وقيل: إنّك إذا حذفتَ المضاف إليه ونوّنته، وكان[٢] معنى الإضافة مقدّراً فيه ومضمّناً لفظه. والإضافة معنىً من معاني الحروف فيجري مجرى «أمسِ» في أنّه لمّا ضمّن التّعريف من غير أن يظهر حرفه إلى لفظه بُني لتضمّنه معنى الحرف، و بُني على الحركة دليلاً على التّمكّن. وفرقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً، وبين ما يكون عريقاً في البناء. وبُني على الضّمّ لأنّه أقوى الحركات، والموضع موضع الدّلالة على التّمكّن، فاختاروا أقوىٰ هذه الألفاظ.

وقيل: لأنّه قبل البناء قد يقع منصوباً ومجروراً، ولايقع مرفوعاً لكونه ظرفاً، فلمّا بُنِيَ خُصّ بحركةٍ لم تكن له للفرق بين الحالتَين. وسُمّي غايةً من حيث إنّه لمّا اقتُطع عنه ما يُضاف إليه وسُكِتَ عليه صار حدّاً ينتهي عنده، وإذا لم يُنو المضاف إليه فالإعراب كقوله:

فساغ لي الشّرابُ وكنتُ قبلاً ... أكادُ أغصّ بالماء الحميم[٣]

وبُني «حيثُ»، لأنّه يلازم الإضافة، فأشبه الحروف التي تلازم غيرها، وعلى الضّمّ تشبيهاً له بـ«قبل»، و«بعد» من حيث إنّه يقتضي الإضافة. ولا يضاف إلّا إلى الجمل، والإضافة إليها كلا إضافة إذ لا تفيد تخصيصاً ولا إيضاحاً، فكأنّه لم يُضَف فأشبه «قبل».

١ـ تحتها في المتن: مضاف إليه.

٢ـ هكذا في المتن، ويبدو أنّ الواو السابقة لـ«كان» زائدة.

٣ـ في حاشيه المتن: «الفرات» بدل «الحميم» التي وُضعت عليها علامة تدلّ على رواية البيت «بالماء الفراتِ» وكذلك رواه ابن هشام الأنصاريّ في «شذور الذهب»: ١٠٤. وهذا البيت ليزيد بن الصّعق من قصيدة ميميّة لعلّها تدلّ على صواب روايته بالحميم، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الحميم هنا بمعنى البارد، فهو من الأضداد. والشّاعر هنا يقول: إنّ الشّراب سهل جريانه في حلقي بعد أن كدتُ أغصّ بالماء البارد سابقاً. والشّاهد فيه: إعراب «قبلاً» بالتّنوين لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنىً.

قوله: ومنها «إذ» و«إذا» بُنيا لملازمتهما الإضافة. وقيل: بُني «إذ»، و«إذا»، و«حيثُ» لتضمّنها الحرف الّذي هو «في». وبناء ما يتضمّن الحرف جائز غير واجب كما تقدّم في «مُذ». و«إذ» يضاف إلى كِلتَي الجملتين. و«إذا» لا يضاف إلّا إلى الفعليّة لتضمّنه معنى الشّرط. والشّرط يدخل في الأحداث دون الذّوات والأشخاص. ويكون العامل في «إذا» الفعل الّذي هو جوابه. ولا يتقدّم عليه. لأنّ الشّرط كالاستفهام في استدعائه صدر الكلام.

قيل: وإنّما لا يعمل في الاستفهام ما قبله[1]، لأنّ الاستخبار قبل الخبر، ورتبة الاستخبار التّقديم. فلا يجوز أن يعمل فيه الخبر لأنّ الخبر بعده ؛ وذلك أنّه موضوع على أنّه جواب مستخبر.

وقد يكون «إذ»، و«إذا» ظرفَي مكان للمفاجأة. تقول: «بينا زيدٌ قائم إذ رأىٰ عمراً»، أي: «بين أوقات قيام زيد رؤيته عمراً»[2] ؛ و«بينما نحن بمكان كذا إذ فلانٌ

١ـ في حاشية المتن: اعلم أنّهم راعوا في ترك إعمال ما قبل الاستفهام في الاستفهام، فلم يقولوا مثلاً في «أزيداً ضربتَ؟» مثلاً: «ضربتَ أزيداً»، ولا في «مَنْ ضربتَ؟»: «ضربتَ مَنْ»، لما كان للاستفهام من التصدّر المعنويّ والتقدّم الأوّليّ، وذلك لأنّ الخبر مترتّب على الاستخبار ضرورة أن المخبرله لابدّ وأن يكون مستخبراً أو بحكم المستخبر من حيث إنّ احتياجه إلى سماع ذلك الخبر بلغ الغاية حتّىٰ كأنّه يحمله على طلبه إلّا أنّه يفرّط فيه، وإلّا وقع الإخبار عبثاً قبيحاً. وإذا كان كذلك من كون الخبر غير مؤثّر في الاستخبار بل الاستخبار مؤثّراً فيه وكالعلّة له أخّروا في اللفظ ما كان في الظّاهر خبراً عن الاستفهام وقدّموا الاستفهام عليه ليكون ذلك بعض أداءٍ لحقّ الاستفهام وظرفاً من توفير خطبه، إذ لو قيل: «ضربتَ أزيداً» كان الخبر في الظّاهر عاملاً في الاستفهام ومقدّماً عليه. وكلاهما منافٍ لوقوع الخبر والاستفهام. فلمّا أخّروا عنه في اللفظ مع كونه عاملاً في المعنى تأدّىٰ حقّه إليه وتوفّر بعض خطبه عليه فاعرف. وهذا هو المراد من الكلام دون ما توهّمه بعض همّه.

٢ـ في حاشية المتن: يعني كان ينبغي أن يكون الكلام بين أوقات قيام زيد رؤيته عمراً ليكون «رؤيته» مبتدأ و«بين» خبره لكنّه جعل «إذا» في موضع الرّفع مضافاً إلى الرّؤية و«بين» خبراً ←

طلع علينا»، أي: «بين أوقات كَوننا بهذا المكان طلوع فلان علينا» ؛ و«خرجتُ فإذا النّاسُ وقوف»، أي: «فبالحضرة النّاسُ وقوف» ؛ و«خرجتُ فإذا زيدٌ بالباب»، أي: «فأنا مكان استقرارِ زيدٍ بالباب».

وإنّما يشبعون فتحة النّون في «بين» إذا أضافوها إلى الجمل ليتبيّن[1] أنّها مضافة إلى الجمل، وكذلك «بينما» إنّما يكفّونها بـ«ما» لهذا المعنى. و«إذا» في موضع الرّفع على الابتداء، و«بين» خبره على تقدير «استقرّ»، أي: «بين أوقات قيام زيدٍ وقت رؤيته» كما علمت، ولكن سُلك به مسلك «نهاره صائم».

ومنها: «متىٰ»، و«أينَ» بُنيا لتضمّنهما معنى الاستفهام في نحو: «متىٰ جئتَ؟»،و«أينَ كُنتَ؟»، ومعنى الشّرط في نحو: «متىٰ تأتني أُكرمْك»، و«أينَ تجلسْ أجلسْ». وحُرّك «أينَ» لالتقاء السّاكِنَين وفُتِح لخفّته، ويتّصل بهما «ما» المزيدة فتزيدهما إبهاماً. والفرق بين «متىٰ»، و«إذا» أنّ «متىٰ» للوقت المبهم، و«إذا» للمعيّن. و«متىٰ» في الأزمنة نظير «أين» في الأمكنة.

و«أيّان» في الاستفهام مثل «متىٰ»[2]. وبُني «أمسِ» لتضمّنه «لام» التّعريف ؛

← عن «إذا» على تقدير «استقرّ» كما كان ينبغي في «نهار صائم» أن يكون زيداً وغيره[...] مبتدأ و«صائم» خبره، و«النّهار» ظرفًا لكنّه جعل النهار صائماً مجازاً. وكان ينبغي أن يكون زيد رائياً عمراً بين أوقات قيام زيد لكنّه جعل وقت زيد رائياً بين أوقات قيامه.

١ـ و قال الشّارح: قال جار الله، و العامل في «بين» الفعل إذا لم يُذكرمعه «إذ» و«إذا».فإذا ذكرته فهو في موضع الرفع على الابتداء، و «بين» خبره على تقدير «استقرّ». و المعنى بين الأوقات* جلوسنا طلوع زيد، و لكن سلك في الكلام مسلك «نهارُهُ صائم» .

* ـ [هكذا في الحاشية، و الصحيح: أوقات؛ لأنّه مضاف.].

٢ـ لكنّ أيّان ظرف للمستقبل. يكون اسم استفهام فيُطلب به تعيين الزمان المستقبل خاصّةً. وقد يتضمّن معنى الشّرط. فيجزم الفِعلَين. نحو: «أيّان تجتهدْ تجدْ نجاحاً». أمّا «متىٰ» فهي ظرفٌ للزمان عامّ. وتكون اسم شرط أيضاً. نحو: «متىٰ تُتقنْ عملَكَ تبلغْ أملك». وتُجرّ «متىٰ» ←

يدلّك ذلك على أنّهم وصفوه بالمعرفة. فقالوا: «لقيتُه أمسِ الأحدث». وأعربوه أنّهم[١] إذا زال تقدير «اللام» في نحو قولك: «إنّ أمسَكَ قد مضىٰ». لامتناع اجتماع الإضافة. و«الألف» و«اللام». وكذلك إذا أُبرز «الألف» و«اللام» نحو: «مضى الأمسُ بما فيه». وحرّك لالتقاء السّاكنين. وكُسِر لأنّ الكسر أصل في هذا الباب بعد السّكون ؛ وذلك لأنّ الكسر أقلّ تصرّفاً من الضّمّ والفتح. ألا ترىٰ أنّ باب ما لا ينصرف. وباب الأفعال قد مُنعا من الكسر؟ فكان هو الأولىٰ بعد السّكون لقلّة تصرّفه. وبُني «كيف» لتضمّنه معنىٰ الاستفهام. ولم يُكسَر فراراً من الجمع بين «الياء» و«الكسرة».

[٥ ـ المركّبات]

والمركّبات. فمنها: أن يُبنى الاسمان معاً كـ«أحدَ عَشَر». وقد ذكرنا العلّة في المميّزات. وذلك أنّ الاسم الأوّل صار بالتّركيب بمنزلة نصف الاسم. والإعراب لا يقع في الأوساط. وبُني الاسم الثّاني لتضمّنه «الواو». وحرف التّعريف. والإضافة لا يُخلّان بالبناء. لأنّ سبب البناء لم يَزُل بدخولهما الاسم. وهكذا قولهم: وقعوا في «حَيصَ بَيصَ». و«هو جاري بيتَ بيتَ». و«آتيك صباحَ مساءً». و«وقع بينَ بينَ». إذ الأصل: «وقعوا في حَيصٍ وبَيصٍ. أي: «في فتنةٍ تموج بأهلها متأخّرين ومتقدّمين»؛ و«هو جاري بيت إلى بيتٍ». أو «بيتٌ لبيتٍ». أو «هو جاري ملاصقاً»؛ و«آتيك صباحاً ومساءً»[٢]. أي: «في كلّ صباحٍ ومساءٍ» ؛ و«وقع بينَ هذا وبينَ هذا».

← بـ«إلى» و«حتّىٰ». نحو: «إلى متىٰ يرتعُ الغاوي في غيّه»؟ و«حتىٰ متىٰ يبقى الضالّ في ضلاله» أمّا «أيّان» فلا تُجرّ.

١ـ هكذا في المتن ويظهر أنّها زائدة.

٢ـ هكذا في المتن، وهو سهو لأنّه مبنيّ كما ورد نفسه في سطور قليلة قبله.

ومنها: أن يُبنى الأوّل من الاسمين نحو: «بعلبك»، و«أيدي [١] سبأ»، و«مَعْدِي كَرِب». بُني الأوّل لما علمتَ، ولم يُبنىٰ [٢] الثّاني لخلوّه من تضمّن الحرف. والقياس أن تنصب «يا» «أيدي سبأ» إلّا أنّهم آثروا فيه الخفّة بالسّكون لا غير، كما قالوا: «قاليقلا» [٣]، و«معدي كرب» على مذهب الإضافة والتّركيب معاً، وبتخفيف همزة «سبأ»، والأصل الهمزة. وفي «معدي كرب» لغتان: إحداهما: التّركيب، ومنع الصّرف؛ والثّانية: الإضافة. فإذا أُضيف جاز في المضاف إليه الصّرف وتركه، تقول: «مررتُ بمعدي كربَ» و«معدي كربٍ». ومن لم ينصرف [٤] فلأنّ «كربَ» كأنّه اسم قبيلة في الأصل فهو مؤنّث.

[٦ ـ الكنايات]

والكنايات، وهي: «كم»، و «كذا»، و «كأيّن»، وهي كناية عن عدد مبهم. و«كم» على وجهين: استفهاميّة، وخبريّة [٥]. فالاستفهاميّة بُنيت لتضمّنها حرف الاستفهام.

١ـ تحتها في المتن: يعنىٰ أنصار [يقال: ذهبوا أيدي سبأ و أيادي سبأ، أي: مثل أيدي سبأ بن يشجب في تفرّقهم و تبدّدهم في البلاد حين أرسل عليهم سيلُ العرم. و الأيدي كناية عن الأبناء و الأسرة، لأنّهم في التقّوّي و البطش بهم بمنزلة الأيدي] و هذا هو ماجاء في «مجمع الأمثال».

٢ـ هكذا في المتن؛ والصّحيح: «يُبْنَ» لدخول حرف الجزم عليه فلابدّ من حذف آخره وهو الألف لاعتلاله.

٣ـ قالي قلا: موضع. قال سيبويه: هو بمنزلة خَمْسَةَ عَشَر. الجوهريّ: قالي قلا اسمان جُعلا واحداً. قال ابن السرّاج: بني كلّ واحد منهما على الوقف لأنّهم كرهوا الفتحةَ في الياء والألف. لسان العرب ١٥: ٢٠١ مادّة قلا.

٤ـ هكذا في المتن، و هو غير مفهوم لكن السياق يفيد أنّه إذ لم ينصرف فلأنّ... أو من لم يصرفه فلأنّ..

٥ـ يشتركان في كونهما كنايتين عن عدد مبهم مجهول الجنس والمقدار، وكونهما مبنيّين، ←

والخبريّة لكونها نقيضة «رُبّ»، و«رُبّ» حرف. وبُنيت على أصل البناء الّذي هو السّكون، لأنّها لا تمكّن لها ولم تحدث علّة توجب بناءها على الحركة. والاستفهاميّة لا تُعرّىٰ من معنى الكثرة، فإذا قلتَ: «كم رجلاً عندك؟» فالمعنى: «أعشرون رجلاً عندك أم ثلاثون؟» فلمّا احتاجوا إلى الفصل بين الخبر والاستفهام نصبوا مميّزها في الاستفهام، وألزموها النّكرة المفردة، لأنّ المميّز المنصوب لم يجئ في شيء من الأعداد مجموعاً. والنّصب بعد «كم» على تقدير التّنوين من حيث إنّها اسم والأسماء تستحقّوا[1] التّنوين في الأصل. فهذا قربت[2] من قولهم: «هُنّ حواجُّ بيتَ الله»[3]. لأنّهم نصبوا به كما ينصبون بما فيه تنوين من حيث إنّها لمّا[4] سقط بسبب مشابهة الفعل كذلك أصل «كم» التّنوين، وإنّما أوجب إسقاطه البناء لمشابهة الحرف. فقد اجتمعتا في أنّ أصل كلّ واحدٍ منهما التّنوين.

وقال أبو الحسن الضّرير[5]: الخفض في الخبر أولىٰ، لأنّها نقيضة «رُبَّ» فكما

← وكون البناء على السّكون، ولزوم التّصدير، والاحتياج إلى التّمييز. ويفترقان في أنّ مميّزيهما مختلفان إعراباً. والخبريّة تختصّ بالماضي، وأنّ المتكلّم بالخبريّة لايستدعي جواباً لأنّه مخبر وليس بمستفهم، وأنّ التصديق أو التّكذيب يتوجّه على الخبريّة، ولا يتوجّه على الاستفهاميّة، لأنّ الكلام الخبريّ يحتمل الصّدق والكذب ولا يحتملهما الاستفهاميّ، لأنّه إنشائيّ.

١ـ هكذا في الأصل، والصحيح: تستحقّ، لمعاملة جمع التكسير معاملة المفرد المؤنّث.

٢ـ هكذا في الأصل، و الصّواب: قريب، لملاءمة السياق واقتضاء القاعدة النّحويّة.

٣ـ هكذا في المتن، و الصواب هو «هُنّ حواجُّ بيتِ الله أو «هُنّ حواجّ بيتَ الله».

٤ـ في الحاشية: إنّما.

٥ـ تحتها في المتن: أسم رجل.[وعُرِفَ عددٌ من الرجال بهذه الكنية و اللقب لكنّ المقصود هنا ـ في أقرب الاحتمالات ـ هو عليّ بن الحسين بن عليّ الضرير النحويّ الذي صنّف «شرح الجمل»، و «الجواهر»، و «المجمل»، و غيرها. و قال عنه البيهقيّ في «الوشاح»: «هو في النحو و الإعراب كعبة لها أفاضل العصر سَدَنة... بعث إلى خراسان في سنة (٥٣٥)» و يذكر أنّه بعث رسالة فيها شعر له.] (بُغية الوعاة ٢: ١٦٠).

وجب الخفض بـ«رُبّ» وجب بنقيضتها، ولأنّ «كم» في الخبر للتّكثير، وفي الاستفهام للتّقليل، ولأنّه في الخبر الجواب بها من الأعداد، لأنّ المستفهم لا يدري قدر ما استفهم عنه. ألا ترىٰ أنّك إذا قلتَ: «كم رجلاً أتاك؟» جاز أن يكون ثلاثة أو مائة لاحتمال الأمرين جميعاً؟ فلمّا وقعت في الاستفهام للتّكثير والتّقليل جُعل لها حكم الأعداد المتوسّطة من القلّة والكثرة، وهو ما بين العشرة إلى المائة. لأنّ العشرة فما دونها للقلّة. فالمائة[١] فما فوقها للكثرة. وما بينهما هو المتوسّطة؛ فلذلك جاز أن ينتصب بها في الاستفهام. وجعلت الخبر خافضةً[٢] حملاً على لفظ العدد الكثير، أعني: المائة فما فوقها.

قال عبد القاهر[٣]: إضافته إلى الواحد على القياس، لأنّه عدد كثير فهو كـ«مائة» وغير ذلك من الأعداد إذا جاوزة[٤] العشرة لأنّ التّبيين في جميع ذلك بالواحد وإن لم يكن فيه الإضافة. وأمّا إضافته إلى الجمع فلأنّه لمّا بُيّنَ بالإضافة أشبه باب «عشرة» فبُيّن بالجمع، وحذف المميّز كثير شائع إذا دلّ الحال عليه، نحو قولك: «كم مالُك؟» تريد «كم درهماً مالُك؟» فحُذِفَ لدلالة الحال عليه. لأنّك لمّا ذكرتَ «المال» عُلِم أنّك تسله عن وزنه وأنت تريد الدرهم وما أشبهه.

و«كأيّن» بمنزلة «كم» الخبريّة، وهي مركّبة من «كاف» التّشبيه، و«أيّن»، والأكثر أن تُستعمل مع «مِن». قال الله تعالىٰ: ﴿وكأيّن من نبيٍّ﴾[٥]. كما يُستعمَل معها «كم»، قال: ﴿وكم من قريةٍ﴾[٦]. قال جار الله: وإذا وقعت بعد «كم» «مِن» كانت منوّنةً

١ـ هكذا في المتن؛ ولو قيل: «والمائة» لناسب السياق في العطف وكان أسوغ.

٢ـ تحتها في المتن: جارّة.

٣ـ سبقت ترجمته.

٤ـ هكذا في المتن، وصوابه بالتاء المبسوطة لأنّها تاء التأنيث التي تتّصل بالفعل الماضي، وهي من علاماته.

٥ـ آل عمران: ١٤٦.

٦ـ الأعراف: ٤

في التّقدير، كأنّه قال: «كثير من القرىٰ»، وهي عند بعضهم منوّنة أبداً. والمجرور بعدها بإضمار «من».

وأمّا «كذا» فإنّه جرىٰ مجرىٰ «كم» من حيث إنّهم أدخلوا «الكاف» على «ذا» كان[١] بمنزلة اسم مضاف كقوله: «لي ملوة عسلاً»، فنصبت ما بعدهُ فقلت: «عندي كذا وكذا درهماً». وإنّما قُصِدَ أن يبيّن كَونَهُ عبارةً عن عدد مبهم، فكأنّك إذا قلتَ «عندي كذا درهماً» فقد قلتَ: «عندي عددٌ ما درهماً».

١ـ هكذا في المتن، و لو سبقتها الفاء مثلاً لاستقام الكلام،... فكان....

باب المعرفة والنّكرة

المعرفة ما دّل على شيء بعينه، وهو خمسة أضرب: المضمَر، والمبهم، وقد مرّ بيانهما؛ والمعرّف باللام كـ«الرَّجُل»، و«الغلام» ؛ و«العَـلَم» : والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقيّة. وأعرفها المضمَر، ثمّ العَلَم، ثمّ المبهم، ثمّ الدّاخل عليه اللام. وأمّا المضاف فيعتبر أمره بما يُضاف إليه. وأعرف أنواع المضمَر ضمير المتكلّم، ثمّ المخاطَب، ثمّ الغائب.

والعَلَم ما علق على شيءٍ بعينه غير متناول ما أشبهه، كما أنّ الجنس ما علق على شيء، وعلى كلّ ما أشبهه. ويكون العلم اسماً كـ«زيدٍ» ؛ وكنيةً كـ«أبي عمرو»، و«أمّ كلثوم»؛ ولقباً كـ«بطّة». والأصل في الكنىٰ أنّ الرّجل من العرب كان إذا وُلِدَ لَهُ ولد كنّاه بـ«أبي فلان» إذا كان ذكراً، أو بـ«أمّ فلان» إذا كانت أُنثىٰ على سبيل التّفوّل طمعاً في أن يعيش إلى أن يولد له. والكُنية فُعلة من «كـنىٰ» إذا «سَـتَرَ»، وأصـل «كنىٰ»: «كنّ» ففُعِلَ به ما فعل بـ«تقضى البازي»[1].

ويكون العلم مرتجلاً ،ومنقولاً. فالمرتجَل نحو: «غـطفان»، و«فـقعس»، ونحوهما ؛ إذ ليس شيء يُسمّىٰ «غطفان» فيقال: إنّه منقول عنه. قال جار الله: وعن

١ـ يقولون: «تقضّى البازي» أي: «انقضّ». وأصله: تَقَضَّض، أُبدلت الضاد الأخيرة ياءً للتّخفيف، و«انقضّ البازي على الصّيد»: «أسرع في طيرانه منكدراً على الصّيد». والبـازي: طيرٌ مـن الجوارح يُصاد به وهو أنواع كثيرة.

بعضهم أنّ «الفقعس»: البلادة، فهو على هذا منقول. والمنقول ما كان مستعمَلاً في الجنس بعينه قبل أن يقع علماً. ولا يخلو من أن يكون منقولاً عن عَين، كـ«ثور»، و«أسد» ؛ أو عن معنى، كـ«فضل» و«فهم» ؛ أو عن صفة، كـ«حاتم»، و«نائلة» ؛ أو عن فعل، كـ«شمّر»، و«تغلب»؛ أو عن صوت كـ«ببّة»، وهو لقب عبد الله بن الحرث ابن نوفل[١]. وإنّما لُقِّبَ بذلك لأنّه قال في صباه:

«ببّة» كما يقوله الصّبيان، وقالت أمّه حين ترقّصه وهو صبيّ:

لأُنكحنَّ بَبَّه ... جارية خِدَبّه
مُكرَّمة مُحَبَّه ... تَجُبّ أهل كعبه[٢]

والنّكرة ما شاع في أمّته كـ«رَجُل»، و«غلام» ؛ وهي أصل المعرفة، وبعضها أعمّ وأشيع من بعضهم. فأعمّ الأسماء وأبهمها قولنا: «شيء» لأنّه يقع على الموجود، والمعدوم، قال الله تعالى: ﴿إنّ زلزلةَ السّاعة شيء عظيم﴾[٣].

١ـ ستأتي ترجمته في الهامش الآتي.

٢ـ هذا الشّعر لهند بنت أبي سفيان قالته وهي ترقّص ابنها عبد الله بن الحرث بن نوفل بن عبد المطّلب الّذيّ صار والي البصرة فيما بعد. و«ببّه» لقبه، لقّبته أُمّه في صغره لكثرة لحمه. والخِدب: الضخم من النّعام، وقيل: من كلّ شيء. و تجبّ: تغلب نساء قريش في حسنها.

٣ـ الحجّ: ١

باب المذكّر والمؤنّث

المذكّر ما خلا من العلامات الثّلاث: «التاء» الظّاهرة، أو المقدّرة؛ و«الألف»؛ و«الياء» في نحو: «غرفة»، و«أرض»، و«حُبلىٰ»، و«حمراء»، و«هذي».

والمؤنّث ما وجدت فيه إحداهُنَّ. والتّأنيث على ضربين: حقيقيّ كتأنيث «المرأة»، و«الناقة»، ونحوهما ممّا بإزائه ذكرٌ في الحيوان؛ وغير حقيقيّ كتأنيث «الظُّلمة»، و«النّعل»، ونحوهما يتعلّق بالوضع والاصطلاح[1].

والدّليل على أنّ نحو: «أرض»، و«شمس» مؤنّث أنّك تقول في التّصغير: «أُريضَة»، و«شُمَيسَة». وتلحق علامة التّأنيث بهذا الفعل[2]. وقد جاء في ذلك كلّه التّذكير والتّأنيث، قال الله تعالىٰ: ﴿فمن جاءه موعظة﴾ [3]. وقال: ﴿قد جاءتكم موعظة﴾ [4].

١ـ المؤنّث على قسمين: حقيقيّ، و هو ما دلّ على أُنثى من الناس أو الحيوان كامرأة، و ناقة؛ ومجازيّ، و هو ما يُعامَل معاملة الأنثىٰ من الناس أو الحيوان و ليس منها كشمس، و دار. وكلٌّ منهما على قسمين: لفظيّ، و هو مالحقته علامة التأنيث سواءٌ دلّ علىٰ مؤنث كفاطمة أم علىٰ مذكّر كحمزة؛ و معنويّ، و هو ما خلا من علامة التأنيث و دلّ علىٰ مؤنث حقيقيّ كـ«ريم»، أو مجازيّ كـ«شمس».

٢ـ هكذا في المتن، و ربما أراد الشارح الاسم فسها بذكر الفعل.

٣ـ البقرة: ٢٧٥.

٤ـ يونس ٥٧.

وقال: ﴿هذا رحمةٌ من ربِّي﴾ [١]. و﴿إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾ [٢]. وقال: ﴿ورحمتي وسعت كلَّ شيء﴾ [٣]. وقال: ﴿فلمّا رأى الشّمسَ بازغةً﴾ [٤]. فأنّث. ثمّ قال: ﴿هذا ربّي﴾ [٥]. فذكّر؛ فحملوا ذلك مرّةً على اللّفظ فأنّثوا، ومرّةً على المعنى فذكّروا؛ إذ الوعظ والموعظة واحد، والرّحمة والغفران واحد. وباب الحمل على المعنى واسع.

ومن غير الحقيقيّ: الجموع، وكلّ جمع مؤنّث إلّا جمع السّلامة، لا يقال: «ذهبت الزّيدون» لأنّ جمع السّلامة عاد فيه لفظ الواحد سالماً. فكما لا يجوز: «ذهبت زيدٌ» كذلك لايجوز: «ذهبت الزّيدون» و«البنون» مؤنّث لأنّ الواحد لم يسلم، لأنّ جمع: «ابن» على لفظة «ابنون»، فلمّا غُيِّرَ عن لفظ الواحد جرىٰ مجرى التّكسير.

والمؤنّث الحقيقيّ أقوىٰ، ولذلك لزم تأنيث الفعل سواءٌ كان الفعل مسنداً إلى الظّاهر أو إلى ضميره، نحو: «خرجت المرأةُ» و«المرأة خرجت»، ولا يجوز «خرج»، لأن ذلك يؤدّي إلى الالتباس والاشتباه. ويجوز التّذكير مع الفصل، حكىٰ سيبويه، «حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ»، قال: فطول الكلام صار كالعوض من لحاق تاء التّأنيث في «حضرت»، كما صار طول الكلام عِوضاً عن العائد من الصّلة إلى الموصول في نحو قوله تعالىٰ: ﴿أهذا الّذي بعث اللهُ رسولاً﴾ [٦]، ولم يقل: «بعثه»، لأنّ الصّلة طالت بالفعل والفاعل كما صار طول الكلام عوضاً عن الجارّ في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ولا تجعلوا الله عُرضةً لأيمانكم أن تبرّوا﴾ [٧]، ولم يقل: «في أنْ تبرّوا» لأنّ طول

١ـ الكهف: ٩٨.
٢ـ الأعراف: ٥٦.
٣ـ الأعراف: ١٥٦.
٤ـ الانعام: ٧٨.
٥ـ الأنعام: ٧٨.
٦ـ الفرقان: ٤١.
٧ـ البقرة: ٢٢٤.

صلة «أن» أغنىٰ عن ذلك. ولو كان مكان «أن» نفس المصدر[١] لم يَجُزْ حذف الجارّ إذ لم يطُل.

وإذا كان الفاعل الضّمير يعني في غير الحقيقيّ فالتّأنيث في السّعة والاختيار، نحو: «الشمس طلعت» لأنّ الرّاجع ينبغي أن يكون على حدّ ما يرجع إليه، إن مذكّراً فمذكّر ؛ وإن مؤنّثاً فمؤنّث.

وجمع التّكسير يجوز فيه التّأنيث والتّذكير، قال الله تعالى: ﴿قالت الأعراب﴾[٢]، ﴿وقال نِسوةٌ﴾[٣]، وقال: ﴿أعجاز نخلٍ منقعر﴾[٤]، وقال: ﴿أعجاز نخلٍ خاوية﴾[٥]. فالتّذكير حُمل على لفظ الجمع، والتّأنيث حُمِل على لفظ الجماعة.

وقيل: إنّما حُذف حرف التّأنيث من قوله تعالى: ﴿وقال نِسوةٌ﴾[٦] مع أنّ تأنيث واحدِها حقيقيّ، لأنّه تأنيث جمع، وتأنيث الجمع تأنيث لفظ يبطل تأنيث المعنى لأنّه لايجتمع في اسم واحد تأنيثان؛ وكذلك يبطل تذكير المعنى في «رجال». وإذا صار كذلك جاز فيه الحمل على اللفظ وعلى المعنى فيُؤنَّث ويُذَكَّر.

١ـ يريد الشّارح المصدر الصّريح.

٢ـ الحجرات: ١٤.

٣ـ يوسف: ٣٠.

٤ـ القمر: ٢٠.

٥ـ الحاقّة: ٧.

٦ـ يوسف: ٣٠.

باب الجمع

وهو على ضربَين: ما صحّ فيه واحده ؛ وما كُسِر فيه. فالأوّل ما آخره «واو» أو «ياء» مكسور ما قبلها، بعدها «نون» مفتوحة، أو «ألف» و«تاء». فالّذي «بـالواو» و«النون» لمن لم[1] يعلم في صفاته وأعلامه كـ«المسلمين»، و«الزّيدين». إلّا ما جاء منه نحو: «ثبون»، و «قُلِون»، و«لُغون»، و «أرضـون»، و«حـرّون»[2]، و«اوزّون»[3]. وقيل: وإنّما جُمع نحو: «لغون»، و«بنون» كذلك لأنّها محذوفات اللام ؛ فـ«لغة» من «لغوت»، أو لغي بالشّيء[4] ؛ و«قُلَة» من «قَلَوْتُه[5] بالعصا» ؛ و«ثُـبة» مـن «تـبيتُ محاسنَه»[6] فلمّا كان كذلك جاءت هذه الجموع جُبراناً ممّا حذفوه، وعوضاً عـنه. وأمّا «أرضون» فإنّ «أرضاً» مؤنّث، وكان حقّه «أرضة» فلمّا لم يستعمل بـ«التّاء»

١ـ هكذا في المتن وهي زائدة زيادة مخلّة بالسّياق كما يشهد السّياق نفسه. وصـواب الجـملة هو ما نصّه: «فالذي بالواو والنّون لمن يعلم في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزّيدين» وهذا عين كلام الزمخشريّ في «المفصّل» عند كلامه حول الاسم المجموع.

٢ـ في الحاشية من نسخة أخرى: حَرون. [وحرّون وأحرّون جمع «الحرّة»، وهـي أرض ذات حجارةٍ نَخرةٍ سُودٍ كأنّها أُحرقت بالنّار].

٣ـ تحتها في المتن: مُرغ، وهي كلمة فارسيّة تعني الطّير. و في شرح الأشمونيّ ١: ٨٥: البطّة.

٤ـ أي: تكلّم به. ولغون جمع لغة.

٥ـ أي: طردته وسقته بها. والقُلة عود يلعب به الصبيان.

٦ـ أي: جمعتها. والثُبة: العصبة من الفُرسان، كما في اللّسان.

كان «التاء» في نيّة التّقدير فصار كـ«لغين»، و«ثبين»، ولا يلزم هذا في أخواتها نحو: «قدرٍ»، و«نارٍ»، وغيرهما ، وإن كانت مؤنّثة، لأنّ ذلك خروج عن القاعدة. ولو نطقوا به لكان هذه علّته. وأمّا «حرّون»، و«اوزّون» فإنّ «الواو» فيهما عوض عن الإعلال، وهو الإدغام لأنّ الإدغام عندهم أيضاً إعلالاً[١] بدلالة أنّه يعوّض عنه الإعلال في نحو: «تقضّى البازي»، و«قصّيتُ أظفاري»[٢]. كما أنّ «السّين» في «اسطاع» «يسطيع» من باب «أفعل» عوض عن الإعلال، وهو ذهاب حركة الواو، لأن أصل «أطاعَ»: أطوَعَ؛ ومثله «الهاء» في «إهراق». وهذا العوض ليس بلازم. عبارة أخرىٰ، «الواو»، و«النّون» عوض عن ترك الأصل، فهذا يعمّ الكلّ.

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿كُلٌّ في فَلَكٍ يسبحون﴾[٣]، و﴿قالتا أتينا طائعين﴾[٤]، ﴿والشّمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾[٥]. فالوجه أنّ هذه الأفعال لمّا كانت من خواصّ أفعال العقلاء، ثمّ أُسندت إلى النّجوم وجُعلت النّجوم والسّماء، والأرض كمن يعقل لصدور أفعال العقلاء منه [أُجريَ عليها الواو والنّون كما يجري على ما يعقل]. قال الشّاعر:

.... إذا ما بَنو نعشٍ دَنوا فتصوّبوا[٦]

والّذي بـ«الألف»، و«التّاء» للمؤنّث في أسمائه وصفاته كـ«الهندات»،

١ـ هكذا في المتن، و الصّحيح هو «إعلالٌ» لأنّه خبر «إنّ».
٢ـ أي: قصصتُها.
٣ـ يٰس: ٤٠.
٤ـ فصّلت: ١١.
٥ـ يوسف: ٤.
٦ـ صدره: تمزّزتُها والدّيك يدعو صباحه. والبيت للنابغة الجعديّ «قيس بن عبد الله» الديوان: ٤، ويُنسب إلى جرير وليس في ديوانه.
تمزّزتُها: شربتها قليلاً قليلاً. تصوّبوا: أدنوا من الأفق للغروب. وبنو نعش أراد بنات نعش. سمّيت كذلك لأنّها شبّهت بحملة النعش في تربّعها.
الشّاهد فيه: تذكير بنات نعش لإخباره عنها بالدنوّ و التصوّب كما يخبر عن العقلاء.

و«التّمرات»، و«المسلمات».

والثّاني: وهو جمع التّكسير يعمّ من يعلم وغيرهم، وأساميهم، وصفاتهم كـ«رجال»، و«أفراس»، و«جعافر»، و«جياد»، و«ظراف»، و«جياد»[١]. وهذا الجمع يخالف الأوّل [٢] من أربعة أوجه: وهي أنّ بناء واحده يتكسّر فيه؛ وإعرابه بالحركات؛ ويعمّ ذوي العقول وغيرهم ؛ ويجوز تأنيث فعله.

في قول الشّاعر:

لم تستبح إبلي بنو اللّقيطة[٣] ....

ثلاثة أوجه: الأوّل: إنّ «بنو» مضاف إلى المؤنّث، والمضاف يكتسي من المضاف إليه التّأنيث، قال الله تعالى: «لونُها تَسُرُّ النّاظرينَ»[٤]، وقرأ الحسن: ﴿تلتقطه بعضُ السّيّارة﴾[٥]، وقال ذو الرّمّة[٦]:

مَشينَ كما اهتزّت رماحٌ تسفّهت أعاليها مرُّ الرّياحِ النّواسمِ[٧]

١ـ هكذا في المتن، وهي زائدة لأنّها مكرّرة إذ سبق ذكرها.

٢ـ تحتها في المتن: أعني: جمع السّلامة.

٣ـ هكذا في المتن، والبيت هو:

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذُهل بن شيبانا

وهذا البيت لقريط بن أنيف من بلعنبر. يقول: لو كنتُ من قبيلة مازن ما استطاع بنو اللقيطة من قبيلة ذهل بن شيبان استباحة إبلي.

والشّاهد فيه: تأنيث الفعل «تستبح» في حين أنّ (بنو) من ذوي العقول، وهو ملحق بجمع المذكّر السّالم.

٤ـ الآية الكريمة: ﴿إنّها بقرةٌ صفراء فاقعٌ لونُها تسرّ الناظرين﴾. البقرة: ٦٩. وتحت: «لونها» في المتن مبتدأ. وتحت «تسرّ»: خبر .

٥ـ يوسف: ١٠.

٦ـ سبقت ترجمته.

٧ـ يقول: إنّ هؤلاء النّسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل، فهنّ يحاكين رماحاً ـ أي غصوناً ـ

←

ومنه قولك: «سقطت بعض أصابعه».

والثّاني: إنّه حمل «بنوا اللقيطة» على القبيلة فأنّثها حملاً على المعنى، وهذا في كلامهم أكثر من أن يُحصىٰ، قال[سبحانه]: ﴿ونصرناهُ من القوم﴾ [١] حملاً على ﴿نجّيناه﴾ [٢]، وقال: ﴿وتُقسطوا إليهم﴾ [٣] حملاً على ﴿تُحسنوا﴾ [٤] .

والثّالث: إنّ «بنون» ليس جمع «ابن» على حدّه، لأنّ جمعه على لفظة «ابنون»، فلمّا غيّر عن لفظ الواحد جرىٰ مجرى التّكسير.

وينقسم المكسّر إلى جمع قلّة، وجمع كثرة. فالأوّل: أربعة ألفاظ: «أفعال»، كـ«أعدال»، و«أفعُل» كـ«أكلُب»؛ و«أفعِلَة» كـ«أقفزة»؛ و«فِعْلَة» كـ«غِلمة». ويعدّ جمع السّلامة من هذا النّحو. وما عدا ذلك جموع كثرة. ويكسّر «فَعلٌ» في القلّة على «أفعُل» إلّا نحو: «ثَوب»، و«بيت» فإنّهم عدلوا عن «أثوبٍ» و«أبيتٍ» إلى «أثواب»، و«أبيات» لاستثقال «الضمّة» على «الواو»، و«الياء». وقد جاء «أثوب» بقلب «الواو» «همزةً». وإذا جُمعت «فَعلة» ساكنة العين صحيحتها بـ«الألف»، و«التاء»

← مرّت بها ريح فأمالتها. والشاهد فيه: تأنيث الفعل مع أنّ فاعله مذكّر، والذي جلب له ذلك إنّما هو المضاف إليه.

١ـ الأنبياء: ٧٧.

٢ـ الأنبياء: ٧٦. [وجاء في الآية ﴿فنجّيناه﴾ لا كما ذكر الشّارح.]

٣ـ الممتحنة: ٨.

٤ـ لم ترد هذة الآية، أعني: ﴿تُحسِنُوا﴾ قبل قوله سبحانه: ﴿وتُقسطوا إليهم﴾ كما وردت الآيتان السّابقتان لهما واحدةً تلو الأُخرىٰ حسب ما جاء في الهامشين ١ و٢ المذكورين في هذه الصفحة. بل إنّ نصّ الآية الثّامنة من سورة الممتحنة هو: ﴿لا ينهاكم اللهُ عن الّذين لم يقاتلوكم في الّدين ولم يُخرجوكم من ديـاركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إنّ الله يُحبُّ المُقسطين﴾ فالفعل الذي ورد هو ﴿تبرّوا﴾ لا ﴿تحسنوا﴾ كما ذهب إليه الشّارح. ولم يرد هذان الفعلان: «تحسنوا» و«تقسطوا» في القرآن الكريم متتاليَين. علماً أنّ قوله: ﴿تقسطوا﴾، ورد مرّتين في القرآن الكريم: في الآية (٣) من سورة النّساء، والآية (٨) من سورة الممتحنة. وقوله ﴿تحسنوا﴾ ورد مرّةً واحدةً في الآية (١٢٨) من سورة النّساء.

حرّك العين إذا كان اسماً نحو: «تَمرة» و«تمرَات»، و«جَفنة» و«جَفَنات». وإذا كان صفةً أبقيتها على سكونها نحو: «صَعبة» و«صَعبَات» ؛ وذلك لأنّـهم احـتاجوا إلى الفرق، فكان الصّفة أولىٰ بالسّكون، لأنّها مشتقّة من الفعل، والفعل أثقل من الاسم. وكذا إذا كانت العين معتلّة «واواً» أو «ياءً» مدغمةً أقررتها على سكونها فتقول في جمع «جوْزة»، و«بيضة»: «جَوْزات»، و«بَيْضات»، و«سلّة» و«سلّات» إذ لو حرّكت «الواو»، و«الياء» لوجب قلبها «ألفاً» لتحرّكهاو انفتاح ما قبلها، فـصار «جـازات» وكذا لو حرّكت المدغم لاحتجتَ إلى فكّ الإدغام فقلت: «سللات». فكنتَ عائداً إلى ما فررتَ منه، وتقول في «غرفة»: «غرفات»[بضمّ الراء و فتحها و تسكـينها]، فمن ضمّ فللإتباع، ومن فتح فللتّخفيف، ومن سكّن فلأنّ السّكون أخفّ من الفتح. وكذلك في «سِدرات» بالكسر للإتباع، والأُخريان لما علمتَ.

ويُكسّر الرّباعيّ على «فعالِل» في الكثرة والقلّة جميعاً، ولا تجمعه على شيءٍ من أبنية العدد، لأنّك لا تصل إليه إلّا بحذف حرف من نفس الكلمة. والخماسيّ لا يكسّر إلّا علىٰ استكراهٍ لاستطالته وثقله، وهم يطلبون الخفّة. فإن كسرته حذفت آخر حروفه نحو: «سفرجل» «سفارج». وإذا كان فيه زائد حذفته أين كان، تـقول في «مدحرج»: «دحارج»، وفي «سَمَيْدع»[1]: «سَمادِع». ولم تحذف «الياء» في نحو: «مفاتيح» إذ لا يحصل به ثقل لأنّه إشباع حركة فحسب. وهذا «الياء» مقلوب عن «ألف» «مفتاح»، وإنّما قُلب لوقوعه بعد الكسرة، وكذا الياء في «يعاقيب» مقلوب عن «الواو»، و«ياء» «قناديل» على أصله. وإن كان في الاسم زائـدتان لا يكـون لمعنىٰ، حذفتَ أيّهما شئتَ كما ذكر، لأنّه لا مزيدة لإحداهما على الأخرىٰ. تقول في «حبنطى»[2]: «حبانط»، و«حباط» إذ الأصل من «حبط». فـإن كـان أحـدهما

١ـ وهو السيّد الكريم ؛ والشريف ؛ والشجاع والرجل السّريع في حوائجه ؛ وهـو اسـم للـذّئب والسّيف أيضاً.

٢ـ الحَبَنْطىٰ: الممتلئ غيظاً أو بِطنةً. والقصير الغليظ البطين.

لمعنىً فحذف الّذي ليس لمعنىً غير ذلك لكونه بالحذف أولى. تقول في «مغتسل»: «مغاسل». فتحذف «التّاء» دون «الميم» لأنّ الميم تدلّ على الفاعل، والتّاء لا تدلّ على شيء. وتكسير الصّفة ليس بقويّ في القياس، لأنّ جمعه يأتي بـ«الواو»، و«النّون». وأمّا نحو: «ضُرّب» في «ضارب» فلحمل الصّفة على الاسم لأنّها اسم مثله. وباب الجمع يضيق فيه مجال القياس وسبيله أن يتبع بالحفظ كاللغة.

الفصل الثالث عشر

باب التّصغير

التّصغير في الأسماء بمنزلة الوصف بدلالة أنّ اسم الفاعل لايعمل مصغّراً كما لا يعمل موصوفاً، لا تقول: «هذا ضويربٌ زيداً» كما لا تقول: «هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً»، لأنّه إنّما يعمل بشبه الفعل وزال الشّبه بالوصف والتصغير لعدمهما في الأفعال. ولا فرق بين «رُجَيل» و«رجل صغير» إلاّ أنّهم آثروا التّخفيف فأنابوا اسماً واحداً مناب اسمين.

والاسم المتمكّن إذا صُغّر ضُمّ صدره، وفُتح ثانيه، وأُلحق «ياء» ساكنةٌ ثالثةٌ. قيل: وإنّما ضُمّ الأوّل، لأنّهم وجدوا في أبنية الأفعال ما انضمّ أوّله، وهو الفعل الّذي لم يُسمَّ فاعله فأحبّوا أن يكون في الأسماء مثله.

قال سيبويه: التّصغير والتكسير من وادٍ واحد، فكما زِيدَ في التكسير بعد الثّانية «ألف» كـ«رجال»، و«دراهم»، كذلك زيد في التّصغير «ياءٌ»، وأُلزم سكونه التزام ذلك ثمّة. وقيل: إنّما وجب ضمّ أوّل المصغّر لأنّ الضّمّ من انضمام الشّفتين، وإذا انضمّت الشّفتان يصغر المخرج. فجعلوا الحركة الصّغرىٰ لأوّل المصغّر لتشاكل معناه، وفتحوا ثانيه لأنّ الفتح من متّسع الفم، وفيه بيان الضّمّ.

ويصغّر الاسم لمعانٍ ثلاثةٍ: للتّحقير إمّا في السّنّ، وإمّا في القدر؛ وللملاطفة والشّفقة ؛ وللتّكبير والإعظام كقول الشّاعر:

وكلّ أُناس سوف تدخل بينهم دُويهيّة[١] تصفرّ منها[٢] الأنامل[٣]

وأمثلة التّصغير ثلاثة كما ذُكر، وما خالفهنّ فلعلّة. تقول في «حُبلىٰ»، و«حمراء»: «حُبيلىٰ»، و «حُميراء». ولايصغّره[٤] على القياس الّذي هو «فُعَيْعِل»، و«فُعَيميل» محافظةً على علامة التّأنيث، وكذلك في «سكران» و«سُكيران» محافظةً على مضارعته «حمراء». وفي «أجمال»: «أُجَيمال» محافظةً على ألف الجمع على الصّيغة.

واعلم أنّه في التّصغير تُردّ الأشياء إلى أُصولها حتّىٰ «تاء» التّأنيث المقدّرة، تقول في «باب»: «بُوَيب»، لأنّ أصله «واو» بدلالة قولك: «أبواب». فإن كانت الألف مجهولة حُملت على الواو لانضمام ما قبلها، تقول في «ضارب»: «ضويرب» ؛ وفي «عصا»: «عُصَيّة»، وفي «قِدر»: «قُدَيرة»، وفي أرض: «أُرَيضَة». فكأنّ حروف التّأنيث من أصل الكلمة، فشُبّه حذفه بحذف «اللام» من «يد»، و«دم»، فقالوا في التّصغير: «يُدَيّ»[٥]، «دُمَيّ»، فكذلك هاهنا. فإن تجاوز المؤنّث ثلاثة أحرف لم تلحقه «تاء» التّأنيث، لطول الاسم بالحرف الرّابع، لأنّ الحرف الرّابع قائم مقام التّأنيث، فلا احتياج إلى التّأنيث. فلو أُدخل «التّاء» لأدّىٰ ذلك الى التّطويل في باب التّصغير، والتّصغير إنّما سُمّي تصغيراً لأنّه يُطلَب فيه الخفّة. فتقول إذن في «عقرب»: «عُقَيرب» بلا تاء.

قال أبو علي: كأنّهم جعلوا الحرف الزّائد على الثّلاثة في العدّة، وإن كان أصلاً

١ـ تحتها في المتن: داهية.

٢ـ في الحاشية: فيها.

٣ـ هذا البيت للشاعر المخضرم لبيد بن ربيعة العامريّ. و دويهيّة تصغير داهية، وهي المصيبة والأمر العظيم، ويريد هنا الموت. والشّاهد في البيت: استعمال (دويهيّة) وهي اسم مصغّر للتعظيم.

٤ـ هكذا في المتن، بيد أنّ الهاء لا يقتضيها السياق.

٥ـ و تلحقه تاء التأنيث، فيقال: يُدَيّة.

بمنزلة الزّيادة الّتي هي «التّاء» فعاقبتها، كما جعلوا الأصل كالزّائد في «يرمي»، و«يغذو»، و«يخشىٰ»، حُذفت في الجزم كما حُذفت الحركات الزّائدة، وفي «إمام»: «أُميمة». وقد شذّ نحوُ قولهم: «قُدَيديمة» [1] و«وُرَيِّئة» [2].

وجمع القلّة يُحقَّر على بنائه كما ذكرنا. وأمّا جمع الكثرة فلا يُصَغّر، لأنّ الجمع والتّصغير ضدّان إذ الأوّل للتّكثير، والثّاني للتّقليل، فكيف يجتمعان؟ فإن أريد تحقيره فله مذهبان: أحدهما: أن يُردّ إلى واحده فيُصغّر عليه ثمّ يُجمَع على ما يستوجبه من «الواو»، و«النّون»؛ و«الألف» و«التّاء» نحو: «شُوَيعرون» في «شعراء»، و«دُوَيرات» في «دور»، و«فُتَيّون» في «فِتيان». والثّاني: أن يُرَدّ إلى بناء جمع قلّة إن وُجِدَ لَهُ نحو: «فُتَيّة» في «فتيان». [إذا إنّ جمع «فتىٰ» جمع قلّة هو: «فِتْيَةٌ» و تصغيره: فُتَيَّة] و«أُدَيْر» في «دور».

وتحقير التّرخيم أن يُحذَف كلّ شيء زِيد في بنات الثّلاثة والأربعة حتّىٰ يصير الاسم على أُصوله ثمّ يصغّره، تقول: «زُهَير» في «أزهر»، و«حُرَيث» في «حارث»، و«سُوَيد» في «أسود»، و«خُفَيد» في «خَفَيْدَد» [3]، و«قُعَيس» في «مُقْعَنْسِس» [4]، و«قُرَيطس» في «قرطاس». وتصغير الخماسيّ مُستكرَه كتكثيره، فإن صُغِّر فعلىٰ قياس التّكسير في حذف الحرف الخامس أو حذف الزّوائد كما علمتَ هناك. وذلك لأنّ الخماسيّ غاية في الطّول فيثقل، وإذا كُسّر أو صُغّر ازدادت حروفه فانضاف ثقل إلى ثقل، فحُذف الحرف الخامس منه طلباً للخفّة، ويجوز التّعويض وتركه فيما يحذف من هذه الزّوائد. والتّعويض أن يكون على مثال «فُعيعل» فيصار بزيادة

١ـ تصغير: «قُدّام» نقيض «خلف». وشذّ لحاق التّاء فيما زاد على ثلاثة أحرف. والكلمة مؤنّثة، وقد تُذكّر فيكون تصغيرها «قُدَيْديم».

٢ـ تصغير «وراء». وقد تُذكّر فيكون تصغيرها: وُرَيِّئ. وَ في حاشية الشّارح: ووَرَيّة.

٣ـ الخَفَيْدَد ـ وجمعه خَفادِد وخَفاديد ـ الظّليم، وهو ذَكَر النّعام.

٤ـ المُقْعَنْسِس: الشديد ، الممتنع. واقْعَنْسَسَ الرجل: تأخّر ورجع إلى خلفٍ.

«الياء» إلى «فُعَيعيل»، وذلك قولك في «سُفَيرج»: «سُفَيريج»، ونحو ذلك.

وإذا احتجتَ إلى تصغير اسم على حرفين ألحقته حرفاً ليتمّ حروف المصغّر، فإذا صغّرت «ذا» أتيتَ بـ«واو» أو «ياء» فتقول: «ذَوي» أو «ذَيي». وخفّة «الياء»، و«الواو» أولىٰ لأنّ باب «طويت»، و«شويت» أكثر من باب «القوّة»، و «الحوّة»[١]. والحمل على الأكثر أولىٰ. فإذا أدخلت «ياء» التّصغير اجتمعت ثلاث ياءات. الأولىٰ: عين الفعل عند مَن قدّرها كذلك ؛ والثّانية: ياء التّصغير؛ والثّالثة: لام الفعل الملحقة. فحذفت الاولىٰ كراهة اجتماع الياءات بعدِ أن زيدت الألف الّتي تُزاد في المبهم المصغّر، وهي عوض عن الضّمّة الّتي تلحق في، نحو: «رُجَيل»، فوزن «ذَيّا»: «فَيلا» محذوف العين من «فُعَيلا». ولا تكون المحذوفة «ياء» التّصغير لأنّها إنّما جيء بها لمعنىً مفيد، فإذا حُذفت زال المعنى، ولا «لام» الفعل لأنّ «ياء» التّصغير لا تتحرّك قطّ. فعلمتَ أنّ المحذوفة هي عين الفعل. وإن قدّرت «الواو» فإنّ الواو إذا تحرّك وانفتح ما قبلها انقلبت «ألفاً». فلمّا أتيتَ بـ«ياء» التّصغير التقىٰ ساكنان «الألف»، و«الياء» فحذفت «الألف» لا «الياء» لأنّه لمعنىً صحيح.

قال أبو عليّ: والضّمّة في «أوليّا» هي الّتي كانت في المكسّر وليست للتّحقير. قال: وقد أجروا «الّذي» و«الّتي» مجرى المبهمة لمساواتها لها في الإبهام، وأنّها لا تخصّ[٢] واحداً بعينه كما أنّ المبهمة كذلك. وقد يمتنع التّصغير. فلمّا [فما] ضارع الحرف نحو: «أين»، والفعل نحو: اسم الفاعل العامل، أوكان عَلَماً لا يحتمل الشّركة نحو «أمس الّذي يلي يومك»[٣] [فإنّه لا يُصغّر].

١ـ الحُوَّة: سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السّواد.

٢ـ في الحاشية: تختصّ.

٣ـ يريد الشّارح أنّ من الأسماء ما لايُصغّر كالضّمائر، وأين، ومتىٰ، وحيث، وعند، ومع، وغير، وحسبك، ومن، وما، وأمس، وغداً، وأوّل من أمس، والبارحة، وأيّام الأسبوع، والاسم الذي بمنزلة الفعل، لاتقول: «هو ضُوَيربٌ زيداً».

باب النّسب

هو أن تلحق بآخر الاسم «ياء» مشدّدة مكسورة[1] ما قبلها، وهي علامة للنّسبة كما أنّ «التاء» علامة للتّأنيث .وكما انقسم التأنيث إلى حقيقيّ، وغير حقيقيّ فكذلك النّسب. فالحقيقيّ ما كان مؤثّراً في المعنى. وغير الحقيقيّ ما تعلّق باللفظ فحسب، نحو: «كرسيّ»، و«برديّ». والحقيقيّ يعمل عمل الصّفات، ويُؤنّث ويُثنّى ويُجمَع بـ«الواو» و«النّون»، وذلك لأنّ أصل قولك: رَجُلٌ كوفيّ: «رجلٌ يُنسَب إلى كوفة»، ثمّ أُقيم[2] هذه العلامة مقامه وامتزج بالاسم معنى الفعل فصار موصوفاً به كالاسم المشتقّ. وخُصّت «الياء» بالزّيادة ،لأنّ أحقّ الحروف بالزّيادة حروف العلّة، فلو زيدت الواو لأشبه آخر الاسم آخر الفعل، ويخرج عن كلامهم إذ ليس في كلامهم اسم آخره «واو» قبلها حركة. ولو زيدت الألف لأشبه آخر الاسم المنسوب آخر منوّن في حال النّصب، أو آخر مندوب فلم يبقَ إلّا «الياء». وإنّما شُدّدت، لئلّا يلتبس بالإضافة، ولئلّا يلزم إسقاطه عند التّنوين، وكُسِر ما قبل «الياء» لوقوعها ساكنةً بعده، ومن حقّه أن تحذف منه «تاء» التأنيث و«نون» الجمع طلباً للخفّة

١ـ هكذا في المتن، ولو كانت الكلمة مذكّرة فإنّها أسوغ وأجمل لغلبة التّذكير على التّأنيث. علمًا أنّي راجعتُ «المفصّل» للزمخشريّ بعد وقوفي عليها، فوجدتها مذكّرةً. المفصّل: ٢٥٩، موضوع الاسم المنسوب.

٢ـ هكذا في المتن، والصّواب: «أُقيمت» لأنّها أنسب للسّياق.

ورجوعاً إلى الأصل.

قال البصير: اعلم أنّ بين «الياء» في النّسب وبين «تاء» التّأنيث مناسبة، وهما لا يجتمعان بدلالة أنّ كلّ واحد منهما يعاقب الآخر ويقوم مقامه. فيقام[١] كلّ واحد منهما مقام الآخر دليل قويّ على المناسبة بينهما. وهذا يتّضح بمسألة، وهو قولك: «فرازين»، و«فرازنة»[٢]، و«زناديق» و «زنادقة»[٣] فإذا ذكرت «الياء» لا تذكر «التاء»، وكذا العكس.

وقيل: ممّا يقوّي المناسبة والمشابهة بينهما أنّ كلّ واحدٍ منهما يجيء فارقاً بين الواحد والجمع في نحو «تَمْرةٌ» و«تمر»، و «روميّ»، و«رُوم» فكُرِهَ اجتماعهما كراهة اجتماع علامتي تأنيث. وقيل: إنّما حُذف «التّاء» لأنّه يقع حشواً، ولأنّ إثباته يؤدّي إلى الجمع بين تاءين في نحو: «امرأة بصريّة». وحُذِف الزّيادتان من التّثنية والجمع، لأنّ الحرف قبل النّون حرف الإعراب، ووقع فيه الاختلاف الّذي يقع فيه الحركات، فكما حُذف ذلك من الوحدان حذف هاهنا.

وتقول في النّسبة إلى «نَمِر»[٤]: «نَمَرِيّ» بالفتح هرباً من توالي الكسرتين والياءين. وتُحذف «الياء» من كلّ فَعيلة، و«فَعولة» لكونهما زائدتين كقولك: «حنفيّ»[٥]، و«شَنائيّ»[٦]، «وجُهَنيّ»[٧]. ولمّا جاز حذف الياء في المذكّر نحو: «ثقفيّ» و «ثقيفيّ»، والمذكّر أخفّ من المؤنّث، لزم في المؤنّث وحذف «التاء» وفتح «النّون» لما علمتَ. فإن كان مضاعفاً أو معتلّ العين نحو: «شديدة»، و«حقيقة»، و«طويلة» فإنّك تقول فيها: «شديديّ» [وحقيقيّ]، و«طويليّ». لا يحذف الزّائد في المضاعف كراهة اجتماع حرفين مثلين. وأمّا في «طويليّ» فلا تحذف «الياء» إذ لو حذفتها

١ـ هكذا في المتن، والصّواب هو: «فقيام» لمناسبة السياق لذلك.

٢ـ مفردها: الفرزان، وهي الملكة في لعب الشّطرنج.

٣ـ مفردها: الزنديق. وهي كلمة فارسيّة والزندقة: الكفر باطناً مع التّظاهر بالايمان.

٤ـ تحتها في المتن: قبيلة.

٥، ٦، ٧ ـ نسبةٌ إلى قبائل حنيفة، وشَنوءة، وجُهَينة.

وفتحت الواوقياساً على «حنفيّ» لوجب قلب «الواو» «ألفاً» لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار «طاليّ». فاجتمع في اسم واحد أربع[١] تغييرات: حذف «التاء» من «طويلة»، ثمّ حذف «الياء»، ثم فتح «الواو»، ثمّ قلبها «ألفاً». فرغبوا عن هذه الطّريقة وتركوه على أصله لئلا يلزمهم ذلك.

تقول في «عصاً»، و«رحاً» و«أعشىٰ»: «عَصَويّ»، و«رحويّ» و«أعشويّ» : قلبت «الألف» «واواً»، لالتقاء السّاكنين، ولم يقلب «ياءً» استثقالاً لتوالي الياءات. والأجود في «حُبلىٰ»: «حُبْليّ»، تحذف «الألف» لأنّها علامة تأنيث زائدة تُشبه «هاء» التّأنيث، وسقطت في النّسب كما سقطت «الهاء». ومن قال: «حبلويّ» شبّه «الألف» الزّائدة بالمنقلبة، فتُبدل. كما تشبّه المنقلبة بالزّائدة فتُحذَف. فتقول في «موسىٰ»: «موسويّ».

وإذا كانت الألف خامسةً استوى الزّائد والأصل في الحذف، تقول في «مُرامىٰ»: «مراميّ» فتحذف كما تقول: «حُباريّ» في «حُبارىٰ»[٢] لأجل طوله.

وتقول في«عم»: «عمويّ» وكان فيأصله «عَميِيّ»، ففتحت «الميم» كما فتحتها في «نَمَريّ»، ثمّ قُلبت «الياء» «ألفاً» لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار «عمىً» كـ«عصاً»، و«رحىً»، ثم أُبدلت منه «واو» كما أُبدلت هناك لئلا يؤدّي إلى توالي الياءات.

والأحسن في «قاضٍ»: «قاضيّ» بالحذف ،لأنّ أصله «قاضييّ»، فكرهوا توالي الكسرات والياءات فحذفوا الياء. وإنْ شئتَ أبدلتَ من الكسرة فتحةً، ومن «الياء» «ألفاً»، فقلتَ: «قاضويّ». وفي «مشتري» الحذف لاغير، لأنّه على خمسة أحرف مثل «حُبارىٰ». وتقول في المنصرف من الممدود: «كِسائيّ»، و«حِربائيّ»[٣]. والقلب

١ـ هكذا في المتن. والصّحيح: «أربعة»لتذكير معدوده.

٢ـ الحُبارىٰ: طائر أكبر من الدّجاج الأهليّ وأطول عُنُقاً. يُضرَب به المثل في البلاهة. فيقال: «أبله من الحُبارىٰ». وجَمع الحُبارىٰ: حُبارَيات.

٣ـ إنسبةً إلى الحِرباءَة وهي ضرب من الزحّافات. تتلوّن في الشّمس ألواناً مختلفة. ويضرب

جائز كقولك: «كِساويّ»، و«حِرباويّ». وفي غير المنصرف القلب لا غير كـقولك: «حمراويّ»، و«زكريّاويّ»، لأنّ الألف هاهنا للتّأنيث بخلاف الأوّل، فكرهوا اجتماع التّأنيث وهو «الألف»، وشبه التّأنيث، وهو النّسبة، فقلبوا ليتغيّر اللفظ .

وقيل: إنّ همزة «كِساء» أصلٌ، وهمزة «حمراء» زائدةٌ للتّأنيث، فقلبت في «حمراء» للفرق. والزّائد أولى بالقلب والتّغيير من الأصل. وإذا نسبتَ إلى الجمع رددته إلى واحِدِهِ[1]. تقول في «الفرائض»: «فَرَضِيّ» لمعنيين: أحدهما: إنّه بإدخال «ياء» النّسب، يجعل الاسم الّذي لايوصف به ما يوصف به. ولو قلتَ: «ثوبٌ رجاليّ» لَما صحّ لأنّ المفرد لايوصف بالجمع. والثّاني: إنّ المقصود من قولك: «ثوب رجاليّ» إنّما هو بيان الجنس، والجنس قد حصل بالواحد فلا حاجة إلى الجمع، مع أنّ الواحد أخفّ من الجمع، وهو الأصل، وللفرق بين لفظِ جمعٍ بقي على معناه، ولفظِ جمعٍ سمّي به الواحد كما يجيء بعد. وقد قالوا في «الفرائض»: «فرائضي»، وهو شاذّ. فإنْ سمّيتَ بالجمع واحداً أقررته في النّسب على لفظه، تقول في «المدائن»: «مدائنيّ»، وفي «أنمار»[2]: «أنماريّ»، وكذلك «كلابيّ»[3]، و«ضبابيّ»[4]، لأنّ هذه الصّفات غلبت عليهم حتّى جرى مجرى الأعلام.

← بها المثل في التقلّب.].

١ـ ومن الصرفيّين من قال بالنّسب إلى الجمع، فقالوا في مساجد: مساجديّ، وفي عمّال: عمّاليّ. وهذا هو رأي الكوفيّين إذ أجازوا النسب الى جمع التكسير الباقي علىٰ جمعيّته مطلقاً. و حجّتهم أنّ السماع الكثير يؤيّد دعواهم ـ وقد نقلوا من أمثلته عشرات ـ و انّ النسب الىٰ المفر يوقع في اللبس كثيراً، و رأيهم حَسَنٌ مفيد، و قد ارتضاه المجمع اللغويّ القاهريّ. فعندنا مذهبان صحيحان [الأوّل هو المذهب البصريّ الذي لا يجيز النسب الى الجمع ؛ و الثاني هو المذهب الكوفيّ الذي يجيز ذلك] ؛ لا يفضُل أحدهما الآخر في سياقٍ معيّن إلّا بالوضوح و البعد عن اللبس. «النحوالوافي ٤: ٦٨٣»، بتصرّف.

٢ـ تحتها في المتن: قبيلة.

٣، ٥ـ نسبةٌ إلى قبيلتين.

باب التقاء السّاكنَين

السّاكنان إذا التقيا لم يخلوا من أن يكونا على حدّهما أو على غير حدّهما. فالأوّل نحو: «دابّة»، و«أصمّ»، و«خويصّة»، و«تُمودّ الثّوب»، و﴿اتحاجّونّا﴾[1] والثّاني على ضربين: أحدهما: ما يكون الأوّل من السّاكنَين مدّة، فإنّه يحذف نحو: «يرضى القوم»، و «يدعوا[2] الرجل»، و«يقضي الأمرُ»، و«لم يبِث»، و«لمَ يَكلِ» و«لم يَخَف»، فتحذف «الألف»، ولم تحرّكها، إذ لو حرّكتها لانقلبت همزةً. وأُجريت «الواو» مجراها، لأنّ ذلك يثقل لأدائه إلى الجمع بين ضمّتَين، و«واو» في «يغزو»، وكذلك «الياء» لأدائه إلى الجمع بين «كسرة»، و«ياء»، و«ضمّة» في «يرمي»، و«يقضي». وحذفت في نحو: «لم يَقُل» لئلا يختلف الباب في الإعلال، وحذف «الياء» في نحو: «اضربي الأمة» مع وجود اللبس، لأنّ ثقل الكسرة في الياء مع انكسار ما قبله حَسّن في نفوسهم ترك الاعتداد باللبس. والثّاني: ما يكون الأوّل غير مدّة فإنّه يحرّك نحو: «اذهب اذهب»، و«مَن ابنُك؟»، و«اخشوا الله»، وغير ذلك.

واعلم أنّ أصل التقاء السّاكنين الكسر، لأنّ هذه الحركة للبناء دون الإعراب، والكسر بعد الحركات من الإعراب. ألا ترىٰ أنّك لا تجد الجرّ في قبيلَين من المعرب، وهو الفعل المضارع، وباب ما لاينصرف. ولا تجد معرباً واحداً يُمنَع من

١ـ البقرة: ١٣٩.

٢ـ هكذا في المتن، ويبدو أنّ الألف زائدة.

النّصب والرّفع؟ فلمّا قلّ تصرّف الجرّ في الإعراب كان أقرب الحركات من البناء فآثروا ما هو أذهب في مناسبة البناء حين احتاجوا إلى إزالة التقاء السّاكنَين.

وذُكر عن سيبويه أنّه قال: إنّما وجب الجرّ في أحد السّاكِنَين إذا التقيا، لأنّ الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، وعلامة الجرّ الكسر، وعلامة الجزم السّكون، فلمّا احتاجوا إلى تحريك السّاكن حرّكوه بحركة نظيره. وقيل: إنّما حرّك السّاكن، لأنّ مدار الكلام على الفاعليّة والمفعوليّة، وجعلت الضّمّة للفاعل والفتحة للمفعول. واحتيج هنا إلى الحركة، ولم يبق إلّا الكسرة، والّذي حرّك بغير الكسرة فلعلّة نحو ضمّهم في نحو: ﴿وقالتِ اخرج﴾ [١]، و﴿عذابٍ اركُض﴾ [٢]، و﴿عيون ادخلوها﴾ [٣] للإتباع. وفي نحو: «اخشوا القوم» للفصل بين «واو» الضّمير، و«واو» لو، والضّمّ أولىٰ بها [٤]، وقد كسرها قوم كما ضمّ قوم «واو» «لو» في ﴿لو استطعنا﴾ [٥] تشبيهاً بها. وقُرئ ﴿مريبِنَ الّذي﴾ [٦] بفتح النّون هرباً من توالي الكسرات.

١ـ يوسف: ٣١.

٢ـ ص: ٤١، ٤٢. ﴿واذكُر عبدنا أيّوبَ إذ نادى ربَّهُ أنّي مسّني الشيطانُ بِنُصْبٍ وعذابٍ * اركُض برجلِك هذا مغتسَلٌ باردٌ وشراب﴾.

٣ـ الحجر: ٤٥، ٤٦.

٤ـ تحتها في المتن: أعني: اخشوا.

٥ـ التّوبة: ٤٢.

٦ـ ق: ٢٥، ٢٦. ﴿منّاعٍ للخير مُعْتَدٍ مُريبٍ * الّذي جعل مع الله إلهاً آخر فألقياهُ في العذاب الشّديد﴾.

باب في حكم أوائل الكلم

هي في الأمر العام على الحركة، لأنّه ليس في لغتهم الابتداء بالسّاكن[1] كما ليس فيها الوقوف على متحرّك بدلالة أنّهم لم يخفّفوا الهمزة باختلاس حركتها إذا كانت في أوّل كلمة يبتدأ بها، وإن كان ذلك ممكناً، نحو قوله:

آأن رأت رجلاً أعشىٰ أضرّ بـه ... ريبُ المنون ودهرٌ مُتبلٌ خَبِلُ[2]

١ـ قال الشّارح في الحاشية: قال الشّيخ أبو عليّ: ولا يُبتدأ بحرفٍ ساكن في اللغة العربيّة [...] ويوضّح هذه الطريقة أنّك لو التمستَ اللفظ بحرفٍ مضاعَف أمكن. ولا شبهة أنّ الحرف المدغَم ساكن. وقد يكون الساكن بحيث لايمكن اللفظ به نحو: [...] قال. ألاترى أنّك لو التمست أن تسقط القاف وتلفظ بالألف مبتدئاً [...] ما لا يقدر عليه؟ وقد ذكر أنّهم [...] السّاكن لم يخفّف الهمزة المبتدأ بها نحو قولك: «آأنْ رأت رجلاً» تخفّف الثّانية دون الأولى لأجل أنّ تخفيف الهمزة الكائنة بهذه الصّفة أن تجلس حركتها وتقرّبها من السّكون. فلمّا رفضوا الابتداء بالسّاكن كذلك تركوا ما يقارب السّاكن. فهذا يُدرَك بالحسّ والمشافهة. وقصده في تشبيه هذه «المتفاعلن» أنّهم لايخرمونه فيبقى «تفاعلن»، فيُنقل إلى «مفاعلن» لأجل أن يُضمَر ، والإضمار إسكان الثاني نحو: «متفاعلن»، فيُنقَل إلى «مستفعلن». فلو خرموه أوّل البيت لأدّىٰ إلى الابتداء بالسّاكن في حال، وجرىٰ خرمه مجرىٰ خرم «مستفعلن». فقد قوّى بهذا أنّهم يتجنّبون مايدعو إلى الابتداء بالسّاكن. وحكى الشّيخ أبو الحسين أنّ الشّيخ أبا عليّ سُئل عن الخرم في «متفاعلن» في حال شبابه ولم يكن عنده من العروضيّين فانتزع الجواب الموضع وقال: إنّه لايجوز [...] إلى الابتداء بالسّاكن.

٢ـ البيت للأعشى الأكبر وقد مرّت ترجمته. ريب المنون: صرف الدهر وما يريب منه. متبل:

لأنّ في تخفيفها تضعيفاً للصّوت وتقريباً من السّاكن، وأنّهم لم يخرموا[١] «متفاعلن» كما خرموا «فعولن» ونحوه، لأنّ «متفاعلن» يُسكّن ثانيه، فلو خُرم لأدّىٰ ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن. فإذا رفضوا مايؤدّي إليه فَبأنْ يرفضوهُ نفسه أولىٰ. ذكره أبو عليّ.

ثمّ إنّ منها[٢] ما هو على السّكون، وذلك يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف. فالأسماء نوعان: مصادر؛ وغير مصادر. فغير المصادر «ابن»، و«ابنة»، و«ابنم». وأصل «ابن»: «بنو» لأنّ جمعه «بنون»، لكن حذفوا «الواو» للاستثقال، فلمّا حذفوها سكّنوا «الباء» وأدخلوا عليها همزة الوصل ليتوصّل بها إلى النّطق بالسّاكن. وأصل «ابنم»: «ابن» والميم زائدة. و«اثنان»، و«اثنتان» أصلهما: «ثنوان»، و«ثنوتان» إذ الأصل: «ثِنو»، و«ثني» على اختلاف النّحاة. و«اسم»، و«است»، والأصل: «سمو»، و«سته» بدلالة الجمع والتّصغير. وحذفوا «الهاء» كما حذفوا حرف المدّ واللين لشبههما بها لأنّها من مخرج واحد بدلالة أنّهم أبدلوا «الهاء» من «الألف» في قولهم: «هرقت»، و«أرقت». وأبدلوا «الألف» من «الهاء» في قولهم: «ماء» لأنّ أصله «ماه» بدلالة قولهم: «أمواه»، و«مويهة». و«أيمن الله»، قيل: والأصل في همزته القطع لأنّه جمع «يمين»، لكنّهم وصلوا لكثرة الاستعمال، وإن قيل: إنّ همزته حُذفت فسكّن أوّل الكلمة. فلمّا أُريد الابتداء أُلحقت الهمزة، وحذف «النّون» من «أيم الله» تخفيفاً.

والمصادر ماعدّه نحو: «إنفعال»، و«افتعال» إلى آخرها.

وأمّا الأفعال فأفعال هذه المصادر نحو: «افتعل»، و«انفعل»، ونحو: «اضربْ»،

← مُفنٍ ومهلك. الخبل: الشديد الفساد. والشاهد فيه هنا: هو تخفيف الهمزة من «أآن» وجعلها بينَ بينَ. وتحت «مُتبل» في المتن: أي: مهلك.

١ـ تحت «يخرموا» في المتن: الخرم: القطع.

٢ـ فوقها في المتن: أوائل الكلم.

و«اطلب». وفي الحروف في «لام» التّعريف. وحكم هذه الهمزات أن تكون مكسورة لما علمت. وإنّما ضُمّت في نحو: «اطلب»، و«افتُعل» إتباعاً لما بعدها. وفُتحت في كلمتي القسم، نحو: «أيمن الله» و«أيم الله»، والتي مع لام التّعريف للتّخفيف. وإذا وقع الاستغناء عن همزة الوصل حُذفت. تقول: «ابن زيد هذا» تريد: «أابن زيد». ولكن لمّا وقعت [...] عنها بهمزة الاستفهام حذفتها في الخبر. والهمزة التي مع لام التّعريف مع همزة الاستفهام لئلّا يلتبس الاستفهام بالخبر نحو: ﴿ا الله أذن لكم﴾(يونس ٥٩) فأبدلوا من ألف الوصل مَدّةً طلباً للتّخفيف.

وهذا آخر ما جمعته وحرّرته ونقّحته وحبّرته من كتاب «الدُّرر في شرح الايجاز» وقد استخرجته من كتب النّحارير المتبحّرين من النحّاة المفلقين المتقدّمين منهم والمتأخّرين. وجعلته خفيف الحجم كثرة[١] الغُنم رعايةً لجانب المستفيد. اللهمّ وفّقنا وجميع المؤمنين لاقتناء مايوافق رضاك في الدّنيا والدّين، واحشرنا في زمرة الصّالحين مع محمّد وأهل بيته الطّاهرين.

١ـ هكذا في المتن، و لعلّ الصواب هو: كثير لمناسبة السّياق لذلك. و كتب في أسفل الصفحة الأخيرة من النّسخة: محمّدﷺ شفيع الأمّة. وسورة التّوحيد، و تسعة سطور قصيرة بالفارسيّة نقل الشّارح موضوعها عن سيبويه، و لا شأن لذكرها هنا و لا مناسبة.

أهمّ مصادر التحقيق

١ ـ الأعلام، الزركليّ، منشورات دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦م.

٢ ـ أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، منشورات دار التعارف، بيروت ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٣ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين ابو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مؤسّسة الكتب الثقافيّة ـ بيروت ١٤٠٦ هـ.

٤ ـ الأنساب، السمعانيّ، منشورات دار الجنان، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.

٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النحاة، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيّ، منشورات دار الفكر، تحقيق محمّد ابو الفضل إبراهيم، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م.

٦ ـ جامع الدروس العربيّة، الشيخ مصطفى الغلايينيّ، منشورات آرمان، ١٩٨٣ م.

٧ ـ الجُمل في النحو، عبد القاهر الجرجانيّ، منشورات دار الكتب العلميّة، بيروت، تحقيق يسرىٰ عبد الغني عبد الله، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠ م.

٨ ـ حدائق الحقائق، قطب الدين الكيدريّ، تحقيق الشيخ عزيز الله العطارديّ، مطبعة اعتماد، قم ١٤١٦ هـ.

٩ ـ خزانة الأدب و غاية الإرب، ابن حجّة الحمويّ، تحقيق الدكتورة كوكب

دياب، منشورات دار صادر، بيروت، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠ ـ ديوان جرير، دار بيروت للطباعة و النشر، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.

١١ ـ روضات الجنّات، محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ، منشورات مكتبة إسماعيليان، قم، ١٩٧٢ هـ.

١٢ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهرانيّ، مطبعة المجلس، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠ م.

١٣ ـ شرح ديوان المتنبّيّ، عبد الرحمٰن البرقوقيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م.

١٤ ـ رياض العلماء، عبد الله أفندي، مطبعة الخيّام، قم، ١٤٠١ هـ

١٥ ـ شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيليّ الهمدانيّ المصريّ تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة التجاريّة الكبرىٰ بمصر، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

١٦ ـ شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاريّ، منشورات دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ

١٧ ـ طبقات أعلام الشيعة، آغا بزرك الطهرانيّ، منشورات مؤسّسة الطبع والنشر التابعة لجامعة طهران، ١٩٨٧ م.

١٨ ـ الفوائد الرضويّة، الشيخ عبّاس القمّيّ، المكتبة المركزيّة ، طهران، ١٩٤٨م.

١٩ ـ الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرح رضيّ الدين الاسترابادي، منشورات دار الكتب العلميّة، بيروت .

٢٠ ـ الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، منشورات الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٧٧م.

٢١ ـ الكنىٰ و الألقاب، الشيخ عبّاس القمّيّ، منشورات مكتبة الصدر طهران،

١٣٩٧ هـ.

٢٢ ـ لسان العرب، ابن منظور المصريّ، نشر أدب الحوزة، قم، ١٤٠٥ هـ.

٢٣ ـ مجمع الآداب، الفوطيّ، تحقيق محمّد الكاظم، منشورات مؤسّسة الطباعة و النشر التابعة لوزارة الثقافة و الإرشاد الإسلاميّ، طهران ١٤١٦ هـ.

٢٤ ـ معجم الأُدباء، ياقوت الحمويّ، دار الفكر، ١٤٠٠ هـ. ـ ١٩٨٠م.

٢٥ ـ مجمع الأمثال، الميدانيّ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١ م.

٢٦ ـ معجم المؤلّفين، عمر رضا كحّالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧ ـ مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاريّ، انتشارات مكتبة سيّد الشهداء قم، ١٤١٢ هـ.

٢٨ ـ المفصّل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشريّ، منشورات دار و مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣ م.

٢٩ ـ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، بغداد، ١٩٨٢ م.

٣٠ ـ النحو الوافي، عبّاس حسن، مطبعة أحمدي في طهران، ١٤٠٩هـ.

٣١ ـ الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفديّ، دار النشر فرانز شتاينر بفيسادن، ١٣٨١هـ. ـ ١٩٦٢ م.